



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



ارحم الراحمين
عليهم يا صابغ

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

الفقه

مجمع الفقهاء
الشيخ محمد بن عبد الوهاب
تأليفه

كتاب الطهارة

١٤

دار العلوم
بمكة المكرمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٩	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ١٤
٩	اشاره
٩	اشاره
١٣	كتاب الطهاره
١٣	اشاره
١٥	فصل فى مكروهات الكفن
٢٩	فصل فى الحنوط
٢٩	اشاره
٤٦	مسأله ١ وجوب الحنوط إلا للمحرم
٤٨	مسأله ٢ عدم اعتبار قصد القربه فى التحنيط
٤٩	مسأله ٣ مقدار الكافور فى الحنوط
٥٧	مسأله ٤ سقوط الحنوط عند تعذر الكافور
٦٦	مسأله ٥ كراهه إدخال الكافور فى العين والأنف
٧٠	مسأله ٦ وضع الكافور على صدر الميت
٧٣	مسأله ٧ سحق الكافور باليد
٧٤	مسأله ٨ وضع الكافور على النعش
٧٥	مسأله ٩ استحباب خلط الكافور بتربه الحسين
٧٧	مسأله ١٠ كراهه اتباع النعش بالمحرم
٨٠	مسأله ١١ ابتداء التحنيط بالجبهه
٨١	مسأله ١٢ دوران الأمر فى وضع الكافور فى الغسل أو التحنيط
٨٣	فصل فى الجريدتين
٨٣	اشاره
٩١	مسأله ١ الجريده من النخل

- ٩٤ مسأله ٢ لا تكفى الجريده اليابسه
- ٩٥ مسأله ٣ الطول والعرض فى الجريده
- ٩٨ مسأله ٤ كيفيه وضع الجريدتين
- ١٠٢ مسأله ٥ تسببان جعل الجريده فى القبر
- ١٠٣ مسأله ٦ لو لم تكن أكثر من جريده واحده
- ١٠٤ مسأله ٧ ما يكتب على الجريده
- ١٠٥ فصل فى التشييع
- ١٠٥ اشاره
- ١٧١ فى الصلاه على الميت
- ١٧١ اشاره
- ٢٠٠ مسأله ١ شرائط صحه الصلاه على الميت
- ٢٠٩ مسأله ٢ صحه صلاه الصبى المميز على الميت
- ٢١٠ مسأله ٣ وقت الصلاه على الميت
- ٢٢٣ مسأله ٤ كل ما يتعذر يسقط، وكل ما يمكن يثبت
- ٢٢٤ مسأله ٥ الصلاه على الميت فرادى وجماعه والتعدد فيهما
- ٢٢٩ مسأله ٦ الصلاه على عضو من أعضاء الميت
- ٢٣٣ مسأله ٧ كون الصلاه قبل الوقت
- ٢٣٤ مسأله ٨ حكم الاستئذان للصلاه لو تعدد الأولياء
- ٢٤٠ مسأله ٩ حكم الاستئذان للصلاه لو كان الولي امرأه
- ٢٤٣ مسأله ١٠ وجوب إذن الولي ولأن كان الميت أوصى
- ٢٤٤ مسأله ١١ استحباب اتيان الصلاه على الميت جماعه
- ٢٥٠ مسأله ١٢ الإمام لا يتحمل على المأموم شيئاً
- ٢٥١ مسأله ١٣ جواز قصد الامام والمأموم الوجوب
- ٢٥٢ مسأله ١٤ امامه المرأه لجماعه النساء
- ٢٥٤ مسأله ١٥ كيفيه صلاه العراه على الميت
- ٢٥٤ مسأله ١٦ كيفيه الجماعه على الميت

- مسألة ١٧ كيفية اقتداء المرأة بالرجل ٢٥٨
- مسألة ١٨ جواز العدول في الصلاة على الميت ٢٦٢
- مسألة ١٩ كيفية العدول الصحيح ٢٦٤
- مسألة ٢٠ كيفية الاقتداء ٢٦٧
- فصل في كيفية صلاة الميت ٢٧٣
- اشاره ٢٧٣
- مسألة ١ عدم جواز أقل من خمس تكبى ا رت ٣١٠
- مسألة ٢ عدم لزوم الاقتصار في الأدعية على المأثور ٣١٣
- مسألة ٣ وجوب العربية في الأدعية ٣١٤
- مسألة ٤ ما ليس في صلاة الميت ٣١٦
- مسألة ٥ تلفظ الضمائر في حال جهل جنس الميت ٣٢١
- مسألة ٦ لو شك في التكبيرات بين الأقل والأكثر ٣٢٣
- مسألة ٧ جواز قراءة الأدعية في الكتاب ٣٢٥
- فصل في شرائط صلاة الميت ٣٢٧
- اشاره ٣٢٧
- مسألة ١ ما لا يعتبر في صلاة الميت ٣٤٦
- مسألة ٢ ما يتقدم عند الدوران بين أنحاء الصلاة ٣٥١
- مسألة ٣ لو لم يكن الاستقبال أو كان مظنوناً ٣٥٤
- مسألة ٤ صحة الصلاة لو كان الميت في المغصوب والمصلى في المباح ٣٥٧
- مسألة ٥ لو صلى على ميتين بصلاة واحدة ٣٥٩
- مسألة ٦ إذا علم بعد الصلاة أن الميت كان مكبواً ٣٦٠
- مسألة ٧ الصلاة على القبر ٣٦١
- مسألة ٨ إعادة الصلاة المؤداة على القبر ٣٦٩
- مسألة ٩ جواز التيمم لصلاة الجنائز ٣٧١
- مسألة ١٠ ترك التكلم في أثناء الصلاة ٣٧٤
- مسألة ١١ الإجزاء عن العاجز في الصلاة ٣٧٥

- مسأله ١٢ إعادہ الصلاه غير التامہ ٣٧٧
- مسأله ١٣ لو شك هل صلى عليه أحد ٣٧٩
- مسأله ١٤ صور الشك وصور العلم بالفساد ٣٨١
- مسأله ١٥ الصلاه على المصلوب ٣٨٣
- مسأله ١٦ تكرار الصلاه على الميت ٣٨٩
- مسأله ١٧ شرائط الصلاه على القبر ٣٩٤
- مسأله ١٨ إعادہ الصلاه على القبر ٣٩٩
- مسأله ١٩ وقت الصلاه على الميت ٤٠٢
- مسأله ٢٠ استحباب المبادره إلى الصلاه على الميت ٤٠٥
- مسأله ٢١ عدم جواز إتيان صلاه الميت في أثناء الفريضة ٤١٢
- مسأله ٢٢ الصلاه على ميتين ٤١٣
- مسأله ٢٣ لو حضر في أثناء الصلاه على الميت ميت آخر ٤١٨
- في آداب الصلاه على الميت ٤٢٥
- المحتويات ٤٣٧
- تعريف مركز ٤٤٤

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ریال (هرجلد)

یادداشت : افست از روی چاپ: لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵/ح۵ف۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب الطهاره

الجزء الثالث عشر

دار العلوم للتحقيق والطباعه والنشر والتوزيع

ص: ٣

الطبعة الثانية

١٤٠٨ هـ __ ١٩٨٧ م

مُنقَّحه ومصَّحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم _

للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع

بيروت لبنان ص.ب ٦٠٨٠ شوران

ص: ٤

كتاب الطهاره

اشاره

كتاب الطهاره

الجزء الثالث عشر

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاه والسلام على أشرف خلقه

سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين،

واللعنه الدائمه على أعدائهم إلى قيام يوم الدين

ص: ٦

فصل

في مكروهات الكفن

وهي أمور

أحدها: قطعه بالحديد.

{فصل}

{في مكروهات الكفن}

{وهي أمور}؛ ذكر المصنف منها اثني عشر:

{أحدها: قطعه بالحديد} كما عن غير واحد، كالنهاية، والمبسوط، والمقنعه، والعزیه، والتهذيب، قائلًا: (سمعنا مذاكره من الشيوخ، وكان عملهم عليه) (١). والمعتبر، قائلًا: (ويستحب متابعتهم تخلصاً من الوقوع فيما يكره) (٢)، والمستند وغيرها، وكفى بذلك دليلاً تسامحاً في أدله السنن الشامله للمكروهات أيضاً على الأقوى.

ص: ٧

١- التهذيب: ج ١ ص ٢٩٤ الباب ١٣ في تلقين المحتضرين ذيل ح ٢٩

٢- المعتبر: ص ٧٨ س ٢٢

الثانى: عمل الأكمام والزرور له، إذا كان جديداً، ولو كفن في قميصه الملبوس له حال حياته قطع أزراره، ولا بأس بأكمامه.

{الثانى} من المكروهات {عمل الأكمام والزرور له، إذا كان جديداً ولو كفن في قميصه الملبوس له حال حياته قطع أزراره، ولا بأس بأكمامه} على المشهور في ذلك كله، ويُدل عليه جملة من الروايات:

فعن محمد بن سنان، عمن أخبره، عن الصادق (عليه السلام) قال: قلت الرجل يكون له القميص أيكفن فيه؟ فقال: «اقطع أزراره» قلت: وكمه؟ قال: «لا، إنما ذلك إذا قطع له وهو جديد لم يجعل له كمّاً، وأما إذا كان ثوباً ليساً فلا يقطع منه إلا الأزرار»^(١)، ونحوه مرسله الفقيه^(٢).

وخبر محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) أن يأمر لى بقميص أعدّه لكفنى فبعث به إليّ، فقلت: كيف أصنع؟ قال: «انزع أزراره»^(٣).

ومرسله الصدوق، قال الصادق (عليه السلام): «ينبغي أن

ص: ٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٥٦ الباب ٢٨ من أبواب التكفين ح ٢

٢- الفقيه: ج ١ ص ٩٠ الباب ٢٤ فى المس ح ١٦

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٥٦ الباب ٢٨ من أبواب التكفين ح ١

يكون القميص للميت غير مكفوف ولا- مزّر»(١١)، وهذا الحديث كاف في صرف ما ظاهره الحرمة على ظاهره، فما عن المهدب من عدم الجواز ضعيف، كما أن ما ذكره المستند والجواهر، من أن المتجه القول بالوجوب إن لم يكن إجماع على عدمه منظور فيه، وربما يستدل لعدم الوجوب بما لا يخلو عن إشكال من أخبار تكفين فاطمه بنت أسد (عليها السلام)، كخبر ابن سنان عن الصادق (عليه السلام): إن فاطمه بنت أسد أوصت إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقبل وصيتها فلما ماتت نزع قميصه، وقال: «كفنها فيه»(٢).

وفي حديث آخر: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) دفن فاطمه بنت أسد وكفنها في قميصه ونزل في قبرها وتمرغ في لحدها»(٣).

وعن عبد الله بن عباس، في حديث وفاه فاطمه بنت أسد، قال: قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي (عليه السلام): «خذ عمامتي هذه وخذ ثوبي هذين فكفنها فيهما، ومر النساء فليحسننَّ

ص: ٩

١- الفقيه: ج ١ ص ٩٠ الباب ٢٤ في المس ح ١٥

٢- البحار: ج ٧٨ ص ٣٢٦ الباب ٩ في التكفين وآدابه ح ٢٤

٣- البحار: ج ٧٨ ص ٣٢٦ الباب ٩ في التكفين وآدابه ح ٢٣

الثالث: بَلّ الخيوط التي يخاط بها بريقه.

غسلها»(١).

ووجه الدلالة أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يأمر بنزع الأزرار. لكن فيه: إنه لم يعلم وجود الأزرار.

أما ما ذكره الحدائق من أنه لا يبعد أن يكون لخصوصيه من الطرفين، ففيه ما لا يخفى.

{الثالث} من المكروهات: {بَلّ الخيوط التي يخاط بها بريقه} كما عن غير واحد، كالمبسوط، والنهاية، والشرائع، والمعتبر، وغيرها، بل في الجواهر: (لا خلاف في كراهته أيضاً عندهم)(٢)، وكفى بذلك دليلاً للتسامح في أدله السنن، وإن لم يوجد دليل عليه، كما اعترف به غير واحد، ولا فرق في الريق بين المكفن وغيره، فالإضافه في كلام المصنف من باب أحد الأطراف.

نعم لا بأس بيلها بغير الريق، للأصل، مع عدم دليل على الكراهه، بل في الجواهر: (صرح به غير واحد)(٣)، كما أن بَلّ الكفن بالريق لغايه أو غيرها لا دليل على كراهته.

ص: ١٠

١- أمالي الصدوق: ص ٢٥٨_ المجلس ٥١ ح ١٤

٢- الجواهر: ج ٤ ص ٢٣٣

٣- الجواهر: ج ٤ ص ٢٣٣

الرابع: تبخيره بدخان الأشياء الطيبة الريح، بل تطيبه ولو بغير البخور،

{الرابع} من المكروهات {تبخيره بدخان الأشياء الطيبة الريح، بل} يكره {تطيبه ولو بغير البخور} على المشهور فيهما، أما كراهه تطيب الكفن بالبخور، فيدل عليه صحيح ابن مسلم، عن الصادق (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «لا تجمروا الأكفان، ولا تمسحوا موتاكم بالطيب إلا بالكافور، فإن الميت بمنزله المحرم»^(١).

ومرسل ابن أبي عمير، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا يجمر الكفن»^(٢).

والنهى يحمل على الكراهه، لخبر عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا بأس بدخنه كفن الميت»^(٣).

وخبر الدعائم، عن علي (عليه السلام): وكان لا يرى بتجمير الميت بأسا ويجمّر كفته^(٤).

وعن الصادق (عليه السلام): إنه كره أن يتبع الميت بمجمره،

ص: ١١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٤ الباب ٦ من أبواب التكفين ح ٥

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٣ الباب ٦ من أبواب التكفين ح ٢

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٥ الباب ٦ من أبواب التكفين ح ١٣

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣١ في ذكر الحنوط

نعم يستحبّ تطييبه بالكافور والذريره كما مرّ.

الخامس: كونه أسود.

ولكن يجمر الكفن (١١)، كما أنه يدلّ على كراهه تطييبه بغير البخور روايه إبراهيم بن محمد الجعفرى قال: رأيت جعفر بن محمد (عليه السلام) ينفض بكمه المسك عن الكفن ويقول: «ليس هذا من الحنوط فى شيء» (٢).

ووجه الحمل على الكراهه ما دلّ على أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) حنط بمثقال مسك سوى الكافور (٣).

وما رواه الصدوق قال: سئل أبو الحسن الثالث (عليه السلام) هل يقرب إلى الميت المسك والبخور؟ قال: «نعم» (٤).

إلى غير ذلك، وسيأتى بعض الكلام حول ذلك فى المسأله العاشره من فصل الحنوط.

{نعم يستحبّ تطييبه بالكافور والذريره كما مرّ} فى السادس من بقيه مستحبات الكفن.

{الخامس} من المكروهات: {كونه أسود} إجمالاً، كما عن

ص: ١٢

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣١ فى ذكر الحنوط

٢- قرب الإسناد: ص ٧٥

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٥ الباب ٦ من أبواب التكفين ح ١٠

٤- الفقيه: ج ١ ص ٩٣ الباب ٢٤ فى المس ح ٢٤

المعتبر، والتذكرة، ونهايه الأحكام، وعن المنتهى بلا خلاف، ويدلّ عليه: خبر الحسين بن المختار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا يكفن الميت في السواد»^(١).

وخبره الآخر قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يحرم في ثوب أسود؟ قال: «لا- يحرم في الثوب الأسود ولا يكفن به»^(٢).

وإنما حمل على الكراهة، لما رواه الدعائم، عن علي (عليه السلام): «أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كفن حمزه في نمره سوداء»^(٣).

ونحوه ما رواه الجعفریات بسنده إلى الأئمة (عليهم السلام) إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إن كفن حمزه بن عبد المطلب في نمره سوداء»^(٤).

وهذا لا ينافي ما دلّ على وضع الحشيش على رجلى حمزه، كما أنه

ص: ١٣

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٥١ الباب ٢١ من أبواب التكفين ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٥١ الباب ٢١ من أبواب التكفين ح ٢
 - ٣- دعائم الاسلام: ج ١ ص ٢٣٢ في ذكر الحنوط
 - ٤- الجعفریات: ص ٢٠٥ باب صفه كفن حمزه

السادس: أن يكتب عليه بالسواد.

السابع: كونه من الكتان ولو ممزوجاً.

لا- ينافى ما دل على كفن الشهيد في ثيابه، إذ لعل ثياب حمزه قد سلبت، كما كانت هي العاده الجاربه، خصوصاً بالنسبه إلى حمزه (عليه السلام) الذي فعل به الأعداء ما فعلوا.

{السادس} من المكروهات: {أن يكتب عليه بالسواد} كما عن المقنعه، والنهائه، والمبسوط، والانتصار، والمصباح، ومختصره، والمراسم، والوسيله، والجامع، وعن كتب المحقق والعلامه، وغيرها، ولم يوجد له مستنداً وإن احتمل شمول كراهه الكفن في السواد له فيكون الظرف من قبيل "لا- تصل في أبوال ما لا يؤكل لحمه"، بأن يكون توسعاً في الظرفيه، لكنه خلاف ظاهر أدله الكفن بالسواد، ولا- بأس بالقول بالكراهه تسامحاً في أدله السنن، وعن المفيد المنع من سائر الأصباغ، فإن لم يحتمل الاجتهاد جاز القول به تسامحاً، لاحتمال ظفره بدليل لم يصل إلينا، فتأمل.

{السابع} من المكروهات: {كونه من الكتان ولو ممزوجاً} أما أصل كراهه الكتان، فظاهر المحكى عن نهايه الأحكام، والتذكره، وجامع المقاصد، الإجماع عليه، وأما الممزوج منه، فإنه يصدق عليه الكتان، وإن لم يصدق عليه الكتان الخالص، ولذا لو نهى عن لبس الكتان شمل الممزوج، وعلى أى حال، فالدليل على الكراهه: خبر أبى خديجه، عن الصادق (عليه السلام): «الكتان كان

الثامن: كونه ممزوجاً بالإبريسم،

لبنى إسرائيل يكفنون به والقطن لأمه محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)»(١).

ومرسل يعقوب بن يزيد عن عده من أصحابنا، عن الصادق (عليه السلام): «لا يكفن الميت في كتان»(٢).

والرضوى: «لا تكفنه في كتان ولا ثوب إبريسم»(٣).

وعن الصدوق الفتوى بالحرمة.

لكن ضعف السند في بعضها والدلالة في الآخر مانع عن العمل، مضافاً إلى فهم المشهور الذي هو موهن للأخذ بالظاهر.

{الثامن} من المكروهات: {كونه ممزوجاً بالإبريسم} لفتوى جماعه، كالتنبيه والانتصار وغيرهما، فيما حكى عنهما المستند بالمنع عن الممتزج مطلقاً، ولشمول ما دلّ على المنع عن الحرير الممتزج مطلقاً، بنحو تقريب ما سمعت في الكتان. لكن قد عرفت فيما تقدم في المسألة السابقة من فصل تكفين الميت جوازه نصاً وفتوى بالممتزج، بإطلاق الكراهه إما للخروج عن فتوى التأمل بالتحريم، وإما لإطلاق نصوص الحرمة بعد جعل الخارج منها خارجاً عن

ص: ١٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٥١ الباب ٢٠ من أبواب التكفين ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٥١ الباب ٢٠ من أبواب التكفين ح ٢

٣- فقه الرضا: ص ١٨ س ١

بل الأحوط تركه إلا أن يكون خليطه أكثر.

التاسع: المماكسه فى شرائه

الحرمه، فلا ينافى بقاء الكرامه.

{بل الأحوط تركه إلا- أن يكون خليطه أكثر} وقد عرفت الوجه فى ذلك سابقاً، لظهور مضمرة ابن راشد: عن ثياب تعمل بالبصره على عمل القصب اليمانى من قز وقطن، هل يصلح أن يكفن فيها الموتى، فقال: «إذا كان القطن أكثر من القز فلا بأس»^(١)، فى اختصاص الجواز بما إذا كان الخليط أكثر، كما أفتى بذلك غير واحد.

{التاسع} من المكروهات: {المماكسه فى شرائه} لما رواه الصدوق بسنده إلى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى وصيته لعلى (عليه السلام) قال: «يا على لا تماكس فى أربعة أشياء، فى شراء الأضحيه، والكفن، والنسمه، والكرى إلى مكه»^(٢).

وعن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «لا يماكس فى أربعة أشياء: فى الأضحيه، والكفن، وثمان النسمه، والكرى إلى مكه»^(٣).

ص: ١٦

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٥٢ الباب ٢٣ من أبواب التكفين ح ١

٢- الخصال: ج ١ ص ٢٤٥ باب الأربعة ح ١٠٣

٣- الخصال: ج ١ ص ٢٤٥ باب الأربعة ح ١٠٢

العاشر: جعل عمامته بلا حنك.

الحادى عشر: كونه وسخاً غير نظيف.

{العاشر} من المكروهات: {جعل عمامته بلا حنك} بلا إشكال، لمرسله ابن أبى عمير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى العمامه للميت؟ فقال: «حنكه» (١). وفى خبر آخر: «ولا تعممه عمه الأعرابي» (٢). إلى غير ذلك مما تقدم فى الأول من مستحبات الكفن.

{الحادى عشر} من المكروهات: {كونه وسخاً غير نظيف} بلا إشكال، لما يستفاد من أخبار «إجاده الكفن»، وكونه «قطناً أبيض»، والتصريح به فى أخبار التكفين «ثوب صلى فيه».

كقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «البسوا البياض فإنه أطيب وأطهر وكفنوا فيه موتاكم» (٣).

وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «ليس من لباسكم شىء أحسن من البياض» (٤).

وقول الصادق (عليه السلام): «أجيدوا أكفان موتاكم فإنها

ص: ١٧

١- الكافى: ج ٣ ص ١٤٥ باب تحنيط الميت ح ١٠

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣١ فى ذكر الحنوط

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٥٠ الباب ١٩ من أبواب التكفين ح ١

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٧٥٠ الباب ١٩ من أبواب التكفين ح ٢

الثاني عشر: كونه مخيطاً،

زيتهم»(١١).

وقوله (عليه السلام): «اشتر لي برداً وجوّده فإن الموتى يتباهون بأكفانهم»(٢).

وخبر محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) قال: «إذا أردت أن تكفنه فإن استطعت أن يكون في كفته ثوب كان يصلّي فيه نظيف فافعل»(٣).

وخبر ابن المغيرة: «يستحب أن يكون في كفته ثوب كان يصلّي فيه نظيف»(٤). إلى غير ذلك مما ينافي الوساخه قطعاً، مع الغرض عن عمومات النظافه الشامله للمقام.

{الثاني عشر} من المكروهات: {كونه مخيطاً} للسيره المستمره، وعمل الأئمه (عليهم السلام) فإنهم كانوا يكفنون في غير المخيط، بل عموم قوله (عليه السلام): «فإن الميت بمنزله المحرم»(٥)، بضميمه أن من محرّمات الإحرام المخيط.

ص: ١٨

١- فلاح السائل: ص ٦٩

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٥٠ الباب ١٨ من أبواب التكفين ح ٧

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٢ الباب ٤ من أبواب التكفين ح ١

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٢ الباب ١٨ من أبواب التكفين ح ٢

٥- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٤ الباب ٦ من أبواب التكفين ح ٥

بل يستحب كون كل قطعه منه وصله واحده بلا خياطه، على ما ذكره بعض العلماء، ولا بأس به.

{بل يستحب كون كل قطعه منه وصله واحده بلا خياطه، على ما ذكره بعض العلماء، ولا بأس به} لما عرفت من العمل والسيره.

ص: ١٩

وهو مسح الكافور على بدن الميت، يجب مسحه

{فصل}

{فى الحنوط}

بفتح الحاء المهمله وضم النون، كرسول، طيب يصنع للميت، كما فى المجمع، أو طيب يخلط للميت كما فى القاموس.

{وهو} أى التحنيط المفهوم من الكلام لغمه كل طيب يخلط للميت، وعرفاً كل ما يلطخ به ليحفظ جسده، ولعله من أفراد المعنى اللغوى، وإن كان حسب الظاهر بينهما عموم من وجه، ومنه تحنيط الأموات من الإنسان والطيور والوحش والسمك بما يبعده عن الفساد، وشرعاً {مسح الكافور على بدن الميت} بما تقرر فى الشرع، لا مطلق المسح، ولا مطلق الميت، كما هو واضح.

{يجب مسحه} أى مسح الميت بالكافور إجماعاً محكياً عن الخلاف، والتذكرة، والمنتهى، والغنيه، وشرح الجعفرى، وجامع المقاصد، والروض، والمفاتيح، وعن سلار القول بالاستحباب،

لكن فى الجواهر قال: (ولم يثبت، بل المحكى من ظاهر أول كلامه الوجوب)^(١)، وعن مفتاح الكرامه أنه علق على نسيبه كشف اللثام الاستحباب إلى المراسم بقوله: (كأنه لحظ آخر عبارتها الموهمة ذلك، ولو لحظ أول كلامه لظهر له أنه قائل بالوجوب فى مواضع ثلاثه)^(٢) انتهى. وكان المدارك والمستمسك وغيرهما الذين نسبوا الحكم للشهره لحظوا خلاف سائر.

وكيف كان، إن الحكم إجماعى كما يظهر من كلماتهم، ولو صحت النسبه كان شاذاً مردوداً كما فى المستند، ويدل على الحكم جملة من الروايات:

كموثقه عبدالرحمان بن أبى عبد الله قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحنوط للميت؟ فقال: «اجعله فى مساجده»^(٣).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «إذا فرغ الرجل من غسل الميت نشفه فى ثوب، وجعل الكافور والحنوط فى مواضع سجوده، فى جبهته وأنفه، ويديه وركبتيه ورجليه،

ص: ٢٢

١- الجواهر: ج ٤ ص ١٧٥

٢- مفتاح الكرامه: ج ١ ص ٤٤٧ س ١٩

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٧ الباب ١٦ من أبواب التكفين ح ١

ويجعل من ذلك في مسامعه وعينه وفيه ولحيته وصدره، وحنوط الرجل والمرأه سواء»^(١). إلى غيرهما مما سيأتي في طي المباحث الآتية.

وهل الواجب المسح أو الوضع أو كلاهما، ذهب إلى الأول الشرائع، بل المحكى عن معقد إجماع التذكرة والروض ذلك، كما أنه صريح آخريين، وإلى الثاني الشيخ في جملة، والحلى في سرائره، وابن حمزه في وسيلته، وابن زهره في الغنيه، والمحقق في النافع، والعلامة في المنتهى، على ما حكى عنهم الجواهر.

ومن المعلوم أن بين الأمرين فرقا، فإن المسح يتحقق بأخذ قرص من الكافور ومسّه على مواضع السجود بدون أن يتأثر الموضع بشيء من الكافور، بخلاف الوضع فإنه لا بد فيه من جعل بعضه عليه، كما هو الظاهر من الوضع، لا مجرد وضعه ولو رفعه بعد ذلك، والمصنف وكثير من المعلقين على الأول، والروايات في الباب مختلفه، ففي صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): «فامسح به آثار السجود»^(٢).

وفي صحيح زراره، عن الباقر والصادق (عليهما السلام): «عمدت إلى الكافور فمسحت به آثار السجود»^(٣).

ص: ٢٣

١- الدعائم: ج ١ ص ٢٣٠ في ذكر الحنوط

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٤ الباب ١٤ من أبواب التكفين ح ١

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٨ الباب ١٤ من أبواب التكفين ح ٦

وفى الرضوى: «وتمسح مفاصله كلها به»^(١)، إلى غير ذلك.

وفى طائفه أخرى من الأخبار لفظ الوضع والجعل، كموثقه عبد الرحمان، وروايه الدعائم السابقتين.

وفى موثق سماعه، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «ويجعل شيئاً من الحنوط عل مسامعه ومساجده»^(٢).

وفى حسن حمران بن أعين، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «يوضع فى منخره وموضع سجوده»^(٣).

وفى صحيحه ابن سنان، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): كيف أصنع بالحنوط؟ قال: «تضع فى فمه، ومسامعه، وآثار السجود من وجهه، ويديه، وركبتيه»^(٤) إلى غير ذلك.

قال الفقيه الهمداني: (قضية الجمع بين الأخبار هو تقييد بعضها ببعض، والالتزام بكون الوضع على وجه المسح، كما يؤيده ما فى بعض معاهد الإجماعات المحكيه، من التعبير بأن الواجب هو الوضع والإمساح)^(٥)، انتهى. وهذا هو الأقوى، لأن المتبادر عرفاً من نحو

ص: ٢٤

١- فقه الرضا: ص ١٧ س ٣٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٦ الباب ١٥ من أبواب التكفين ح ٢

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٥ الباب ١٤ من أبواب التكفين ح ٥

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٧ الباب ١٦ من أبواب التكفين ح ٣

٥- مصباح الفقيه: الجزء الثانى من المجلد الثانى من كتاب الطهاره ص ٥٢ س ٣٦

على المساجد السبعة، وهي الجبهة، واليدان، والركبتان، وإبهاما الرجلين.

هذه العبارات بقرينه الحكم والموضوع ذلك، فإنه لو قال: ضع الحناء في كفه، أو الدواء على جسده، أو نحو ذلك، فهم عرفاً أن المراد لطنخه به مما يشمل الوضع والمسح، لا- مجرد الوضع كأنه شيء أجنبي، ولا- مجرد المسح بدون علق أى جزء من الممسوح به بالممسوح، ولذا اختلف التعبير، وكأنه ليس من باب المطلق والمقيد، ويؤيد ذلك أن المرسل عبر فى الجبهة بالوضع، وفى المفاصل بالمسح، مع معلوميه أنه ليس فرقاً بين الموضعين.

والواجب وضع الحنوط {على المساجد السبعة: وهي الجبهة، واليدان، والركبتان، وإبهاما الرجلين} مقتصرأ فى ذلك على المسمى، لأنه المتبادر عرفاً من الإطلاقات، فلا يجب مسح جميع المساجد، حتى يلزم استغراق الجبهة مثلاً، واختاره الروض والمستند، قال: (للأصل والإطلاق وحصول الامتثال) (١)، خلافاً للشهيد الأول فى الذكري حيث قال بوجوب الاستيعاب، وهذا هو القدر المتيقن من الواجب، ولا- خلاف من أحد فيه، بل عليه الإجماعات السابقة، وربما زيد الأنف على السبعة، فالواجب تحنيط ثمانية أعضاء من الميت، وحكى المستند القول بذلك عن الصدوق،

ص: ٢٥

والمفيد، والعماني، والقاضي، والحلبي، والمنتهي، والمختلف، وفي الحدائق: (أضف الصدوق السمع والبصر والفم والمغابن وأحدها مغبن كمسجد، وهي الآباط وأصول الأفضاخ)^(١).

قال في الفقيه: (ويجعل الكافور على بصره، وأنفه، وفي مسامعه، وفيه، ويديه، وركبتيه، ومفاصله كلها، وعلى أثر السجود منه، فإن بقي منه شيء جعل على صدره)^(٢)، ومال في المختلف إلى هذا القول، انتهى.

استدل المشهور لعدم وجوب الزائد على المواضع السبعة: بالبراءة، والاستصحاب، وإطلاق موثقه عبد الرحمان المتقدمه، وإجماع الخلاف على أن لا يترك على أنفه، ولا أذنيه، ولا عينيه، ولا فيه شيء من الكافور.

واستدل للقول الثاني المضيف للأنف: بوروده في بعض الروايات، كروايه الدعائم المتقدمه عن الصادق (عليه السلام)، لكن الروايه لا تصلح للعمل بعد ضعفها، وخلو الروايات حتى الذاكروه منها للمستحبات عنه.

أما قول الصدوق، فيدل عليه جملة من الروايات مما تقدم

ص: ٢٤

١- الحدائق: ج ٤ ص ٢١

٢- الفقيه: ج ١ ص ٩١ الباب ٢٤ في المس

ويستحب إضافه طرف الأنف إليها أيضاً، بل هو الأحوط، والأحوط أن يكون المسح باليد، بل بالراحه،

ويأتى، لكن اضطراب الروايات فى ذكر بعضها دون بعض، وشهره القول بخلاف ذلك قديماً وحديثاً، وعدم عامل بها على ظاهرها إلى الصدوق، وإجماع الخلاف المدعى، وصاحبه قريب من الصدوق القائل بالوجوب، كل ذلك يوجب رفع اليد عن ظاهر تلك الأخبار، فلا مسرح لقاعده المطلق والمقيد فى هذا المقام، ولقد أجاد الفقيه الهمدانى حيث قال: (إن أجمل وجوه الجمع فى مثل هذه الأخبار المختلفه الوارده فى مقام البيان، إنما هو الأخذ بمجامع الكل، والإلتزام بوجوبه، وحمل ما اختلفت فيه الروايات من حيث التعرض والعدم على الفضل والاستحباب، فلا يراعى فيه ما يقتضيه قاعده حمل المطلق على المقيد ونحوها، ولذا صح للمشهور ادعاء أن الواجب إنما هو أن يحنط مساجده السبعه دون غيرها، بل عن جمله منهم عدم الخلاف فيه) (١)

انتهى.

{و} مما تقدم تعرف أنه {يستحب إضافه طرف الأنف إليها} أى إلى المواضع السبعه، لوروده فى بعض الروايات، وفتوى جماعه من الفقهاء، {بل هو الأحوط} لما عرفت، {والأحوط أن يكون المسح باليد، بل بالراحه} لانصراف ذلك من الأخبار، لكن الانصراف

ص: ٢٧

ولا يبعد استحباب مسح إبطيه، ولبته، ومغابنه، ومفاصله، وباطن قدميه، وكفّيه.

بدوى فلا يصلح مقيداً للإطلاق.

وفى المستمسك: (لم أقف عاجلاً فيما يحضرني على قول به أو نص عليه أو متعرض له) (١).

وفى تعليقه البروجردى: (مراعاته غير لازم) (٢).

وكيف كان، فالظاهر عدم وجه له، {ولا- يبعد استحباب مسح إبطيه، ولبته، ومغابنه} وهى الآباط والأرفاع، كما فى القاموس والمجمع، لكن ليس المراد هنا الآباط بقريته المقابله، بل سائر الأرفاع، وهى بالراء المهملة والفاء والغين المعجمتين، قال فى المجمع: (والأرفاع المغابن من الآباط وأصول الفخذين، وعن ابن فارس: الرّفغ أصل الفخذ، وسائر المغابن، وكل موضع اجتمع فيه الوسخ فهو رفغ، وفى المصباح: الرّفغ ما حول الفرج وقد يطلق على الفرج، وهو بضم الراء فى لغة أهل العالیه والحجاز، الجمع أرفاغ كقفل وأقفال) (٣).

{ومفاصله} كلها {وباطن قدميه و} ظاهر {كفّيه} كما يدلّ عليه

ص: ٢٨

١- المستمسك: ج ٤ ص ١٨٧

٢- تعليقه السيد البروجردى: ص ٣١

٣- مجمع البحرين: ج ٥ ص ٩ مادة رفغ

بل كل موضع من بدنه فيه رائحه كريهه.

بعض النصوص.

{بل كل موضع من بدنه فيه رائحه كريهه} كما فى الجواهر(١١)، لأنه مجمع الوسخ فيشملة المغاين الوارد فى النص، المفسر فى كلام أهل اللغة بكل موضع اجتمع فيه الوسخ، ووجه استحباب هذه المواضع اشتمال النصوص عليها، ولا بأس بسردها تبعاً:

عن الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أردت أن تحنط الميت فاعمد إلى الكافور، فامسح به آثار السجود منه، ومفاصله كلها، ورأسه، ولحيته، وعلى صدره من الحنوط _ وقال _: حنوط الرجل والمرأه سواء _ وقال _: وأكره أن يتبع بمجمره»(٢).

وخبر يونس، عنهم (عليهم السلام): «ثم اعمد إلى كافور مسحوق فضعه على جبهته موضع سجوده، وامسح بالكافور على جميع مفاصله من قرنه إلى قدمه، وفى رأسه، وفى عنقه، ومنكبيه، ومرافقه، وفى كل مفصل من مفاصله، من اليدين، والرجلين، وفى وسط راحتيه»(٣).

وعن حمران، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «ولا تقربوا

ص: ٢٩

١- الجواهر: ج ٤ ص ١٨٠

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٤ الباب ١٤ من أبواب التكفين ح ١

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٤ الباب ١٤ من أبواب التكفين ح ٣

أذنيه شيئاً من الكافور» _ إلى أن قال : _ قلت: فالحنوط كيف أصنع به؟ قال: «يوضع في منخره وفي موضع سجوده ومفاصله»^(١).

وعن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت الصادق (عليه السلام) عن الحنوط للميت؟ فقال: «اجعله في مساجده»^(٢).

وخبر عثمان، عن الصادق (عليه السلام): «ولا تمس مسامعه بكافور»^(٣).

وخبر عبد الله بن سنان قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): كيف أصنع بالحنوط، قال: «تضع في فمه، ومسامعه، وآثار السجود من وجهه، ويديه، وركبتيه»^(٤).

وعن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: قال: «لا تجعل في مسامع الميت حنوطاً»^(٥).

وعن حسين بن مختار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

ص: ٣٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٥ الباب ١٤ من أبواب التكفين ح ٥

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٧ الباب ١٤ من أبواب التكفين ح ١

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٧ الباب ١٤ من أبواب التكفين ح ٢

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٧ الباب ١٤ من أبواب التكفين ح ٣

٥- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٧ الباب ١٤ من أبواب التكفين ح ٤

«يوضع الكافور من الميت على موضع المساجد، وعلى اللب، وباطن القدمين، وموضع الشراك من القدمين، وعلى الركبتين، والراحتين، والجبهه، واللبه»^(١).

وخبر زراره، عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) قال: «إذا جففت الميت عمدت إلى الكافور، فمسحت به آثار السجود، ومفاصله كلها، واجعل في فيه، ومسامعه، ورأسه، ولحيته، من الحنوط، وعلى صدره، وفرجه _ وقال _ : حنوط الرجل والمرأه سواء»^(٢).

والرضوى: «فإذا فرغت من كفته حنطه بوزن ثلاثه عشر درهماً، وثلاث من الكافور، وتبدأ بجبهته، وتمسح مفاصله كلها به، وتلقى ما بقى منه على صدره، وفي وسط راحته، ولا- تجعل في فمه، ولا- منخره، ولا في عينيه، ولا في مسامعه، ولا على وجهه قطن ولا كافور»^(٣) _ وقال _ : «إذا فرغت من غسله حنطت بثلاثه عشر درهماً وثلاثه كافوراً تجعل في المفاصل، ولا تقرب السمع والبصر، وتجعل في موضع سجوده _ إلى أن قال _ : وروى أن الكافور يجعل في فمه، وفي مسامعه، وبصره، ورأسه، ولحيته، وكذلك المسك، وعلى

ص: ٣١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٧ الباب ١٦ من أبواب التكفين ح ٥

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٨ الباب ١٦ من أبواب التكفين ح ٦

٣- فقه الرضا: ص ١٧ س ٣٢

صدره، وفرجه، وقال: الرجل والمرأه سواء»(١).

وعن التهذيب، أنه روى: «وامسح بالكافور على جميع مغابنه من اليدين والرجلين ومن وسط راحتيه»(٢).

أقول: وبهذا ظهر وجه استحباب هذه المواضع، فإن اللبه والمفاصل وباطن القدمين منصوصه، والإبطين ومواضع الرائح الكريهه داخله في المغابن، وهي موجوده في روايه التهذيب، وأفتى به الصدوق أيضاً، كما تقدم نقله عن الحدائق، مما يدل على ظفر الصدوق بمثله، مضافاً إلى كفايه فتوى الفقيه، خصوصاً مثل الصدوق في الاستحباب للتسامح في أدله السنن.

وما يقال من المغابن في كلام التهذيب باليدين والرجلين والراحتين، فلا يشمل سائر المواضع، وفيه: إنه أشبه بالمثال لا التخصيص.

وأما ما ذكره المصنف من الكفين، فإن أراد باطنهما، كان اللازم أن يقال إرادته الزائد على قدر الواجب فيكون مستحباً، لأنها من المغابن، مضافاً إلى النص بذلك في بعض النصوص، وإن أراد ظاهرهما، فهو مصرح به في خبر سماعه، كما أنه مستفاد من روايه التهذيب، وعلى كل، فهو إتياع لبعض النصوص الذي ذكره الراحي في

ص: ٣٢

١- فقه الرضا: ص ٢٠ س ٩

٢- التهذيب: ج ١ ص ٣٠٦ الباب ١٣ في تلقين الميت ح ٥٦

ويشترط أن يكون بعد الغسل أو التيمّم، فلا يجوز قبله. نعم يجوز قبل التكفين وبعده وفي أثناءه.

قبال المساجد، وعلى كل فلا يبعد استحبابها، وإن كان في نسبة المصنف عدم البعد إلى موارد النص مناقشه، إذ لا شك في استحباب جملة منها.

{ويشترط أن يكون} التحنيط {بعد الغسل} للميت {أو التيمّم} بدله إذا لم يمكن الغسل، {فلا يجوز قبله} ولا يصح، إذ ظاهر النصوص والفتاوى ذلك بالنسبة إلى الغسل، وحيث إن التيمّم بدل الغسل جرى في البديل حكم المبدل منه، ومنه يظهر أنه لا يكتفى بالتحنيط الواقع قبل الغسل مما زال أثره.

نعم لو حنط بعد غسل عضو قبل تمام الغسل، مما بقى الحنوط بعد تمام الغسل، كما لو حنط جبهته بعد غسل رأسه بالماء القراح قبل تمام غسله، فهل يكفي ذلك، لأن الأمر توصلى وقد عمل به، أم لا، لأنه ليس على النحو المأمور به، وكذا بالنسبة إلى التيمّم في مثل الراحه والركبتين والإبهامين، مما لا يرتبط بالمسح؟ احتمالان: وإن كان الأول أقرب، لما عرفت من التوصليه.

ولو كان الميت فاقداً للطهورين لم يسقط الحنوط، لأنه متأخر في صورته الإمكان، أما في صورته عدمه فلا، كالصلاه والدفن ونحوهما.

{نعم يجوز قبل التكفين وبعده وفي أثناءه} وفاقاً للجواهر، والمحكى عن كشف اللثام، وغيره، للأصل، وإطلاق الأدله،

وتعارض النصوص بعضها ببعض في التقديم والتأخير، مما يدل على جواز الكل، ويؤيد ذلك أن الرضوى في فقرتيه المتقدمتين قدم الحنوط مره والكفن مره، وفي المسأله أقوال أُخر.

الأول: وجوب تقديمه على التكفين، وهو المحكى عن القواعد، والدروس، والبيان، والذكرى، وغيرها، واستدل لذلك بصحيح زراره: «إذا جففت الميت عمدت إلى الكافور فمسحت به آثار السجود»، إلى آخره (١).

ومرسل يونس: «أبسط الحبره بسطاً، ثم أبسط عليها الإزار، ثم أبسط القميص عليه، وتردّ مقدم القميص عليه، ثم أعمد إلى كافور مسحوق، فضعه على جبهته» - إلى أن قال -: «ثم يحمل فيوضع على قميصه» (٢).

وخبر الدعائم المتقدم في أول الفصل، والفقره الثانيه من الرضوى.

الثاني: وجوب تقديم التكفين عليه، كما في الفقيه، ويشهد له الفقره الأولى من الرضوى.

ص: ٣٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٨ الباب ١٦ من أبواب التكفين ح ٦

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٤ الباب ١٤ من أبواب التكفين ح ٣

والأولى أن يكون قبله،

الثالث: أنه في الأثناء بعد المئزر، كما عن النهايه، والمبسوط، والوسيله، والتحرير، ونهايه الأحكام، وغيرها، أو بعده وبعد القميص، كما عن المقنعه، والمنتهى، والمراسم، أو بعدهما وبعد العمامه، كما عن المذهب.

ولعلّ الأول: استند إلى مرسله يونس الظاهره في أن التحنيط قبل القميص، فيقتضى أن يكون بعد المئزر.

والثاني: استند إلى خبر عمار، وفيه: «ثم القميص» _ إلى أن قال _: «واجعل الكافور في مسامعه وأثر سجوده» _ إلى قوله _: «ثم عمّمه»^(١).

والثالث: استند إلى أنه لا يمكن أن يكون بعد اللفافه، فما دلّ بظاهره على أنه بعد التكفين يراد به بعد المئزر والقميص والخرقه والعمامه.

أقول: قد تعرض بعض الفقهاء للمناقشه في سند هذه الروايات أو دلالتها، لكننا في غنى عنه، بعد ما عرفت من أنه على تقدير تماميه السند والدلاله يجمع بين الروايات بالجواز.

{و} إن كان {الأولى أن يكون} التحنيط {قبله} أي قبل التكفين، لظاهر جمله من الروايات المتقدمه.

ص: ٣٥

ويشترط في الكافور أن يكون طاهراً مباحاً جديداً، فلا يجزئ العتيق الذي زال ريحه، وأن يكون مسحوقاً.

{ويشترط في الكافور أن يكون طاهراً} لما يستفاد من العله المذكوره في كلام الإمام الرضا (عليه السلام) الذي رواه فضل بن شاذان، من قوله (عليه السلام): «يلقى ربه عز وجل طاهر الجسد»^(١)، مضافاً إلى ما يستفاد من أخبار قرص الدم، من منافاه النجس للميت، ومعه لا مجال للمسك لعدم الاشتراط بالأصل والبراءة و «كل يابس ذكي» وما أشبه ذلك.

أما ما استدل به المستمسك من استظهار الإجماع فهو مناف لما ذكره بقوله: (لم أقف على من تعرض لهذه الشروط)^(٢).

{مباحاً} لما تقدم في الكفن، فإن الأمر بالتحنيط منصرف عنه، والكلام في أنه لو عصى وحنط بالمغصوب كالكلام في أنه لو عصى وكفن بالمغصوب. {جديداً، فلا يجزئ العتيق الذي زال ريحه} لانصراف الكافور إلى غيره، وإن كان الكافور بقول مطلق صادقاً عليه.

نعم لا بأس بمطلق العتيق، لعدم دليل على اشتراط الجده فيه.

{و} يشترط في الكافور {أن يكون مسحوقاً} قال في

ص: ٣٦

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٢٥ الباب ١ من أبواب التكفين ح ١

٢- المستمسك: ج ٤ ص ١٩١

المستمسك: (وأما اعتبار كونه مسحوقاً، فلنص عليه في مرسل يونس عنهم (عليهم السلام)، مضافاً إلى ظهور النصوص في اعتبار التلويث الذي لا يتأتى إلا بالمسحوق)^(١) انتهى.

أقول: أما اعتبار تلويث الموضوع فقد تقدم الكلام في استفادته من النصوص، وأما اشتراط أن يكون مسحوقاً فهو مما لم يتعرض له أكثر الفقهاء، والنص وإن كان دالاً على لزوم أن يكون مسحوقاً، إلا أن المستفاد منه بقريته الحكم والموضوع أنه توصل إلى التلويث، لا- أنه واجب خارج، ولذا لم يتعرض له في سائر النصوص الواردة مورد البيان، فلو كانت الأقراص الصغار ووضع القرص بقوه على المواضع حتى يصدق الوضع والجعل ويحصل التلويث كفى.

ص: ٣٧

١- المستمسك: ج ٤ ص ١٩١

(مسأله _ ۱): لا- فرق فى وجوب الحنوط بين الصغير، والكبير، والأنثى، والخنى، والذكر، والحز، والعبد، نعم لا يجوز تحنيط المحرم قبل إتيانه بالطواف كما مرّ، ولا يلحق به التى فى العده، ولا المعتكف،

(مسأله _ ۱): {لا- فرق فى وجوب الحنوط بين الصغير} الذى يجب عليه الغسل، أما الصغير الذى لا يجب عليه الغسل فلا، إذ الظاهر من الأدله أن الحنوط إنما هو بعد الغسل، ففى من لم يجب عليه الغسل لا دليل على الوجوب عليه. {والكبير} لإطلاق النص والفتوى {والأنثى والخنى والذكر} للإطلاق وللنص به فى جملة من النصوص السابقه بالنسبه إلى الذكور والأنثى، أما الخنى فإن قلنا بأنه أحدهما شمله النص وإلا كان داخلاً فى الإطلاق {والحز والعبد} لذلك أيضاً.

{نعم لا يجوز تحنيط المحرم قبل إتيانه بالطواف كما مرّ} فى باب الغسل، وقد عرفت هناك أن الأحوط تأخيره عن السعى. {ولا يلحق به} أى بالمحرم المرأه {التى فى العده} حيث إنها يحرم عليها الطيب.

{ولا- المعتكف} وفاقاً للتذكرة، والموجز، وجامع المقاصد، كما فى المستمسك، وفى الجواهر: (لا- يلحق بالمحرم فى هذا الحكم المعتده للوفاه، والمعتكف، من حيث تحريم الطيب عليهما، للأصل والعمومات وبطلان القياس عندنا، وبطلان الاعتداد

وإن كان يحرم عليهما استعمال الطيب حال الحياه.

والاعتكاف بالموت(1) انتهى. ولا- مجال للاستصحاب، إذ استصحاب حال الغاسل الجواز والميت لا يستصحب هو بنفسه، ومنه يعلم أنه فرق بين استصحاب جواز النظر إلى الزوجه بعد الموت، وهذا الاستصحاب، فالقول بأنه كان يحرم عليه الطيب حياً فيحرم عليه ميتاً للاستصحاب خال عن الصحه {وإن كان يحرم عليهما استعمال الطيب حال الحياه} كما أن ناذر ترك الطيب والمحرم عليه بشرط أو نحوه أيضاً كذلك.

ص: ٣٩

١- الجواهر: ج ٤ ص ١٨٤

مسأله ٢ عدم اعتبار قصد القربه فى التحنيط

(مسأله _ ٢): لا يعتبر فى التحنيط قصد القربه، فيجوز أن يباشره الصبى المميز أيضاً.

(مسأله _ ٢): {لا- يعتبر فى التحنيط قصد القربه} أما على أصله التوصليه كما هو مبنى المتأخرين فواضح، وأما على أصله التعبدية كما ليس بعيد، فلما يستفاد من النص والفتوى من أن المقصود هو إجراء هذا الأمر عليه، كالتكفين والدفن {فيجوز أن يباشره الصبى المميز} بل غير المميز وغير الإنسان {أيضاً} لحصول المقصود بذلك.

ص: ٤٠

مسأله ٣ مقدار الكافور فى الحنوط

(مسأله _ ٣): يكفى فى مقدار كافور الحنوط المسمى،

(مسأله _ ٣): {يكفى فى مقدار كافور الحنوط المسمى} وفقاً للجمل، والعقود، والوسيله، والسرائر، والجامع، والشرائع، والنافع، والمنتهى، والقواعد، والجواهر، والمستند، بل هو المشهور كما فى الحدائق، بل عن جماعه الإجماع عليه كما فى المستمسك.

وفى المسأله أقوال آخر: فعن الشيخين والصدوق أنه أقله مثقال، وأوسطه أربعة دراهم، وعن الجعفى أقله مثقال وثلث ...، وعن ابن الجنيد أن أقله مثقال(١).

وعن الفقيه، تقديره بثلاثه عشر درهماً وثلث، فمن لم يقدر فأربعة مثاقيل، فإن لم يقدر فمثقال، لا أقل منه لمن وجدته(٢).

وعن المفيد، أن أقل ما يحنط به الميت درهم(٣)، والسبب فى هذا الاختلاف اختلاف الروايات.

أما المشهور، فقد استدلوا لمختارهم بالإطلاق، وصدق الامتثال، وعدم صلاحيه ما دل على التحديد لإفاده الوجوب لاضطرابها، وتعارض بعضها مع بعض، مما لا بد من حملها على

ص: ٤١

١- الذكرى: ص ٤٦ س ٣١

٢- الفقيه: ج ١ ص ٩٠ الباب ٢٤ فى المس ح ١٦

٣- المعتمر: ص ٧٥ س ٢٩

والأفضل أن يكون ثلاثة عشر درهماً وثلث تصير بحسب المثاقيل الصيرفيه سبع مثاقيل وحمصتين إلا خمس الحمصه.

مراتب الفضل، فإن مثل ذلك يلانم الاستحباب لا الوجوب.

{والأفضل أن يكون ثلاثة عشر درهماً وثلث تصير بحسب المثاقيل الصيرفيه} المعادله لمثقال وثلث شرعى، إذ المثقال الشرعى ثمانيه عشر حمصه، والمثقال الصيرفى أربعه وعشرون حمصه {سبع مثاقيل وحمصتين إلا خمس الحمصه} وكون هذا المقدار هو الأفضل للإجماع المنقول فى الخلاف وغيره، المؤيد بنفى الخلاف فى المعتمر، ويدلّ عليه غير واحد من الأخبار.

كمرفوعه الكافى، قال: السنه فى الحنوط ثلاثه عشر درهماً وثلث أكثره، _ وقال _: إن جبرئيل نزل على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بحنوط وكان وزنه أربعين درهماً، فقسمها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ثلاثه أجزاء، جزء له، وجزء لعلى، وجزء لفاطمه (عليهم السلام) (١١).

ومرسله الصدوق، قال: «إن جبرئيل (عليه السلام) أتى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بأوقيه كافور من الجنة، والأوقيه أربعون درهماً، فجعلها النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ثلاثه أثلاث، ثلثاً له، وثلثاً لفاطمه (عليها السلام)، وثلثاً لعلى (عليه

ص: ٤٢

١- الكافى: ج ٣ ص ١٥١ باب حد الماء الذى يغسل به الميت ح ٤

ومرفوعه ابن سنان، قال: «السنة في الحنوط ثلاثة عشر درهماً وثلث» (٢).

قال محمد بن أحمد: ورووا أن جبرئيل (عليه السلام) نزل على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بحنوط كان وزنه أربعين درهماً، فقسمه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ثلاثة أجزاء جزء له، وجزء لعلی (عليه السلام)، وجزء لفاطمه (سلام الله عليها) (٣).

وعن كشف الغمه، روى أن فاطمه (عليها السلام) قالت: «إن جبرئيل (عليه السلام) أتى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لما حضرته الوفاة بكافور من الجنة، فقسمه أثلاثاً، ثلث لنفسه وثلث لعلی وثلث لى، وكان أربعين درهماً» (٤).

وعن ابن طاووس، بسنده عن أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) عن أبيه، قال: قال علي بن أبي طالب: «كان في الوصية أن يدفع إلى الحنوط، فدعاني رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل وفاته بقليل، فقال: يا علي ويا فاطمه، هذا حنوطي من الجنة، دفعه إلى جبرئيل، وهو يقرئكما السلام ويقول لكما: أقسماه وأعزلا منه لى ولكما، فقالت فاطمه (عليها السلام): يا أبتاه لك

ص: ٤٣

-
- ١- الفقيه: ج ١ ص ٩٠ الباب ٢٤ في المس ح ١٦
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣١ الباب ٣ من أبواب التكفين ح ٧
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣١ الباب ٣ من أبواب التكفين ح ٨
 - ٤- كشف الغمه: ج ٢ ص ١٢٢ في وفاه فاطمه عليها السلام

ثلثه، وليكن الناظر في الباقي على بن أبي طالب (عليه السلام)، فيكى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وضمها إليه، وقال: موقفه رشيد مهديه ملهمه، يا على قل في الباقي، قال: نصف ما بقى لها، والنصف لمن ترى يا رسول الله، قال: هو لك، فأقبضه» (١).

ولا- يخفى أن ظاهر روايه الكافى أن هذا المقدار أكثر الحنوط، مما فيه دلالة على الاكتفاء بأقل منه، فالقول بلزوم ذلك كما حكى عن الصدوق مخدوش، كما أن القول المحكى عن ابن البراج من تحديد الأ-كثرت ثلاثة عشر درهماً ونصف لم نجد له دليلاً، كما اعترف به الجواهر، والمستند، والمستمسك، حاكياً عن المختلف أيضاً.

بقى في المقام شىء، وهو أن ما ذكره المصنف (رحمه الله) من إرجاع "ثلاثة عشر درهماً وثلاثاً" إلى "سبعة مثاقيل وحمصتين إلا- خمس الحمصه"، منظور فيه، بل الدراهم المذكوره تعادل سبعة مثاقيل صيرفيه بلا- زياده عليها، كما نص عليه صاحب الحدائق، وشيخنا المرتضى، وسيد المستمسك، ووجهه واضح، فإن كل عشره دراهم تعادل سبعة مثاقيل شرعيه، والمثقال الشرعى يعادل ثلاثة أرباع المثقال الصيرفى، فبالأربعه المتناسبه نقول: إذا كانت عشره دراهم تعادل سبعة مثاقيل شرعيه المعادله لخمسه مثاقيل صيرفيه وربع

ص: ٤٤

والأقوى أن هذا المقدار لخصوص الحنوط، لا له وللغسل

مقال، فتلاثة عشر درهماً وثلاثاً تعادل تسعة مثاقيل شرعية وثلاثاً، المعادله لسبعة مثاقيل صيرفيه، أو نقول: عشره دراهم معادله لخمسة مثاقيل وربع مقال صيرفيه، عشر درهماً وثلاثاً معادله لسبعة مثاقيل صيرفيه، وصوره الحساب هكذا.

$$(١٠) \text{ درهم} = (١/٥٤) \text{ صيرفيه} \text{ _ ف _ } (١/١٣٣) \text{ درهم} = (٧) \text{ صيرفيه.}$$

كما أن صوره الحساب على الأول هكذا:

$$(١٠) \text{ درهم} = (٧) \text{ شرعيه} = (١/٥٤) \text{ صيرفيه} \text{ _ ف _ } (١/١٣٣) \text{ درهم} = (١/٩٣) \text{ شرعيه} = (٧) \text{ صيرفيه.}$$

{والأقوى أن هذا المقدار لخصوص الحنوط، لا له وللغسل} حتى يخصص حصه منه للغسل بماء الكافور ويجعل الباقي للحنوط، على المشهور، كما في المستند والحداثق، وفي الجواهر: إنه ظاهر الأكثر وصريح جماعه، وعن معقد إجماع الغنيه ونفى علم الخلاف فيه في المعتبر و(جامع المقاصد) ذلك، فالمحكي عن بعض الأصحاب أنه لمطلق الكافور، وتردد العلامه في محكي التحرير، والتذكره، ونهايه الأحكام، وكذا الكاشاني في محكي الوافي.

استدل المشهور: بظاهر الروايات الداله على أن هذا المقدار للحنوط، وهو ظاهر في غير المخلوط بماء الغسل.

وخصوص الرضوى: «فإذا فرغت من كفه حنطه بوزن ثلاثه

وأقل الفضل مثقال شرعي.

عشر درهماً وثلث من الكافور»^(١)، فإنه نص في كونه بعد تمام الغسل.

واستدل للقول الآخر: بإطلاق الحنوط على الأعم، مضافاً إلى استبعاد أن يكون تغسيل النبي والوصي والصديقه (عليهم السلام) بكافور من الخارج غير ما نزل به جبرئيل، لكن هذا القول ضعيف، بعد ظواهر النصوص، وصريح الرضوي، والاستبعاد في غير موضعه، فكما كان سدر الغسل فيهم (عليهم السلام) خارجياً، لا مانع من أن يكون كافوره كذلك أيضاً.

ثم إنه إذا تحقق كون هذا المقدار للحنوط فقط، كان سائر مراتب الفضل أيضاً له بقرينه السياق.

{وأقل الفضل مثقال شرعي} كما عن الصدوق، والمعتمد، والمقنعه، والخلاف، والانتصار، وجمل العلم، والمراسم، والكافي، والإسكافي، وغيرهم، كما في المستند. ويدل عليه بعض النصوص المتقدمة، كالرضوي: «فإن لم تقدر فمثقال لا أقل من ذلك لمن وجدته»^(٢)، والمرسله: «وأقل ما يجزى من الكافور للميت مثقال»^(٣)، وربما يقال بأن أقل الفضل درهم، كما عن المنتهي،

ص: ٤٦

١- فقه الرضا: ص ١٧ س ٣٢

٢- فقه الرضا: ص ١٧ س ٣٤

٣- الكافي: ج ٣ ص ١٥١ باب حد الماء الذي يغسل به الميت ح ٥

والأفضل منه أربعة دراهم.

والشرائع، والنافع، والنهائيه، والمبسوط، والجمل، والعقود، والمصباح، ومختصره، والوسيله، والسرائر، والجامع، والمعتبر نافعاً الخلاف عنه، وحيث لم يجد المنتهى دليلاً على ذلك حمل المثقال فى الأخبار على الدرهم، وهكذا حكى عن السرائر، لكن الإنصاف أنه حمل بتسامح، ولا يبعد القول بذلك تسامحاً فى أدله السنن.

{والأفضل منه أربعة دراهم} هكذا ذكر المصنف (رحمه الله)، لكن مقتضى القاعده أن الأفضل منه مثقال ونصف، كما صرح بذلك المستند والمعتمد، لمرسله التميمي: «أقل ما يجزى من الكافور للميت مثقال ونصف»^(١)، والرضوى «وأدنى ما يجزىه من الكافور مثقال ونصف»^(٢).

وعن الجعفى أنه جعل مكانه "مثقالاً- وثلاثاً"، لكننا لم نظفر له على دليل، وربما يوجه بأن المثقال والنصف الشرعى يقرب من المثقال والثلث الصيرفى، والجعفى أراد الثانى، لكن فيه: إن المثقال والنصف الشرعى يكون سبعاً وعشرين حمصه، والمثقال والثلث الصيرفى يكون اثنتين وثلاثين حمصه، وبينهما بون بعيد.

وكيف كان، فبعد المثقال والنصف تصل النوبه لأربعة دراهم، وفقاً لما يحكى عن الخلاف، والمقنعه، والسرائر، والشرائع،

ص: ٤٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣١ الباب ٣ من أبواب التكفين ح ٥

٢- فقه الرضا: ص ٢٠ س ٩

والأفضل منه أربعة مثاقيل شرعيه.

والمعتبر، وغيرهم، وإن كان هؤلاء لم يفصلوا بالمثقال والمثقال والنصف.

وكيف كان، فيدل عليه الرضوي: «فإن لم تقدر على هذا المقدار كافور فأربعة دراهم»^(١١). وذلك بضميمه الفتوى كاف في الفضل، فما في المستمسك بأنه: (ليس له شاهد غير روايه الكاهلي وابن المختار بناءً على حمل المثقال فيهما على الدرهم) انتهى، منظور فيه.

{والأفضل منه أربعة مثاقيل شرعيه} وفاقاً _ لأصل المطلب وهو فضل هكذا بعد المراتبه الدنيا _ للمحكي عن الفقيه، والمبسوط، والنهائي، ومختصر المصباح، والوسيله، والجامع، وغيرها، لخبري الكاهلي، وابن المختار، القصد من الكافور "أربعة مثاقيل"، ومن ذلك تعرف أن ما ذكره الحدائق من التخيير بين المثقال والمثقال والنصف، وبين أربعة دراهم وأربعة مثاقيل ليس في محله، كما أن الأقوال التي حددت المقدار بشيء من هذه المقدرات لا تخلو من مناقشه، فالمحكم المسمى كما يستفاد من إطلاق قوله (عليه السلام) في الموثقه: «أقل من الكافور». وفي الموثقه الثانيه: «وتجعل شيئاً من الحنوط».

ص: ٤٨

١- فقه الرضا: ص ١٧ س ٣٤

(مسألة _ ٤): إذا لم يتمكّن من الكافور سقط وجوب الحنوط

(مسألة _ ٤): {إذا لم يتمكّن من الكافور سقط وجوب الحنوط} لأن الحنوط هو الكافور، بلا إشكال ولا خلاف، كما عن غير واحد، بل عن التذكرة الإجماع عيه، للأمر بالكافور في الأخبار، وحصر الحنوط فيه، في صحيح ابن سرحان، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) لى فى كفن أبى عبيده الحذاء: «إنما الحنوط الكافور، ولكن اذهب فاصنع كما يصنع الناس»^(١).

وخبره الآخر قال: مات أبو عبيده الحذاء وأنا بالمدينة فأرسل إلى أبو عبد الله (عليه السلام) بدينار وقال: «اشتر بهذا حنوطاً واعلم أن الحنوط هو الكافور ولكن اصنع كما يصنع الناس» قال: فلما مضيت اتبعنى بدينار وقال: «اشتر بهذا كافوراً»^(٢).

ص: ٤٩

١- الكافي: ج ٣ ص ١٤٦ باب تحنيط الميت ح ١٣

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٤٦ باب تحنيط الميت ح ١٤

ولا يقوم مقامه طيب آخر، نعم يجوز تطيبه بالذريره

وخبر ابن المغيره عن غير واحد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الكافور هو الحنوط» (١).

{و} من ذلك تعرف أنه {لا- يقوم مقامه طيب آخر} واحتمال أنه على نحو تعدد المطلوب فإذا لم يجد الكافور قام غيره من سائر الطيب مقامه، لا يعبأ به.

{نعم يجوز تطيبه بالذريره} بل يستحب ذلك، والكلام تاره يقع فى موضوع الذريره، وأخرى فى حكمها.

أما موضوعها: ففيه أقوال، منها: إنها فتات قصب الطيب، ومنها: إنها أخلاط من الطيب، ومنها: إنها نبات طيب غير الطيب المعهود يسمى القمحان، ومنها: إنها حبوب تشبه حبوب الحنطه التى تسمى بالقمح تدق كالدقيق لها ريح طيب، ومنها: إنها الورد، والسنبل، والقرنفل، والقسط، والإشته، ويجعل فيها اللاذن وتدق، ومنها غير ذلك.

ثم إنه لو علم بها ولو بإطلاق الاسم مما لم يعلم كونه مستحدثا جاز تطيب الميت به، ولو قلنا بحرمة مطلق الطيب لأصالة عدم النقل، ولو شك فى الصدق أو المصدق كان مقتضى القاعده الاجتناب، كما لا يخفى.

ص: ٥٠

١- الكافي: ج ٣ ص ١٤٥ باب تحنيط الميت ح ١٢

لكنها ليست من الحنوط، وأما تطييبه بالمسك والعنبر والعود ونحوها ولو بمزجها بالكافور فـ

أما حكم الذريره: فلا إشكال في استحبابها، وقد أفتى بذلك غير واحد من العلماء، بل هو المشهور، بل عن المعتمد والتذكرة دعوى الإجماع عليه، ويدل عليه مستفيض النصوص كموثقه عمار بن موسى، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سأل عن الميت فذكر حديثاً يقول فيه: «ثم تكفنه تبدأ وتجعل على مقعدته شيئاً من القطن والذريره» إلى أن قال: «وألق على وجهه ذريره» إلى أن قال: «وتطرح على كفنه ذريره» (١).

وموثقه سماعه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كفنت الميت فذر على كل ثوب شيئاً من ذريره وكافور» (٢).

{لكنها ليست من الحنوط} لما عرفت من النص والفتوى على اختصاصه بالكافور، {وأما تطييبه بالمسك، والعنبر، والعود، ونحوها، ولو بمزجها بالكافور فـ} فيه خلاف، ذهب غير واحد إلى الحرمة، منهم القواعد، والدروس، والتحرير، والشرائع، ونهايه الأحكام، والبيان، وظاهر الذكرى، والمبسوط، والنهايه، والجامع، كما في الجواهر، بل هو المشهور كما عن شرح القواعد،

ص: ٥١

١- التهذيب: ج ١ ص ٣٠٥ الباب ١٣ في تلقين المحتضرين ح ٥٥

٢- التهذيب: ج ١ ص ٣٠٧ الباب ١٣ في تلقين المحتضرين ح ٥٧

حكاه فى المستند، واختاره هو أيضاً، بل عن الغنيه الإجماع عليه، وذهب آخرون إلى أنه {مكروه} بل عن المختلف: (إن المشهور كراهه أن يجعل مع الكافور مسك)(١).

وعن الإصباح: (الإجماع على كراهيه جعل المسك والعنبر مع الكافور)(٢).

وعن الخلاف: (الإجماع على كراهيه تجمير الأكفان بالعود)(٣).

وعن التذكرة: (كره علماؤنا أجمع تجمير الأكفان)(٤).

وعن المعتبر: (دعوى إجماع علمائنا على كراهه تجمير أكفان الميت، وعلى تطيبه بغير الكافور والذريه)(٥).

استدل الأولون: بظاهر جملة من النصوص: كخبر محمد بن مسلم، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «لا تجمروا الأكفان، ولا تمسحوا موتاكم بالطيب

ص: ٥٢

١- المختلف: ص ٤٧ س ٢٥

٢- كما فى الجواهر: ج ٤ ص ١٨٩

٣- الخلاف: ج ١ ص ١٦٤ المسألة ٢٨

٤- التذكرة: ج ١ ص ٤٤ س ٢٠

٥- المعتبر: ص ٧٨ فى مكروهات الكفن س ٩

إلا بالكافور، فإن الميت بمنزله المحرم»^(١).

وروايه قرب الإسناد، عن إبراهيم بن محمد الجعفرى، قال: رأيت جعفر بن محمد (عليه السلام) ينفذ بكمه المسك عن الكفن، ويقول: «هذا ليس من الحنوط فى شيء»^(٢).

وروايتى ابن سرحان المتقدمين فى أول المسأله.

وروايه يعقوب بن يزيد، عن عده من أصحابنا، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يسخن الماء للميت، ولا يعجل له النار، ولا يحنط بمسك»^(٣).

ومرسله ابن أبى عمير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يجمر الكفن»^(٤).

وخير أبى حمزه، قال، قال أبو جعفر (عليه السلام): «لا تقربوا موتاكم النار يعنى الدخنه»^(٥).

ص: ٥٣

١- الكافى: ج ٣ ص ١٤٧ باب كراهيه تجمير الكفن ح ٣

٢- قرب الإسناد: ص ٧٥ السطر الأخير

٣- الكافى: ج ٣ ص ١٤٧ باب كراهيه تجمير الكفن ح ٢

٤- الكافى: ج ٣ ص ١٤٧ باب كراهيه تجمير الكفن ح ١

٥- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٥ الباب ٦ من أبواب التكفين ح ١٢

وعن دعائم الإسلام، عن علي (عليه السلام) قال: «لا يحنط الميت بزعفران ولا ورس»^(١).

والرضوى: «وروى أنه لا يقرب الميت من الطيب شيئاً ولا البخور إلا الكافور فإن سبيله سبيل المحرم»^(٢).

واستدل الآخرون: بجملة من الأخبار المجوزة مما لا بد من حمل الأخبار الأول معها على الكراهة، كمرسلة الصدوق قال. سئل أبو الحسن الثالث (عليه السلام) هل يقرب الميت المسك والبخور؟ قال: «نعم»^(٣).

وخبر مغیره، عن الصادق (عليه السلام) قال: «غسل علي بن أبي طالب (عليه السلام) رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بدأه بالسدر، والثانية بثلاثة مثاقيل من كافور ومثقال من مسك»^(٤).

ومرسل الصدوق في الفقيه، بعد ذكر حديث تكفين النبي (صلى

ص: ٥٤

١- الدعائم: ج ١ ص ٢٣١ في ذكر الحنوط

٢- فقه الرضا: ص ٢٠ س ١٠

٣- الفقيه: ج ١ ص ٩٣ الباب ٢٤ في المس ح ٢٤

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٦٨٤ الباب ٢ من أبواب غسل الميت ح ١١

الله عليه وآله وسلم) قال: وروى أنه حنط بمثقال مسك (١).

وخبر عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا بأس بدخنه كفن الميت، وينبغي للمرء المسلم أن يدخن ثيابه إذا كان يقدر» (٢).

وخبر غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه كان يجمّر الميت بالعود فيه المسك (٣)، وربما جعل على النعش الحنوط، وربما لم يجعله وكان يكره أن يتبع الميت بالمجمره.

وخبر عمار بن موسى، عن الصادق (عليه السلام): «وجمّر ثيابه بثلاثة أعواد» (٤).

والرضوى: «وروى إطلاق المسك فوق الكفن وعلى الجنازه، لأنّ في ذلك تكرمه الملائكه، فما من مؤمن يقبض روحه إلا تحضر عنده الملائكه _ الى أن قال _: غير أنى أكره أن يتجمّر ويتبع بالمجمره ولكن يجمّر الكفن» (٥).

ص: ٥٥

١- الفقيه: ج ١ ص ٩٣ الباب ٢٤ فى المس ح ٢٠

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٥ الباب ٦ من أبواب التكفين ح ١٣

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٥ الباب ٦ من أبواب التكفين ح ١٤

٤- التهذيب: ج ١ ص ٣٠٥ الباب ١٣ فى تلقين المحتضرين ح ٥٥

٥- فقه الرضا: ص ٢٠ س ١١

والدعائم، عن علي (عليه السلام) أنه كان لا يرى بالمسك في الحنوط بأساً، وعنه (عليه السلام) كان لا يرى بتجمير الميت بأساً، ويجمّر كفنه والموضع الذي يغسل فيه ويكفن ((١)).

وعن الصادق (عليه السلام) أنه كره أن يتبع الميت بالمجمره ولكن يجمر الكفن ((٢)).

وبعد هذه الكثرة من الروايات المجوزة لا مجال للفتوى بالحرمة، وضعف السند في بعضها مشترك بين هذه وبين أخبار المنع، كما أنه لا مجال للقول بصدور هذه الأخبار تقيها، لأن فيها ما يأتي عن التقيه، كالحاكيه لفعل علي (عليه السلام) بالنسبه إلى غسل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، مضافاً إلى أن الجمع الدلالي مقدم على الترجيح بالتقيه ونحوها، كما هو مذكور في محلّه.

وربما يرجح القول الثاني باشتمال الأخبار الأول على شواهد الكراهه، كما يرجح القول الأول باحتمال كون المسك في تجهيز رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من خواصه (صلى الله عليه وآله وسلم)، لكن هذه الترجيحات على تقدير احتمالها لا تكون حجه لطرف.

وكيف كان، فالأقوى ما ذكره المصنف (رحمه الله) تبعاً لمن عرفت من أنه ليس بمحرم.

ص: ٥٦

١- الدعائم: ج ١ ص ٢٣١ في ذكر الحنوط

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٥ الباب ٦ من أبواب التكفين ح ١٤

بل الأحوط تركه.

{بل} مكروه وإن كان {الأحوط تركه} لما تقدم من احتمال الحرمة، وقاعده الاحتياط، وتوقيفه جهات المیت.

ص: ٥٧

مسألة ٥ كراهه إدخال الكافور في العين والأنف

(مسألة ٥ _ ٥): يكره إدخال الكافور في عين الميت أو أنفه أو أذنه.

(مسألة ٥ _ ٥): { يكره إدخال الكافور في عين الميت أو أنفه أو أذنه } أو صبه على وجهه، كما عن المشهور الذهاب إلى الكراهه، وذلك لجمله من الأخبار، وربما احتتمل الاستحباب لجمله من الأخبار الآمره بذلك، وربما جمع بينهما بما يأتي، فالمهم الإشاره إلى الأخبار أولاً، ثم بيان وجه الجمع.

فنقول: أما الأخبار الداله على المنع، ففي خبر عثمان النواء، عن الصادق (عليه السلام): «ولا تمس مسامعه بكافور» (١).

وخير عبد الرحمان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تجعل في مسامع الميت حنوطاً» (٢).

ومرسل الصدوق، عن الصادق (عليه السلام): «إياك أن تحشو مسامعه شيئاً، فإن خفت أن يظهر من المنخرين شيء فلا عليك أن تصير عليه قطناً، وإن لم تخف فلا تجعل فيه شيئاً» (٣).

ص: ٥٨

١- الكافي: ج ٣ ص ١٤٤ باب تحنيط الميت ح ٨

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٧ الباب ١٦ من أبواب التكفين ح ٤

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٢٢ باب النوادر ح ٣١

وخير حمران: «ولا تقربوا أذنيه شيئاً من الكافور» ((١)).

ومرسل يونس، عنهم (عليهم السلام): «ولا يجعل في منخريه، ولا في بصره، ومسامعه، ولا على وجهه قطناً، ولا كافوراً» ((٢)).

والرضوى: «ولا- تجعل في فمه، ولا منخره، ولا في عينه، ولا في مسامعه، ولا على وجهه قطن ولا كافور» ((٣))، وفي موضع آخر منه: «ولا تقرب السمع والبصر» ((٤)). إلى غير ذلك.

وأما الأخبار الآمره بذلك، ففي خبر عمار: «واجعل الكافور في مسامعه وأثر سجوده منه وفيه» ((٥)).

وخبر عبد الله بن سنان: «تضع في فمه، ومسامعه، وآثار السجود من وجهه، ويديه، وركبتيه» ((٦)).

وخير حمران: «يوضع في منخريه، وموضع سجوده،

ص: ٥٩

١- الاستبصار: ج ١ ص ٢٠٥ الباب ١١٩ في كيفية غسل الميت ح ٢

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٤٣ باب تحنيط الميت ح ١

٣- فقه الرضا: ص ١٧ س ٣٣

٤- فقه الرضا: ص ٢٠ س ٩

٥- التهذيب: ج ١ ص ٣٠٥ الباب ١٣ في تلقين المحتضرين ح ٥٥

٦- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٧ الباب ١٦ من أبواب التكفين ح ٣

ومفاصله»(١).

وخبر سماعه: «ويجعل شيئاً من الحنوط على مسامعه، ومساجده، وشيئاً على ظهر الكفين»(٢).

وخبر زراره، عن الباقرين (عليهما السلام): «واجعل في فيه ومسمعه»(٣).

والدعائم: «وجعل الكافور والحنوط في مواضع سجوده، في جبهته، وأنفه، وركبتيه، ورجليه، ويجعل ذلك في مسامعه وعينيّه، وفيه، ولحيته»(٤).

والرضوى: «وروى أن الكافور يجعل في فمه، وفي مسامعه، وبصره»(٥). إلى غير ذلك.

وهذه الأخبار يجمع بينهما، تارة بحمل الناهية على وضع الكافور في هذه المواضع، والأخبار المجوزة على جعله عليها، فمثلاً إدخال الكافور في العين مكروه، وعلى العين مستحب، لكن هذا

ص: ٦٠

١- الاستبصار: ج ١ ص ٢٠٥ الباب ١١٩ في كيفية غسل الميت ح ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٦ الباب ١٥ من أبواب التكفين ح ٢

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٨ الباب ١٦ من أبواب التكفين ح ٦

٤- الدعائم: ج ١ ص ٢٣٠ في ذكر الحنوط

٥- فقه الرضا: ص ٢٠ س ١٢

الجمع فيه ما لا يخفى، لاستعمال لفظه "في" في الطائفتين.

وأخرى بحمل الأخبار الناهية على الكراهه، والآمره على الجواز، فتصرف الآمره الناهيه عن ظاهرها في التحريم، وفيه: إنهما متقابلان في الأمر والنهي.

وثالثه بحمل الأخبار الآمره على التقيه، والناهيه على الكراهه، وهذا هو الأقرب لشهره الاستحباب عند العامه، كما في الحدائق وغيره.

وأما وجه حمل أخبار النهي على الكراهه، فلعدم استفادتها لإفاده التحريم، بعد إعراض القدماء قديماً وحديثاً عن ظواهرها مما يدل على وجود قرائن داخلية اختفت من تقطيع الروايات، أو خارجيه مما لم نظفر بها، ولولا ذلك كان المتعين القول بالتحريم، لأنه من موارد تعارض الأخبار المرجحه طائفه منها بمخالفه العامه، وربما يحتمل التحريم لأنه إيذاء للميت، وخلاف لحرمة، لكن فيه منع الصغرى تاره، إذ ليس ذلك بمجرد إيذاء، والكبرى أخرى، فإنه لم يقم دليل على كل خلاف حرمة حرام، وإنما المحرم من خلاف الحرمة ما صدق عليه في العرف أنه إهانته وما أشبهه.

أما الاستدلال لذلك بأنه تصرف في الغير بغير إذنه ولا إذن الشارع، ففيه ما لا يخفى.

(مسألة _ ٦): إذا زاد الكافور يوضع على صدره.

(مسألة _ ٦): {إذا زاد الكافور يوضع على صدره} كما عن غير واحد، بل عن كشف اللثام أنه المشهور، وعن الخلاف الإجماع عليه، ويبدل على ذلك جملة من النصوص: كصحيح زراره، عن الباقر والصادق (عليهما السلام): «عمدت إلى الكافور، _ إلى أن قال _: وعلى صدره»^(١).

وصحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «إذا أردت أن تحنط الميت فاعمد الي الكافور _ إلى أن قال _: وعلى صدره من الحنوط»^(٢).

والرضوى: «وتلقى ما بقي منه على صدره». وفي موضع آخر منه: «وروى أن الكافور يجعل _ إلى أن قال _: وعلى صدره وفرجه»^(٣).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «وجعل الكافور والحنوط في مواضع سجوده _ إلى أن قال _: وصدره»^(٤).

بل جعل في الحدائق الأخبار الداله على جعل الحنوط على اللبه

ص: ٦٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٨ الباب ١٦ من أبواب التكفين ح ٦

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٤٣ باب تحنيط الميت ح ٤

٣- فقه الرضا: ص ١٧ س ٣٣، وص ٢٠ س ١٢

٤- الدعائم: ج ١ ص ٢٣٠ في ذكر الحنوط

من ذلك، فقال: (واللبه وهي النحر وموضع القلاذه، والظاهر دخوها تحت الصدر)^(١). انتهى.

وهذه الأخبار تدل على رجحان جعل الكافور على صدره، ولا- معارض لها حتى تحمل على التقيه، كما صنع فى المسامع ونحوها.

وفى الجواهر: (ولا يذهب عليك أن قضيه هذا الإجماع من الشيخ مع نفي الخلاف السابق فى المنتهى إيجاب تحنيط الصدر، أو إيجاب وضع الزائد عليه، لكنه لا- يخفى عليك ضعفه إن أراد، سيما الأول، بل ينبغى القطع بعدم إرادتهما له، لإناطتهما له بالزيادة غير اللازمه)^(٢) انتهى.

أقول: وبهذا يظهر أنه لا- قائل بالوجوب، فاللازم حمل الأخبار على الاستحباب، وإن كان ظاهرها الأمر الإيجابى، وقد عرفت سابقاً فى وجه استحباب الزائد عن المساجد السبعه وجه ذلك.

نعم الظاهر أنه لا يتوقف الاستحباب على زياده، كما نطق بها الرضى، وكأنه إشاره إلى أمر عادى، فإن مرتبه الإستحباب بعد الوجوب، لا أنه له خصوصيه زائده، فمن المستحب تحنيط الصدر، كما أن المستحب تحنيط رأس الأنف، فإنهما مسجدان كسائر

ص: ٦٣

١- الحدائق: ج ٤ ص ٢٣

٢- الجواهر: ج ٤ ص ١٨٠

المساجد السبعه، لكن الأنف مستحب إرغامه في كل سجود، والصدر مستحب في سجده الشكر ونحوها فإنه مسجد في بعض الأحوال، كما صرح بذلك بعض الفقهاء.

ص: ٦٤

(مسألة ٧ _ ٧): يستحب سحق الكافر باليد لا بالهاون.

(مسألة ٧ _ ٧): {يستحب سحق الكافر باليد لا بالهاون} وشبهه، وعن المبسوط: (يكره سحقه بالحجر) (١١)، قال في المستند: (قال الشيخان وأتباعهما يرجحان سحق الكافر والحنوط باليد، ولم أعثر له في الأخبار على المستند، إلا أنه لا بأس به لفتوى العمدة، وربما يعلل بالخوف من الضياع) (٢)، انتهى.

وربما علل الاستحباب بأنه الطريق العادي للسحق، فيكون الأوامر منصبه عليه، لكن حيث إنه ليس ذلك أمراً تعبيرياً، لزم القول باستجابته، وفيه ما لا يخفى، والتعليل بأدله التسامح بعد فتوى هؤلاء الأجله المدرجه له في مصداق «من بلغه ثواب على عمل» أولى، كما لا يخفى.

ص: ٦٥

١- المبسوط: ج ١ ص ١٧٩

٢- المستند: ج ١ ص ١٩٥ س ١٩

(مسألة ٨ _ ٨): يكره وضع الكافور على النعش.

(مسألة ٨ _ ٨): {يكره وضع الكافور على النعش} كما أفتى به غير واحد، ويدل عليه جملة من النصوص:

ففي خبر السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى أن يوضع على النعش الحنوط»^(١).

وخبر الدعائم، عن علي (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى أن يوضع على النعش الحنوط»^(٢).

لكن اللازم حمل النهي على الكراهة، إذ مضافاً إلى ضعف السند وعدم العمل بظاهره، يدل على ذلك خبر غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام) أنه كان يجمر الميت بالعود فيه المسك^(٣)، وربما جعل على النعش الحنوط، وربما لم يجعله، ثم إن المراد بالجعل على النعش _ كما هو المتبادر _ الأعم من الجعل على الكفن الملفوف بالجسد، والجعل على غطاء التابوت الموضوع فيه البدن، لإطلاق النعش عليهما.

ص: ٦٦

-
- ١- الكافي: ج ٣ ص ١٤٦ باب تحنيط الميت ح ١٦
 - ٢- الدعائم: ج ١ ص ٢٣٣ في ذكر السير بالجنائز
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٨ الباب ١٧ من أبواب التكفين ح ٢

مسألة ٩ استحباب خلط الكافور بتربه الحسين

(مسألة ٩ _): يستحب خلط الكافور بشيء من تربه قبر الحسين (عليه السلام) لكن لا يمسح به المواضع المنافية للاحترام.

(مسألة ٩ _): {يستحب خلط الكافور بشيء من تربه قبر الحسين (عليه السلام)} ذكره غير واحد، ولا إشكال فيه، ويدل عليه جملة من النصوص:

فعن عبد الله بن جعفر الحميري، قال: كتبت إلى الفقيه أسأله عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره هل يجوز ذلك أم لا؟ فأجاب وقرأت التوقيع ومنه نسخت: «توضع مع الميت في قبره، ويخلط بحنوط إن شاء الله» (١).

ورواه الطبرسي في الاحتجاج عنه عن صاحب الزمان (عليه السلام) (٢).

والرضوي: «ويجعل معه في أكفانه شيء من طين القبر وتربه الحسين (عليه السلام)» (٣).

{لكن لا يمسح به المواضع المنافية للاحترام} مما يوجب الهتك،

ص: ٤٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٢ الباب ١٢ من أبواب التكفين ح ١

٢- الاحتجاج: ج ٢ ص ٤٨٩ ط. الأعلمي

٣- فقه الرضا: ص ٢٠ س ٢٤

لأن الهتك محرم ضروره، لكن الكلام فى أنه هل يوجب ذلك هتكاً إذا قصد الخلاص والنجاه، كما يكتب القرآن والجوشن وأشباههما على الكفن كله، وقسم منه يكون طرف رجله، وكيف كان فمع الهتك لا إشكال فى التحريم.

ص: ٦٨

(مسألة _ ١٠): يكره اتباع النعش بالمجمرة،

(مسألة _ ١٠): { يكره اتباع النعش بالمجمرة } بغير خلاف يعرف، بل إجماعا كما عن الذكرى، حكاه عنه فى الحدائق، ويدل عليه جملة من النصوص:

فعن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أردت أن تحنط الميت _ إلى أن قال _: وأكره أن يتبع بمجمرة» (١).

وعن السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى أن يتبع جنازه بمجمرة» (٢).

وعن غياث بن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «وكان يكره أن يتبع الميت بالمجمرة» (٣).

والرضوى: «إنى أكره أن يتجمر ويتبع بالمجمرة» (٤).

والجعفریات، عن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يتبع الجنازه بمجمرة» (٥).

ص: ٦٩

١- الكافي: ج ٣ ص ١٤٣ باب تحنيط الميت ح ٤

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٤٧ باب كراهيه تجمير الكفن ج ٤

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٥ الباب ٦ من أبواب التكفين ح ١٤

٤- فقه الرضا: ص ٢٠ س ١٣

٥- الجعفریات: ص ٢٠٥

وكذا في حال الغسل.

والدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام)، «أنه كره أن يتبع الميت بمجمره»^(١).

{وكذا في حال الغسل} بغير إشكال، لخبر علي بن حمزه، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «لا تقربوا موتاكم النار يعنى الدخنه»^(٢). وإنما قلنا بالكراهه لما دل على ذلك في المسألتين.

فعن خبر الصدوق، قال: سئل أبو الحسن الثالث (عليه السلام) هل يقرب إلى الميت المسك والبخور؟ قال: «نعم»^(٣).

وخبر غياث، عن الصادق (عليه السلام): «إنه كان يجمر الميت بالعود فيه المسك».

وخبر الدعائم، عن علي (عليه السلام): وكان لا يرى بتجمير الميت بأساً، ويجمر كفته والموضع الذى يغسل فيه ويكفن فيه»^(٤).

نعم لا كراهه فى إخراج المصباح مع الجنازه ليلاً، فقد روى الفقيه عن الصادق (عليه السلام): أنه سئل عن الجنازه يخرج معها بالنار؟ فقال: «إن ابنه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

ص: ٧٠

١- الدعائم: ج ١ ص ٢٣١ فى ذكر الحنوط

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٥ الباب ٦ من أبواب التكفين ح ١٢

٣- الفقيه: ج ١ ص ٩٣ الباب ٢٤ فى المس ح ٢٤

٤- الدعائم: ج ١ ص ٢٣١ فى ذكر الحنوط

أخرج بها ليلاً ومعها مصابيح» (١).

وفى خبر آخر رواه فى العلل، عن الصادق (عليه السلام) فى قصة مرض فاطمه (سلام الله عليها)، ووفاتها: «فلما قضت نجبتها وهم فى ذلك فى جوف الليل أخذ على فى جهازها من ساعته ... وأشعل النار فى جريد النخل ومشى مع الجنازه بالنار حتى صلى عليها ودفنها ليلاً» (٢).

ص: ٧١

١- الفقيه: ج ١ ص ١٠٠ الباب ٢٥ فى الصلاه على الميت ح ١٣

٢- علل الشرائع: ص ١٨٨ الباب ١٤٩ ح ٢

(مسأله _ ۱۱): يبدأ فى التحنيط بالجبهه، وفى سائر المساجد مخير.

(مسأله _ ۱۱): {يبدأ فى التحنيط بالجبهه وفى سائر المساجد مخير} فى تقديم أيها شاء، وتأخير أيها شاء، قال فى المستند: (للرضوى، وفيها: وتبدأ بجبهته وتمسح مفاصله كلها به ويلقى ما بقى على صدره، وفى وسط راحتيه إلى آخره، وتظهر منه استحباب الابتداء بالجبهه، وهو كذلك لذلك) (۱) انتهى.

قال فى المستمسك: (ما يظهر من المتن من وجوبه فى غير محلّه، لمخالفته لإطلاق النص والفتوى) (۲)، انتهى.

أقول: بل ظاهر بعض النصوص حيث قدم غير الجبهه _ وإن عطف الجبهه عليه بالواو _ أنه لا خصوصيه لتقديمها، ولذا أفتى غير واحد من المعلقين بالاستحباب، وهذا هو الأوجه، فإن الرضوى لا يقوم بإفاده الوجوب، وإلا كان مقتضى القاعده تقييد النصوص به، ومنه تعرف أنه لا وجه لاحتياط السيد البروجردى وسكوت بعض المعلقين.

ص: ۷۲

۱- المستند: ج ۱ ص ۱۹۵ س ۲۱

۲- المستمسك: ج ۴ ص ۲۰۰

مسأله ١٢ دوران الأمر في وضع الكافور في الغسل أو التحنيط

إذا دار الأمر بين وضع الكافور في ماء الغسل، أو يصرف في التحنيط، يقدم الأول، وإذا دار في الحنوط بين الجبهه وسائر المواضع، تقدم الجبهه.

(مسأله _ ١٢): {إذا دار الأمر بين وضع الكافور في ماء الغسل، أو يصرف في التحنيط، يقدم الأول} لأنه واجب، ولا ضروره في تركه، وقد عرفت في بعض المسائل السابقه أن مقتضى القاعده تقديم الواجب السابق لدى الدوران، إلا إذا عرف أهميه المتأخر، وليس في المقام دليل عليه، والقول باستفاده الأهميه هنا من أخبار حنوط رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى (عليه السلام) وفاطمه (عليها السلام) حيث إن الحنوط لو لم يكن أهم لم يكن سبب في إنزال الكافور له دون الغسل، مخدوش.

أولاً: باحتمال كون الكافور المنزل للأعم، كما سبق نقله عن بعض.

وثانياً: بأن مجرد ذلك لا يدل على الأهميه الشرعيه التي هي معيار الحكم.

{وإذا دار} الأمر {في الحنوط بين الجبهه وسائر المواضع، تقدم الجبهه} على القول بأنها مقدم في التحنيط، وإلا فعلى ما اخترناه لم يفرق الحال بين جميع المساجد، نعم يقدم الواجب على المستحب، كما لا يخفى.

من المستحبات الأكيده عند الشيعة وضعهما مع الميِّت

{فصل}

{فى الجريدتين}

الجريده هى من عود النخل، بعد أن تجرد من الخوص، وقبله يسمى سعفاً، كما ذكره غير واحد.

{من المستحبات الأكيده عند الشيعة وضعهما مع الميِّت} إجماعاً من الفرقه المحقّقه، محصلاً ومنقولاً مستفيضاً، بل متواتراً كما فى الجواهر، وبالإجماع المحقق والمنقول، متواتر فى كلام الأصحاب، منهم المدارك، وجامع المقاصد، والحدائق، والبحار، وفى المنتهى: (إنه مذهب أهل البيت) (١)، و: (الظاهر أنه ضرورى المذهب) (٢) كذا فى المستند.

ص: ٧٥

١- المنتهى: ج ١ ص ٤٤٠ س ٥

٢- المستند: ج ١ ص ١٩١ س ٢٢

صغيراً أو كبيراً، ذكراً أو أنثى، محسناً أو مسيئاً، كان ممن يخاف عليه من عذاب القبر أو لا

{ صغيراً } كان الميت { أو كبيراً } لإطلاق النص والفتوى، والمناقشه بأن الجريده إنما تنفع دفع العذاب، ولا عذاب على الصغير، ومن إليه ممن رفع عنه القلم كالمجنون، فلا- استحباب بالنسبه إليهم، مدفوعه بأن الفائده لا تنحصر فى دفع العذاب، بل هى للأنس أيضاً، كما يأتى فى خبر أن آدم (عليه السلام) أمر أن توضع معه، وكذلك الأنبياء (عليهم السلام)، مضافاً إلى أنه حكمه لا عله، على أن الإطلاق محكّم، كسائر الأحكام المعلّله التى لا يأتى التعليل بالنسبه إلى بعض الأفراد.

{ ذكراً أو أنثى، محسناً أو مسيئاً } مؤمناً أو كافراً، كما يأتى فى النص { كان ممن يخاف عليه من عذاب القبر أو لا } كل ذلك للإطلاق والنص والفتوى، ولا بأس بسرد النصوص:

ففى مرسله المقنعه ((١))، والتهذيب ((٢))، والذكري ((٣)): إن آدم (عليه السلام) لما أهبطه الله من جنته إلى الأرض استوحش، فسأل الله تعالى أن يؤنسه بشيء من أشجار الجنة، فأنزل الله إليه النخله،

ص: ٧٦

١- المقنعه: ص ١٢ س ٢٥

٢- التهذيب: ج ١ ص ٣٢٦ الباب ١٣ فى تلقين المحتضرين ح ١٢٠

٣- الذكري: ص ٤٨ س ٣٢

وكان يأنس بها في حياته، فلما حضرته الوفاة قال لولده: «إني كنت آنس بها في حياتي، وأرجو الأُنس بها بعد وفاتي، فإذا مت فخذوا منها جريداً وشقوه بنصفين، وضعوهما معي في أكفاني» ففعل ولده ذلك، وفعلته الأنبياء بعده، ثم اندرس ذلك في الجاهلية، فأحياه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وفعله، وصارت سنه متبعه.

وروى المفيد في المقنعه، عن الصادق (عليه السلام): «إن الجريده تنفع المحسن والمسيء»^(١).

وفى روايه حسن بن زياد، إنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجريده التي تكون مع الميت، قال: «تنفع المؤمن والكافر»^(٢).

أقول: نفعها للمؤمن واضح، وأما للكافر فالظاهر أنها تكون سبباً لقله العذاب، أو دفعه ما دامت رطبه، ولا استبعاد في ذلك، كما في أخبار بعض الكفار الذين يخفف عنهم أو يدفع عنهم في وقت معين، والقول بأن النهي عن الاستغفار للكافر في الآية الكريمة دال على عدم فائده أى شيء له، كما يؤيده قوله تعالى: (فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ) ^(٣) منظور فيه، إذ الاستغفار طلب الغفران النهائي،

ص: ٧٧

١- المقنعه: ص ١٢ س ٣٠

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٦ الباب ٧ من أبواب التكفين ح ٢

٣- سورة البقره: الآيه ٨٦

وذلك ما لا يصح بالنسبة إلى الكافر.

أما الاستغفار بمعنى المخفيف، فلا إشكال فيه، كما دل عليه متواتر النصوص بالنسبة إلى الأبيون الكافرين وغيرهم، وعدم التخفيف إنما هو بالاعتضاء لا بالعليه، كسائر الأسباب غالباً، فليس بأشد من قوله تعالى: (مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ) (١) فإنه على نحو الاعتضاء، ولا ينافيه الغفران بالتوبه، أو بالشفاعه، أو ما إليهما، فلا مجال للإشكال في الأخبار الداله على التخفيف ببعض الأعمال التي صدرت عن نفسه، أو عن ذويه من بعده.

وفي صحيحه زراره، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): أرأيت الميت إذا مات لم تجعل معه الجريده؟ قال: «يتجافى عنه العذاب والحساب ما دام العود رطباً، قال: والعذاب كله في يوم واحد، في ساعه واحده، قدر ما يدخل القبر ويرجع القوم، وإنما جعلت السعفتان لذلك، فلا يصيبه عذاب، ولا حساب بعد جفوفهما، إن شاء الله» (٢).

أقول: الظاهر أن المراد بكون العذاب والحساب في ساعه واحده، أن تلك الساعه إنما هي ساعه الحكم، فإن حكم عليه في تلك الساعه بالعذاب يبقى إلى الآخر كذلك، وإن عفى عنه في تلك

ص: ٧٨

١- سورة النساء: الآية ٩٣

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٥٢ باب الجريده ح ٤

ففى الخبر: «إن الجريده تنفع المؤمن والكافر والمحسن والمسىء، وما دامت رطبه يرفع عن الميت عذاب القبر».

الساعه استراح إلى يوم القيامه، فلا- ينافى ذلك ما دلّ على امتداد عذاب البرزخ إلى يوم الساعه، وكأنه يراد بالكلامين «ما دام العود رطباً» و«إن العذاب فى ساعه واحده» بيان أمرين، وهو أن العود الرطب يدفع العذاب ما دام رطباً، ولو عذب بعد ذلك، وأنه إن دفع العذاب فى الساعه الأولى يدفع إلى الآخر فى الغالب، ولذا فما حكى عن بعض الأصحاب من وضع القطن على الجريدتين للمحافظه على بقاء الرطوبه، وإن لم نجد له دليلاً لكن له وجه، فلا يرد عليه ما ذكره الجواهر من المناقشه.

وخبر ابن المغيره، عن حريز وفضيل وعبد الرحمان كلهم، قال: قيل لأبى عبد الله (عليه السلام): لأى شىء توضع مع الميت الجريده؟ فقال: «إنه يتجافى عنه العذاب ما دامت رطبه» (١).

ومن ذلك كله تعرف مستند الروايات التى أشار إليها المصنف (رحمه الله) بقوله: «ففى الخبر: «إن الجريده تنفع المؤمن والكافر والمحسن والمسىء، وما دامت رطبه يرفع عن الميت عذاب القبر»، وهل اللانزم كونهما اثنتين كما فى كثير من النصوص والفتاوى، أو تكفى ولو واحده، مقتضى بعض الإطلاقات نصاً وفتوى الكفايه،

ص: ٧٩

١- الكافى: ج ٣ ص ١٥٣ باب الجريده ح ٧

وقد صرح بذلك فى جملة من النصوص:

كخبر يحيى بن عبادہ المكى أنه قال: سمعت سفيان الثورى يسأل أبا جعفر (عليه السلام) عن التخصير، فقال: إن رجلاً من الأنصار هلك فأوذن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بموته، فقال لمن يليه من قرابته: «خضروا صاحبكم، فما أقل المخضرين يوم القيامة»، قال: وما التخصير؟ قال: «جريده خضراء توضع من أصل اليدين إلى أصل الترقوه»^(١).

وعن معانى الأخبار بسنده عن يحيى بن عباد، عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه سمعه يقول: إن رجلاً مات من الأنصار فشده رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال: «خضروه فما أقل المخضرين يوم القيامة» قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) وأى شىء التخصير؟ قال: «تؤخذ جريده رطبه قدر ذراع فتوضع هنا _ وأشار بيده إلى عند ترقوته _ تلفّ مع ثيابه»^(٢).

والظاهر عدم اختصاص الحكم بالوضع مع الميت، بل يمتد إلى

ص: ٨٠

١- الكافى: ج ٣ ص ١٥٢ باب الجريده ح ٢. والفقيه: ج ١ ص ٨٨ الباب ٢٤ فى المس ح ٦

٢- معانى الأخبار: ص ٣٤٨ باب معنى التخصير ح ١

وفى آخر: أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مرّ على قبر يعذب صاحبه، فطلب جريده فشققها نصفين، فوضع أحدهما فوق رأسه، والأخرى عند رجله، وقال: «يخفف عنه العذاب ما دام رطبين».

ما بعد الدفن ولو بالوضع على القبر، لمرسلة الصدوق، عن النبي، أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) مر بقبر يعذب صاحبه، فدعا بجريده فشققها نصفين فجعل واحده عند رأسه والأخرى عند رجله... ف قيل له: لم وضعتهما؟ قال: «إنه يخفف عنه العذاب ما كانتا خضراوين»^(١).

وعن كتاب المثني، بسنده عن أبي جعفر (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مر على قبر قيس بن فهد الأنصاري وهو يعذب، فسمع صوته، فوضع على قبره جريدتين، ف قيل له: لم وضعتهما؟ قال: «يخفف ما كانتا خضراوتين»^(٢).

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: {وفى} خبر {آخر: إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مرّ على قبر يعذب صاحبه فطلب جريده فشققها نصفين، فوضع أحدهما فوق رأسه، والأخرى عند رجله، وقال: «يخفف عنه العذاب ما دام رطبين»} كما أنه تقدم في الخبر

ص: ٨١

١- الفقيه: ج ١ ص ٨٨ الباب ٢٤ فى المس ح ٣

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٠٥ الباب ٦ من أبواب أحكام الكفن ح ٢

وفى بعض الأخبار: أن آدم (عليه السلام) أوصى بوضع جريدتين فى كفنه لأنسه، وكان هذا معمولاً بين الأنبياء، وترك فى زمان الجاهليه فأحياه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

الذى أشار إليه بقوله: {وفى بعض الأخبار: أن آدم (عليه السلام) أوصى بوضع جريدتين فى كفنه} أو شقى جريده على ما تقدم {لأنسه وكان هذا معمولاً بين الأنبياء، وترك فى زمان الجاهليه فأحياه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)}.

ثم إن الظاهر كفايه شقى جريده كالجريدتين، للتصريح به فى بعض الأخبار المتقدمه، أما الزائد على الاثنين فلغو، إن لم يقصد التشريع.

وفى كفايه السعف، لأنه جريده وزائد، احتمالان: من ظاهر النصوص والفتاوى، ومن أنه جريده مع زائده، وهذا هو الأقرب، وكان اعتبار تجريدها عن الخوص للسهوله، لا أنه ضار أو مناف.

(مسألة _ ١): الأولى أن تكونا من النخل

(مسألة _ ١): {الأولى أن تكونا من النخل} بلا خلاف كما في الجواهر وغيره، وربما حكى عن الشيخ وابن إدريس التخيير بينه وبين غيره، لكن عبارته الشيخ المحكيه لا تعطى التخيير، فإنه قال: (يستحب أن يوضع مع الميت جريدتان خضراوان من النخل أو غيرها من الأشجار)^(١)، انتهى، وهذه لا تدل على التخيير، بل المستفاد منها الترتيب وإن جاء بكلمه «أو» فإن الجريدة من النخل فتقديمها يعطى التقديم، فتأمل.

أما ابن إدريس، فقد ذكر صاحب الجواهر أن نسخه السرائر الموجوده عنده تعطى خلاف ذلك.

وكيف كان، فلا ريب في تقدم النخل، لتصريح الأخبار بذلك، ووجه أولويه النخل مضافاً إلى ذلك يستفاد من مكاتبه علي بن بلال، كتب إليه يسأله _ يعني أبا الحسن الثالث (عليه السلام) _ عن الجريدة إذا لم نجد نجعل بدلها غيرها في موضع لا يمكن النخل؟ فكتب: «يجوز إذا أعوزت الجريدة، والجريدة أفضل، وبه جاءت الروايه»^(٢).

فإن قوله (عليه السلام): «والجريدة أفضل»، دال على الأفضليه

ص: ٨٣

١- الخلاف: ج ١ ص ١٦٤ مسألة ٣٤

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٥٣ باب الجريدة ح ١١

وإن لم يتيسر فمن السدر، وإلا فمن الخلاف أو الرمان، وإلا فكلّ عود رطب.

مطلقاً، ومنه صورته وجودها مع غيرها، وقد عرفت صريح الفقهاء في كونها جريده، أما من سائر أجزاء النخل كخوصه، وليفه، وكربه، وجذعه، فالظاهر العدم، وإن احتمل الكفايه من باب مطلق نبت رطب، أو لعموم العله في قصه آدم (عليه السلام) حيث كان يأنس بالنخله، وإنما ذكر الجريده للأفضليه أو الأسهليه، لكن لا يبعد القول بكفايه بعض المذكورات من باب العود الرطب.

{وإن لم يتيسر فمن السدر، وإلا فمن الخلاف أو الرمان، وإلا فكلّ عود رطب} أما ترتب السدر ثم الخلاف على النخل، فهو المحكى عن الأكثر كما في المستند، أو المشهور كما في المصباح، ويدل عليه روايه سهل بن زياد، عن غير واحد من أصحابنا، قالوا: قلنا له: جعلنا فداك إن لم نقدر على الجريده؟ فقال: «عود السدر». قيل: فإن لم نقدر على السدر؟ فقال: «عود الخلاف» (١).

وعن المقنعه، والجامع، والمراسم، عكس هذا الترتيب، فقدموا الخلاف على السدر، وهو غير معلوم المستند.

وأما الرمان، فهو المحكى عن الشهيد في الدروس، والبيان، وجماعه آخر، ومستند ما رواه الكافي بعد الروايه المتقدمه، عن

ص: ٨٤

١- الكافي: ج ٣ ص ١٥٣ باب الجريده ح ١٠

على بن إبراهيم في روايه قال: «يجعل بدلها عود الرمان»^(١)، وظاهر البعض أنه متأخر عن الخلاف، وكأنه لضعف في الدليل، وإلا فمقتضى النص كونه في رتبه السدر، وعبارته المصنف (رحمه الله) هنا محتمل لأمرين، أى كونه في رتبه السدر، أو في رتبه الخلاف، وإن كان جعله في رتبه الخلاف لم يظهر وجهه، لأن الضعف إن أوجب تأخيره كان اللازم أن يجعل بعد الخلاف، وإلا يكون في رتبه السدر.

وأما كل عود رطب، فيدل عليه مكاتبه ابن بلال، والرضوى: «وإن لم يقدر على جريدته من نخل فلا بأس أن يكون من غيره بعد أن يكون رطبا»^(٢).

ص: ٨٥

١- الكافي: ج ٣ ص ١٥٤ باب الجريده ح ١٢

٢- فقه الرضا: ص ١٧ س ٢٨

(مسألة _ ٢): الجريده اليابسه لا تكفى.

(مسألة _ ٢): {الجريده اليابسه لا تكفى} بلا خلاف ظاهر، بل صرح به بعضهم، ويدل عليه مضافاً إلى أن معنى الجريده هي الرطبه، كما صرح به أهل اللغة، وإلى أن الفائدة وهي تجافى العذاب ما دامت رطبه لا- تتحقق في غيرها، وإلى أن الروايات صرحت بلفظ «التخضير» الذى هو كناية عن الرطوبه، وإلى التصريح «بالرطوبه» فى بدل الجريده فى بعض الروايات.

روايه محمد بن على بن عيسى، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن السعفه اليابسه ... هل يجوز للميت توضع معه فى حفرة؟ فقال: «لا- يجوز اليابس» (١)، ومعه لا- مجال للقول بالكفايه رجاءً، لعموم العله فى قصه آدم (عليه السلام) لحصول الأُنس باليابسه أيضاً، ولإطلاق السدر والخلاف والرمان فى الروايه، ولأنه قيد زائد فلا بد من حمله على كونه مستحباً فى مستحب، كما هو الغالب فى المستحبات.

وهل يستحب التجديد على القبر، أو لو فرض النيش مع ييوسه السابقه، أم لا؟ احتمالان: من إطلاق العله فى عمل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل وسائر العلل، وبالأخص قصه آدم (عليه السلام)، ومن عدم الدليل عليه، ولا يبعد الأول رجاءً.

ص: ٨٦

(مسألة _ ٣): الأولى أن تكون في الطول بمقدار ذراع،

(مسألة _ ٣): {الأولى أن تكون في الطول بمقدار ذراع} وإن كان مقتضى إطلاق كثير من الأصحاب وجمله من النصوص الاجتزاء بها مطلقاً، فيكفي الصدق، بل مقتضى التعليقات العموم، وبالإطلاق صرح في محكى الذكرى والمستند، وعن المشهور، بل المجمع عليه كما عن الانتصار، أن يكونا بقدر عظم الذراع، ويدل عليه صريحا الرضوى، قال: «وروى أن الجريدتين كل واحدة بقدر عظم ذراع»^(١)، كما أنه ربما يستدل له بخبر يونس عنهم (عليهم السلام): «ويجعل له قطعتين من جريد النخل رطباً قدر ذراع»^(٢).

وخبر يحيى بن عباد، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «تؤخذ جريده رطبه قدر ذراع»^(٣)، بناءً على ما نقله الجواهر عن كشف اللثام: (إن المراد بالذراع فيهما عظمه إن قلنا إنه المعنى الحقيقي له)^(٤)، بل ربما يؤيد ذلك بحسنه جميل: «الجريده قدر شبر»^(٥)، لأن عظم الذراع شبر تقريباً.

ص: ٨٧

١- فقه الرضا: ص ١٧ س ٢٧

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٤٣ باب تحنيط الميت ح ١

٣- الكافي: ج ٣ ص ١٥٢ باب الجريده ح ٣

٤- الجواهر: ج ٤ ص ٢٣٧

٥- الكافي: ج ٣ ص ١٥٢ باب الجريده ح ٥

وإن كان يجزئ الأقل والأكثر، وفي الغلظ كلما كان أغلظ أحسن من حيث بطاء يبسه.

وعن العماني تقديره بأربع أصابع، ولعله فهمه من قول الباقر (عليه السلام) في خبر ابن عباد: «توضع من أصل اليدين إلى الترقوه»^(١)، فإن هذه المساحة تقرب من أربعة أصابع، والأولى على هذا الذراع، ثم عظمه، ثم قدر شبر، ثم أربع أصابع، وقد نسب ما عدا الأول الروضه إلى الشهره.

{وإن كان يجزئ الأقل والأكثر} لما عرفت من الإطلاق نصاً وفتوىً وتعليلاً {وفي الغلظ كلما كان أغلظ أحسن من حيث بطاء يبسه} قال في المستمسك: (لم تتعرض لذلك النصوص)^(٢).

أقول: كما لم أجد من تعرض له، بل ظاهر شقه في جملة من النصوص ينافيه، وكيف كان فهو أمر استحساني لم يدل عليه دليل حتى يثبت الاستحباب، ولو فتح هذا الباب لكان لاستحباب غرس شجره أو نخله قريباً من القبر محلاً.

أما ما ذكره بعض الأصحاب، بل في الجواهر حكاية نسبه جماعه له إلى الأصحاب، من استحباب وضع القطن على الجريدتين، معللين بالمحافظة على بقاء الرطوبة، فإن كان لصرف العله التي

ص: ٨٨

١- الكافي: ج ٣ ص ١٥٢ باب الجريده ح ٢

٢- المستمسك: ج ٤ ص ٢٠٤

ذكرت حاله حال الغلظه، وإن كان فتوى منهم بالاستحباب، والتعليل تبرع، لم يعد القول بذلك، تسامحاً في أدله السنن.

ص: ٨٩

(مسألة ٤ _ ٤): الأولى فى كيفية وضعهما أن يوضع إحداهما فى جانبه الأيمن من عند الترقوه إلى ما بلغت، ملصقه ببدنه، والأخرى فى جانبه الأيسر من عند الترقوه فوق القميص تحت اللّفافه إلى ما بلغت.

(مسألة ٤ _ ٤): {الأولى فى كيفية وضعهما، أن يوضع إحداهما فى جانبه الأيمن من عند الترقوه إلى ما بلغت، ملصقه ببدنه، والأخرى فى جانبه الأيسر من عند الترقوه فوق القميص تحت اللّفافه إلى ما بلغت} كما ذهب إليه الأكثر، وهو الأشهر على ما فى المستند، بل المشهور كما فى الجواهر، بل عن الغنيه الإجماع عليه، خلافا لجماعه منهم الجعفى، فجعل أحديهما فى الأيمن والأخرى بين الركبتين، ومنهم الصدوق فى الفقيه ووالده، فجعل الثانية عند ورکه، ومنهم الانتصار، والمصباح، ومختصره، فجعلوا اليمنى عند الحقو على الجلد واليسرى على الإزار، ومنهم المراسم فجعل الكيفيه كالمشهور، إلا أن اليسرى تحت اليد، ويدل على المشهور الصحيح أو الحسن، عن جميل بن دراج، قال: «إن الجريده قدر شبر توضع واحده من عند الترقوه إلى ما بلغت مما يلى الجلد، والأخرى فى الأيسر عند الترقوه إلى ما بلغت من فوق القميص»^(١)، واستدل للجعفى بروايه يونس عنهم (عليهم السلام): «وتجعل له قطعتين من جريد النخل رطباً قدر ذراع تجعل له واحده بين ركبتيه نصف مما

ص: ٩٠

وفى بعض الأخبار: أن يوضع إحداهما تحت إبطه الأيمن، والأخرى بين ركبتيه، بحيث يكون نصفها يصل إلى الساق، ونصفها إلى الفخذ، وفى بعض آخر:

يلى الساق ونصف مما يلى الفخذ، وتجعل الأخرى تحت إبطه الأيمن»(١).

واستدل للصدوقين، بالرضوى: «واجعل معه جريدتين، أحدهما عند ترقوته يلصقها بجلده ثم تمد عليه قميصه، والأخرى عند وركه»(٢).

واستدل للاقتصار وأخويه، بصحيح جميل، عن الجريده توضع من دون الثياب أو من فوقها؟ قال: «فوق القميص ودون الخاصره». فسألته من أى جانب؟ فقال: «من الجانب الأيمن»(٣)، ولم نعرف بما استدل المراسم.

{وفى بعض الأخبار} وهو خبر يونس المتقدم: {«أن يوضع إحداهما تحت إبطه الأيمن، والأخرى بين ركبتيه، بحيث يكون نصفها يصل إلى الساق، ونصفها إلى الفخذ»}، ولم يذكر بقيه الروايه مع أنها أيضاً مخالفه للمشهور.

{وفى بعض آخر} وهو صحيح جميل الثانى الذى استدل به

ص: ٩١

١- التهذيب: ج ١ ص ٣٠٦ الباب ١٣ فى تلقين المحتضرين ح ٥٦

٢- فقه الرضا: ص ١٧ س ٢٦

٣- الكافى: ج ٣ ص ١٥٤ باب الجريده ح ١٣

يوضع كلتاهما في جنبه الأيمن، والظاهر تحقّق الاستحباب بمطلق الوضع معه في قبره.

للاقتصار: {يوضع كلتاهما في جنبه الأيمن} لكن فيه إن الصحيحه ساكنه عن بيان العدد.

{و} الإنصاف أن الذهاب إلى المشهور هو الأولى، وبالأخص أن بعض من خالف المشهور في كتاب كالصدوق، وافقهم في كتاب آخر، وإن كان {الظاهر تحقّق الاستحباب بمطلق الوضع معه في قبره} للإطلاقات، وفاقاً للمعتبر، وشرح القواعد للكركي، والمستند، وغيرهم، وهناك جملة أخرى من النصوص لا بأس بإيرادها:

كخبر يحيى بن عباد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «تؤخذ جريده رطبه قدر ذراع وتوضع _ وأشار بيده _ من عند ترقوته إلى يده تلف مع ثيابه»^(١).

وخبر فضيل بن يسار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «توضع للميت جريدتان، واحده في الأيمن، والأخرى في الأيسر»^(٢).

ومرفوعه سهل بن زياد، قال: قيل له: جعلت فداك ربما

ص: ٩٢

١- الكافي: ج ٣ ص ١٥٢ باب الجريده ح ٣

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٥٣ باب الجريده ح ٦

حضرني من أخافه، فلا يمكن وضع الجريده على ما روينا؟ فقال: «أدخلها حيثما أمكن» (١).

وفي حديث زياده: «فإن وضعت في القبر فقد أجزأه» (٢).

وعن عبد الرحمان، عنه (عليه السلام) قال: سألته عن الجريده توضع في القبر؟ قال: «لا بأس» (٣).

ومرفوعه الصدوق، سئل الصادق (عليه السلام) عن الجريده توضع في القبر، فقال: «لا بأس» (٤).

وخبر سماعه: «يستحب أن يدخل معه في قبره جريده رطبه» (٥).

والرضوى، على ما في المستدرک: «تضع واحده عند ركبتيه تلصق إلى الساق وإلى الفخذين، والأخرى تحت إبطه الأيمن ما بين القميص والإزار» (٦).

ص: ٩٣

-
- ١- الكافي: ج ٣ ص ١٥٣ باب الجريده ح ٨
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤١ الباب ١١ من أبواب التكفين ح ٢
 - ٣- الكافي: ج ٣ ص ١٥٣ باب الجريده ح ٩
 - ٤- الفقيه: ج ١ ص ٨٨ الباب ٢٤ في المس ح ٤
 - ٥- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٧ الباب ٧ من أبواب التكفين ح ٨
 - ٦- المستدرک: ج ١ ص ١٠٥ الباب ٨ من أبواب أحكام الكفن ح ١. وفقه الرضا: ص ١٧ س ٢٧

مسأله ٥ تسبيان جعل الجريده فى القبر

(مسأله _ ٥): لو تركت الجريده لتسيان ونحوه جعلت فوق قبره.

(مسأله _ ٥): {لو تركت الجريده لتسيان ونحوه جعلت فوق قبره} بلا اشكال، لما مرّ من المرسل المروى عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والمسند عنه (صلى الله عليه وآله وسلم).

وخبر أبى البختري، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «أن الرش على القبور كان على عهد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وكان يجعل الجريد الرطب على القبور حين يدفن الإنسان فى أول الزمان، ويستحب ذلك للميت» (١).

أقول: وكأنه لذلك كثيراً ما يجعلون الجريده أو نحوها على القبور بعد رشها بالماء كما هو المتعارف الآن، وظاهر الخبر الأخير استحباب ذلك مطلقاً، وإن جعل معه الجريده ولا بأس به رجاءً إذا أشكل فى الإطلاق.

ص: ٩٤

مسأله ٦ لو لم تكن أكثر من جريده واحده

(مسأله _ ٦): لو لم تكن إلا واحده جعلت في جانبه الأيمن.

(مسأله _ ٦): { لو لم تكن { الجريده {إلا- واحده جعلت في جانبه الأيمن} لما في صحيح جميل الثاني، مضافاً إلى تقديم الأيمن في كثير من الموارد، فلا بأس بذلك هنا أيضاً، هذا إذا لم يمكن شقها نصفين، وإلا فالأفضل شقها، كما دل على ذلك بعض الروايات.

ص: ٩٥

(مسأله _ ٧): الأولى أن يكتب عليهما اسم الميِّت، واسم أبيه، وأنه يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأن الأئمة من بعده أوصياؤه، ويذكر أسماءهم واحداً بعد واحد.

(مسأله _ ٧): {الأولى أن يكتب عليهما اسم الميِّت، واسم أبيه، وأنه يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأن الأئمة من بعده أوصياؤه، ويذكر أسماءهم واحداً بعد واحد} على ما ذكره الأكثر، ومنهم الصدوق في الهدايه، التي لا يذكر فيها إلا- متون الأخبار، وأن اختلفوا في جميع ما ذكره المصنف، فمن ذاكر للجميع، ومن ذاكر للبعض، ومنهم الصدوق فيها.

وعن الغنيه: (يستحب أن يكتب عليهما _ أى الجريدين _ وعلى القميص، والإزار، ما يستحب أن يلقيه الميت من الإقرار بالشهادتين وبالأئمة (عليهم السلام) والبعث، والعقاب والثواب ... بدليل الإجماع) (١)، ولا بأس بذلك كله تسامحاً في أدله السنن، كما مرّ غير مرّه، وفي كفايه الكتابه بالإصبع المجرده وجهه، وإن كان الأحسن الكتابه بما ينقش عليه، من لون أو حفر، لأنه المنصرف منها، والله العالم.

ص: ٩٤

يستحب لأولياء الميت إعلام المؤمنين بموت المؤمن، ليحضرُوا جنازته، والصلاه عليه، والاستغفار له.

{فصل}

{فى التشيع}

والمراد بالتشيع هو: اتباع الجنازه، والخروج معها، وإن كان فى اللغه أعم من ذلك، ففى القاموس: (شيع ... فلان فلاناً، خرج معه ليودعه ويبلغه منزله) (١)، وكذا عن غيره.

{يستحب لأولياء الميت إعلام المؤمنين بموت المؤمن، ليحضرُوا جنازته، والصلاه عليه، والاستغفار له} أرسله فى الحدائق إرسال المسلمات، وفى الجواهر: (بلا- خلاف أجده فى استحباب ذلك) (٢)، بل دعوى الإجماع عليه، ومنه يظهر ما فى المحكى من الجعفى:

ص: ٩٧

١- ترتيب القاموس: ج ٢ ص ٧٨٧ ماده شيع

٢- الجواهر: ج ٤ ص ٢٧٨

(يكره النعي، إلا أن يرسل صاحب المصيبة إلى من يختص به) (١) إلا أن يريد معنى آخر غير ما نحن فيه.

وكيف كان فيدل على ذلك جملة من النصوص:

كصحيح عبد الله بن سنان، أو حسنه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «ينبغي لأولياء الميت منكم أن يؤذنوا إخوان الميت بموته، فيشهدون جنازته، ويصلون عليه، ويستغفرون له، فيكتب لهم الأجر، ويكتب للميت الاستغفار، ويكتسب هو الأجر فيهم وفيما اكتسب لميتهم من الاستغفار» (٢).

وخبر ذريح، عن الصادق (عليه السلام)، قال: سألته عن الجنازة يؤذن بها الناس؟ قال: «نعم» (٣).

ومرفوعه القاسم بن محمد، عن بعض أصحابه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إن الجنازة يؤذن بها الناس» (٤).

والظاهر عدم اختصاص ذلك للولي، وإن كان صريح الخبر الأول ذلك، إلا أن إطلاق الخبرين يشمل غيره، مضافاً إلا أنه من الدلالة على الخير الذي يكون للدال ما للفاعل، كما أن الظاهر عدم الخصوصية لأولى

ص: ٩٨

١- كما في الحدائق: ج ٤ ص ٩١

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٦٦ باب أن الميت يؤذن ح ١

٣- الكافي: ج ٣ ص ١٦٧ باب أن الميت يؤذن ح ٢

٤- الكافي: ج ٣ ص ١٦٧ باب أن الميت يؤذن ح ٣

الأمر، بل يشمل الأخبار حتى للصلاه ونحوها، وهل يستحب هذا النحو من الإعلام المتداول فعلا بالأذان على المئذنه، أو في مكبرات الصوت، أو الصحف، ونحوها؟ الظاهر: نعم، لأنه صوره من الأذان المأمور به في خبر ابن سنان المتقدم، ورجحه الجواهر، وفي الحدائق قال: (الظاهر من أخبار المسألة هو استحباب الإعلام بأى وجه اتفق، لكن لم يعهد فيما مضى عليه السلف من أصحابنا من الصدر الأول النداء بذلك، ولو وقع لنقل، ولو كان المراد من هذه الأخبار ذلك لعملوا به، والظاهر حينئذ إنما هو الإرسال إليهم وإعلام الناس بعضهم بعضاً بذلك) (١)، انتهى.

أقول: بعد إطلاق الأخبار وصدق الأذان لا وجه لاستظهار الخلاف، كما في أخير كلامه (رحمه الله)، وعدم عمل السلف ليس إعراضاً حتى يصرف الظاهر، ولذا كان المحكى عن المعتبر والتذكيره أنه لا بأس به، وإن كان المحكى عن الشيخ في الخلاف أنه لا نص في النداء.

ولا يبعد أن يكون النعى أيضاً مستحباً لتقرير الإمام لفعل البشير في قصه دخوله (عليه السلام) إلى المدينة، بل أمره بذلك (٢)، وإن كان غير ما نحن فيه.

نعم يسقط استحباب الإعلام فيمن أوصى بالعدم بالنسبه إلى

ص: ٩٩

١- الحدائق: ج ٤ ص ٩١

٢- البحار: ج ٤٥ ص ١٤٧ باب ٣٩ ح ١

ويستحب للمؤمنين المبادرة إلى ذلك، وفي الخبر: «إنه لو دعى إلى وليمه وإلى حضور جنازه قدم حضورها»، لأنه مذكور للآخره، كما أن الوليمه مذكوره للدنيا.

الموصى إليه، كما في قصة الزهراء (عليها السلام)، أما بالنسبه إلى غيره فلا وجه للسقوط (ويستحب للمؤمنين المبادرة إلى ذلك، وفي الخبر: «إنه لو دعى إلى وليمه وإلى حضور جنازه قدم حضورها»، لأنه مذكور للآخره، كما أن الوليمه مذكوره للدنيا) بلا إشكال، ونسبه الحدائق وغيره إلى الأصحاب، لخبر إسماعيل بن أبي زياد بواسطه عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام): أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) سئل عن رجل يدعى إلى وليمه وإلى جنازه فأيهما أفضل، وأيهما يجيب؟ قال: «يجيب الجنازه فإنها تذكر الآخره، وليدع الوليمه فإنها تذكر الدنيا» (١).

وخبر الصدوق قال: قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «إذا دعيتم إلى الجنائز فأسرعوا، وإذا دعيتم إلى العرائس فابطئوا» (٢).

وخبر مسعده بن زياد، عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «إذا دعيتم إلى العرسات فابطئوا، فإنها تذكر الدنيا، وإذا دعيتم إلى الجنائز فأسرعوا، فإنها

ص: ١٠٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٦٦٠ الباب ٣٤ من أبواب الاحتضار ح ١

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٠٦ الباب ٢٥ في الصلاة على الميت ح ٤١

وليس للتشييع حدّ معين، والأولى أن يكون إلى الدفن، ودونه إلى الصلاة

تذكر الآخره» (١).

وعن الجعفریات، عن علي (عليه السلام) أنه سئل عن الرجل يدعى إلى جنازه ووليمه فأيهما يجيب؟ قال: «يجيب الجنازه» (٢).

وزاد في الدعائم في آخره: «فإن حضور الجنائز يذكر الموت والآخره، وحضور الولائم يلهي عن ذلك» (٣). إلى غير ذلك من الأخبار المشابهه لهذه.

ولا يخفى أن المستفاد من العله تقديم كل مذكر للآخره على كل مذكر للدنيا في صورته التعارض، كما أن الظاهر أن المراد بالإسراع، الإسراع إلى الرواح، لا- إلى المشى فلا- ينافى الخبر المروى عنه (عليه السلام): «سرعه المشى تذهب ببهاء المؤمن» (٤). كما أن الوليمه في الأحاديث لا بد وأن تحمل على وليمه الأفرح.

{وليس للتشييع حدّ معين} فيجوز بكل مقدار ولو بعض الطريق {والأولى أن يكون إلى الدفن} بسد القبر {ودونه إلى الصلاة

ص: ١٠١

١- قرب الإسناد: ص ٤٢. والجعفریات: ص ٣٣

٢- الجعفریات: ص ٣٣

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٢١ في ذكر الأمر بذكر الموت

٤- مكارم الإخلاق: ص ٢٥٧ الفصل السادس

عليه { وفاقاً لصاحبي الجواهر والحدائق، خلافاً للمحكي عن المنتهى حيث قال: (أدنى مراتب التشيع أن يتبعها إلى المصلى فيصلى عليها ثم ينصرف، وأوسطه يتبع جنازه إلى القبر، ثم يقف حتى يدفن، وأكمله الوقوف بعد الدفن ليستغفر له ويسأل الله تعالى الثبات على الاعتقاد عند سؤال الملكين) (١).

وخلافاً لابن الجنيد، فيما حكى عنه الحدائق عن الذكرى، لكن المشهور هو الأقوى، للإطلاق، كالمرسل عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «ضمنت لسته على الله الجنة، رجل خرج في جنازه رجل مسلم فمات فله الجنة» (٢).

وخبر ميسر قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «من تبع جنازه مسلم أعطى يوم القيامة أربع شفاعات، ولم يقل شيئاً إلا وقال الملك: ولك مثل ذلك» (٣).

وخبر الأصبغ بن نباته، قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «من تبع جنازه كتب الله له أربع قراريط، قيراط باتباعه، وقيراط للصلاة عليها، وقيراط بالانتظار حتى يفرغ من

ص: ١٠٢

١- المنتهى: ج ١ ص ٤٤٥ س ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٢١ الباب ٢ من أبواب الدفن ح ٥

٣- الكافي: ج ٣ ص ١٧٣ باب ثواب من مشى مع جنازه ح ٦

والأخبار في فضله كثيره، ففي بعضها: «أول تحفه للمؤمن

دفنها، وقيراط للتعزیه»^(١)، إلى غير ذلك.

ولخصوص صيحه زراه أو حسنه، قال: حضر أبو جعفر (عليه السلام) جنازه رجل من قريش، وأنا معه، وكان فيها عطاء فصرخت صارخه، فقال عطاء: لتسكتن أو لترجعن، قال: فلم تسكت، فرجع عطاء، قال: فقلت لأبي جعفر (عليه السلام): إن عطاء قد رجع، قال: «ولم؟» قلت: صرخت هذه الصارخه، فقال لها لتسكتن أو لترجعن، فلم تسكت فرجع، فقال: «امض بنا فلو أنا إذا رأينا شيئاً من الباطل مع الحق تركنا له الحق لم نقض حق مسلم» قال: فلما صلى على الجنازه، قال وليها لأبي جعفر (عليه السلام): ارجع مأجوراً رحمك الله، فإنك لا تقوى على المشى، فأبى أن يرجع، قال: فقلت له: قد أذن لك في الرجوع ولي حاجه أريد أن أسألك عنها، فقال: «امض، فليس بإذنه جئنا، ولا بإذنه نرجع، إنما هو فضل وأجر طلبناه، فبقدر ما يتبع الجنازه الرجل يؤجر على ذلك»^(٢).

والأخبار في فضله كثيره، ففي بعضها: «أول تحفه للمؤمن

ص: ١٠٣

١- الكافي: ج ٣ ص ١٧٣ باب ثواب من مشى مع جنازه ح ٧

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٧١ باب من يتبع جنازه ثم يرجع ح ٣

فى قبره غفرانه وغفران من شيعه». وفى بعضها: «من شيع مؤمناً لكل قدم يكتب له مائه ألف حسنه، ويمحى عنه مائه ألف سيئه، ويرفع له مائه ألف درجه، وإن صلى عليه يشيعه حين موته مائه ألف ملك يستغفرون له، إلى أن يبعث»، وفى آخر: من مشى مع جنازه حتى صلى عليها له قيراط من الأجر، وإن صبر إلى دفنه له قيراطان، والقيراط مقدار جبل أحد». وفى بعض

فى قبره غفرانه وغفران من شيعه» (١). وفى بعضها: «من شيع مؤمناً لكل قدم يكتب له مائه ألف حسنه، ويمحى عنه مائه ألف سيئه، ويرفع له مائه ألف درجه، وإن صلى عليه يشيعه حين موته مائه ألف ملك يستغفرون له إلى أن يبعث» وفى { خبر {آخر: «من مشى مع جنازه حتى صلى عليها له قيراط من الأجر، وإن صبر إلى دفنه له قيراطان، والقيراط مقدار جبل أحد» (٢) وفى بعض

ص: ١٠٤

١- روى فى الكافى: ج ٣ ص ١٧٣ باب ثواب من مشى مع جنازه ح ٣ عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: « أول ما يتحف به المؤمن يغفر لمن تبع جنازته »

٢- روى فى الكافى: ج ٣ ص ١٧٣ باب ثواب من مشى مع جنازه ح ٤ عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: « من شيع ميتاً حتى يصلى عليه كان له قيراط من الأجر، ومن بلغ معه إلى قبره حتى يدفن كان له قيراطان من الأجر، والقيراط مثل جبل أحد ». وروى فى المصدر ح ٥ عنه (عليه السلام) قال: « من مشى مع جنازه حتى يصلى عليها، ثم رجع كان له قيراط _ من الأجر _ فإذا مشى معها حتى تدفن كان له قيراطان ... الحديث. وقريب منه ما فى حديث المناهى عن النبى (صلى الله عليه وآله) المروى فى الفقيه ج ٤ ص ١٠

الأخبار: يؤجر بمقدار ما مشى معها.

الأخبار: «يؤجر بمقدار ما مشى معها» (١). فعن أبي الجارود، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: كان فيما ناجى به موسى ربه أن قال: يا رب ما لمن شيع جنازه؟ قال: «أوكل به ملائكة من ملائكتي معهم رايات يشيعونهم من قبورهم إلى محشرهم» (٢).

وعن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إذا أُدخل المؤمن قبره نودي: ألا- إن أول حباثك الجنة، وحباء من تبعك المغفرة» (٣).

وعن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «أول ما يتحف به المؤمن يغفر لمن تبع جنازته» (٤).

ص: ١٠٥

-
- ١- روى فى الكافى: ج ٣ ص ١٧١ باب من يتبع جنازه ثم يرجع ح ٣ عن أبى جعفر (عليه السلام) فى حديث قال ...: «فبقدر ما يتبع الجنازه الرجل يؤجر على ذلك»
 - ٢- الكافى: ج ٣ ص ١٧٣ باب ثواب من مشى مع جنازه ح ٨
 - ٣- الكافى: ج ٣ ص ١٧٢ باب ثواب من مشى مع جنازه ح ١
 - ٤- التهذيب: ج ١ ص ٤٥٥ الباب ٢٣ فى تلقين المحتضرين ح ١٢٧

وعن عقاب الأعمال، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في حديث قال: «من شيع جنازه فله بكل خطوه حتى يرجع مائه ألف ألف حسنه، ويمحى عنه مائه ألف ألف سيئه، ويرفع له مائه ألف ألف درجه، فإن صلى عليها شيعة في جنازته مائة ألف ألف ملك، كلهم يستغفرون له حتى يرفع، فإن شهد دفنها وكل الله به مائة ألف ملك كلهم يستغفرون له حتى يعث من قبره، ومن صلى على ميت صلى عليه جبرئيل وسبعون ألف ملك، وغفر له ما تقدم من ذنبه، وإن أقام عليه حتى يدفنه وحثا عليه من التراب انقلب من الجنازه وله بكل قدم من حيث شيعها حتى يرجع إلى منزله قيراط من الأجر، والقيراط مثل جبل أحد يكون يلقي في ميزانه من الأجر»(١).

إلى غير ذلك من الروايات الكثيره المذكوره في كتابي الوسائل والمستدرک في أبواب الدفن، وكأنّ المصنف أشار إلى هذه الأخبار في كلامه وإن كان بين بعضها أو بعض ما ذكره (رحمه الله) اختلاف ما.

وكيف كان، ولا يبعد هذه المقادير من الأجر، فإن الإنسان في الآخرة يحتاج إلى أكثر منها وأكثر، إذ نسبه الدنيا إلى الآخرة كنسبه البطن إلى الدنيا والفضاء، كما أثبت العلم أوسع مما يتصور، وإن

ص: ١٠٦

وأما آدابه فهي أمور:

أحدها: أن يقول إذا نظر إلى الجنازه:

أغرق الإنسان في الخيال وقدره الله سبحانه لا نهايه لها، كسائر صفاته، والإنسان يتسع أفقه هناك كاتساع أفق خياله هنا.

نعم، يبقى الكلام في اختلاف الروايات في المقادير، وفي أنه كيف يمحي عنه مائه ألف ذنب، أما الاختلاف، فأما منزل على مراتب التشيع، أو على الإجمال والتفصيل، كما لو قال: من عمل لى في هذا اليوم أعطيته ألفاً، وقال في مناسبه أخرى: أعطيته واحداً، وأراد بهما شيئاً واحداً أى الدينار الواحد المعادل لألف فلس، وأما محو مائه ألف ذنب، فالظاهر أنه بمعنى الاقتضاء، بمعنى أن هذا العمل فيه مقتضى هذا المحو، كسائر القضايا حتى غير الشرعيه، كقولنا: النار القليل تحرق آلاف المدن، بمعنى أن من طبعه النار الإحراق الكثير لو وجدت، وليس على نحو القضييه الخارجيه، وعلى هذين يحمل اختلافات الأخبار في موضوع واحد، وأخبار محو السيئات.

{وأما آدابه} أى آداب التشيع {فهي أمور} ذكر المصنف (رحمه الله) منها عشره:

{أحدها: أن يقول إذا نظر إلى الجنازه} ما فى الفقه الرضوى: قال: «إذا رأيت الجنازه فقل: الله أكبر، الله أكبر، هذا ما وعدنا الله

«إنا لله وإنا إليه راجعون، الله أكبر، هذا ما

ورسوله ... كل نفس ذائقة الموت، هذا سبيل لا بد منه»(١).

{إنا لله وإنا إليه راجعون} تسليماً لأمره، رضياً بقضائه، واحتساباً لحكمه، وصبراً لما قد جرى علينا من حكمه، اللهم اجعله لنا خير غائب نتنظر، انتهى.

أقول: معنى «هذا ما وعدنا الله»، وكذا معنى «أشهد أن الموت حق» و«القبر حق» أن الأمور المخبر بها بالنسبة إلى الموت والقبر من كيفية قبض الروح بسبب الملائكة حسناً أو سيئاً وخصوصيات القبر وأنه روضه أو حفرة كلها حق، وليس المعنى ما يتوهم من ظواهر هذه الأمور حتى يقال: كيف يستحب الشهاده بذلك مع معلوميتها لكل مؤمن وكافر، وهل الموت والقبر إلا كيباض النهار وسواد الليل، ثم إنى لم أجد عاجلاً ما يدل على استحباب ذكر الاسترجاع وحده، كما هو ظاهر المصنف، وإنما وجدته ضمن هذا الدعاء، لكن لا يخفى أن مقتضى الظاهر من عدم الارتباط بين الجمل وال فقرات فى الاستحباب الندب إلى هذه الجملة ولو بمفردها، كما يستحب للناظر أن يقول: ما رواه الكافى، عن عنبسه بن مصعب، عن الصادق (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «من استقبل جنازه أو رآها فقال: {الله أكبر، هذا ما

ص: ١٠٨

١- فقه الرضا: ص ١٩ س ١٣

وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله، اللهم زدنا إيماناً وتسليماً، الحمد لله الذى تعزّز بالقدره وقهر العباد بالموت».

وهذا لا يختص بالمشيع، بل يستحب لكل من نظر إلى الجنازه، كما أنه يستحب له مطلقاً أن يقول: الحمد لله الذى لم يجعلنى من السواد المخترم.

وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله، اللهم زدنا إيماناً وتسليماً، الحمد لله الذى تعزّز بالقدره وقهر العباد بالموت}، لم يبق فى السماء ملك إلا بكى رحمه لصوته»(١).

{و} من أول الحديث يظهر أن {هذا لا يختص بالمشيع، بل يستحب لكل من نظر إلى الجنازه} ولو كانت على الأرض، كما هو مقتضى الإطلاق.

{كما أنه يستحب له مطلقاً} سواء كان مشيعاً أم لا {أن يقول} ما رواه أبو الحسن النهدي، قال: كان أبو جعفر (عليه السلام) إذا رأى جنازه قال: {الحمد لله الذى لم يجعلنى من السواد المخترم} (٢)، وكذا رواه أبو حمزه، عن على بن الحسين (عليه السلام) (٣)، والسواد المخترم هو الهالك من الناس على غير بصيره، أو الهالك

ص: ١٠٩

١- الكافي: ج ٣ ص ١٦٧ باب القول عند رؤيه الجنازه ح ٣

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٦٧ باب القول عند رؤيه الجنازه ح ٢

٣- الكافي: ج ٣ ص ١٦٧ باب القول عند رؤيه الجنازه ح ١

الثانى: أن يقول حين حمل الجنازه: بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآل محمد، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات.

مطلقا، فالمعنى الحمد لله على عدم الموت بغير بصيره، أو الحمد لله على عدم الموت مطلقا، فإن الحياه من أعظم النعم، كما قال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لأبى ذر (رضى الله عنه): «اغتنم خمسا قبل خمس» ومن جملتها: «حياتك قبل موتك»^(١)، إذ من المعلوم أن «الدينيا مزرعه الآخره»، وكلما طالت الحياه فى العمل الصالح كان أنفع بالنسبه إلى الآخره، وقد أطال الكلام فى الحدائق، والجواهر، وتعليقه المستند حول ذلك، فمن شاء فليرجع إليها.

{الثانى} من آداب التشيع: {أن يقول حين حمل الجنازه} ما رواه الشيخ فى الموثق، عن عمار الساباطى، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن الجنازه إذا حملت كيف يقول الذى يحملها؟ قال يقول: {بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآل محمد، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات»^(٢)، والحمل فى الخبر أعم من الحمل على الأكتاف، كما هو المتبادر، والحمل باليد لنقلها، للإطلاق، والتبادر بدوى كما لا يخفى، والظاهر أن استحباب هذه

ص: ١١٠

١- الوسائل: ج ١ ص ٨٦ الباب ٢٧ من أبواب مقدمه العبادات ح ١٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣١ الباب ٩ من أبواب الدفن ح ٤

الثالث: أن يمشى بل يكره الركوب إلا لعذر، نعم لا يكره في الرجوع.

الأدعية لا يختص بالمؤمن، بل يشمل المخالف، حتى بل الكافر إذا نظر إليه، أو اضطر إلى حمله، والتبادر لو كان فلا يبعد بدويته، كما لا يختص بالكبير، بل يشمل الصغير أيضاً.

{الثالث} من آداب التشيع: {أن يمشى} المشيع، كما هو صريح بعض، وظاهر آخرين، بل ربما يظهر من الغنية الإجماع عليه، كالمنتهى، كذا في الجواهر، لما دل على استحبابه، كقول أبي عبد الله (عليه السلام): «المشى خلف الجنائز أفضل من المشى بين يديها» (1)، إلى غير ذلك مما يأتي في استحباب التأخير خلف الجنائز، وكون الحديث في مقام آخر لا ينافي استفادته استحباب المشى، مضافاً إلى السير المستمره وعملهم (عليهم السلام). {بل يكره الركوب إلا لعذر} بلا إشكال في المستثنى والمستثنى منه، وقد ذكرهما غير واحد، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه.

{نعم لا يكره في الرجوع} فإنه ليس بتشيع، وقد دل عليه النص والفتوى، ويدل على الأحكام الثلاثة جملة من الأخبار:

كصحيح عبد الرحمان بن أبي عبد الله، عن الصادق (عليه

ص: ١١١

١- الكافي: ج ٣ ص ١٦٩ باب المشى مع الجنائز ح ١

السلام) قال: «مات رجل من الأنصار من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فخرج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في جنازته يمشى، فقال له بعض أصحابه: ألا تتركب يا رسول الله، فقال: «إني لأكره أن أركب والملائكة يمشون» ((١)).

وخبر غياث، عنه (عليه السلام)، عن أبيه، عن علي أمير المؤمنين (عليه السلام): إنه كره أن يركب الرجل مع الجنازة في بدائه إلا من عذر، وقال: «يركب إذا رجع» ((٢)).

ومرسل ابن عمير، عنه (عليه السلام)، قال: رأى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قوماً خلف جنازه ركباناً فقال: «أما استحي هؤلاء أن يتبعوا صاحبهم ركباناً، وقد أسلموه على هذا الحال» ((٣)).

وعن العوالي، عن أبي سعيد الخدري أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) ما ركب في عيد ولا جنازة قط ((٤)).

ولا يخفى أن الركوب أعم من أنواع المركوبات، كما أن من

ص: ١١٢

١- الكافي: ج ٣ ص ١٧٠ باب كراهية الركوب مع الجنازة ح ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٢٧ الباب ٦ من أبواب الدفن ح ٢

٣- الكافي: ج ٣ ص ١٧٠ باب كراهية الركوب مع الجنازة ح ١

٤- عوالي اللالي: ج ٢ ص ٢٢٠ ح ٢٠

الرابع: أن يحملوها على أكتافهم، لا على الحيوان،

العذر الركوب فيما لو انتقلت الجنازة من بلد إلى بلد، فلا يكره الركوب حينئذ، ويستحب ذلك تشييعاً، لأنه من أقسامه، فالإطلاق شامل له، وهل يرفع الكراهه بركوب الجنازة أيضاً، كما لو حملت على بغله وحمل معها شخص، لا- يبعد ذلك لانصراف الدليل إلى صورته حمل الجنازة على الأكتاف، فتأمل.

ثم الظاهر أن الكراهه هنا بمعنى الحزازه، كما يقول الآخوند في الكفايه، أو بمعنى أقلية الثواب على المشهور، لا أنه ليس من التشيع المستحب مطلقاً، ولذا قال الجواهر: (الظاهر أن المشي مستحب في مستحب)([\(١\)](#)).

{الرابع} من آداب التشيع: {أن يحملوها على أكتافهم كما هو السير المستمره، وعمل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمه (عليهم السلام) وظاهر النص والفتوى. {لا على الحيوان} أو ما أشبهه، كوسائل هذا اليوم، وإن جاز ذلك، قال ابن الجنيد: (ولا بأس بحمل الصبي على أيدي الرجال، والجنازة على ظهور الدواب)([\(٢\)](#))، وقال في المستند: (وأن يحملها الرجال وإن جاز الحمل على الدواب)([\(٣\)](#)).

ص: ١١٣

١- الجواهر: ج ٤ ص ٢٦٦

٢- كما في الذكري: ص ٥٣ س ٥

٣- المستند: ج ١ ص ١٩٥ س ٣١

إلا لعذر كبعد المسافه.

الخامس: أن يكون المشيخ خاشعاً متفكراً متصوراً أنه هو المحمول، ويسأل الرجوع إلى الدنيا، فأجيب.

{إلا لعذر كبعد المسافه} ونحوه لقاعده الضروره الحاكمه حتى على المستحبات والمكروهات، ويدل على ذلك كله خبر الدعائم: «رخص في حمل جنازه على الدابه، هذا إذا لم يوجد من يحملها، أو كان عذر، فأما السنه والذى يؤمر به أن يحملها الرجال» (١).

{الخامس} من آداب التشييع: {أن يكون المشيخ خاشعاً متفكراً متصوراً أنه هو المحمول، ويسأل الرجوع إلى الدنيا فأجيب} بلا إشكال ولا خلاف ظاهر، ذكره غير واحد، كالحداثق والجواهر والمستند وغيرهم، ويدل على ذلك جمله من النصوص: كخبر عجلان أبي صالح المروى فى الكافى، قال: قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): «يا أبا صالح، إذا أنت حملت جنازه فكن كأنك أنت المحمول، وكأنك سألت ربك الرجوع إلى الدنيا، ففعل، فانظر ما ذا تستأنف _ قال: ثم قال _ عجب لقوم حبس أولهم عن آخرهم، ثم نودى فيهم الرحيل وهم يلعبون» (٢).

ص: ١١٤

١- دعائم الاسلام: ج ١ ص ٢٣٣ فى ذكر السير بالجناز

٢- الكافى: ج ٣ ص ٢٥٨ باب النوادر ح ٢٩

أقول: معنى حبس أولهم من آخرهم: أن أول الأموات لا ينشر، بل هو موقوف في البرزخ حتى يلحق به آخر الناس – كناية عن موت جميعهم – ثم ينشرون جميعاً، ونقل السيد الرضى فى كتاب نهج البلاغه قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام) وقد تبع جنازه فسمع رجلاً يضحك، فقال: «كأن الموت فيها على غيرنا كتب، وكأن الحق فيها على غيرنا وجب» إلى آخره (١).

وعن الكراجكى فى كنزه روايته عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم).

وعن أبى ذر عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «يا أباذر، اخفض صوتك عند الجنائز، وعند القتال، وعند القرآن، يا أباذر إذا اتبعت جنازه فليكن عملك فيها التفكير والخشوع، واعلم أنك لاحق به» (٢).

وعن الراوندى فى دعواته، قال: «كان النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا اتبع جنازه غلبته كآبه وأكثر حديث النفس وأقل

ص: ١١٥

١- نهج البلاغه: ص ٤٩٠ الحكم المختاره رقم ١٢٢

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٣١ الباب ٥٠ من أبواب أحكام الدفن ح ١

السادس: أن يمشى خلف الجنازه أو طرفيها

الكلام»(١١).

وعن مشكاه الأنوار، قال: قال الباقر (عليه السلام): «أنزل الدنيا عندك كمنزل نزلته ثم أردت التحول عنه من يومك، أو كمال اكتسبته في منامك وليس في يدك منه شيء، وإذا حضرت في جنازه فكن كأنك المحمول عليها، وكأنك سألت ربك الرجعه إلى الدنيا فردك، فاعمل عمل من قد عاين»(١٢).

وفي الشعر المأثور:

«وإذا حملت إلى القبور جنازه فاعلم بأنك بعدها محمول»(١٣).

بل يكره السلام بالنسبه إلى الماشى مع الجنازه، ففي الكافي قال: كان أبو عبد الله (عليه السلام) يقول: «ثلاثة لا يسلمون، الماشى مع الجنازه، والماشى إلى الجمعه، وفي بيت الحمّام»(١٤).

{السادس} من آداب التشيع: {أن يمشى} المشيع {خلف الجنازه أو طرفيها} الأيمن والأيسر، على ما هو مذهب

ص: ١١٦

١- المستدرک: ج ١ ص ١٣١ الباب ٥٠ من أبواب أحكام الدفن ح ٢

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٣١ الباب ٥٠ من أبواب أحكام الدفن ح ٣

٣- كما في مصباح الهدى: ج ٦ ص ٢٧٤ س ١٢

٤- الكافي: ج ٢ ص ٦٤٥ باب التسليم ح ١١

الأصحاب كما فى الحدائق، وإجمالاً كما عن المنتهى وشرح القواعد وجامع المقاصد، وعن المدارك أنه المعروف من مذهب الأصحاب كذا فى المستند، وعن المعبر والتذكرة نسبه إلى فقهاءنا، وعن جامع المقاصد بإجماع علمائنا، كذا فى الجواهر، ويدل عليه مستفيض النصوص:

كموتق إسحاق بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «المشى خلف الجنائز أفضل من المشى بين يديها»^(١)، كذا عن الكافى، وزاد فى التهذيب: «ولا بأس بأن يمشى بين يديها»^(٢). ورواه الصدوق مرسلًا فى الفقيه^(٣).

وعن جابر، عن الباقر (عليه السلام) قال: «مشى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) خلف جنازه، فقليل له: يا رسول الله ما لك تمشى خلفها؟ فقال: إن الملائكة أراهم يمشون أمامها ونحن تبع لهم»^(٤).

وعن سدير، عن الباقر (عليه السلام)، قال: «من أحب

ص: ١١٧

١- الكافى: ج ٣ ص ١٦٩ باب المشى مع الجنائز ح ١

٢- التهذيب: ج ١ ص ٣١١ الباب ١٣ فى تلقين المحتضرين ح ٧٠

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٠٠ الباب ١٥ فى الصلاة على الميت ح ١١

٤- الكافى: ج ٣ ص ١٦٩ باب المشى مع الجنائز ح ٣

أن يمشى ممشى الكرام الكاتيين فليمش بجنبى السرير»(١).

وعن السكونى، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، عن على (عليه السلام)، قال: سمعت
النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: «اتبعوا جنازه ولا تتبعكم، خالفوا أهل الكتاب»(٢).

وعن الرضوى، قال: «إذا حضرت جنازه فامش خلفها، ولا تمش أمامها، وإنما يؤجر من تبعها، لا من تبعته»(٣).

وعن الصدوق فى المقنع روى: «اتبعوا الجنازه ولا يتبعكم فإنه من عمل المجوس»(٤).

وعن الرضوى أيضا: «اتبعوا الجنازه ولا- تتبعكم، فإنه من عمل المجوس، وأفضل المشى فى اتباع الجنازه ما بين جنبى الجنازه،
وهو مشى الكرام الكاتيين»(٥).

ص: ١١٨

١- الكافى: ج ٣ ص ١٧٠ باب المشى مع الجنازه ح ٦

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٢٥ الباب ٤ من أبواب الدفن ح ٤

٣- فقه الرضا: ص ١٨ س ٣

٤- الجوامع الفقيهيه، كتاب المقنع: ص ٦ س ٦

٥- فقه الرضا: ص ١٨ س ٤

وعن الراوندى، قال: قال الصادق (عليه السلام): قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «عودوا المرضى واتبعوا الجناز» (١).

وعن دعائم الإسلام، عن علي (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «اتبعوا جنازته، ولا تتبعكم، خالفوا أهل الكتاب» وإن رجلاً قال له: كيف أصبحت يا أمير المؤمنين؟ قال: «خيراً من رجل لم يمش وراء جنازه ولم يعد مريضاً» (٢).

وسأل أبو سعيد الخدرى، عن علي (عليه السلام) عن المشى مع الجنازه، أى ذلك أفضل، أمامها أم المشى خلفها؟ فقال له (عليه السلام): «مثلك يسأل عن هذا؟ قال: أى والله لمثلى يسأل عن هذا، قال علي (عليه السلام): «إن فضل الماشى خلفها على الماشى أمامها كفضل الصلاه المكتوبه على التطوع» فقال له أبو سعيد: أعن نفسك تقول هذا، أم شىء سمعته عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقوله؟ قال: «بل سمعت رسول الله

ص: ١١٩

١- المستدرک: ج ١ ص ١١٩ الباب ٤ من أبواب الدفن ح ٢

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٤ فى ذكر السير بالجناز

(صلى الله عليه وآله وسلم) يقوله«(١)». إلى غير ذلك.

{ولا- يمشى قدامها} وهل ذلك على سبيل الكراهه، كما عن السرائر، والوسيله، والبيان، والتذكرة، وظاهر المقنع، والانتصار، والمراسم، وجمل العلم، بل عن المنتهى والروض دعوى الإجماع عليه، أو ليس بمكروه، كما عن المعتمر، والذكرى، وظاهر المبسوط، والنهايه، وموضع من المنتهى، وإنما أحد الأولين أفضل من المشى قدامها، قولان:

استدل للأول: بجمله من الروايات الناهيه التي أقلها الكراهه، بدلاله الروايات النافيه للبأس من المشى أمامها، كموثق إسحاق المتقدم وغيره، فمن الروايات الداله على الكراهه خبر السكونى، والرضويين، والمقنع، والدعائم، وغيرها.

واستدل للثانى: بجمله من الأخبار الداله على استواء ذلك كله، أو أفضليه المشى خلفها من أمامها، كموثق إسحاق المتقدم، وخبر أبى سعيد، وصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن المشى مع الجنازه؟ فقال: «بين يديها، وعن يمينها، وعن شمالها، وخلفها»(٢).

ص: ١٢٠

١- المستدرک: ج ١ ص ١١٩ ح ٤ من أبواب الدفن ٤٤. وانظر: دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٤ فى ذكر السير بالجناز

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٢٥ الباب ٥ من أبواب الدفن ح ١

وخير محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) قال: «امش بين يدي جنازته وخلفها» (١).

وفى خبر الحسين بن عثمان: إن الصادق (عليه السلام) تقدم سرير ابنه إسماعيل بلا حذاء (٢).

وعن كتاب المسلسلات، عن سالم، فى خبر: إن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يمشى أمام السرير (٣)، وغيرها من الأخبار، وقد جمع بين هاتين الطائفتين بوجه:

الأول: حمل الناهيه على الكراهه، بقرينه المجوزه، كما صنعه المشهور.

الثانى: حمل الأمره بالخلف، أو أحد الجانبين على الأفضليه، بقرينه روايه الدعائم وغيرها، قال فى محكى المعتمد: (المراد بالكراهه المرجوحه الإضافيه دون المعنى المصطلح، وذلك لدلاله الموثقه على ثبوت فضل للمشى فى الأمام) (٤).

الثالث: حمل الناهيه على ما إذا كان تشبهاً، كما صرح بذلك فى

ص: ١٢١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٢٥ الباب ٥ من أبواب الدفن ح ٢

٢- إكمال الدين: ص ٤٣

٣- البحار: ج ٧٨ ص ٢٨٢ ح ٣٩

٤- المستند: ج ١ ص ١٩٧ س ٢٢

بعض النصوص، فهو من باب العنوان الثانوى، والأخبار المجوزه على الأصل، فهما من قبيل ما دل على استحباب الحناء، وما دلّ على أن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يخضب، فقبل له فى ذلك؟ فأجاب بما حاصله: أن أمر النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إنما كان فيما كان الإسلام قل، أما اليوم فكل امرئ وشأنه(١).

الرابع: حمل أخبار المشى أمامها على التقية، لأنه المشهور عند العامة.

وفى المقام تفصيلان آخران:

أحدهما: الفرق بين جنازه المعادى، فلا تتقدم تحريماً كما عن العماني، أو كراهه كما عن كشف اللثام، وجنازه المؤمن فتتقدم.

وثانيهما: التفصيل بين صاحب الجنازه فيتقدمها، وغيره فلا يتقدم كراهه، كما عن ابن الجنيد.

استدل للأول: بخبر السكونى، عن الصادق (عليه السلام) قال: سأل كيف أصنع إذا خرجت مع الجنازه أمشى أمامها أو خلفها، أو عن يمينها أو عن شمالها؟ فقال: «إن كان مخالفاً فلا تمش أمامه، فإن ملائكة العذاب يستقبلونه بألوان العذاب»(٢)، ونحوه رواه أبى بصير عنه (عليه السلام)(٣).

ص: ١٢٢

١- نهج البلاغه: ص ٦٦١ الحكمه ١٦

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٢٥ الباب ٥ من أبواب الدفن ح ٣

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٢٦ الباب ٥ من أبواب الدفن ح ٥

وخير يونس بن ظبيان، عن الصادق (عليه السلام) قال: «امش أمام جنازه المسلم العارف، ولا تمش أمام جنازه الجاحد، فإن أمام جنازه المسلم ملائكته يسرعون به إلى الجنّة، وإن أمام جنازه الكافر ملائكته يسرعون به إلى النار» (١).

وروايه قرب الإسناد، عن علي (عليه السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إذا لقيت جنازه مشرك فلا تستقبلها، وخذ عن يمينها وشمالها» (٢).

واستدل للثاني: بالخبر المتقدم عن مشى الإمام أمام سرير إسماعيل.

أقول: لكن هذا الخبر الأخير لا يدل على التفصيل، ولو بضميمه الأخبار الداله على التأخير عن الجنازه، فإن فعل الإمام (عليه السلام) يدل على الجواز، لا على الاختصاص بصنف خاص، وهو صاحب المصيبة، خصوصاً بعد قوه تلك الإطلاقات.

نعم لا بأس بتفصيل ابن الجنيد لكنه لا مطلقاً، بل بالنسبه الى كراهه تقدم جنازه غير المؤمن، أما المؤمن فظاهر الذهاب إلى مقاله المشهور لجمع خبرى الدعائم والموثق بين الطائفتين،

ص: ١٢٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٢٦ الباب ٥ من أبواب الدفن ح ٤

٢- قرب الإسناد: ص ٦٥

والأول أفضل من الثاني، والظاهر كراهه الثالث، خصوصاً في جنازه غير المؤمن.

السابع: أن يلقى عليها ثوب غير مزين.

فتحصل كراهه تقدم جنازه غير المؤمن، وأرجحيه التأخر، أو التطرف في جنازه المؤمن، {والأول} وهو أن يكون المشيع خلف الجنازه {أفضل من الثاني} بأن يكون في أحد طرفيها، لظاهر روايه الخلف، والتشييع الظاهر في الخلف، وعمل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما تقدم في بعض الأحاديث، وذهب المستند إلى العكس فقال بأفضليه المشي في أحد الجانبين عن المشي خلفها للرضوى المتقدم، بل روايه سدير أيضاً، ولولا ذهاب المشهور إلى مقاله المصنف لم يكن بعد في كلام المستند.

ومما تقدم تعرف موقع النظر في كلامه (رحمه الله): {والظاهر كراهه الثالث} أي المشي أمام الجنازه {خصوصاً في جنازه غير المؤمن}، بل الظاهر أفضليه غيره عليه في جنازه المؤمن، أما المشي تحت الجنازه كما يتفق غالباً بالنسبه إلى العمارى، فما يعد من المشي في أحد الجانبين، كما أن حكم الركوب لا يبعد أن يكون حكم المشي، فلو كانت الجنازه والمشيع راكبين جرى أحكام التقدم والتأخر والمحاذاه.

{السابع} من آداب التشييع: {أن يلقى عليها ثوب غير مزين} لخبر عبد الرحمان الحذاء، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قصه

فاطمه (صلوات الله عليها): «فدعت بسريير فأكبته لوجهه، ثم دعت بجرائد فشددته على قوائمه ثم جللته ثوباً» (١).

وفى خبر كشف الغمه: «ثم طرحت عليها ثوباً، فقالت فاطمه (عليها السلام): ما أحسن هذا وأجمله، لا تعرف به المرأة من الرجل» (٢).

وفى خبر مصباح الأنوار، عن أبي جعفر (عليه السلام): «و طرح فوق النعش ثوباً فغطاها» (٣)، إلى غير ذلك.

هذا لأصل طرح الثوب، أما كونه غير مزين، فيدلّ عليه ما عن الجعفریات، بسنده إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: مرت جنازه امرأه وإذا أمير المؤمنين (عليه السلام) جالس فنظر إلى الجنازه فإذا قد بطنوا نعشها بالخمير بالحلل من أحمر وأصفر وأبيض وأخضر، فأمر على (عليه السلام) فنزعت، ثم قال على (عليه السلام): «سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: أول عدل الآخرة القبور لا يعرف شريف من وضع» (٤).

وعن الدعائم عنه (عليه السلام): «أنه نظر إلى نعش ربطت عليه خمر بين أحمر وأخضر

ص: ١٢٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٦ الباب ٥٢ من أبواب الدفن ح ٢

٢- كشف الغمه: ج ٢ ص ١٣٠ في ذكر وفاتها، ط دار الكتاب الإسلامى

٣- كما عن جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٣٦٩ الباب ٨ ح ٨

٤- الجعفریات: ص ٢٠٥ باب كراهيه زينه النعش

الثامن: أن يكون حاملوها أربعه.

وأصفر، زين بها، فأمر (عليه السلام) بها فنزعت»(١).

مضافاً إلى أن الزينه تذكر الدنيا، وهو مكروه، للمناط المستفاد من روايه تعارض الوليمه والجنازه التي قدمت الجنازه على الوليمه، لأنها تذكر الآخره بخلاف الوليمه، فإنها تذكر الدنيا (٢).

{الثامن} من آداب التشيع: {أن يكون حاملوها أربعه} قال في الجواهر: (ولا خلاف أجده بين أصحابنا في استحباب التربع بمعنييه، بل لعله عندنا مجمع عليه كما ادعاه بعضهم، الأول: حمل السرير بأربعه رجال)(٣).

وقال في المستند: (الثاني: تربيعها بمعنيين مستحيين إجماعاً أحدهما حملها بأربعه رجال)(٤) انتهى.

ونسب مصباح الفقيه إلى بعض استحباب ذلك نصاً وفتوى، وهو كذلك، ويدل عليه مضافاً إلى السيره المستمره المتلقاه خلفاً عن سلف إلى أن يصل إلى زمان المعصوم، وإلى ما يأتي في التربع من الأخبار، مما يدل على أن للجنازه أربعه أطراف، فيدل بالافتضاء

ص: ١٢٤

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٣ في ذكر السير بالجنائز

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٢١ في ذكر الأمر بذكر الموت

٣- الجواهر: ج ٤ ص ٢٧٣

٤- المستند: ج ١ ص ١٩٦ س ٩

على حمل أربعه لها، قول الباقر (عليه السلام) في خبر جابر: «السنه أن يحمل السرير من جوانبه الأربع، وما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوع»^(١)، والمحكى عن الشافعي الخلاف في ذلك، فجعل حمل جنازه بين عمودين أولى من حملها من الجوانب الأربع^(٢)، انتهى.

فيه: إن الحمل من الأربع أولى اعتباراً أيضاً، لأنه أرفق بالميت، وأوفر له، وأسهل للحامل.

ثم إن كيفية حمل الأربعة هي الكيفية المشهورة، كما هو المستفاد من النص والفتوى، وليس المراد أربعه كيفما كانوا ولو على خلاف الكيفية المشهورة، كما أن الظاهر أن ذلك في غير مثل الطفل الصغير الذى لا يتيسر ذلك بالنسبة إليه، ويمكن أن يستدل للمطلب أيضاً بما دل على حمل الإمامين الحسن والحسين وجبرئيل وميكائيل جنازه الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)^(٣)، بل ما دل على كيفية حمل نعش فاطمه (عليها السلام)^(٤).

ص: ١٢٧

١- الكافي: ج ٣ ص ١٦٨ باب السنه فى حمل الجنازه ح ٢

٢- كما فى الخلاف: ص ١٦٨ كتاب الجنائز مسأله ٦٥

٣- كما فى البحار: ج ٤٢ ص ٢٩٤

٤- المرويه فى المستدرک: ج ١ ص ١٢٠ فى الباب ١٠ من أبواب الدفن

التاسع: تربيع الشخص الواحد بمعنى حمل جوانبها الأربعة،

{التاسع} من آداب التشيع: {تربيع الشخص الواحد بمعنى حمل جوانبها الأربعة} نصاً، ولعله إجماعاً، كما في الجواهر؛ أو إجماعاً كما في المستند، وأرسله غير واحد إرسال المسلمات، وفي مصباح الفقيه: (واستحبابه مما لا خلاف فيه ظاهراً، نصاً وفتوى) (١١)، وبالجمله لا- إشكال من أحد في أصل الاستحباب، وإن اختلفوا في كيفية التربيع كما يأتي، ويدل على الحكم متواتر النصوص:

كصحيحه جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «من حمل جنازه من أربع جوانبها غفر الله له أربعين كبيره» (٢).

وخبر عيسى بن راشد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «من أخذ بجوانب السرير الأربعة غفر الله له أربعين كبيره» (٣).

وخبر سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «من أخذ بقائمه السرير غفر الله له خمسا وعشرين كبيره، وإذا ربّع خرج من الذنوب» (٤).

ص: ١٢٨

-
- ١- مصباح الفقيه: كتاب الطهاره ج ٣ ص ٧٤ س ١٤
 - ٢- الكافي: ج ٣ ص ١٧٤ باب ثواب من حمل جنازه ح ١
 - ٣- الكافي: ج ٣ ص ١٧٤ باب ثواب من حمل جنازه ح ٣
 - ٤- الكافي: ج ٣ ص ١٧٤ باب ثواب من حمل جنازه ح ٢

ومرسله الصدوق قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «من حمل أخاه الميت بجوانب السرير الأربعة محى الله عنه أربعين كبيره من الكبائر، والسنة أن يحمل السرير من جوانبه الأربعة، وما كان بعد ذلك فهو تطوع» (١).

وخبر إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «إذا حملت جوانب سرير الميت خرجت من الذنوب كما ولدتك أمك» (٢).

وخبر سليمان بن صالح، عن أبيه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من أخذ بقائمه السرير غفر الله له خمساً وعشرين كبيره، وإذا رجع خرج من الذنوب» (٣).

ولا- اشكال ولا- خلاف كما في المستد في حصول أصل الاستحباب بحمل الجوانب الأربعة مطلقا كيف اتفق للإطلاقات، وخصوص صحيحه الحسين بن سعيد، أنه كتب إلى أبي الحسن الرضا (عليه السلام) يسأله عن سرير الميت يحمل أله جانب يبدأ به في الحمل من جوانبه الأربع، أو ما خف على الرجل يحمل من

ص: ١٢٩

١- الفقيه: ج ١ ص ٩٩ الباب ٢٥ في الصلاة على الميت ح ٨

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٠٠ الباب ٢٥ في الصلاة على الميت ح ١٠

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٢٩ الباب ٧ من أبواب الدفن ح ٨

والأولى الابتداء بيمين الميت يضعه على عاتقه الأيمن، ثم مؤخرها الأيمن على عاتقه الأيمن، ثم مؤخرها الأيسر على عاتقه الأيسر، ثم ينتقل إلى المقدم الأيسر واضعاً له على العاتق الأيسر، يدور عليها.

أى الجوانب شاء؟ فكتب (عليه السلام): «من أيها شاء»^(١). بل وقول الباقر (عليه السلام) فى الخبر المتقدم: «السنه أن يحمل السرير من جوانبه الأربع، وما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوع».

{و} إن كان {الأولى} فى كيفية التبريع {الابتداء بيمين الميت يضعه على عاتقه الأيمن، ثم مؤخرها الأيمن على عاتقه الأيمن، ثم مؤخرها الأيسر على عاتقه الأيسر، ثم ينتقل إلى المقدم الأيسر، واضعاً له على العاتق الأيسر، يدور عليها} كما عن المنتهى، والدروس، والبحار، والكفايه، والأردبيلى، والمستند، وغيرهم، بل عن كشف اللثام، وفى الجواهر أنه المشهور، بل عن الشيخ فى الخلاف الإجماع عليه، وهنا قولان آخران:

الأول: ما حكى عن المبسوط، والنهائيه، والروض، وظاهر الشرائع، وغيرهم، بل فى الحدائق أنه المشهور، بل عن الشيخ فى المبسوط الإجماع عليه من عكس ذلك، فيبتدأ بمقدم السرير الأيمن،

ص: ١٣٠

وهو الذى يلى يسار الميت، فيحمله على عاتقه _ أما الأيمن حتى يكون يدخل تحت السرير، وأما الأيسر حتى يخرج من السرير، على خلاف فى ذلك بين هؤلاء _ ثم بمؤخر السرير الأيمن المحاذى لرجل الميت اليسرى، وهكذا حتى يدور وينتهى إلى المقدم الأيسر من السرير المحاذى ليد الميت اليمنى.

الثانى: إنه مخير فى الأمرين جميعاً، وهو الذى اختاره المعتمد، ومصباح الفقيه، ونقل عن جمع آخر.

والأولى: هو القول المشهور على ما ذكره المصنف فى المتن، وقد لقب غير واحد لتزييف الشهره على القول الثانى، وليبان أن الشيخ فى كتبه الثلاث لا يقول إلا شيئاً واحداً، وهو القول الأول، ودعواه الإجماع فى المبسوط مطابق لإجماعه فى الخلاف، فليس للقول الثانى أنصار إلا الروض والحدائق، حتى أن الشرائع محتمل للأمرين. وعلى هذا فلا يبقى مجال للتخير، ولا يبعد ذلك، فإن الإنصاف أنه لم يظهر خلاف قول المشهور إلا عن أشخاص معدودين.

وكيف كان، فالذى يدل على المشهور الذى اختاره المصنف جملة من النصوص:

كخبر على بن يقطين، عن أبى الحسن موسى (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «السنه فى حمل الجنازه أن تستقبل جانب

السريير بشقك الأيمن، فتلزم الأيسر بكتفك الأيمن، ثم تمر عليه إلى الجانب الآخر، وتدور من خلفه إلى الجانب الثالث من السريير، ثم تمر عليه إلى الجانب الرابع مما يلي يسارك» (١).

وخبر الفضل بن يونس، قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن ترييع الجنازه؟ فقال: «إذا كنت في موضع تقيه فابدأ باليد اليمنى، ثم بالرجل اليمنى، ثم ارجع من مكانك إلى ميامن الميت، لا- تمرّ خلف رجله البته حتى تستقبل الجنازه، فتأخذ بيده اليسرى، ثم رجله اليسرى، ثم ارجع من مكانك، ولا تمر خلف الجنازه البته حتى تستقبلها، تفعل كما فعلت أولاً، فإن لم تكن تتقى فيه، فإن ترييع الجنازه التي جرت به السنه أن تبدأ باليد اليمنى، ثم بالرجل اليمنى، ثم بالرجل اليسرى، ثم باليد اليسرى، حتى تدور حولها» (٢).

والرضوى، قال: «وربع الجنازه، وإن من ربع جنازه مؤمن حط عنه خمس وعشرون كبيره، فإذا أردت أن تربعها فابدأ بالشق الأيمن، فخذه بيمينك، ثم تدور إلى المؤخر الثاني وتأخذه بيسارك، ثم تدور إلى المقدم الأيسر فتأخذه بيسارك، ثم تدور على

ص: ١٣٢

١- الكافي: ج ٣ ص ١٦٨ باب السنه في حمل الجنازه ح ١

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٦٨ باب السنه في حمل الجنازه ح ٣

الجنائز كدورك في الرحي» (١).

بل و خبر الدعائم عن علي (عليه السلام) أنه كان يستحب لمن بدا له أن يعين في حمل الجنائز أن يبدأ بمياسر السرير، فيأخذها ممن هي في يديه بيمينه، ثم يدور بجوانبه الأربعة (٢).

واستدل للقول الآخر بجمله من الروايات:

كخبر ابن أبي يعفور المحكى عن جامع البزنطى، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «السنه أن يستقبل الجنائز من جانبها الأيمن، وهو مما يلي يسارك، ثم تصير إلى مؤخره، وتدور عليه حتى ترجع إلى مقدمه» (٣).

وروايه العلاء بن سيباه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «تبدأ في حمل السرير من جانبه الأيمن، ثم تمر عليه من خلفه إلى الجانب الآخر، ثم تمر حتى ترجع إلى المقدم كذلك دوران الرحي عليه» (٤).

وهاتان الروايتان مع احتمالهما لمقاله المشهور بأن يراد من «جانبها

ص: ١٣٣

١- فقه الرضا: ص ١٨ س ٦

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٣ في ذكر السير بالجنائز

٣- السرائر: ص ٤٧٧ السطر ما قبل الأخير

٤- الكافي: ج ٣ ص ١٦٩ باب السنه في حمل الجنائز ح ٤

العاشر: أن يكون صاحب المصيبة حافياً واضعاً رداءه، أو يغير زيّه على وجه آخر، بحيث يُعلم أنه صاحب المصيبة.

الأيمن» طرف الأيمن للميت و «ما يلي يسارك» أي يسارك حين تكون في التشيع خلف الجنازه، وكذلك بالنسبه إلى خبر العلاء، بل هو مجمل من جهه الاحتمالين، لا بد من حملهما على التقيه _ لو قلنا بدلالتهما _ لما تقدم في صدر موثقه فضل، ولا ينافى ذلك اضطراب العامه على ما ينقل عنهم في كيفية الترييع، إذ صدر الخبر المذكور يدل على كون التقيه في تلك الأزمنه كانت مقتضيه لذلك، فلا يقال: إن قسماً كبيراً من العامه يقولون بما تقوله الشهره، وإذا سقط هذا القول لم يكن للتخيير مجال، وهو القول الثالث.

{العاشر} من آداب التشيع: {أن يكون صاحب المصيبة حافياً واضعاً رداءه، أو يغير زيّه على وجه آخر بحيث يُعلم أنه صاحب المصيبة} أرسله غير واحد إرسال المسلمات، ويدل عليه مرسله ابن أبي عمير، عن الصادق (عليه السلام) قال: «ينبغي لصاحب المصيبة أن يضع رداءه حتى يعلم الناس أنه صاحب المصيبة»^(١).

وخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ينبغي لصاحب لمصيبة أن لا يلبس رداءً، وأن يكون في قميص حتى

ص: ١٣٤

ويكره أمور:

أحدها: الضحك واللعب واللّهو.

يعرف»(١)).

ورواه الحسين بن عثمان، قال: لما مات إسماعيل بن أبي عبد الله (عليه السلام) خرج أبو عبد الله (عليه السلام) فتقدم السرير بلا حذاء ولا رداء»(٢)).

قال في الجواهر: (بل يقتضى التعليل المذكور استحباب تغيير هيئه اللباس، سيما فى البلاد التى لا يعتاد فيها لبس الرداء»(٣))، وتبعه صاحب مصباح الفقيه وغيره {ويكره} فى المقام {أمور} ذكر المصنف (رحمه الله) منها عشرة:

{أحدها: الضحك واللعب واللّهو} للمشيّع، ذكره المستند، والجواهر، ومصباح الفقيه، وغيرهم مرسلين له إرسال المسلمات، ويدل عليه خبر عجلان أبي صالح، عن أبي عبد الله (عليه السلام) المتقدم، وفيه: «عجب لقوم حبس أولهم على آخرهم ثم نودى فيهم الرحيل وهم يلعبون»(٤)).

ص: ١٣٥

١- المحاسن: ص ٤١٩ كتاب المآكل ح ١٨٩

٢- إكمال الدين: ص ٤٣

٣- الجواهر: ج ٤ ص ٢٧١

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٨٣ الباب ٥٩ من أبواب الدفن ح ١

الثانى: وضع الرداء من غير صاحب المصيبه.

والخبر المروى عن على (عليه السلام) حيث شيع جنازه فسمع رجلا يضحك، فقال: «كأن الموت فيها على غيرنا كتب»^(١).

وعن تنبيه الخواطر للورام، عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، أنه قال: «من ضحك على جنازه أهانه الله يوم القيامة على رؤوس الأشهاد، ولا يستجاب دعاءه»^(٢).

{الثانى} من المكروهات {وضع الرداء من غير صاحب المصيبه} ذكره غير واحد، ويدل عليه ما رواه فى النهايه موسع، قال: قال الصادق (عليه السلام): «ملعون ملعون من وضع رداءه فى مصيبه غيره»^(٣).

وروايه السكونى، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «ثلاثة ما أدرى أيهم أعظم جرماً، الذى يمشى مع الجنازه بغير رداء، أو الذى يقول قفوا، أو الذى يقول استغفروا له غفر الله لكم»^(٤).

ص: ١٣٦

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٣٢ الباب ٥٣ من أبواب الدفن ح ٢

٢- البحار: ج ٧٨ ص ٢٦٤ ح ١٨

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٦٥٤ الباب ٢٧ من أبواب الاحتضار ح ٢

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٦٧٥ الباب ٤٧ من أبواب الاحتضار ح ٢

وخير عبد الله بن الفضل الهاشمي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «ثلاثة لا أدري أيهم أعظم جرماً، الذي يمشى خلف جنازه في مصيبه غيره بغير رداء، والذي يضرب يده على فخذه عند المصيبة، والذي يقول: أرفقوا به وترحموا عليه يرحمكم الله» (١).

أما الحفاء، فلا يبعد استحبابه مطلقاً، لخبر الدعائم، عن علي (عليه السلام): إنه كان يمشى في خمس مواطن حافياً، ويعلق نعليه بيده اليسرى، وكان يقول: «إنها مواطن الله، فأحب أن أكون فيها حافياً، _ إلى أن قال _: وإذا شهد جنازه» (٢).

ثم هل كراهه المشي كذلك عام بالنسبة إلى كل ميت، أم يستثنى منه موت الأعظم والأكابر، لا يبعد الثاني، وفقاً للجواهر، ومصباح الفقيه، لما رواه في الفقيه: وضع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) رداءه في جنازه سعد بن معاذ (رحمه الله) فسئل عن ذلك؟ فقال: «إني رأيت الملائكة قد وضعت أرديتها فوضعت ردائي» (٣).

وربما يوجه بأن كل أحد في موت العالم والزاهد صاحب

ص: ١٣٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٦٧٥ الباب ٤٧ من أبواب الاحتضار ح ٣

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٥٠ الباب ٧٩ في نوادر أبواب الدفن ح ٣٦

٣- الفقيه: ج ١ ص ١١١ الباب ٢٦ في التعزية والجزع ح ١١

مصيبه، فليس منافياً لإطلاق تلك الأخبار.

وكيف كان، فلا ريب في عدم معلوميه الكراهه هنا، ثم إن مقتضى القاعده وإن كان القول بالحرمة، لما يستفاد من هذه الأخبار من اللعن والجرم، مما هو ملازم للحرمة عرفاً، إلا أن إعراض المشهور وعدم نقل التحريم من أحد أوجب رفع اليد عن ظاهرها.

أما القول بأن الحرمة تحتاج إلى النهي غير الموجود هنا، واللعن والجرم أعم من النهي المقتضى للتحريم. ففيه: إن الكلام في المستفاد عرفاً، ولا شبهه في التلازم العرفي، والتخلف لا يضر بالظهور، كما لا يخفى.

وعن المعتمر: (قال على بن بابويه في رساله: وإياك أن تقول ارفقوا به، أو ترحموا عليه، أو تضرب يدك على فخذك، فيحبط أجرك، وبذلك روايه عن أهل البيت (عليهم السلام) نادره، لكن لا بأس بمتابعته تنصياً من الوقوع في المكروه) (١).

وعن الفقه الرضوي: «وإياك أن تقول: ارفقوا به وترحموا عليه، أو تضرب يدك على فخذك فإنه يحبط أجرك عند المصيبه» (٢).

ومن هذين يظهر إحباط الأجر، لا العصيان، ويصلح قرينه

ص: ١٣٨

١- المعتمر: ص ٧٩ س ٢٠

٢- فقه الرضا: ص ١٧ س ٣٥

الثالث: الكلام بغير الذكر والدعاء والاستغفار، حتى ورد المنع عن السلام على المشيع.

صارفه للظاهر، وللبحار والحدائق والجواهر كلام حول محتويات هذه الأخبار من وجه الكراهه، لا بأس به، وإن أشكل عليهم مصباح الفقيه.

{الثالث} من المكروهات: {الكلام بغير الذكر والدعاء والاستغفار، حتى ورد المنع عن السلام على المشيع} وما أشبهه، وكأنه لا إشكال فيه، ويدل على المستثنى منه، ما رواه القطب الراوندى فى دعواته قال: كان النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، إذا تبع جنازه غلبته كآبه، وأكثر حديث النفس وأقل الكلام (١).

وما رواه الشيخ الطوسى فى أماليه: إن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لأبى ذر: «يا أباذر، اخفض صوتك عند الجنائز وعند القتال وعند القرآن، يا أباذر: إذا اتبعت جنازه فليكن عقلك فيها، والتفكر والخشوع، وأعلم أنك لاحق به» (٢)، فإن المعنى العرفى لقوله (عليه السلام): «أقل الكلام» عدم التكلم، إذ المستفاد من هذه العبارة الردع عن الكلام، كما أن المستفاد من «أخفض صوتك» ذلك، ويؤيده جعل الجنازه فى رديف القرآن، ومن المعلوم كراهه التكلم عنده، قال سبحانه: (إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا

ص: ١٣٩

١- المستدرک: ج ١ ص ١٣١ الباب ٥٠ من أبواب الدفن ح ٢

٢- أمالى الطوسى: ص ٥٤٤ مجلس ٤، محرم سنة ٤٥٧

الرابع: تشييع النساء الجنازه وإن كانت للنساء.

لَهُ وَأَنْصِتُوا(١) كما يؤيده قوله: «فليكن عملك فيها التفكر» فإن التفكر ينافى الكلام، أما المستثنى فيدل عليه ما ورد من استحباب بعض الأدعيه عند الجنازه، فإنه لا خصوصيه فيما ورد، بل المناط يعم كل ذكر ودعاء واستغفار.

{الرابع} من المكروهات: {تشييع النساء الجنازه وإن كانت للنساء} كما عن الشيخ، والفاضلين، والشهيد، وذكره الجواهر، والمستند، وأشكل فى الكراهه الحدائق، ويدل عليه جملة من الروايات:

كخبر عباد صهيب، عن الصادق (عليه السلام)، عن ابن الحنفية، عن على (عليه السلام)، «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خرج فرأى نسوه قعوداً، فقال: ما أقعدكن هيهنا؟ قلن: لجنازه! قال: افتحملن مع من يحمل؟ قلن: لا، قال: أفتغسلن مع من يغسل؟ قلن: لا. قال: أفتدلين فى من يدلى؟ قلن: لا. قال: فارجعن مأزورات غير مأجورات»(٢).

وعن أم عطيه: نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا(٣).

ص: ١٤٠

١- سورة الأعراف: الآية ٢٠٤

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٩١ الباب ٦٩ من أبواب الدفن ح ٥

٣- المغنى: ج ٢ ص ٤٧٧، كما فى الحدائق: ج ٤ ص ٨٤

وخبر غياث بن إبراهيم، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «لا صلاة على جنازه معها امرأه» (١).

وخبر الدعائم: عن علي (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مشى مع جنازه فنظر إلى امرأه تتبعها، فوقف وقال: ردوا المرأة، فزُدت، ووقف حتى قيل: يا رسول الله قد توارت بجدر المدينة فمضى (صلى الله عليه وآله)» (٢).

وعن جابر بن يزيد الجعفي، قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي الباقر (عليه السلام) يقول: «ليس على النساء أذان ولا إقامه _ إلى أن قال _ ولا اتباع الجنائز» (٣).

وأشكل الحدائق في الكراهه، لأن عباد وغيث متبريان عاميان، وأم عطيه روايتها عن طرق العامه لا طريقنا.

أقول: وعلى هذا، فخير الدعائم مرسل، وخبر جابر لا يدل إلا على عدم التأكيد بالنسبه إليهن. قال في الحدائق: (وبالجمله فعموم أخبار التشيع مضافاً إلى خصوص هذه الأخبار أوضح واضح

ص: ١٤١

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٩ الباب ٤٠ من أبواب الدفن ح ٢
 - ٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٤ في ذكر السير بالجنائز
 - ٣- المستدرک: ج ١ ص ١٣٢ الباب ٥٧ من أبواب الدفن ح ٣

فى الجواز من غير كراهه) (١)، انتهى.

والذى حمّله على نفى الكراهه ما دل من خروج فاطمه (عليها السلام) للتشيع كراويه يزيد بن خليفه، عن الصادق (عليه السلام)، «إن زينب بنت النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) توفيت وإن فاطمه (عليها السلام) خرجت فى نساءها فصلت على أختها» (٢).

وخبره الآخر، سأل عيسى بن عبد الله، أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا حاضر، فقال: تخرج النساء إلى الجنازه؟ فقال: «إن الفاسق أوى عمه المغيره بن أبى العاص» ثم ذكر حديث وفاه زوجه عثمان بطوله _ إلى أن قال _ : «وخرجت فاطمه (عليها السلام) ونساء المؤمنين والمهاجرين، فصلين على الجنازه» (٣).

أقول: وهناك عده روايات آخر تدل على خروج النساء مع تقرير المعصومين (عليهم السلام):

كخبر أحمد بن على المقرئ، عن أم كلثوم بنت على (عليه السلام) فى حديث قالت: «فخرجت أشيع جنازه أبى حتى إذا كنا

ص: ١٤٢

١- الحدائق: ج ٤ ص ٨٥

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٧ الباب ٣٩ من أبواب صلاه الجنازه ح ١

٣- الكافى: ج ٣ ص ٢٥١ باب النوادر ح ٨

وخبر فاطمه بن الحسين (عليها السلام) قالت: «لما توفي القاسم بن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فخرج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فاتبعته خديجه، فلما دفن رجعت خديجه»(٢)).

وهناك تفصيل بين العجوزه وغيرها، لخبر أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «ليس ينبغي للمرأة الشابه تخرج إلى الجنازه، تصلى عليها، إلا أن تكون امرأه قد دخلت في السن»(٣)).

كما أن هناك تفصيل آخر بين جنازه النساء والرجال، فلا يكره في الأولى، للعله المتقدمه في خبر عباد بن صهيب.

أقول: لا بأس بمتابعه المشهور، ولو من باب التسامح، ولو لا الشهره لأمكن الذهاب إلى مقاله الحدائق، وإن كان نظره العامه في الشريعة بالنسبه إلى النساء تكثرهن عن المجامع وما أشبه.

نعم لا يبعد أن تكون الكراهه بالنسبه إلى العجوز، وفي جنازه المرأه أضعف.

ص: ١٤٣

-
- ١- المستدرک: ج ١ ص ١٣٣ الباب ٥٧ في أحكام الدفن ح ٥
 - ٢- المستدرک: ج ١ ص ١٣٣ الباب ٥٧ في أحكام الدفن ح ٦
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٨ الباب ٣٩ من أبواب الدفن ح ٣

الخامس: الإسراع في المشى على وجه ينافى الرفق بالميت، سيما إذا كان بالعدو، بل ينبغي الوسط في المشى.

{الخامس} من المكروهات: {الإسراع في المشى على وجه ينافى الرفق بالميت، سيما إذا كان بالعدو، بل ينبغي الوسط في المشى} ذكره غير واحد، بل عن الشيخ الإجماع عليه، خلافا لجعفي، حيث أفتى بأفضليه السعي وهو العدو، وللإسكافي حيث استحب الخبب، وهو ضرب من العدو، والذي استدل به للمشهور ما رواه المجالس عن أبي موسى عن أبيه قال: قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «عليكم بالسكينة، عليكم بالقصد في المشى بجنائزكم»^(١).

وما رواه عن ليث ابن أبي بردة، عن أبيه، قال: مرّوا بجنائزه تمخض كما يمخض الزق، فقال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «عليكم بالسكينة، عليكم بالقصد في المشى بجنائزكم»^(٢).

وما عن طرق العامه، كسنن البيهقي من قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «عليكم بالقصد في المشى بجنائزكم»^(٣).

وما روى عن ابن عباس أنه حضر جنازه ميمونه زوج النبي

ص: ١٤٤

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٨٧ الباب ٦٤ من أبواب الدفن ح ١
 - ٢- المستدرک: ج ١ ص ١٣٢ الباب ٥٤ من أبواب الدفن ح ١
 - ٣- السنن الكبرى: ج ٤ ص ٢٢ باب من كره شدة الإسراع بها

(صلى الله عليه وآله وسلم) بسرف فقال: «هذه ميمونه إذا رفعتم نعشها فلا تززعوه ولا تزلزلوه وارفقوا» (١).

وفى خبر آخر، قال: «ارفقوا بها فإنها أمكم» (٢).

هذا مضافاً إلى السير المستمره المتلقاه من الشارع، وإلى عموم ما دل على كراهه الإسراع، كقوله (عليه السلام): «سرعه المشى تذهب ببهاء المؤمن» (٣). وإلى عموم ما دل على أن «حرمه الميت كحرمه الحي»، ولا ينافى ذلك الإسراع المستحب الذى نسبه المنتهى إلى العلماء، فإن المراد بهذا الإسراع التعجيل فى أموره، لا فى المشى، ويدل على ذلك ما رواه الصدوق، عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «إن كان من أهل الجنه نادى عجلونى عجلونى، وإن كان من أهل النار: ردونى ردونى» (٤).

وخبر جابر، قال: قلت لأبى جعفر (عليه السلام): إذا حضرت الصلاة على الجنازه فى وقت صلاه مكتوبه فأيهما أبدأ؟ فقال: «عجل الميت إلى قبره، إلا أن تخاف أن يفوت وقت الفريضه، ولا تنتظر بالصلاه على الجنازه طلوع الشمس، ولا غروبها» (٥).

ص: ١٤٥

- ١- السنن الكبرى: ج ٤ ص ٢٢ باب من كره شدة الإسراع بها
- ٢- الذكري: ص ٥٢ السطر الأخير
- ٣- مكارم الأخلاق: ص ٢٥٧ الفصل السادس
- ٤- الفقيه: ج ١ ص ١٢٣ الباب ٢٧ فى النوادر ح ٣٤
- ٥- الوسائل: ج ٢ ص ٦٧٥ الباب ٤٧ من أبواب الاحتضار ح ٤

السادس: ضرب اليد على الفخذ أو على الأخرى.

وخبر عيص، عن أبي عبد الله، عن أبيه (عليهما السلام) قال: «إذا مات الميت فخذ في جهازه وعجله»^(١)، إلى غير ذلك من النصوص التي ذكرها الوسائل والمستدرک في أبواب الاحتضار فراجع، ولعل الجعفی والإسکافی استندا إلى هذه الأخبار، لكن عرفت أن موردها غير ما نحن فيه.

{السادس} من المكروهات: {ضرب اليد على الفخذ، أو على الأخرى} بلا إشكال، وكأنه لا خلاف فيه، لجمله من الروايات:

كخبر عبد الله بن الفضل الهاشمي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «ثلاثة لا أدرى أيهم أعظم جرماً، الذي يمشى خلف جنازه في مصيبه غيره بغير رداء، والذي يضرب على فخذة عند المصيبة، والذي يقول: ارفقوا وترحموا عليه يرحمكم الله»^(٢).

وعن زراره، عن الصادق (عليه السلام) قال: «من ضرب يده على فخذة عند مصيبه حبط أجره»^(٣).

وعن السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «ضرب المسلم يده على

ص: ١٤٦

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٦٧٦ الباب ٤٧ من أبواب الاحتضار ح ٦
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٦٧٥ الباب ٤٧ من أبواب الاحتضار ح ٣
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩١٤ الباب ٨١ من أبواب الدفن ح ١

السابع: أن يقول المصاب أو غيره: ارفقوا

فخذه عند المصيبة إحباط لأجره»^(١).

وعن موسى بن بكر، عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) قال: «ضرب الرجل يده على فخذه عند المصيبة إحباط أجره»^(٢).
وعن نهج البلاغه، عن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «الصبر على قدر المصيبة، ومن ضرب يده على فخذه عند مصيبتة حبط أجره»^(٣).

وأما كراهه ضرب اليد على الأخرى، فيدل عليه ما رواه الشهيد الثاني في مسكن الفؤاد، عن يحيى بن خالد، أن رجلاً أتى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال: ما يحبط الأجر في المصيبة؟ قال: «تصفيق الرجل يمينه على شماله، والصبر عند الصدمه الأولى، من رضى فله الرضا، ومن سخط فله السخط»^(٤). ومعنى أن الصبر عند الصدمه الأولى أنها تحتاج إلى الصبر، فإذا صبر الإنسان هناك استهان بالمصيبة.

{السابع} من المكروهات: {أن يقول المصاب أو غيره: ارفقوا}

ص: ١٤٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩١٤ الباب ٨١ من أبواب الدفن ح ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩١٤ الباب ٨١ من أبواب الدفن ح ٣

٣- نهج البلاغه: الحكمة رقم ١٤٤

٤- المستدرک: ج ١ ص ١٤٤ الباب ٧١ من أبواب أحكام الأموات ح ١٤

به، أو: استغفروا له، أو: ترحموا عليه، وكذا قوله: قفوا به.

الثامن: إتباعها بالنار، ولو مجمره، إلاّ

به، أو: استغفروا له، أو: ترحموا عليه، وكذا قوله: قفوا به { بلاء إشكال فى ذلك كله، ذكره غير واحد، ويدل عليه جملة من النصوص مما تقدم بعضها فى العاشر من آداب التشيع، ولعل وجه الكراهة: أن فى الثلاثة الأول تعريضاً بكونه فى أذيه وصعوبه، يحتاج معهما إلى الرفق والترحم والاستغفار. والرابع يسبب الإبطاء الذى عرفت كراهته، وما دلّ على الكراهة هنا حاكم على ما دل على المشاركة فى عمل الخير، كما دل على "الندب إلى التعاون بالبر"، و"إن الدال على الخير كفاعله"، فلا يقال بالتعارض بينهما، كما أن الظاهر عدم الخصوصية لهذه الألفاظ، بل يكره معانيها، بل ما يؤدى مؤاذاها، نحو اطلبوا الكرامة من الله تعالى له، أو اصبروا، أو ما أشبه، ولا يبعد أن تكون كراهة قوله: "ارفقوا به" بالنسبة إلى المتعارف.

أما لو كان أصحاب الجنائز يسرعون مما ينافى احترام الميت، لم يكره زجرهم عن ذلك، لما تقدم من أمر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بذلك، وإن كان الاحتياط يقتضى الاجتناب عن هذه اللفظة بما حكى عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما تقدم فى الخامس من المكروهات.

{الثامن} من المكروهات: {إتباعها بالنار ولو} كانت {مجمره، إلا

فى اللئل، فلا لكره المصباح.

فى اللئل، فلا لكره المصباح { للإضائه ولو كان سعفاً، قال فى الملسند فى عداد المكروهات: (واابعها بالنار بالاجماع) (١)، وفى الملهى: (إنه قول كل من لفظ عنه العلم) (٢)، وذكره الءءائق، والجواهر، والمصباح، وغيرهم، وعن الذكرى الإجماع عله، وىءل عله غير واحد من النصوص:

فى خبر السكونى، عن الصاءق (عله السلام): «نهى أن ىبع بمجره» (٣).

وخبر أبى حمزه، قال: قال أبو جعفر (عله السلام): «لا تقربوا مءاكم النار، عنى الءخنه» (٤).

وعن غياء، عن أبى عبد الله (عله السلام): إنه كان لكره أن ىبع المىء بالمجره (٥)، إلى غير ذلك من الأخبار، وىءل على الاسثناء ما رواه الصءوق (رحمه الله) قال: سئل الصاءق (عله

ص: ١٤٩

١- الملسند: ج ١ ص ١٩٦ س ٧

٢- الملهى: ج ١ ص ٤٤٦ س ١٧

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٣٣ الباب ٦ من أبواب الءكفىن ح ٣

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣١ الباب ١٠ من أبواب الءفن ح ١

٥- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣١ الباب ١٠ من أبواب الءفن ح ٢

التاسع: القيام عند مرورها إن كان جالساً، إلا إذا كان الميت كافراً، لثلا يعلو على المسلم

السلام)، عن الجنازه يخرج معها بالنار؟ فقال (عليه السلام): «إن ابنه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أخرج بها ليلاً ومعها مصابيح»^(١).

وعن زياد بن أبي المقدم قال: أتى رجل أبا عبد الله (عليه السلام) فقال له: يرحمك الله هل شيعت الجنازه بنار تمشى معها، وبمجمره، أو قنديل، أو غير ذلك مما يضاء به، فذكر حديثاً طويلاً فيه مرض فاطمه (عليها السلام) ووفاتها _ إلى أن قال _:
«فلما قضت نحبها وهم في جوف الليل أخذ على (عليه السلام) في جهازها من ساعته، وأشعل النار في جريد النخل، ومشى مع الجنازه بالنار حتى صلى عليها ودفنها ليلاً»^(٢).

{التاسع} من المكروهات: {القيام عند مرورها إن كان} الشخص {جالساً، إلا إذا كان الميت كافراً} فيستحب القيام عند مرور جنازته {لثلا- يعلو على المسلم} صرح به جملة من الأصحاب، كما في الحدائق، وإجماعاً كما في جامع المقاصد كذا في المستند، ويدل عليه جملة من النصوص:

ص: ١٥٠

١- الفقيه: ج ١ ص ١٠٠ الباب ٢٥ في الصلاة على الميت ح ١٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣٢ الباب ١٠ من أبواب الدفن ح ٦

كصحيح زراره قال: كنت عند أبي جعفر (عليه السلام)، وعنده رجل من الأنصار، فمرّت به جنازه، فقام الأنصاري، ولم يقم أبو جعفر (عليه السلام) فقعدت معه، ولم يزل الأنصاري قائماً حتى مضوا بها، ثم جلس، فقال أبو جعفر (عليه السلام): «ما أقامك؟» قال: رأيت الحسين بن علي (عليه السلام) يفعل ذلك، فقال أبو جعفر (عليه السلام): «والله ما فعله الحسين (عليه السلام) ولا قام لها أحد من أهل البيت قط» فقال الأنصاري: شككتني أصلحك الله قد كنت أظن أنني رأيت (١).

وعن قرب الإسناد: إن الحسن بن علي (عليهما السلام) كان جالساً ومعه أصحاب له، فمر بجنازه، فقام بعض القوم، ولم يقم الحسن (عليه السلام)، فلما مضوا بها قال بعضهم: ألا قمت عافاك الله، فقد كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقوم للجنازه إذا مروا بها عليه؟ فقال الحسن (عليه السلام): «إنما قام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مره واحده، وذلك أنه مر بجنازه يهودى وكان المكان ضيقاً، فقام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وكره أن تعلق رأسه» (٢).

وعنه مثني الحنّاط، عن الصادق (عليه السلام) قال: «كان

ص: ١٥١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣٩ الباب ١٧ من أبواب الدفن ح ١

٢- قرب الإسناد: ص ٤٢

الحسين بن علي (عليه السلام) جالساً فمرت به جنازه، فقام الناس حين طلعت الجنازه، فقال الحسين (عليه السلام): مرت جنازه يهودى وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على طريقها فكره أن تعلق رأسه جنازه يهودى فقام لذلك» (١).

وعن دعائم الإسلام: عن عليّ (عليه السلام) إنه نظر إلى قوم مرت بهم جنازه فقاموا قياماً على أقدامهم، فأشار إليهم أن اجلسوا (٢).

وعن الحسين بن علي (عليه السلام) إنه مشى بجنازه، فمرّ على قوم، فذهبوا ليقوموا، فنهاهم ومشى، فلما انتهى إلى القبر وقف يتحدث مع أبي هريره، وابن الزبير حتى وضعت الجنازه، فلما وضعت جلس وجلسوا (٣).

وهل يعم المستثنى منه جنازه العلماء والأتقياء أم لا؟ بل لا يكره القيام تعظيماً واحتراماً، احتمالان: من إطلاق النص والفتوى، ومن عموم أن حرمة ميتاً كحرمة حياً، والأقرب الأول، ثم هل يعم المستثنى غير اليهودى من أصناف الكفار، أو المخالف

ص: ١٥٢

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣٩ الباب ١٧ من أبواب الدفن ح ٢
 - ٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٣ فى ذكر السير بالجناز
 - ٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٣ فى ذكر السير بالجناز

العاشر: قيل ينبغي أن يمنع الكافر والمنافق والفاسق من التشيع.

للحق وإن كان مسلماً؟ لا- يبعد العموم بالنسبة إلى الأول، لعدم فهم الخصوصية بالنسبة إلى اليهودى، كما لا- يبعد إلحاق المحكوم بكفرهم من فرق المسلمين بهم، أما غيرهم، ففيه احتمالان: وإن رجح الحدائق الإلحاق، لكن إطلاق خبر زراره بعدم قيام أحد من أهل البيت (عليهم السلام) مع كثرة عبور الجناز من المخالفين يؤيد عدم الإلحاق، ثم هل يختص استحباب القيام بضيق المكان أم مطلق، الظاهر الثانى، للإطلاق فى بعض الأخبار، وإن كان ظاهر بعضها الآخر الاختصاص، فتأمل، هذا كله فيما لو كانت جنازه المخالف أعلى من القاعد، أما لو تساوى أو كانت أخفض، فلا مجال للقيام كما لا يخفى.

{العاشر} من المكروهات: {قيل} والقائل المجلسى (رحمه الله) {ينبغي أن يمنع الكافر والمنافق والفاسق من التشيع} لم أجد وجهاً لذلك إلا أن يقال بأنه تكريم للميت، فلا يليق بالعاصى، أو أن العاصى بعيد عن رحمه الله تعالى، فإن رحمه الله قريب من المحسنين، فلا- ينبغي جعلها فى متناوله، أو ما أشبه ذلك من العلل الاستحسانيه، كما إنى لم أجد فى الحدائق، والمستند، والجواهر، ومصباح الفقيه، وما إليها ما يؤيد ذلك قولاً أو نصاً، فالظاهر عدمه، لإطلاق أدله التشيع، وغلبه حضور الفساق فى كل زمان بلا تكبير من أحد، بل السيره المستمره الى زمان الرسول (صلى الله عليه

وآله وسلم) تؤيد عدم استحباب النهي، فقد كان المنافقون والفاسقون في الجنائز التي تحمل في زمان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولم ينقل إنكار منه (صلى الله عليه وآله وسلم)، ونهى الصديقه الطاهره (عليها السلام) عن حضور أحد ممن ظلمها في تشييعها لا يدل على حكم عام بالنسبه إلى كل جنازه، كما أن حمل جنازه الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) ليلاً إنما كان للخوف من الخوارج على حسب الظاهر.

ثم إن تشييع الفاسق مما لا إشكال فيه ولا كلام، أما تشييع الكافر والمنافق، فالظاهر أنه لو لم يعنون بعنوان ثانوى لا بأس به، وفي المستند أفتى (بعدم استحباب التشييع لجنازه غير المؤمن، إلا مع مصلحه داعيه ومعها قد يجب) (١).

ثم إنه قد بقى من الآداب أمور لم يذكرها المصنف (رحمه الله) لا بأس بالاشارة إليها:

الأول: استحباب النعش.

قال في المستند: (ويستحب أن يجعل له النعش وإن كان رجلاً على الأشهر، لعمل المسلمين في عصر الحجج إلى الآن) (٢).

ص: ١٥٤

١- المستند: ج ١ ص ١٩٧ س ٣١

٢- المستند: ج ١ ص ١٩٥ س ٣٠

وقال فى الحدائق: (صرح جملة من الأصحاب بأنه يستحب النعش وهو لغه سرير الميت، إذا كان عليه سمي بذلك لارتفاعه، فإذا لم يكن عليه ميت فهو سرير) (١)، ويدل على ذلك مضافاً إلى السيره المتصله بزمان المعصوم (عليه السلام) جملة من الروايات:

كصحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن أول من جعل له النعش؟ فقال: «فاطمه (عليها السلام)» (٢).

وعن سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن أول من جعل له النعش؟ قال: «فاطمه (عليها السلام) بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)» (٣).

وعن أبى عبد الرحمان الحذاء، عن الصادق (عليه السلام) قال: «أول نعش أحدث فى الإسلام نعش فاطمه (عليها السلام) إنها اشتكت شكوتها التى قبضت فيها وقالت لأسماء: إنى نحلّت وذهب لحمى ألا تجعلين له شيئاً يسترنى؟ قالت أسماء: إنى إذ كنت بأرض الحبشه رأيتهم يصنعون شيئاً أفلا أصنع لك مثله، فإن أعجبتك صنعت لك. قالت: نعم، فدعت بسرير فاكبته لوجهه

ص: ١٥٥

١- الحدائق: ج ٤ ص ٨٩

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٦ الباب ٥٢ من أبواب الدفن ح ٤

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٦ الباب ٥٢ من أبواب الدفن ح ١

ثم دعت بجرائد فشدته على قوائمه، ثم جللته ثوباً فقالت: هكذا رأيتهم يصنعون، فقالت (عليها السلام): اصنعى لى مثله، استرينى
سترى الله من النار»(١).

وفى خبر عمرو بن أبى المقدام، وزياد بن عبيد الله، عن الصادق (عليه السلام): «إنها قالت لأمير المؤمنين (عليه السلام): واعمل
نعشاً رأيت الملائكة قد صورته لى، فقال لها على: أرينى كيف صورته، فأرته ذلك كما وصف لها وكما أمرت به»(٢).

أقول: لا منافاه بين الأمرين، فإن المعصومين (عليهم السلام) كثيراً ما كانوا يعملون على طبق العاده حسب استشاره أو نحوها، مع
أن الواقع كان ذلك بإرشاد من الله سبحانه، وإنما يظهر المتعارف حسب المصلحه، كما أن الرسول (صلى الله عليه وآله
وسلم) كان يستشير أصحابه ويأخذ بأراء بعضهم، والواقع كان ذلك بوحي أو الهام.

ثم إن استحباب النعش عام للرجال والنساء، للسيره كما تقدم، وإن احتمل فى الحدائق الاختصاص، لأن الأخبار وردت بالنسبه
إلى الصديقه (عليها السلام).

ولا يخفى أنه يستفاد من جملة من الأخبار كراهه عدمه بالنسبه إلى النساء.

ص: ١٥٦

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٦ الباب ٥٢ من أبواب الدفن ح ٢

٢- علل الشرائع: ص ١٨٨ الباب ١٤٩ ح ٢

فعن زيد بن علي (عليه السلام): إن فاطمه (عليها السلام) قالت لأسماء بنت عميس: «يا أم إنى أرى النساء علي جنازهن إذا حملن عليها تشف أكفانهن وأنى أكره ذلك»^(١).

أما العمارى المتعارف في هذه الأزمنة بالنسبة إلى الأعظم من الناس، وجرائد النخل التي تدار على الميت كما يتعارف عند بعض أهل البوادي، فلم أجد ما يدل عليه في الأخبار وفي كلمات العلماء.

ومنها: الظاهر عموم استحباب التشيع بالنسبة إلى كل ميت، وإن كان يراد دفنه في محل موته بلا حاجة إلى التشيع، خلافاً للجواهر حيث قال: (والظاهر المنساق إلى الذهن من الأخبار أن استحباب التشيع إنما هو فيما إذا كان محل الدفن محتاجاً إلى النقل، أما إذا لم يكن كذلك، كما لو كان مثلاً في محل تجهيزه، فلا يستحب إخراجه، ونقله للتشيع)^(٢)، ثم استدل بعمل الإمام (عليه السلام) بالنسبة إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم). انتهى.

أقول: المنساق ولو كان ذلك إلا أن الإطلاقات محكمه، كما أنها هي المرجع في المشى الزائد عن قدر الحاجة، وفعل الإمام (عليه السلام) لا يدل على عدم الاستحباب حتى يعارض الإطلاق، بل إخراج العسكرى (عليه السلام) من بيته ثم إرجاعه إليه مع حضور

ص: ١٥٧

١- البحار: ج ٧٨ ص ٢٥٦ الباب ٦ في تجهيز الميت ح ١٧

٢- الجواهر: ج ٤ ص ٢٦٤

الحجه كاف في الدلاله، اللهم إلا أن يقال بأن ذلك يعارض استحباب الإسراع في أمور الميت، لكن لا منافاه بين المستحيين المتزاحمين، كما قرر في محله.

الثانى: إنه يكره حمل ميتين على سرير واحد، كما عن الوسيله، والتذكره، والمختلف، والمنتهى، ونهايه الأحكام، والمعتبر، والوسائل، بل في المستند على الأظهر الأشهر. وفي الحدائق أنه المشهور، وبه صرح الشيخ وجمع من الأصحاب، خلافاً للقائلين بالتحريم، وهو المحكى عن النهايه، والسرائر، والقواعد، ومحتمل كلام الجعفى، والمهذب، والجامع، ويدل على أصل الحكم مكاتبه الصفار قال: كتبت إلى أبى محمد (عليه السلام) أيجوز أن يجعل الميتين على جنازه واحد في موضع الحاجه وقله الناس، وإن كان الميتان رجلاً وامراًه يحملان على سرير واحد، ويصلى عليهما؟ فوقع (عليه السلام): «لا يحمل الرجل والمرأه على سرير واحد» (١).

والرضوى: «ولا يجعل ميتين على جنازه واحد» (٢).

واستدل القائل بالتحريم بالإضافه إلى ذلك: بأنه بدعه.

والجواب: إنها لا تكون إلا مع قصد التشريع، أما الرضوى فضعف سنده، ومفهوم المكاتبه الدال على عدم البأس في الرجلين،

ص: ١٥٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٨ الباب ٤٢ من أبواب الدفن ح ١

٢- فقه الرضا: ص ١٩ س ٣٦

والمرأتين مانعان عن العمل به.

وأما المكاتبه وإن كانت دلالتها بالنسبه إلى الرجل والمرأه ظاهره، إلا أن الشهره مانعه عن العمل بظاهرها، إذ لم نجد عاملا قطعيا بها لم يخالف نفسه في سائر كتبه إلا ابن ادريس، وإن كان الاحتياط يقتضى تركه في خصوص مورد، ثم إن إطلاقها يقتضى عدم الفرق بين المحرم والأجنبي، فما ربما يتوهم من تأييد استصحاب حال حياتهما في غايه السقوط.

الثالث: إنه يكره جلوس المشيع حتى يوضع الميت في لحده، كما عن العماني، وابن حمزه، والفاضلين، والشهيد في الذكري، وفي الحدائق، والمستند، ونسبه الأول منهما إلى جمع من الأصحاب، ويدل عليه من النصوص، صحيح ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام) قال: «ينبغي لمن شيع جنازه أن لا يجلس حتى يوضع في لحده، فإذا وضع في لحده فلا بأس بالجلوس» (١).

وعن الشيخ والإسكافي عدم الكراهه، لحسنه داود بن النعمان قال: رأيت أبا الحسن (عليه السلام) يقول: «ما شاء الله، لا ما شاء الناس»، فلما انتهى إلى القبر تنحنى فجلس، فلما أدخل الميت لحده قام فحثا عليه التراب ثلاث مرات بيده (٢).

ص: ١٥٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧١ الباب ٤٥ من أبواب الدفن ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٤ الباب ٢٩ من أبواب الدفن ح ١

أما خير الدعائم المتقدم: إن الحسين (عليه السلام) لما انتهى إلى القبر وقف يتحدث مع أبي هريره وابن الزبير حتى وضعت الجنازه، فلما وضعت جلس وجلسوا(١) فالظاهر أنه من مؤيدات الشيخ، لا المشهور، وإن تمسك به بعض لهم.

وكيف كان، فالظاهر الكراهه للصحيح المتقدم، ولا تنافيه الحسنه، لأن عمل الإمام (عليه السلام) لا يدل على نفى الكراهه، وإنما يدل على الجواز ونقول به، وربما يستدل في المقام بالعامى المروى عن سنن البيهقى، عن عباده بن الصامت: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقوم في الجنازه حتى توضع في اللحد... فقال يهودى: هكذا نفعل فجلس... وقال: «خالفوهم»(٢)، وهذا مع الغض عن سنده لا يدل على خلاف المشهور، إذ الجلوس كان لعارض كما لا يخفى.

ثم إن الجلوس في حال الغسل والزياره في الأعتاب المقدسه، كما هو الشائع في هذه البلاد من زياره الجنازه اقتداء بفعل الحسين (عليه السلام) بالنسبه إلى جنازه أخيه الحسن (عليه السلام) حيث ذهب بها إلى قبر جده (صلى الله عليه وآله وسلم) هل هو كذلك؟ أم أن كراهته إنما هو في حال السير بالميت؟ احتمالان: من ظاهر

ص: ١٦٠

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٣ في ذكر السير بالجناز

٢- السنن الكبرى: ج ٤ ص ٢٨

الصحيح، ومن احتمال أن عدم جلوس المشيع إنما هو اقتداء بالميت، فإذا وضع على الأرض فلا بأس بالجلوس، لكن الأول أقرب، كما أن الأقرب عدم الكراهه بالنسبه إلى من لحق بعد وضع الجنازه، لأنه لم يشيع بعده، وبذلك أفتى المستند، وإن كان فيه نوع من التأمل لصدق المشيع عليه.

والرابع: ما ذكره المستند في عداد المكروهات، قال: (ورفع الصوت عند الجنازه، ذكره في المنتهى وقال: إن به روايه عاميه، ولا بأس به في مقام المسامحه) [\(١\)](#) انتهى.

ص: ١٦١

١- المستند: ج ١ ص ١٩٦ س ٨

يجب الصلاه على كل مسلم من غير فرق بين العادل والفاسق والشهيد وغيرهم، حتى المرتكب للكبائر، بل ولو قتل نفسه عمداً.

{فصل}

{فى الصلاه على الميت}

الكلام فيها يقع فى المصلى، والمصلى عليه، والكيفيه، والأحكام.

{يجب الصلاه على كل مسلم} فى الجمله، بالإجماع، بل الضروره، كما فى المستند، وبلا-خلاف كما فى الحدائق، وعن المنتهى وتقرير الجواهر، وإجماعاً كما عن التذكرة، ومجمع البرهان، وغيرهما {من غير فرق بين العادل والفاسق والشهيد وغيرهم، حتى المرتكب للكبائر، بل ولو قتل نفسه عمداً} لإطلاق النصوص والفتاوى، ومعاهد الإجماعات، والتصريح ببعضها فى بعض الروايات، ويدل

على الحكم، خبر طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «صَلَّ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ، وَحَسَابَهُ عَلَى اللَّهِ» (١).

وخبر غزوان السكوني، عنه (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «صَلُّوا عَلَى الْمَرْجُومِ مِنْ أُمَّتِي، وَعَلَى الْقَاتِلِ نَفْسِهِ مِنْ أُمَّتِي، لَا تَدْعُوا أَحَدًا مِنْ أُمَّتِي بِمَا صَلَّاهُ» (٢).

وخبر الدعائم، عن الباقر (عليه السلام) قال: الصلاة على الميت فرض على الكفاية، لقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَعَلَى مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (٣).

وعنه (عليه السلام) أيضاً: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا مِنَ الزَّانَا، وَعَلَى وَلَدِهَا، وَأَمَرَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» (٤).

وضعف هذه الأخبار منجبر بالعمل، مضافاً إلى أن خبر طلحة معتمد عليه، لروايه صفوان عنه، وهو من اجتمعت العصابة على

ص: ١٦٤

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٤ الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنائز ح ٢
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٤ الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنائز ح ٣
 - ٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٥ في ذكر الصلاة على الجنائز الهامش رقم ١
 - ٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٥ في ذكر الصلاة على الجنائز

تصحیح ما یصح عنه، علی أن الشیخ ذکر فی فهرسته: إن کتابه معتمد(۱)، ومنه: ینظر أن تصنیف الحدائق له فی غیر محله.

ثم إن هذا فی المؤمن مما لا إشکال فیہ ولا خلاف، كما أنه لا إشکال فی عدم الصلاة علی الفرق المحکوم بکفرهم، كالغلاء، والخوارج، والنواصب، صرح بذلك الحدائق والجواهر ومصباح الفقیه و غیرهم، بل فی الأول عدم الخلاف فیہ، وذلك لما دلّ علی إلحاقهم بالکفار، المقتضى لعدم ترتب أحكام المسلمین علیهم، وكان المصنف (رحمه الله) لم ینص علی ذلك استغناءً، لأنه قیده بالمسلم، فهم خارجون موضوعاً.

نعم ینقی الكلام فی طائفتین:

الأول: سائر المخالفین الذین لا یعتقدون مذهب أهل الحق، وإن لم یلحقوا بالکفار.

الثانی: ولد الزنا من المسلمین.

أما الأول: فقد وقع فیہ الخلاف، فعن الأكثر بل المشهور وجوب الصلاة علیہ، للإطلاقات المتقدمه، و غیرها.

وعن المقنعه، والوسيله، والسرائر، والوافی، والإشارة، وكشف

ص: ۱۶۵

۱- الفهرست: ص ۱۱۶ باب الواحد، طلحه بن زید، ح ۳۷۴

اللثام، وعدم استبعاد المدارك، وصريح الحدائق العدم، واستدلوا بذلك بالأصل بعدم المنع عن عموم في المقام يشملهم، وبما دلّ من الأخبار على كفرهم، وبأن الصلاة إكرام ولا يصح إكرام أهل النار، وبما روى صالح بن كيسان: أن معاوية قال للحسين (عليه السلام): هل بلغك ما صنعنا بحجر بن عدي وأصحابه شيعة أبيك؟ فقال (عليه السلام): «وما صنعت بهم؟» قال: قتلناهم، وكفناهم، وصلينا عليهم، فضحك الحسين (عليه السلام) فقال: «خصمك القوم يا معاوية، لكننا لو قتلنا شيعتك ما كفناهم، ولا صلينا عليهم، ولا قبرناهم»^(١).

وفى الجميع ما لا يخفى، إذ لا مجال للأصل مع ما تقدّم من المستفيض المعمول بها، وما دلّ على كفرهم فإنما هو بمعناه الأعم غير المنافي مع جريان أحكام الإسلام، كما دلّ على كفر تارك الزكاة والحج وما أشبهه، وقد روى عن علي (عليه السلام): «إن الكفر على خمسة وجوه»^(٢)، والذي يدلّ على إرادته الكفر بالمعنى الأعم المعتبره الداله على جريان أحكام الإسلام عليهم في أبواب الطهارة، والذبيحة، والنكاح، وغيرها.

أما كون الصلاة إكراماً، فمردود صغرى وكبرى، إذ لعلّ الحكمه

ص: ١٦٦

١- الاحتجاج: ج ٢ ص ٢٩٦ ط الأعلمی

٢- البحار: ج ٩٠ ص ٦٠ تفسير النعمانی

إجراء السنه حتى على من لا يستحق الإكرام، كما دلّ على ذلك وجوب لعن المنافق عقيب الرابعه، وأنى لنا بإثبات أن المخالف لا يستحق هذا الإكرام، كيف والكافر الذى هو شر منه يستحق التصديق عنه وما أشبه لتخفيف العذاب عنه، وخبر صالح إنما هو بالنسبه إلى النواصب، كما لا يخفى فى معاويه وشيعته. وكيف كان، فلا وجه للإشكال فيما عليه المشهور.

وأما ولد الزنا، فالمحكى عن الحلّى المنع عن الصلاه عليه، وكأنه لما دلّ على كفره، لكن قد تقدّم فى أول الكتاب أنه كسائر المسلمين لو كان مسلماً، فلا وجه للإشكال فيه، لا يقال: إن ذلك يصح بالنسبه إلى ولد الزنا الذى كبر وأظهر الإسلام، أما بالنسبه إلى الصغير منهم فهو ليس بولد شرعاً للمسلم، وليس هو بمسلم، فلا وجه للصلاه عليه، لأننا نقول: الولد تابع وإن كان من زنا، وليس أسوأ من اللقيط الذى نقول بتبعيته، وإن لم يكن من هذا الشخص، بل ليس بأسوأ من ولد الكافر المسبى للمسلم، وليس هذا قياساً، بل تفهم التبعية من الأدله الشرعيه، وإن لم يترتب عليه بعض آثار الولاده كالإرث وما أشبه، مع أنه يترتب عليه بعض الآثار الأخر فى باب النكاح ونحوه، هذا بالإضافة إلى خصوص خبر الدعائم المتقدم.

ثم إنه يدل على إطلاق الصلاه على الفاسق، مضافاً إلى الإجماع والإطلاقات وبعض الأخبار الخاصه المتقدمه،

خصوص صحيحه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: شارب الخمر والزاني والسارق يُصلى عليهم إذا ماتوا؟ قال (عليه السلام): «نعم»^(١).

نعم ورد في جملة من الروايات عدم الصلاة على الفسقة، فعن البحار عن كتاب مقصد الراغب قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في قتلى صفين والجمل والنهروان من أصحابه أن ينظر في جراحاتهم، فمن كانت جراحته من خلفه لم يصلّ عليه، وقال: «فهو الفار من الزحف»، ومن كانت جراحته من قدامه صلى عليه ودفنه^(٢).

وعن الجعفریات، أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عاد رجلاً من الأنصار فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): «الحمى طهور من رب غفور». فقال المريض: الحمى يقوم بالشيخ حتى تزيه القبور. فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): «فليكن ذا» قال: فمات في مرضه ولم يصلّ عليه^(٣).

وفي حديث: إنه مات رجل وعليه درهمان فلم يصل عليه الرسول

ص: ١٦٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٤ الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنائز ح ١

٢- البحار: ج ٧٩ ص ١٢ باب أحكام الشهيد ح ١٠

٣- الجعفریات: ص ٢٠٠ باب عياده المريض

(صلى الله عليه وآله) حتى ضمنه أمير المؤمنين (عليه السلام) (١).

وفى حديث، عن عليّ (عليه السلام): «إن الأغلف لا يصلى عليه إلا أن يكون ترك ذلك خوفاً على نفسه» (٢).

لكن هذه الأخبار بالإضافة إلى ضعف سندها لا بد من حملها على ما لا يخالف النص والإجماع، فمن المحتمل أن يكون الإمام (عليه السلام) علم أن الفار فر خلافاً، لا بمجرد الفرار من الزحف، كما وجهه المجلسي (رحمه الله) وعدم صلاة الرسول على المستهزء كان تأديباً لئلا يجرأ على الدين، ولا دليل على أنه لم يصل عليه آخر، ومن الواضح أنها ليست واجبه عينيه، أما احتمال أن يكون استهزاؤه إرتداداً كما قيل فهو بعيد، وكذلك يحمل عدم صلاته (صلى الله عليه وآله وسلم) على المديون على نوع من التنبيه.

وفى الوسائل فى توجيه خبر الأغلف قال: (وينبغى حمله على ما إذا صلى عليه ولو واحداً، يعنى لا ينبغى الرغبة فى الصلاة عليه، أو على من جحد شرعيه الختان بعد ثبوتها عنده، وقيام الحجه عليه

ص: ١٦٩

١- المستدرک: ج ١ ص ١١٧ الباب ٢٩ من أبواب صلاة الجنائز ذیل ح ٤

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٤ الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنائز ح ٤

ولا يجوز على الكافر بأقسامه حتى المرتد فطرياً أو مليئاً،

بحيث يصير مرتداً^(١).

ثم إن ما ورد في موثق عمار: من أن علياً (عليه السلام) لم يصلّ على عمار، ولا هاشم^(٢)، لا بد من توجيهه بما لا ينافي النص والفتوى، من وجوب الصلاة على الشهيد، مضافاً إلى عمل الرسول والإمام في الصلاة على الشهداء، مما ظاهره الوجوب.

{ولا يجوز} الصلاة {على الكافر بأقسامه} التي منها فرق المسلمين المحكوم بكفرهم {حتى المرتد فطرياً أو مليئاً} ويدل على أصل الحكم مضافاً إلى الإجماع كما في المستند والمستمسك، وبلا إشكال وخلاف كما يظهر من الحدائق والجواهر ومصباح الفقيه، قوله تعالى: (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ)^(٣).

وأشكل المستند في دلاله الآية لاحتمال إرادته الدعاء من الصلاة، نحو (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)^(٤).

واستدل لذلك بخبر محمد بن مهاجر: «كان رسول الله (صلى الله

ص: ١٧٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٥ الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنائز ذيل ح ٤

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٦٩٩ الباب ١٤ من أبواب غسل الميت ح ٤

٣- سورة التوبة: الآية ٨٤

٤- سورة الأحزاب: الآية ٥٦

عليه وآله وسلم)، إذا صلى على ميت كبر وتشهد، ثم كبر وصلى على الأنبياء ودعا، ثم كبر ودعا للمؤمنين، ثم كبر الرابعة ودعا للميت، ثم كبر الخامسة وانصرف، فلما نهى الله عز وجل عن الصلاة على المنافقين، كبر وتشهد، ثم كبر وصلى على النبيين، ثم كبر ودعا للمؤمنين، ثم كبر الرابعة وانصرف»^(١)، لكن الإشكال في غير محله بعد ظهور الصلاة في الصلاة المعروفة، وإن كان ذلك هو المحكى عن كشف اللثام، وتبعه الجواهر، والذي يؤيد ذلك ما عن كتاب سليم بن قيس: إن النبي (صلى الله عليه وآله) لما تقدم للصلاة على ابن أبي أخذ عمر بثوبه من ورائه، وقال: لقد نهاك الله أن تصلى عليه، ولا يحل لك أن تصلى عليه، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إنما صليت كرامه لابنه، وإنى لأرجو أن يسلم به سبعون رجلاً من بنى أبيه وأهله، وما يدريك ما قلت، إنما دعوت الله عليه»^(٢)، فإن الظاهر منه تقرير النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بأنه صلاة، كما أن المتبين فهم أن الصلاة المنهى عنها هي هذه الصلاة.

والحاصل أن النهي إما عن الدعاء، وإما عن الصلاة، لكن

ص: ١٧١

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٣ الباب ٢ من أبواب صلاة الجنائز ح ١
 - ٢- المستدرک: ج ١ ص ١١٢ الباب ٤ من أبواب صلاة الميت ح ٢

الثانى أظهر، فالذهاب إلى غيره يحتاج إلى قرينه مفقوده، وصلاه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) على المنافقين لا تنافى النهى، لأن النهى عن الصلاه المتعارفه، وليست هى بتلك المثابه لعدم الدعاء له، كما لو نهى إنسان عن الصلاه، فصلى بلا ركوع مثلاً، فإنه لا تصدق الصلاه إلا صورته، ومراد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): بـ «إنما صليت» إنما جئت بصوره الصلاه.

وكيف كان، فدلاله الآيه تامه، ويتم فى سائر الكفار بالتعليل، بقوله سبحانه: (أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ) (١) إلى آخره، كما أنه يدل على عدم الصلاه على الكافر قصور الأدله على شموله، فلا تجوز لأن العبادات توقيفيه، وعدم عمل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) والإمام (عليه السلام).

وما رواه بعض المخالفين من صلاه على (عليه السلام) على قتلى الجمل كذب، مثل ما رووه من ندمه (عليه السلام) على قتلهم.

وربما استدل لعدم الجواز بأن الصلاه موده، وقد نهى عنها بقوله تعالى: (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) (٢).

ص: ١٧٢

١- سورة التوبه: الآيه ٥٤

٢- سورة المجادله: الآيه ٢٢

لكن ربما يتأمل في الصغرى، بل في عموم الكبرى، ولذا يجوز التصديق عن الأبوين الكافرين، وليس ذلك تخصيصاً، إذ الظاهر إباء الآيه عن التخصيص.

وكيف كان، إذا ثبت حرمة الصلاة على الكافر لم يفرق فيه بين أقسامه التي منها المرتد بقسميه، لأنه كافر أيضاً، ومن الكافر الفرق المحكوم بكفرها كما لا يخفى.

أما سائر طوائف المسلمين، من الكيسانية^(١)، والواقفيه^(٢)

ص: ١٧٣

١- قال الشيخ المفيد (رحمه الله) في كتاب الفصول: أول من شذ عن الحق من فرق الإماميه الكيسانية، وهم أصحاب المختار، وقالوا: بإمامه محمد بن الحنفية بعد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) وأبطلوا إمامه الحسن والحسين، وقالوا: إن الحسن إنما دعا في باطن الدعوه إلى محمد بأمره، وإن الحسين ظهر بالسيف بإذنه... وحكى عن بعضهم أن محمداً (رحمه الله) مات وحصلت الإمامه من بعده في ولده، وإنها انتقلت من ولده إلى ولد العباس بن عبد المطلب. وقد حكى: أن منهم من يقول: إن محمداً قد مات وإنه يقوم بعد الموت وهو المهدي. وقال بعضهم: إن عبد الله بن محمد حتى لم يموت، وإنه القائم. وأضاف شيخنا المفيد (قدس الله روحه): لا بقيه للكيسانية جملة، وقد انقرضوا حتى لا يعرف منهم في هذا الزمان أحد، إلا ما يحكى ولا يعرف صحته. هذا ومن أراد التفصيل فليراجع: الفصول المختاره: ج ٢ ص ٨١-١٠٤، والبحار: ج ٣٧ ص ١-٢٨، و فرق الشيعة (لنوبختي): ص ٢٣، والملل والنحل: ج ١ ص ١٤٧

٢- قال شيخ الطائفة في كتاب الغيبة ص ١٢٠: الواقفه الذين وقفوا على موسى بن جعفر (عليهما السلام) وقالوا: هو المهدي. وقال في ص ٤٢: روى الثقات أن أول من أظهر هذا الاعتقاد على بن أبي حمزه البطائني، وزيد بن مروان القندي، وعثمان بن عيسى الرواسي... وروى في اختيار معرفه الرجال المعروف برجال الكشي: ص ٤٥٩ ح ٨٧١، عن محمد بن الحسن البرائي، قال حدثني أبو علي الفارسي، قال حدثني أبو القاسم الحسين بن محمد بن عمر بن يزيد، عن عمه، قال: كان بدء الواقفه أنه كان اجتمع ثلاثون ألف دينار عند الأشاعثه زكاه أموالهم وما كان يجب عليهم فيها، فحملوا إلى وكيلين لموسى (عليه السلام) بالكوفه، أحدهما حيان السداج، والآخر كان معه، وكان موسى (عليه السلام) في الحبس؛ فاتخذوا بذلك دوراً وعقدا العقود واشتريا الغلات، فلما مات موسى (عليه السلام) وانتهى الخبر إليهما أنكرا موته، وأذاعا في الشيعة أنه لا يموت لأنه هو القائم، فاعتمدت عليه طائفه من الشيعة وانتشر قولهما في الناس، حتى كان عند موتهما أوصيا بدفع ذلك المال إلى ورثه موسى (عليه السلام) واستبان للشيعة أنهما قالوا ذلك حرصاً على المال. والواقفيه تنقسم إلى ثلاثة أقسام: منهم من وقف على محمد بن الباقر (عليه السلام)، ومنهم من وقف على جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام)، ومنهم من وقف على موسى بن جعفر (عليه السلام)، للتفصيل يراجع رجال الكشي ص ٤٥٥ - ٤٦٣، و فرق الشيعة: ص ٨١، والبحار: ج ٤٨ ص ٢٥٠-٢٧٥، والغيبة للطوسي ص ١٩، والملل والنحل: ج ١ ص ١٦٥

والبهره (١) ومن إليهم ممن لا- ينصب العدا، ولا- يغالى، ولا ينكر ضرورى الدين، فهو داخل فيمن تجب الصلاه عليه، كما ذكره الجواهر وغيره، كما أن فى حكم الطرفين مجانيهم، فمجنون المسلم بحكم المسلم، كما ذكره المستند، ومجنون الكفار بحكمهم، لكن سقوط الصلاه على المرتد فيما إذا {مات بلا- توبه} لأنه حينئذ كافر، أما لو تاب فلو كان ملياً قبلت توبته بلا إشكال، فيكون مسلماً له ما لهم، وعليه ما عليهم، ولو كان فطرياً ابنتى الحكم على قبول توبته كما تقدم فى كتاب الطهاره فيصلى عليه، أم لا، فلا يصلى.

ثم الظاهر كفايه صلاه المؤمن على هؤلاء حسب معتقدهم، وإن

ص: ١٧٥

١- البهره فرقه من الفرق الإسماعيليه يقيمون بالهند والباكستان، وهما فئتان: فئه تتبع على بن الحسين المقيم بنجران الحجاز، وتسمى بالنزاريه، وفئه تتبع طاهر سيف الدين الذى أقام فى بومباى الهند وتسمى بالمستعليه. والإسماعيليه هى الفرقة الثانيه التى انشقت عن الشيعه، وهى منتسبه إلى إسماعيل بن الإمام جعفر الصادق (عليهما السلام) فإنهم زعموا أن إسماعيل لا يموت حتى يملك الأرض، يقوم بأمر الناس وأنه هو القائم، ولكنه أظهر موته تقيه حتى لا يقصد بالقتل. راجع: الفرق بين الفرق: ص ٢٨٢، والإمامه فى الإسلام: ص ١٣٨، وفرق الشيعه: ص ٦٧، والملل والنحل: ج ١ ص ١٩١، ومقدمه دعائم الإسلام، وخمس رسائل إسماعيليه للقاضى نعمان، صاحب الدعائم

ولا تجب على أطفال المسلمين إلا إذا بلغوا ست سنين،

كانت باطله حسب معتقدنا، من باب «الزموهم بما التزموا به»، وذلك في غير ما ورد الدليل على كيفية خاصه، وإلا فهو المحكم.

{ولا تجب} الصلاة {على أطفال المسلمين إلا إذا بلغوا ست سنين} فتجب الصلاة حينئذ على الأظهر الأشهر كما في المستند، وعند الأكثر كما في الجواهر، والأشهر الأظهر كما في الحدائق، ومذهب الأكثر كما عن المدارك، أو المشهور كما عن جماعه نقله المستمسك، وعن الانتصار والغنيه والمنتهى وظاهر الخلاف والدروس الإجماع عليه.

أما المقنع، والمقنعه، والجعفي، الذين عبروا بأنه لا يصلى عليه حتى يعقل الصلاة كان مرادهم هو ذلك، فإن الظاهر كون هذه العبارة مأخوذة من الروايات الآتية التي فسر فيها العقل ببلوغ ست سنين، وفي المقام قولان آخران:

الأول: لابن الجنيد، فإنه قال فيما حكى عنه: بوجوبها على المستهل (١)، يعنى من رفع صوته بالبكاء، وكأنه كناية عن المولود، وعلى هذا فلا تجب الصلاة على الجنين الساقط.

ويقابله القول الثانى: المحكى عن بن أبى عقيل، فإنه قال: (لا يصلى على الصبى ما لم يبلغ) (٢)، ومال إليه الكاشانى فى محكى الوافى، والذى يدل على مقاله المشهور مستفيض الروايات، بالإضافة إلى الأصل بالنسبة إلى قبل الست والإجماع المدعى، كصحيحه زراره، قال:

ص: ١٧٦

١- المختلف: ص ١١٩ س ٣١

٢- المختلف: ص ١١٩ س ٣١

مات ابن لأبي جعفر (عليه السلام) فأخبر بموته، فأمر به فغسل وكفن، ومشى معه وصلى عليه، وطرحت خمره، فقام عليها، ثم قام على قبره حتى فرغ منه، ثم انصرف، وانصرفت معه حتى إنى لأمشى معه، فقال: «أما إنه لم يكن يصلى على مثل هذا وكان ابن ثلاث سنين» وكان (عليه السلام) يأمر به فيدفن ولا يصلى عليه، ولكن الناس صنعوا شيئاً فنحن نصنع مثله، قال: قلت: فمتى تجب عليه الصلاة، فقال: «إذا عقل الصلاة وكان ابن ست سنين»^(١).

ومرسل الصدوق، قال: صلى أبو جعفر (عليه السلام) على ابن له صبي صغير له ثلاث سنين ثم قال: «لولا أن الناس يقولون: إن بني هاشم لا يصلون على الصغار من أولادهم ما صليت عليه»^(٢).

وسئل متى تجب الصلاة عليه؟ قال: «إذا عقل الصلاة وكان ابن ست سنين»^(٣).

وصحيحه الحلبي وزاره جميعاً، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سأل عن الصلاة على الصبي متى يصلى عليه؟ قال: «إذا عقل الصلاة». قلت: متى تجب الصلاة عليه؟ قال: «إذا كان ابن ست سنين، والصيام إذا أطاقه»^(٤).

والمراد بوجوب الصلاة والصيام ثبوتهما شرعاً لا الوجوب المصطلح،

ص: ١٧٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٨ الباب ١٣ من أبواب صلاة الجنائز ح ٣

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٠٥ الباب ٢٥ في الصلاة على الميت ح ٣٤

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٠٥ الباب ٢٥ في الصلاة على الميت ح ٣٥

٤- الفقيه: ج ١ ص ١٠٤ الباب ٢٥ في الصلاة على الميت ح ٣٣

والظاهر عرفاً من هذا الحديث إن عقل الصلاة وجبت عليه في وقت واحد، وينتج وجوب الصلاة عليه إذا بلغ ست سنين، وربما يؤيد ذلك بما في الحدائق من صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) في الصبي متى يصلى عليه؟ قال: «إذا عقل الصلاة». قلت: متى يعقل الصلاة ويجب عليه قال: «لست سنين» (١١).

لكن في الوسائل (٢)، وعن التهذيب (٣) روايته بإسقاط كلمه «عليه»، فهي مؤيده لا دليل، ومن المستغرب أن مرقم أحاديث الحدائق في الطبعة الجديده رقم الحديث مشيراً إلى الوسائل، مع هذا الاختلاف، ولم يتبّه على ذلك، ويظهر من الوسائل أنه لم يكن مسقط في عبارته، لأنه قال بعد هذا الحديث. (ويمكن حمل الوجوب على الصلاة على جنازته إذا مات لما تقدم) (٤)، بل ويدل على الحكم صحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الصبي أيصلى عليه إذا مات وهو ابن خمس سنين؟ قال: «إذا عقل الصلاة فيصلى عليه» (٥)، وما يحتمل من أن المراد إذا عقل مطلقاً ولو كان ابن خمس سنين غير تام بعد تفسير إذا عقل بست سنين في روايات أخر، فكأنه إعراض، ألا ترى أنه لو حدّد المولى

ص: ١٧٨

١- كما في الحدائق: ج ١٠ ص ٣٦٨

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٢ الباب ٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ٢

٣- التهذيب: ج ٢ ص ٣٨١ الباب ١٨ في الصبيان يؤمرون بالصلاة ح ٦

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٢ الباب ٣ من أبواب أعداد الفرائض ذيل ح ٢

٥- قرب الإسناد: ص ٩٩ باب الصلاة على الجنائز

مجيء العبد بطلوع الشمس بالساعة الثانية صباحاً فسأل العبد هل أتى في الساعة الواحدة فقال المولى: إذا طلعت الشمس فانت، لم يفهم منه إلا الإعراض والتحويل إلى الحد الذي حدده قبل ذلك.

ومثله ما عن كتاب المسائل لعلي بن جعفر، عن أخيه الكاظم (عليه السلام) قال: وسألته عن الصبي يصلي عليه إذا مات وهو ابن خمس سنين؟ فقال: «إذا عقل الصلاة فيصلى عليه» (١).

وفي الروضوى: «واعلم أن الطفل لا يصلي عليه حتى يعقل الصلاة» (٢).

استدل للقول بوجوبها على المستهل، بصحيحه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يصلي على المنفوس، وهو المولد الذي لم يستهل ولم يصح، ولا يورث من الديه، ولا من غيرها وإذا استهل فصل عليه وورثه» (٣).

وصحيحه علي بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) لكم يصلي على الصبي إذا بلغ من السنين والشهور، قال: «يصلي عليه على كل حال إلا أن يسقط لغير تمام» (٤).

وخير السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السلام) قال: «يورث الصبي ويصلي عليه إذا سقط من بطن أمه، فاستهل

ص: ١٧٩

١- المستدرک: ج ١ ص ١١٥ الباب ١٣ من أبواب صلاة الجنائز ح ٢

٢- فقه الرضا: ص ١٩ س ٢٧

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٨ الباب ١٤ من أبواب صلاة الجنائز ح ١

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٩ الباب ١٤ من أبواب صلاة الجنائز ح ٢

صارخاً، وإذا لم يستهل صارخاً لم يورث ولم يصل عليه»(١).

وعن دعائم الإسلام، عن علي (عليه السلام) أنه قال: «إذا استهل الطفل صلى عليه»(٢).

وعنه عن الجعفریات، بسند الأئمة، عن علي (عليه السلام) قال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): صلى على امرأ ماتت في نفاسها، عليها وعلى ولدها»(٣).

وصحيح ابن بكير، عن قدامه بن زائده، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) صلى على ابنة إبراهيم، فكبر عليه خمساً»(٤).

أقول: هذه الروايات لا بد من حملها على الاستحباب أو التقية، كما أصر عليه صاحب الحدائق، والذي يؤيد كونها صدرت تقية بعض النصوص الأخر المؤيدة للمشهور.

كصحيحه زراره أو حسنته، قال: رأيت ابناً لأبي عبد الله (عليه السلام) في حياه أبي جعفر (عليه السلام) يقال له عبد الله، فطيم قد

ص: ١٨٠

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٩ الباب ١٤ من أبواب صلاة الجنائز ح ٣
 - ٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٥ في ذكر الصلاة على الجنائز
 - ٣- الجعفریات: ص ٢٠٧ باب الصلاة على من مات في النفاس
 - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ٧٧٣ الباب ٥ من أبواب صلاة الجنائز ح ١١

درج، فقلت له: يا غلام من ذا الذى إلى جنبك _ لمولى لهم _؟ فقال: هذا مولاي، فقال له المولى: _ يمازحه _ لست لك بمولى؟ فقال: ذلك شر لك فطعن فى جنازه الغلام فمات، فأخرج فى سبط إلى البقيع، فخرج أبو جعفر (عليه السلام) وعليه جبه خز صفراء، وعمامه خز صفراء، ومطرف خز أصفر، فانطلق يمشى إلى البقيع، وهو معتمد على، والناس يعزونه على ابن ابنه، فلما انتهى إلى البقيع تقدم أبو جعفر (عليه السلام) فصلى عليه، وكبر عليه أربعاً، ثم أمر به فدفن، ثم أخذ بيدي فتنحى بى ثم قال: «إنه لم يكن يصلى على الأطفال، إنما كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يأمر بهم فيدفنون من وراء، ولا يصلى عليهم، وإنما صليت عليه من أجل أهل المدينة، كراهيه أن يقولوا لا يصلون على أطفالهم»^(١).

أقول: المحكى عن التهذيب^(٢) والوافى «فطعن فى جنان الغلام»، وعن الكافى^(٣) والاستبصار^(٤): «فى جنازه الغلام» تقول

ص: ١٨١

- ١- كما فى نسخه جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٢٧٥ الباب ٣ فى وجوب الصلاة على جنازه من بلغ ست سنين ح ٤
- ٢- التهذيب: ج ١ ص ١٩٨ الباب ٢٢ فى الزيادات ح ٤
- ٣- الكافى: ج ٣ ص ٢٠٧ باب غسل الأطفال والصبيان والصلاة عليهم ح ٣
- ٤- الاستبصار: ج ١ ص ٤٧٩ الباب ٢٩٧ فى الصلاة على الاطفال ح ٢

العرب طعن فلان في جنازته ورمى في جنازته، تريد أنه مات فيكون قوله فمات _ على هذا _ عطفًا تفسيريًا.

وخبر علي بن عبد الله، قال: سمعت أبا الحسن موسى (عليه السلام) يقول: «لما قبض إبراهيم بن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جرت فيه ثلاث سنن، _ إلى أن قال _ قال (صلى الله عليه وآله وسلم): يا علي قم فجهز ابني، فقام علي (عليه السلام) فغسل إبراهيم وحنّطه وكفّنه، ثم خرج به ومضى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى انتهى به إلى قبره، فقال الناس: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نسي أن يصلي على إبراهيم لما دخله من الجزع عليه، فانتصب قائمًا ثم قال: يا أيها الناس أتاني جبرئيل بما قلتم، زعمتم أنني نسيت أن أصلي على ابني لما دخلني من الجزع، ألا- وإنه ليس كما ظننتم، ولكن اللطيف الخبير فرض عليكم خمس صلوات وجعل لموتاكم من كل صلاة تكبيره، وأمرني أن لا أصلي إلا على من صلّى» (١).

وهذه الأخبار كما تراها كالصريحه في أن الصبي ليس عليه صلاة، وأن ما وقع منهم (عليهم السلام) إنما صدر تقيه، لكن لا مجال لاحتمال التقيه في خبر ابن بكير والجعفریات، بل احتمالها ضعيف في

ص: ١٨٢

١- الكافي: ج ٣ ص ٢٠٨ باب غسل الأطفال والصبيان والصلاه عليهم ح ٧

نعم تستحب على من كان عمره أقل من ست سنين إن كان مات حين تولده، بشرط أن يتولد حياً، وإن تولد ميتاً فلا تستحب أيضاً.

خبر الدعائم أيضاً، ويحتمل الحمل على الاستحباب غير المؤكد، فيكون عملهم (عليهم السلام) تقيه من حيث إراءه أنه واجب، أو مستحب مؤكد، مع أنه لم يكن بمستحب مؤكد، حتى أنهم (عليهم السلام) لو كانوا في غير ظرف التقيه لما صلوا، فإن التقيه تحصل بذلك أيضاً، ولذا ذهب غير واحد إلى استحبابها بالنسبه إلى المستهل.

واختاره المصنف (رحمه الله) فقال: {نعم تستحب على من كان عمره أقل من ست سنين، وإن كان مات حين تولده، بشرط أن يتولد حياً، وإن تولد ميتاً فلا تستحب أيضاً}، ولا بأس بذلك رجاءً، أما التسمك بقاعده التسامح لذلك كما عن بعض وصريح آخرين فلا مساغ له، إذ التسامح في مثل هذا المقام لا وجه له، حتى ولو قلنا بجريانها لفتوى الفقيه.

وأما ابن أبي عقيل، فقد استدل له بالإضافه إلى الأصل، وإلى أن الصلاه استغفار للميت ودعاء له، ومن لم يبلغ لا حازه له إلى ذلك، ببعض النصوص:

كموثق عمار الساباطى، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سئل عن المولود ما لم يجر عليه القلم هل يصلى عليه؟ قال: «لا، إنما

الصلاه على الرجل والمرأه إذا جرى عليهما القلم»(١١).

وخبر هشام المروى عن الكافى قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) إن الناس يكلمونا ويردون علينا قولنا إنه لا يصلى على الطفل لأنه لم يصل، فيقولون لا يصلى إلا على من صلّى، فنقول: نعم. فيقولون: رأيتم لو أن رجلاً نصرانياً أو يهودياً أسلم ثم مات من ساعته فما الجواب فيه، فقال: «قولوا لهم: رأيتم لو أن هذا الذى أسلم الساعه افترى على إنسان ما كان يجب عليه فى فريته، فإنهم سيقولون يجب عليه الحد، فإذا قالوا هذا قيل لهم فلو أن هذا الصبى الذى لم يصل افترى على إنسان هل كان يجب عليه الحد، فإنهم سيقولون لا، فيقال لهم صدقتم، إنما يجب أن يصلى على من وجب عليه الصلاه والحدود، ولا يصلى على من لا تجب عليه الصلاه ولا الحدود»(١٢).

قال المحدث الكاشانى فى محكى الوافى: (لا منافاه بين هذا الخبر والذى قبله، لأن الأول محمول على جواز الصلاه واستحبابها على من عقلها، والثانى على من حتمها ووجوبها على من أدرك، فمتى تستحب الصلاه للصبى تستحب عليه، ومتى تجب تجب، ومتى لا

ص: ١٨٤

١- التهذيب: ج ٣ ص ١٩٩ الباب ٢٢ فى الزيادات ح ٧

٢- الكافى: ج ٣ ص ٢٠٩ باب غسل الأطفال والصبيان والصلاه عليهم ح ٨

يعقلها لا تجب عليه، ولا تستحب)، انتهى.

وحاصل جواب الإمام (عليه السلام) أن «من صلى» شأنى لا فعلى، فمن كان من شأنه أن يصلى تجب الصلاة عليه كما تثبت الحدود عليه، ومن كان من شأنه عدم الصلاة لا تجب الصلاة على ميتة، كما لا تثبت الحدود عليه، وأجيب عنه: أما عن الأصل فبأنه لا- مجال له عند الدليل، وأما عن أن لا حاجة للطفل فبالإضافة إلى الطفل محتاج إلى الدعاء، وإلى أن فى صلاة الطفل يدعى للأبوين لا- له، وإلى النقص بالنبي والأئمة (عليهم السلام) بأنه اجتهاد لا يعارض النص. وأما عن الموثقة فبأن المراد قلم التكليف أعم من الندبى أو التمرينى بقريته تلك الروايات، وما دلّ على استحباب الصلاة اليوميه لغير البالغ.

وأما عن خبر هشام فالشذوذ كما فى المستند، وضعف السند، ومخالفه الشهره، ولعل الأولى أن يجاب بأن المراد بوجوب الحدود أعم من التعزيز، كما يطلق كثيراً عليه، ولا- إشكال فى ثبوته بالنسبه إلى الصبى العاقل، فىكون مفاد هذه الروايه مفاد الأخبار المتقدمه الداله على ثبوت الصلاة على من يعقل الذى عمره ست سنوات.

والحاصل أن محل البحث بين هشام والعامه كان فيما قبل عقل الصبى، أى قبل ست سنوات، فإنه الذى لا يصلى اليوميه، ولا

يثبت عليه الحدّ، أما من بلغ ذلك السن ثبت عليه الصلاة والحد.

وكيف كان، فقد اضطرب الفقهاء في الجمع بين هذه الأخبار، وأقل المحامل إشكالاً في نفسها جمع المحدث الكاشاني، لكن قال في مصباح الفقيه بعد نقل كلامه: (وهو في حد ذاته لا- يخلو من جوده إلا- أن الاعتماد على هذين الخبرين في صرف الروايات المشهوره عن ظاهرها بعد إعراض المشهور عنهما، وقصور ثانيهما في حد ذاته من حيث السند مشكل)(1)، انتهى.

لكن ربما يقال إن إعراض المشهور ليس كاسراً، كما أنه ليس بجابر، وحيث إن مقتضى الجمع الدلالي ذلك لا محيص عن الذهاب إليه، وهذا ليس ببدع، فقد خالف المتأخرون القدماء في مسائل بعد ما وجدوا الدليل على خلافهم، كمسأله البئر وغيرها، لكن يبقى أن هذا الجمع أيضاً لا- يكفي، كيف وقد عرفت روايات تدل على استحباب الصلاة على المستهل، وهو لا تجب الصلاة عليه ولا تستحب له، وهذا الاضطراب في الروايات أوجب اضطراباً في أقوال الفقهاء، فمن قائل بوجوبها على المستهل، ومن قائل بوجوبها على من بلغ ست سنوات، وعدم الوجوب ولا الاستحباب بالنسبه إلى ما دون ذلك، ومن قائل بالوجوب على من بلغ الست، والاستحباب بالنسبه إلى من دونه، ومن قائل بأن الميزان هو العقل، كما اختاره المستند، ونسبه إلى غيره أيضاً ممن ظاهر كلام ذلك، سواء كان قبل

ص: ١٨٦

ويلحق بالمسلم في وجوب الصلاة عليه من وجد ميّتاً في بلاد المسلمين

الست كالخمس، أو بعده، أو على الست، إلا أن الغالب حيث كان العقل في الست، أتت طائفه من الروايات تحدد به، ومن قائل بالميزان هو البلوغ مما ظاهره عدم الوجوب ولا الاستحباب بالنسبة إلى من قبله، ومن قائل بأن الميزان هو البلوغ مع استحبابها بالنسبة إلى من قبله كالكاشاني، وقد ذكر كل من الحدائق، والجواهر، والمستند، ومصباح الفقيه، والمستمسك، احتمالات حول الجمع بين الأخبار، لكن بعضها بعيد جداً، كما أن بعض الروايات لا يمكن الجمع بينها، كما دلّ على أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يصلّ على إبراهيم، وما دلّ على أنه صلى عليه، وحينئذ لا مجال إلا الذهاب إلى مقاله المشهور، والله العالم.

{ويلحق بالمسلم في وجوب الصلاة عليه} المجنون بلا إشكال، ولا خلاف ظاهر منهم، بل أرسله بعضهم إرسال المسلمات، بل في المصباح دعوى الإجماع عليه، وذلك لإطلاق النصوص، وما تقدم من خبر هشام من «أنه لا يصلى على من لا يصلى»، قد عرفت أن المراد به من له شأنه الصلاة لا فعليتها، ولذا يصلى على تارك الصلاة وإن كان لا يصلى، كما أنه يلحق بالمسلم في وجوب الصلاة عليه {من وجد ميّتاً في بلاد المسلمين} بلا خلاف ظاهر، كما في المستمسك (١)،

ص: ١٨٧

١- المستمسك: ج ٤ ص ٢١٦

لكن يظهر من علّه الحداثق فى مسأله اللقيط فى دار الإسلام الإشكال فى ذلك، كما أن ظاهر مصباح الفقيه الإشكال أو التوقف، بل قال: (لم يحضرني لأصحابنا نص فيه).

وكيف كان، فالذى يمكن أن يستدلّ به للوجوب أمور:

الأول: ما يفهم من الشارع من تغليب حكم المسلم، كما يظهر من أخبار السوق.

الثانى: إطلاقات الصلاه.

الثالث: عموم «كل مولود يولد يولد على الفطره»^(١).

الرابع: مقتضى عموم قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «الاسلام يعلو ولا يعلى عليه»^(٢).

واستدل للعدم: بالبراءه، لكن الانصاف أن المناط المفهوم من أخبار السوق كاف فى المقام، ولا يبعد جريان السيره على ذلك فى غالب الأحكام، وكأنه للملازمه العرفيه بين إجراء آثار المسلم على شخص، وإجراء الإسلام عليه، فاللحم المأخوذ من يده إذا كان مذكى بحكم السوق، أو الشىء الذى كان نجساً قيل إذا حكم الشارع بطهارته بحكم السوق، كان اللازم عرفاً

ص: ١٨٨

١- الكافى: ج ٢ ص ١٢ باب فطره الخلق على التوحيد ح ٤

٢- الفقيه: ج ٤ ص ٢٤٣ الباب ١٧١ فى ميراث أهل الملل ح ٣

أن يكون هو أيضاً مسلماً، لئن ترتب الآثار فرع وجود ذى الأثر، ولا يختص ذلك بالسوق، بل بلاد الإسلام وصحاريها بهذا الحكم، ولذا يحكم بحليه اللحم المأخوذ من يد الشخص فى غير السوق، وهذا ليس خاصاً باللحم، بل يجوز زواج المرأة التى فى بلاد الإسلام بحكم أنها فى بلد الإسلام من غير أن يسأل عن دينها، وكذا تزويج المرأة نفسها برجل كذلك، وإذا قتل رجلاً آخر فى بلاد الإسلام اقتض منه إذا كان عمداً وإن كان المقتول مجهولاً، وهكذا فى سائر الأحكام، وليس كل ذلك لاستفاده المناط والسيره.

أما إطلاقات الصلاة، فلا يصح التمسك بمجردھا، لأنه من التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه، كما أن عموم «الإسلام يعلو» لا ربط له بما نحن فيه، أما «كل مولود يولد» فقد قال المصباح: (إنهم لم يستندوا إليه بل لم يعتمدوا عليه، فكأنهم أعرضوا عنه).

أقول: لو تم دلالتھ لم يكن مانع عن الأخذ به، لأن الإعراض لم يثبت، وعلى تقدير ثبوته لا حجيه فيه، فتأمل.

{وكذا} تجب الصلاة على {لقيط دار الإسلام} لما تقدم هنا وفى باب الغسل، وإن توقف فيه فى الحدائق، بعد نسبته إلى الشهيدین فى المذكرى والروض، بل ربما يؤيد ذلك ما ورد من أخبار عدم إجراء حكم العبد على اللقيط، كخبر زراره عن أحدهما (عليهما السلام) أنه

قال في لقيطه وجدت قال: «حره لا تباع ولا تشتري»^(١).

وخبر الحلبي، قال: سأل أبو عبد الله (عليه السلام) عن ولد الزنا أبيع، أو يستخدم؟ قال: «نعم إلا جاريه لقيطه فإنها لا تشتري».^(٢)

وخبر أبان، عن أخيره عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن ولد الزنا اشتريه، أو أبيع، أو استخدمه؟ فقال: «اشتره، واسترقه، واستخدمه، وبعه، فأما اللقطة فلا تشتريه»^(٣).

والمراد ببيع ولد الزنا ونحوه أن المملوك لو زنت يجوز لمولاها بيع ولدها، كما يدلّ على ذلك جملة من النصوص:

كخبر عنبسه بن مصعب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له جاريه لى زنت أبيع ولدها؟ قال: «نعم»، قلت: أحج بثمانها؟ قال: «نعم»^(٤). وفي خبر آخر، عنه (عليه السلام): «وإن كان ولد الزنا من أمه مملوكه فحلال لمولاها ملكه وبيعه وخدمته، ويحج بثمانه»^(٥).

ص: ١٩٠

- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢٣ الباب ٩٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢٣ الباب ٩٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٣
- ٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢٣ الباب ٩٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٧
- ٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢٣ الباب ٩٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٤
- ٥- المستدرک: ج ٣ ص ٤٢ الباب ٤٦ من أبواب العتق ح ٢

بل دار الكفر إذا وجد فيها مسلم يحتمل كونه منه.

وحيث كان اللقيط محل توهّم أنه ولد الزنا وقع السؤال من الحكمين في الروايات، وكيف كان فوجه التأييد أن إطلاق كون اللقطة حرّاً فيما كان الأمر دائراً بين الحربى والمسلم، يدلّ على تقديم الشارع الحكم بإسلاميته.

ومنه يظهر الوجه في قوله: {بل دار الكفر إذا وجد فيها مسلم يحتمل كونه منه} كما أنه يظهر منه حكم اللقيط في الدار المشتركة، كما يتفق غالباً أيام الحرب بين المسلمين والكافرين.

ص: ١٩١

(مسألة ١ _ ١): يشترط في صحة الصلاة أن يكون المصلي مؤمناً، وأن يكون مأذوناً من الولي، على التفصيل الذي مر سابقاً

(مسألة ١ _ ١): {يشترط في صحة الصلاة} على الميت {أن يكون المصلي مؤمناً} كأنه لا إشكال فيه، وأرسله بعضهم إرسال المسلمات، وذلك لما أشار إليه في المستمسك من الأدلة الواردة الدالة على بطلان عباده غيره، كقول الصادق (عليه السلام) في خبر المفضل: «وإن من صلى، وزكى، وحج، واعتمر، وفعل ذلك كله، بغير معرفه من افترض الله عليه طاعته، فلم يفعل شيئاً من ذلك _ إلى أن قال _: ليس له صلاة وإن ركع وإن سجد» (١)، الحديث.

ومنه يعرف أن ولايه بعضهم دون بعض أيضاً غير كاف، فلا عبره بصلاة الواقفيه، والبهرة، ومن إليهم.

{وأن يكون مأذوناً من الولي} أو يتقدم الولي بنفسه للصلاة مع إمكان أحدهما، ولو كان الحاكم الشرعي، أما مع عدم الإمكان، كما لو مات حيث لا يوجد الولي مطلقاً، فلا إشكال في وجوب الصلاة عليه ممن حضر، لعدم صلاحية المقيدات للتقييد حتى في هذا المقام، فيشمله عمومات وجوب الصلاة على الميت.

أما كيفية مراتب الأولياء فهو {على التفصيل الذي مر سابقاً} في

ص: ١٩٢

أول المبحث، ويدل عليه في خصوص المقام ما رواه الكليني بإسناده إلى ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «يصلى على جنازه أولى الناس بها، أو يأمر من يحب»^(١).

وخبر أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «يصلى على جنازه أولى الناس بها، أو يأمر من يحب»^(٢).

وروايه السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «إذا حضر سلطان من سلطان الله جنازه فهو أحق بالصلاة عليها إن قدمه ولي الميت، وإلا فهو غاصب»^(٣)، والظاهر أن المراد بالضمير في قوله: «فهو غاصب» الولي لا-السلطان، كما ربما توهم، لأن السلطان أولى من الولي حتى بنفس الولي فكيف بالمولى عليه، لنص الغدير الدال على أن الولاية التي هي للرسول في قوله تعالى: (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ)^(٤) ثابتة للإمام الذي هو سلطان الله تعالى، بالإضافة إلى أن

ص: ١٩٣

١- الكافي: ج ٣ ص ١٧٧ باب من أولى الناس بالصلاة على الميت ح ١

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٧٧ باب من أولى الناس بالصلاة على الميت ح ٥

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠١ الباب ٢٣ من أبواب صلاة الجنازه ح ٤

٤- سورة الأحزاب: الآية ٦

سلطان الله تعالى لا- يعقل أن يكون غاصباً، هذا إذا كان المراد بسلطان الله الإمام، أما إذا كان المراد الأعم حتى يشمل الفقيه النائب العام في عصر الغيبة، لأن سلطته إنما هي مستمدة من سلطه الإمام المستمدة من سلطه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المستمدة من سلطان الله تعالى، فلا يبعد أن لا يكون له هذا الحق، فإن من المسلّم عدم أولويه الفقيه بالناس من أنفسهم بالمعنى الذي هو ثابت للنبي وللإمام، ويدل على الحكم أيضاً خبر طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا حضر الإمام الجنائز فهو أحق الناس بالصلاة عليها»^(١). فإنه لولا- كونه حق الغير طبعاً لا- يكون الإمام أحق، وهناك جملة أخرى من النصوص تدل على الحكم، وتوضح المراد من الروايات السابقة، كخبر الدعائم، عن علي (عليه السلام) أنه قال: «إذا حضر السلطان الجنائز فهو أحق بالصلاة عليها من وليها»^(٢).

وفي خبر الجعفریات، عنه (عليه السلام): «الوالی أحق بالصلاة على الجنائز من وليها»^(٣).

ص: ١٩٤

-
- ١- الكافي: ج ٣ ص ١٧٧ باب من أولى الناس بالصلاة على الميت ح ٤
 - ٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٥ في ذكر الصلاة على الجنائز
 - ٣- الجعفریات: ص ٢١٠ باب من أحق بالصلاة على الميت

وفيه عنه (عليه السلام) أيضاً: «إذا حضر سلطان جنازه فهو أحق بالصلاة عليها». (١)

«واعلم أن أولى الناس بالصلاة على الميت الولي أو من قدمه الولي، فإذا كان في القوم رجل من بني هاشم فهو أحق بالصلاة إذا قدمه الولي، فإن تقدم من غير أن يقدمه الولي فهو غاصب». (٢)

وظاهر هذا أن الهاشمي المتقدم من غير الإذن غاصب، ولا ينافي ذلك كون الولي غاصباً في باب سلطان الله، كما لا يخفى، بل يظهر من بعض الأخبار أن السنه جرت في تقديم كل من كان له أماره المسلمين، ويحكم باسم الإسلام، وإن لم يكن له من الإسلام نصيب، كما أجاز أعمال خلفاء الجور بالنسبه إلينا، مع أنهم من أبعد الناس عن الإسلام، لمصلحه ثانويه.

كخبر الجعفریات، عن جعفر بن محمد (عليهم السلام)، عن أبيه (عليه السلام): لما توفيت أم كلثوم بنت أمير المؤمنين (عليه السلام) خرج مروان بن الحكم وهو أمير يومئذ على المدينة، فقال الحسين بن علي (عليهما السلام): «لولا السنه ما تركته يصلی

ص: ١٩٥

١- الجعفریات: ص ٢٠٩ باب من أحق بالصلاة على الميت

٢- فقه الرضا: ص ١٩ س ١٥

فلا تصح من غير إذنه، جماعه كانت أو فرادى.

عليها»(١١).

وهذا الخبر يحتاج إلى التأمل، فإن أم كلثوم (عليها السلام) كانت حاضره فى واقعه كربلاء، وتوفيت بعد استشهاد الحسين (عليه السلام)، إلا أن يراد بنت آخر اسمها أم كلثوم، كما قيل إنه كانت لأمير المؤمنين (عليه السلام) بنات ثلاث تسمى كلهن زينب، وتكنى كل واحده بأم كلثوم، دفنت إحداهن وهى الكبرى فى الشام، والثانيه فى مصر، والثالثه فى المدينه.

ثم يبقى الكلام حول أن أمير المدينه فى عصر الحسين (عليه السلام) كان الوليد.

وكيف كان فهذه الأخبار جميعها تدل على ثبوت حق للولى بالنسبه إلى صلاه الميت، وقد عرفت سابقاً عدم المنافاه بين أن يكون أمور الميت على نحو الوجوب الكفائى مع أحقيه الولى {فلا تصح} صلاه الميت {من غير إذنه} مطلقاً، واحداً كان أم متعدداً، رجلاً أو إمراً، كبيراً أم صغيراً، قاتلاً أم غير قاتل.

هذا كله بالنسبه إلى الولى، أما بالنسبه إلى الصلاه {جماعه كانت أو فرادى} كل ذلك لإطلاق النص والفتوى، والقول بالانصراف عن الصغير والقاتل وأفراد الجماعه فى غير محلّه، إذا الصغير إنما يتولى

ص: ١٩٦

١- الجعفریات: ص ٢١٠ باب من أحق بالصلاه على الميت

شؤون وليه، كسائر الأمور المرتبطة به، وعموم آيه: (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ) (١٢) يشملها قطعاً، والقاتل وإن لم يرث إلا أنه للدليل، وإطراده في سائر الأمور بالمناسبات أو الأولوية وكلاهما محل منع، فالمطلق يشملها أيضاً، وربما يقال بأن إذن الولي إنما يتوقف عليها في الجماعه لا في أصل الصلاة، لوجوبها على الكفايه، فلا تناط برأى أحد.

وفيه: إن الإطلاق محكم، وقد عرفت عدم المنافاه بين الوجوب الكفائي، وبين أحقيه الولي.

وربما ينقح المسأله بأن الكلام تاره في صلاه الإمام وأخرى في صلاه المأموم، وثالثه في صلاه المنفرد، وعلى كل تقدير يقع الكلام تاره في الحرمه إذا كانت بدون الإذن، وأخرى في البطلان، والظاهر أن صلاه كل واحد منهم مشروطه بالإذن، لما عرفت من الإطلاق، واحتمال عدم اشتراط صلاه المأموم لا وجه له بعد الإطلاق، والقول بأن السيره جرت على عدم أخذ المأموم الإذن فيه، إن ذلك للعلم بالإذن غالباً، فإن الأولياء يرضون، بل يفرحون بصلاه المأموم خلف الإمام المأذون من قبلهم.

ثم إن المحكى عن ظاهر الشرائع والنافع والذكرى، اختصاص التوقف عن إذن الولي بالجماعه.

ص: ١٩٧

وعن الروض والذخيره نسبته إلى الأصحاب كافهً. وعن بعض التصريح بأن ذلك في الإمام دون المأموم. وقال في المستند: (ولعله أيضاً مرادهم من الجماعه) (١).

أقول: مضافاً إلى أن مرادهم غامض، قد عرفت مقتضى القاعده، ولا إجماع في البين قطعاً، فلا وجه للعدول عنها، فتأمل.

ثم إنه من الإطلاق يستفاد عدم الفرق بين الصلاه الأولى والثانيه إذا صلوا متتالين، فإنه كما يشترط في الأولى منهم الإذن، كذلك يشترط في الثاني والثالث، واحتمال أن أصل الصلاه مشترط بالإذن أما تكرارها فلا، لأن الثانيه مستحبه، ولم يدل دليل على اشتراط مستحبات الميت بالإذن، وفيه: إن الإطلاق محكم، وليس دليل على اشتراط الواجب فقط، ولذا نقول باشتراط مستحبات الغسل به أيضاً، أما بالنسبه إلى مسأله الحرمة والبطلان فلا إشكال في حرمة الصلاه بدون إذن الولي لأنه تصرف في حق الغير، مضافاً إلى الرضوى القائل بأنه غاصب.

قال في المستند: (في كلام كثير من الأصحاب أنه لا يجوز، وادعى عليه بعض مشايخنا الإجماع) (٢)، انتهى. ومنه يعلم أن ما

ص: ١٩٨

١- المستند: ج ١ ص ٤٤٣ س ٣٠

٢- المستند: ج ١ ص ٤٤٣ س ٣٣

ربما يحتمل منه البطلان فقط بدون الحرمة، لأن الأوامر والنواهي المتعلقة بالمركبات جزءاً أو شرطاً إنما تدلّ على الوضع دون التكليف، فلو قال: لا- بيع إلا- في ملك، أو نهى النبي عن بيع الغرر، دلّ على عدم انعقاد البيع إذا كان في غير الملك أو غريباً، ليس في محلّه، إذ ذلك إنما يستقيم إذا لم يكن دليل على الحرمة، كما في ما نحن فيه، لأنه تصرف في حق الغير أولاً، وتشريع إذ لم يأذن بهذه الصلاة ثانياً.

وكيف كان، فالأقرب أن الصلاة بدون الإذن حرام باطل، وكما تبطل صلاة الإمام تبطل صلاة المأمومين لو كانت جماعه، خلافاً للمستند حيث أفتى بصحة صلاة المأمومين (بدعوى أن المأموميه هنا ليست إلا التأخر في تكبيره الإحرام، والمتابعه في الأفعال والأقوال، ولا- يتحمل الإمام عن المأموم واجباً يبطل ببطلانه صلاته، غايته متابعتة قولاً وفعلاً مشروعاً لمن ليس له قوله وفعله كذلك، وهو لا يوجب البطلان)([1](#))، انتهى.

أقول: قد يلاحظ البطلان من حيث عدم الإذن، وقد يلاحظ من حيث فقدان شرائط الجماعه، وقد يلاحظ من حيث فقدان شرائط صلاة الميّت.

أما من الناحية الأولى: فقد عرفت أن الأقرب البطلان، لأن

ص: ١٩٩

الإذن كما يحتاج إليه في المنفرد والإمام، كذلك يحتاج إليه في المأموم.

وأما من الناحية الثانية: فكلام المستند صحيح، لكنه لا يكفي في دفع المحذور من جميع نواحيه.

وأما من الناحية الثالثة: فهو على قسمين، لأنه إما أن يكون بحيث تصح صلاته لو كان منفرداً كالقرب للميت وما أشبهه، وإما أن يكون بحيث لا تصح صلاته لو كان منفرداً.

ص: ٢٠٠

مسأله ٢ صحه صلاه الصبى المميز على الميت

(مسأله _ ٢): الأقوى صحه صلاه الصبى المميز، لكن فى إجزائها عن المكلفين إشكال.

(مسأله _ ٢): {الأقوى صحه صلاه الصبى المميز} على الميت، ذكراً كان الصبى أم أنثى لإطلاقات الأدله الشامله له بعد تحقق أن صلاته شرعيه تمرينه.

{لكن فى إجزائها عن المكلفين إشكال} إما من جهه احتمال كون عباداته تمرينه فلا مغزى لها.

وإما من جهه انصراف الأدله عن صلاه غير البالغ، فالوجوب الكفائى بحاله، وصلاه الإمام المهدي (عليه السلام) على أبيه لا تكون دليلاً، لأنهم قد أوتوا الحكم صبياً، اللهم إلا إذا قيل إنهم (عليهم السلام) أسوه. فتأمل.

ص: ٢٠١

(مسأله _ ٣): يشترط أن تكون بعد الغسل والتكفين

(مسأله _ ٣): {يشترط أن تكون} صلاة الميت {بعد الغسل والتكفين} والتحنيط، نسبه في الحدائق إلى تصريح الأصحاب، وعن المنتهى بلا- خلاف يعلم، وعن كشف اللثام بلا- خلاف، وعن المدارك هذا قول العلماء كافه، أى الاتفاق، وهو الظاهر من الجواهر، ومصباح الفقيه، وغيرهما، وناقش في الحكم المستند قائلًا: (فإن ثبت الإجماع كما هو الظاهر، وإلا فالأصل وصدق الامتثال يقتضى العدم)^(١)، والذي يمكن أن يستدل به لذلك أمور:

الأول: ما فى المدارك بقوله: (لأن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) هكذا فعل، وكذا الصحابه والتابعون، فيكون الإتيان بخلافه تشريعاً محرماً)^(٢).

الثانى: الإجماع كما عرفت التمسك به فى المستند، وجعله العمده فى المستمسك.

الثالث: ما فى الحدائق من وجوب الاحتياط فى مقام الاشتباه، ثم تمسك بحلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك.

الرابع: أصاله الاشتغال، أو أصاله عدم المشروعيه.

الخامس: ما دلّ على أن التمسك والتكفين والصلاه والدفن

ص: ٢٠٢

١- المستند: ج ١ ص ٤٤٧ س ٢٢

٢- المدارك: ص ٢٠٨ س ٧

أفعالاً- مرتبه، مثل ما رواه الصدوق بإسناده عن عليّ بن جعفر (عليه السلام) أنه سأل أخاه موسى بن جعفر (عليه السلام) عن الرجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به؟ قال: «يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن»^(١).

وخبر القلانسي، عن أبي جعفر (عليه السلام): قال: سألته عن رجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به؟ قال: «يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن»^(٢).

وخبر أبي مريم الأنصاري، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «الشهيد إذا كان به رمق غُسل وكفن وحنط وصُيّل عليه»^(٣)، إلى غير ذلك.

وربما يناقش في الأدله، بأن فعل النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمه (عليهم السلام) لا دلالة فيه على اللزوم، والإجماع محصله غير حاصل، ومنقوله غير مقبول، مضافاً إلى كونه محتمل الاستناد المسقط له عن الحجية؛ والاحتياط في الشبهه البدويه غير لازم، وأصالة الاشتغال محكوم به بالبراءه، والأخبار لا دلالة فيها على الترتيب، إذ العطف بالواو لا يفيد ذلك، فالمرجع للإطلاقات، ثم أصالة البراءه لأنه

ص: ٢٠٣

١- الفقيه: ج ١ ص ٩٦ الباب ٢٤ في المس ح ٤٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٦ الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنازه ح ٥

٣- الفقيه: ج ١ ص ٩٧ الباب ٢٤ في المس ح ٤٤

فلا تجزئ قبلهما ولو فى أثناء التكفين، عمداً كان أو جهلاً أو سهواً

شك فى تكليف زائد لم يعلم من الشرع، لكن الإنصاف أن المناقشه فى غير محلها، إذ هذه العباده لم ترد من الشارع إلا فى هذا الموضوع، فإتيانها فى غيره تشريع محرم. وليس هذا من قبيل الشك فى الشرط المنفى بالبراءه، إذ ذلك إنما يكون فيما ثبت أصل الموضوع وشك فى خصوصيه زائده، لا مثل المقام الذى لم يعلم شرعيته إلا ههنا، ولا مجال للتمسك بالإطلاق، إذ لا إطلاق من هذا الحيث.

ثم إن عدم إفاده الواو للترتيب مسلم، لكن ربما يعلم ذلك إذا كان الكلام مرتباً يحاكي الخارج، فهو استفاده بالقرينه لا من مجرد الواو، ومنه يعلم ما فى كلام المستند والمستمسك وغيرهما، ممن جعل العمده الإجماع {فلا تجزئ} الصلاه {قبلهما ولو فى أثناء التكفين} لأنه خلاف الكيفيه المتلقاه من الشرع فلا تكفى، بل لا يجوز أيضاً، لأنه تشريع محرم، فما عن كشف اللثام من احتمال الإجزاء فى غير محلّه.

ثم هل عدم الصحه يعم ما لو أتى بها قبل التكفين {عمداً كان أو جهلاً أو سهواً} أم خاص بصوره العلم والعمد؟ الظاهر الأول، وفاقاً لغير واحد، لظهور النص والفتوى فى الوجوب الشرطى المقتضى لعدم الصحه مطلقاً، خلافاً لصاحب المستند حيث أفتى بالصحه فى

نعم لو تعذر الغسل والتيمّم أو التكفين أو كلاهما

الجاهل والناسى، قال: (لعدم ثبوت الإجماع فيهما) (١)، ولاحتمال الجواهر قال: (نعم قد يقال ذلك فى الناسى بناءً على قاعده العفو عنه، لعموم حديث الرفع وغيره) (٢) انتهى.

لكن قد عرفت إطلاق معقد الإجماع، كما أن قاعده الرفع لو كانت محكمة لم يكن وجه لاستثناء النسيان، بل الجهل أيضاً كذلك، لجريان الرفع فيه، مضافاً إلى ما ذكره المستمسك (٣) من عدم صلاحية حديث الرفع للدلالة على صحه الناقص، فلا يصلح لتقييد إطلاق دليل الشرطية، وكأنه أشار إلى ذلك المصباح بقوله: (لأنه فعل أمراً غير مشروع) (٤)، وعلى هذا فتجب الإعادة بعد التمام، سواء كان جهلاً بالحكم، أو الموضوع، أو نسياناً لأحدهما، ولو دار الأمر بين التقديم والتأخير عن الدفن قدم الثانى، لورود الدليل عليه بخلاف الأول.

{نعم لو تعذر الغسل والتيمّم} الذى هو بدله {أو} تعذر {التكفين} مطلقاً، أو بعض قطعه {أو} تعذر {كلاهما} فلم يتمكن

ص: ٢٠٥

١- المستند: ج ١ ص ٤٤٧ س ٢٣

٢- الجواهر: ج ١٢ ص ٦٩

٣- المستمسك: ج ٤ ص ٢١٧

٤- مصباح الفقيه: كتاب الصلاة ص ٥٠٥ س ٢٨

من أحدهما {لا تسقط الصلاة} وفاقاً لغير واحد، بل في المستمسك بلا خلاف ظاهر، ويدل عليه قاعده الميسور، بل إطلاقاً وجوب الصلاة على كل مسلم، كقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «لا تدعو أحداً من أمتي بلا صلاه»^(١).

والقول بأن الإطلاق لا يشمل إلا ما بعدهما لأدله التقييد في غير محله، إذ التقييد إنما هو مع الإمكان فيبقى الإطلاق بحاله في صورته التعذر، كما هو شأن كل إطلاق قيد بما لم يعلم تقييده مطلقاً.

ثم إنه لا فرق في وجوب الصلاة بين سقوط الغسل والكفن اضطراراً، أو بأصل الشرع كالشهيد، والمحدود المأمور بتقديم الغسل على القتل، بل وحتى المصلوب الذي يتعذر إنزاله عن الخشبه، ولو لخوف السلطه، لما عرفت من الإطلاق ودليل "الميسور".

وربما يحتمل السقوط حينئذ، لما رواه عمار، عن أبي جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «أن علياً (عليه السلام) لم يغسل عمار بن ياسر، ولا هاشم بن عتبته وهو المرقال، ودفنهما في ثيابهما، ولم يصل عليهما»^(٢).

بل قد يتعدى عن ذلك، إلى أنه لا يصل على كل من تعذر غسله أو كفنه للمناط.

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٤ الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنائز ح ٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٦٩٩ الباب ١٤ من أبواب غسل الميت ح ٤

وفيه: مضافاً إلى ضعف الخير في نفسه، ومضادته لما رواه وهب، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) لم يغسل عمار بن ياسر، ولا عتبه، يوم صفين، ودفنهما في ثيابهما، وصلى عليهما»^(١)، ومخالفته لما روى من صلاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على الشهداء كحمزه (عليه السلام) وغيره، أنه محتمل للتقيه كما ذكره الشيخ، أو غير ذلك من المحامل التي أوردها الوسائل في باب أحكام الشهيد، وأشار إليها الجواهر، ومما ذكرنا ظهر أن كل من تعذر غسله تجب الصلاة عليه بلا غسل.

نعم يبقى الكلام في موردين:

الأول: من تعذر غسله للتردى في بئر ونحوها، فربما يتوهم عدم وجوب الصلاة عليه، لخبر علاء بن سيابه: في بئر محرّج مات فيه رجل، ولم يمكن إخراجه... قال: «تجعل قبراً له»^(٢)، فإن عدم ذكر الصلاة دليل على عدم وجوبها.

وفيه: إن العمومات كافية للدلالة على الوجوب، والرواية ليست بهذا الصدد حتى يستفاد من سكوتها العدم، ومنه: يعلم عدم اشتراطها بالكفن في مثل هذا المقام، كعدم اشتراطها بالقبلة التي هي شرط في الجنازة.

ص: ٢٠٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٠١ الباب ١٤ من أبواب غسل الميت ح ١٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٥ الباب ٥١ من أبواب الدفن ح ١

الثانى: المخالف الذى غَسِلَ غَسْلًا غير صحيح، فإنه ربما يقال إنه لم يغسل فلا تجب الصلاة عليه، لكن فيه مضافاً إلى أنهم يلتزمون بما التزموا به ولو بعد موتهم للإطلاق، مما يقتضى ترتيب الآثار على غسلهم ولو كان غير صحيح، فلا يجب علينا تغسيلهم ثانياً، وإن تمكنا من ذلك، كما لا يجب علينا طلاق زوجتهم بعد تطليقهم، وإن تمكنا من طلاقهن صحيحاً، إن غايه الأمر أن ينزل منزله من لا يمكن غسله، وقد عرفت وجوبها عليه.

ومما تقدم يعلم أنه لو تعذر الغسل أو التكفين لوجود ظالم _ كما اتفق بالنسبة إلى قتلى كوهرشاد بخراسان فى عهد الزنديق _ لم تسقط الصلاة، ولو فقد سائر الشرائط، كالتوجه إلى القبلة ونحوه، وهل تجب الصلاة على الميت إذا لم يتمكن الشخص من الصلاة عليه بعد الغسل والكفن، كما لو علم بأنه بعد إجراء المراسيم يؤخذ هذا المصلى إلى محبس أو نحوه، وليس هناك غيره يصلى عليه، أو يمنع الجائر من الصلاة عليه، أو ما أشبهه، أم تسقط فرض الصلاة فيما لا يمكن بعد الدفن أيضاً، احتمالان: من قاعده "الميسور"، وبعض الإطلاقات المستفاد منها أن الشارع لم يحب بقاء أحد بلا صلاة عليه. ومن أن الصلاة أدب شرعى لم يرد إلا فى هذا المحل الخاص، فبتعذرهما تسقط إطلاقاً، فإنه تشريع لم يرد به دليل، ولا يبعد الإتيان بها رجاءً، ولو تعذر بعض الأمور المذكور من الغسل والتحنيط

فإن كان مستور العوره فيصلّى عليه، وإلا يوضع في القبر ويغطى عورته بشىء من التراب أو غيره ويصلّى عليه

والتكفين، وصلى ثم تيسر وفعل، فالظاهر لزوم إعادته الصلاة، فإنه كان تعذراً خيالياً لا واقعياً، فاشتراط الترتيب في محله.

ثم إن كون الصلاة بعد الغسل إنما يراد به الغسل والتيمم وما قام مقامهما، كصب الماء من غير المحرم، واغتسال الكافر لو قلنا به فيما لو تعذر المسلم، لأن ظاهر الدليل عدم خصوصية الغسل بما هو هو، فما هو من مراتبه يكون مقدماً على الصلاة وإن تعذر التكفين.

{فإن كان} الميت {مستور العوره فيصلّى عليه} ولو كان الستر بحشيش أو ما أشبهه {وإلا} {يكن له ساتر بوجه من الوجوه} {يوضع في القبر ويغطى عورته بشىء من التراب أو غيره ويصلّى عليه} كما صرح به جماعة من الأصحاب كذا في الجواهر، ونسبه في الحدائق إلى تصریحهم، وبلا- خلاص، بل عليه الإجماع في كلام جماعة كما في المستند، ويدل عليه موثقه عمار الساباطي، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في قوم كانوا في سفر لهم يمشون على ساحل البحر، فإذا هم برجل ميت عريان، قد لفظه البحر، وهم عراه، وليس عليهم إلا- إزار، كيف يصلون عليه وهو عريان، وليس معهم فضل ثوب يكفونونه به؟ قال: «يحفر له ويوضع في لحده، ويوضع اللبن على عورته، فيستر عورته باللبن وبالبحر، ثم يصلّى عليه، ثم يدفن». قلت: فلا يصلّى عليه إذا دفن؟ فقال: «لا يصلّى على الميت بعد ما يدفن، ولا يصلّى عليه وهو عريان حتى توارى

وخبر محمد بن أسلم، عن رجل من أهل الجزيره، قال: قلت لأبى الحسن الرضا (عليه السلام): قوم كسر بهم مركب فى بحر، فخرجوا يمشون على الشط، فإذا هم برجل ميت عريان، والقوم ليس عليهم إلا- مناديل متزرين بها، وليس عليهم فضل ثوب يوارون الرجل، فكيف يصلون عليه وهو عريان؟ فقال: «إذا لم يقدرُوا على ثوب يوارون به عورته، فليحفروا قبره ويضعوه فى لحده، يوارون عورته بلبن أو أحجار أو تراب، ثم يصلون عليه، ثم يوارونه فى قبره». قلت: ولا يصلون عليه وهو مدفون بعد ما يدفن؟ قال: «لا لو جاز ذلك لأحد لجاز لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلا يصل على المدفون ولا على العريان»(٢).

ويبقى الكلام فى أمرين:

الأول: هل أن الحكم عام حتى بالنسبه إلى من عنده بعض الكفن، أم خاص بمن ليس له من الكفن شىء، صريح المصنف وغيره الثانى، بل عن الذكرى: (إن أمكن ستره بثوب صلى عليه قبل

ص: ٢١٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٣ الباب ٣٦ من أبواب صلاة الجنائز ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٣ الباب ٣٦ من أبواب صلاة الجنائز ح ٢

الوضع فى اللحد(١))، وعن المدارك: (إنه لا- ريب فى الجواز)(٢))، وهو مقتضى كلام الجواهر، ومصباح الفقيه، وغيرهم، وربما يحتتمل الأول فاللزام الوضع فى اللحد مطلقاً، ولو كان مثزراً وما أشبهه، لإطلاق قوله فى الموثق: «وليس معهم فضل ثوب يكفونه به»، وقريب منه قوله فى الخبر الثانى: «فضل ثوب يوارون الرجل»، بل ربما استفيد ذلك من إطلاق الأصحاب، بأن «من لم يكن له كفن جعل فى القبر وصلى عليه»، إذ الظاهر من الكفن الكفن الكامل، لكن فيه: إن الظاهر من قوله فى الموثق «فتستر عورته باللبن»، وفى الخبر: «إذا لم يقدروا على ثوب يوارون به عورته» أن المهم إنما هو ستر العوره، فإذا حصل ولو بمنديل ونحوه لزم الصلاة عليه خارجاً، إذ لا وجه لسقوط سائر الشرائط المعتبره فى الصلاة، التى منها مساواه الجنازه للمصلى، والقول بأنه من المستبعد أن لا يوجد حتى حفنه من التراب لستر عورته خارجاً، بل ظاهر الخبرين إمكان ذلك، فالانتقال إلى القبر إنما هو لأجل عدم الكفن الكامل، لا- لعدم ما يستر العوره، مردود بأن المستفاد من الخبرين أن الستر فى الخارج إنما هو بالثوب الساتر، وإن جاز فى القبر بغيره، وكأنه لملاحظه الوهن بالنسبه إلى الميت إذا ستر خارجاً بالتراب والحجاره وذلك بخلاف

ص: ٢١١

١- الذكري: ص ٥٣ س ٢٤

٢- المدارك: ص ٢٠٨ س ١٢

ستره فى القبر، فإنه يعد من مقدمات الدفن.

أما إطلاقات الأصحاب، فلم يعلم منهم إطلاق شامل لذلك، بل كلامهم محفوف بقرائن يستفاد منها إرادتهم عدم ساتر للورثه فى تجويز الانتقال إلى الصلاة فى اللحد، فعبارته الشرائع مثلاً هكذا: (فإن لم يكن له كفن جعل فى القبر وسترت عورته وصلى عليه بعد ذلك) (١) انتهى. فإن قوله: "وسترت عورته" تصلح قرينه لصرف الإطلاق، وقد جمع فى كل من الجواهر، ومصباح الفقيه، شواهد لإرادته الأصحاب ما ذكرناه، فراجع.

الثانى: هل يكون الصلاة عليه خارجاً فيما أمكن ستر عورته على نحو الوجوب، فلا يجوز فى هذه الصورة أن يجعل فى القبر ويصلى عليه، أم على نحو الجواز، فيتخير المصلى بين الأمرين؟ احتمالان، بل قولان، ظاهر المحكى عن الذكرى وجامع المقاصد الأول، وظاهر بعضهم الثانى، والذى ينبغى هو التفصيل الذى ذهب إليه مصباح الفقيه: (من الوجوب إذا كان وضعه فى اللحد مانعاً عن مشاهدته، أو موجباً لتباعده عن المصلى، ولو باعتبار أسفليه مكانه، بحيث لم يصدق عليه عرفاً كونه بين يدي المصلى) (٢) لعدم دليل على تفويت الشرط من غير مجوز، وإلا جاز لعدم دليل على

ص: ٢١٢

١- شرائع الإسلام: ص ٨٠

٢- مصباح الفقيه: كتاب الصلاة ص ٥٠٦ س ٩

ووضعه فى القبر على نحو وضعه خارجه للصلاه، ثم بعد الصلاه يوضع على كيفيه الدفن.

اختصاص الصلاه بحال كونه خارجاً، وما دلّ على أنها قبل الوضع فى القبر منصرف إلى القبور المتعارفه الموجه لفقد الشرائط المذكوره.

{و} هل {وضعه فى القبر على نحو وضعه خارجه للصلاه، ثم بعد الصلاه يوضع على كيفيه الدفن} فيلزم أن يستلقى على قفاه، كما ذهب إليه المصنف وجمع آخرين، أو يكفى جعله كحاله الميت فى القبر، فلا يشترط كون الميت فى الصلاه عليه فى مثل هذا الحال مستلقياً على قفاه، وإنما هو شرط من يصلى عليه خارج القبر، أم يفصل بين الصوره التى يجوز وضعه فى القبر، وبين الصوره التى يجب وضعه فى القبر، ففى الأول يجب مراعاة الهيئه الخارجيه، وفى الثانى يجوز مراعاة الهيئه الدفنيه، أقوال، ولا يبعد الأخير، لأن المنساق من الخبرين كالمنسوب إلى فتاوى الأصحاب إنما هو وضعه فى لحده على الهيئه المتعارفه المعهوده فى الدفن من الاضطجاع، لكن حيث إن كلامهم كالخبرين إنما هو فى من يجب وضعه فى القبر، ثم الصلاه عليه، يلزم استثناء صوره جواز جعله فى القبر، لإمكان ستر عورته خارجاً، فإن اشتراط الاستلقاء لم يعلم سقوطه حينئذ، والقول بإطلاق دليل الاستلقاء حاله الصلاه، وعدم صلاحيه الخبرين لمعارضته، منظور فيه، لأن المنصرف من دليل الاستلقاء هو الصلاه خارج القبر، مضافاً إلى ظهور الخبرين فى عدم تبديل الوضع بعد تمام الصلاه، بل ربما يستظهر من قوله (عليه السلام): «فى لحده» أن الوضع فى اللحد

إنما هو بالكيفية المعهودة.

وكيف كان، فالتفصيل كما يظهر من كلام المصباح أقرب، وإن أشكل في جواز وضعه على الهيئه المعهودة المستمسك، وربما يؤيد ما دلّ على الصلاه على القبر، وأنه «يصلى على من لم يصل عليه يوماً وليله»، وإن كان فيه مناقشه.

ص: ٢١٤

مسأله ٤ كل ما يتعذر يسقط، وكل ما يمكن يثبت

(مسأله _ ٤): إذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات من الغسل والتكفين والصلاه، والحاصل كلما يتعذر يسقط، وكلما يمكن يثبت، فلو وجد فى الفلاه ميت ولم يمكن غسله ولا تكفينه ولا

(مسأله _ ٤): {إذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات من الغسل والتكفين} والتحنيط {والصلاه} بلا خلاف ظاهر، كما فى المستمسك، وهو الذى يظهر من الجواهر وغيره، وذلك لإطلاق أدلتها، ولم تعلم الارتباطيه، بل الظاهر استقلال كل تكليف، مضافاً إلى أصله عدم الارتباط، وقاعده الميسور، وما يفهم من علل هذه الأحكام، من أن كل واحده منها تبع لعله قائمه، وإن فقد الحكم الآخر، بل قد عرفت اقتضاء النص والفتوى التبعيض بالنسبه إلى كل حكم، فلو لم يتمكن إلا من بعض الأغسال، أو بعض قطع الكفن، أو بعض التحنيط لزم ذلك البعض، ولم يسقط الميسور بالمعسور.

{والحاصل} أنه {كلما يتعذر يسقط، وكلما يمكن يثبت} سواء كان المتعذر اللاحق أو السابق، فلو تعذر الكفن لم يسقط الغسل ولا الدفن وهكذا، يستفاد ذلك مضافاً إلى الأدله العامه، من النصوص الخاصه الداله على تعذر الغسل فيدفن، أو تعذر الكفن فيغسل ويدفن، أو تعذر الدفن كما لو مات فى السفينه، إلى غير ذلك.

{فلو وجد فى الفلاه ميت ولم يمكن غسله، ولا تكفينه، ولا

دفنه، يصلى عليه ويخلى، وإن أمكن دفنه يدفن.

دفنه، يصلى عليه ويخلى، وإن أمكن دفنه يدفن { وهكذا، ولو أجرى بعض المراسيم اللاحقه لتعذر السابقه ثم تمكن منها فالظاهر الإعادة، إلا- إذا كانت اللاحقه الدفن، ففيه تفصيل تقدم، ويأتى فى مستثنيات النيش، ووجهه واضح، لأن بالإمكان ينكشف بطلان المأتى، لأنه كان تعسراً أو تعذراً خيالياً لا واقعياً، والمسقط للتكليف إنما هو الواقعى منهما، فلو صلى على الميت يظن أنه لا- يوجد الماء والكفن ثم وجدا كشف ذلك عن إمكانهما الموجب لبطلان الصلاه الواقعه قبلهما، ثم إن ما يتعذر إن كان له بدل رجع إلى البدل، سواء كان بدلاً من غير جنسه كالتيمم بدل الغسل، أو من جنسه مع فقد الشرائط كالصلاه بدون شرط الاستقبال ونحوه، وحينئذ يترتب اللاحق على البدل، كما كان مترتباً على المبدل منه، كما أنه يتوقف البدل على جريان سابقه كما كان المبدل منه كذلك، فالصلاه الفاقده للشرائط مرتبه على الكفن ومتقدمه على الدفن، وإن لم يكن له بدل كالحنوط الذى لم يجعل شىء آخر بدله يسقط رأساً، فيترتب لاحقه على سابقه.

ومما ذكرنا يعلم أنه لو تعذرت الصلاه على المصلوب جامعاً للشرائط لعدم إجازة الجائر بإنزاله، لزمّت الصلاه عليه وهو فوق الخشبه، كما أفتى به الجواهر والمصباح وغيرهما، وإن لم يغسل ولم يكفن، ولو علم بإنزاله بعد حين فهل تقدم الصلاه حينئذ، أو تتأخر ولو إلى سنين؟ الظاهر الأول، كما أنه لو علم بعدم الصلاه على من يقتل فى مثل الثورات والحروب وما أشبهه وجب على القادر أن

يصلى عليهم، ولو لم تكن الصلاة جامعاً للشرائط بأن كانوا بعيدين عنه، غير متجهين إلى القبلة، فاقدين لسائر الشرائط، لما عرفت من قاعده الميسور، وإشعار جملة من الروايات والفتاوى.

ص: ٢١٧

مسأله ٥ الصلاة على الميت فرادى وجماعه والتعدد فيهما

(مسأله ٥ _ ٥): يجوز أن يصلى على الميت أشخاص متعددون فرادى فى زمان واحد، وكذا يجوز تعدد الجماعه،

(مسأله ٥ _ ٥): {يجوز أن يصلى على الميت أشخاص متعددون} بصوره السبعه الحاصله من ضرب كل من الفرادى والجماعه فيهما عرضاً وطولاً، باستثناء صوره الفرادى والجماعه العرضيه المتكرره، فيجوز تعدد الصلاة {فرادى فى زمان واحد} أو زمانين.

{وكذا يجوز تعدد الجماعه} فى زمان واحد أو زمانين، ويجوز التعدد فرادى فى عرض جماعه وفرادى فى طول جماعه، قبلها أو بعدها، وإذا أضيف إلى الصور السبعه وحده المصلى فرادى أو جماعه كأن يصلى شخص واحد أو جماعه على جنازه مرتين، وتعدده صارت الصوره أكثر، وعلة فى المستمسك: (بصلاحه الخطاب الكفائى لبعث كل واحد من المكلفين إلى الامتثال، لصدق المأمور به على جميع أفعالهم وانطباقه عليها فى عرض واحد بلا ترتيب) (١)، انتهى.

لكن لا يخفى أن هذا المقدار غير كاف فى إثبات المشروعيه، فإن الأصل فى العباده التوقيفيه كما لا يخفى.

لكن سيأتى تفصيل الكلام فى ذلك فى المسأله السادسه عشره من فصل شرائط صلاه الميت إن شاء الله تعالى.

ص: ٢١٨

١- المستمسك: ج ٤ ص ٢٢٠

وينوى كل منهم الوجوب ما لم يفرغ منها أحد، وإلا نوى بالبقية الاستحباب،

{وينوى كل} واحد {منهم الوجوب ما لم يفرغ منها أحد} لبقاء الخطاب المقتضى لصحة نية الوجوب، وربما يحتمل أن مع تقديم بعضها لم تجز نية الوجوب، إذ الواجب قد ابتدأ به، فلا موقع لابتداء ثان، مضافاً إلى أن الواجب ليس إلا واحداً، فمع تمام الأول هل ينقلب الثانى الذى كان المصلى فى أثناءه مستحباً، وهو خلاف القاعدة، أم يبقى على وجوبه، وهو ينافى قضيه الواجب الواحد؟ أم يتبعض، وذلك خلاف ما يستفاد من النص والفتوى من عدم التبعض، إذ الظاهر منهما أن الصلاة إما واجبه أو مستحبه، أما أن يكون بعضها واجبه وبعضها مستحبه فلا، بل ربما يستشكل فى أصل انعقاد صلاتين عرضيتين، لأن الواجب ليس إلا واحداً، فوقع كليهما واجبه خلف، ووقع إحداهما دون الأخرى ترجيح بلا مرجح.

لكن فيه: إن المستفاد من دليل الجماعه هنا أن صلاه الميت قابله للتعدد فى عرض واحد، وحيث علم المناط لم يكن فرق بين الجماعه والفرادى، والواحد والتعدد، هذا مضافاً إلى ما دلّ على دخول المأموم بعد ما كبر الإمام بعض التكبيرات، كما سيأتى مما يدل على جواز التعدد فى موضوع الكلام وهو تقديم بعضها على بعض. {وإلا} يكن كذلك بأن فرغ بعض المصلين على الميت من صلاته {نوى بالبقية الاستحباب} لسقوط الوجوب بفعل البعض المتقدم للمأمور به، فلا مجال للوجوب حينئذ، ولا مانع عقلاً من كون

ولكن لا يلزم قصد الوجوب والاستحباب، بل يكفي قصد القربة مطلقاً.

الصلاة بعضها مستحبه وبعضها واجبه، وكون ذلك خلاف ما يستفاد من النص والفتوى منظور فيه، بل المستفاد من كلامهم فى باب الصبى الذى يبلغ أثناء الصلاة أنه لا مانع من الجمع بين نديه الصلاة قبل البلوغ ووجوبها بعده، كما هو كذلك فى باب الصبى إذا بلغ بعد الإحرام قبل الوقوفين، نصاً وفتوى.

{ولكن} الذى يهون الخطب أنه لا يلزم العدول بالنيه، فإنه {لا يلزم قصد الوجوب والاستحباب، بل يكفي قصد القربة مطلقاً} بل ربما يقال إن هذا هو الأحوط، لاحتمال وقوعها بتمامها واجبه، حيث ابتدأت كذلك، فتكون من قبيل الصلاتين المتصادفتين، وإن كان فيه تأمل.

ص: ٢٢٠

(مسألة ٦ _ ٦): قد مرّ سابقاً أنه إذا وجد بعض الميت فإن كان مشتملاً على الصدر، أو كان الصدر وحده، بل أو كان بعض الصدر المشتمل على القلب، أو كان عظم الصدر بلا لحم وجب الصلاة عليه، وإلا فلا، نعم الأحوط الصلاة على العضو التام من الميت، وإن كان عظماً كاليد والرجل ونحوهما،

(مسألة ٦ _ ٦): {قد مرّ سابقاً} في المسألة الثانية عشره من فصل تغسيل الميت {أنه إذا وجد بعض الميت فإن كان مشتملاً على الصدر، أو كان وحده، بل أو كان بعض الصدر المشتمل على القلب، أو كان عظم الصدر بلا لحم، وجب الصلاة عليه، وإلا فلا} تجب.

{نعم الأحوط الصلاة على العضو التام من الميت وإن كان عظماً} فقط {كاليد والرجل ونحوهما} بل ربما قيل بالوجوب، لخبر محمد بن خالد عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «إذا وجد الرجل قتيلاً فإن وجد له عضو تام صلى عليه ودفن، وإن لم يوجد له عضو تام لم يصل عليه، ودفن» (١).

وخبر ابن المغيرة، أنه قال: بلغني عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه يصل على كل عضو رجلاً- كان، أو يداً أو الرأس جزءاً فما زاد،

ص: ٢٢١

وإن كان الأقوى خلافه.

وعلى هذا،

فإذا نقص عن رأس أو يد أو رجل لم يصل عليه^(١)، لكن المستند وغيره حمل الخبرين على الاستحباب، بل هو المشهور كما قيل، ولذا قال المصنف (رحمه الله): {وإن كان الأقوى خلافه} لدلاله غير واحد من الأخبار على العدم، المقتضيه لحمل الخبرين على الاستحباب، وما صنعه الوسائل وغيره من احتمال الحمل على التقيه لا وجه له.

ففى خبر طلحه بن زيد، عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «لا يصل على عضو رجل من رجل، أو يد، أو رأس منفرداً، فإذا كان البدن فصلى عليه وإن كان ناقصاً من الرأس واليد والرجل»^(٢).

وخبر عبد الله بن الحسين، عن بعض أصحابه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا وسط الرجل بنصفين صلى على النصف الذى فيه القلب»^(٣)، إلى غير ذلك من الأخبار المتقدمه.

{وعلى هذا} الذى ذكرنا من استحباب الصلاه على العضو التام

ص: ٢٢٢

١- المعتبر: ص ٨٦ س ١٩

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٦ الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه ح ٧

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٧ الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه ح ١١

فإن وجد عضواً تاماً وصلى عليه ثم وجد آخر فالظاهر الاحتياط بالصلاه عليه أيضاً، إن كان غير الصدر، أو بعضه مع القلب، وإلا وجبت.

{فإن وجد عضواً تاماً وصلى عليه، ثم وجد آخر، فالظاهر الاحتياط بالصلاه عليه أيضاً} سواء علم بأنه من الأول، أو لم يعلم، أو علم بالعدم، لأنه إن كان من غيره لم يكف الصلاه على الأول عن الصلاه عليه، وإن كان منه كان مقتضى إطلاق الخبرين استحباب الصلاه، واحتمال كفايه صلاه واحده لا يدفع الإطلاق، وربما يؤيد عدم الصلاه الثانيه بما دل على عدم الصلاه للنصف الذى ليس فيه القلب فى جمله من الروايات، فإنه يستفاد منها أن الصلاه الواحده كفايه على بعض ميت واحد، لكن قد يناقش فى الاستشعار المذكور بأنه فيما لو كانت الصلاه على القلب أو المشتمل عليه، وليس الكلام فيه، وإنما هو فى غير الجزء المشتمل على القلب، ولا منافاه من عدم استحباب الصلاه على العضو التام إذا صلى على ما فيه القلب أو استحبابها على كل عضو إذا لم يصل على ما فيه القلب.

هذا كله فيما {إن كان} العضو {غير الصدر، أو بعضه مع القلب، وإلا وجبت} لما تقدم فى تلك المسأله، فراجع.

ثم إن العضو الذى يصلى عليه، يجب أن يكون جامعاً لشرائط الصلاه، من كونه عضو مسلم، وكون الصلاه بعد الغسل والكفن والحنوط، وكونه من إنسان يصلى عليه، لا مثل الطفل قبل بلوغ الست، إذا قلنا بعدم الصلاه عليه، لا واجباً، ولا مستحباً، أو كان

قبل الولادة الاستهلاكية، بأن كان مجهضاً، لإطلاق أدله الشرائط، كما أنه لا يعتبر فيه وضعه بكيفية خاصه، وإن احتمل أن يكون بحيث إذا كان متصلاً كان كذلك، فيكون العضد في اليد مثلاً في الطرف الأيمن من المصلى، لكن فيه ما لا يخفى.

ثم الظاهر من العضو التام ما يصدق عليه هذا العنوان، مما مثل به في الروايه كاليد والرأس والرجل، لا مثل العين والأنف والأذن، كما أن الظاهر أن العضو الذي يصل على إنما هو عضو الميت.

أما عضو الحيّ المبأن منه، فلا، لعدم الإطلاق، ويدل عليه خصوص خبر الجعفریات، عن جعفر بن محمد (عليه السلام): أن علياً (عليه السلام) كان إذا وجد اليد أو الرجل لم يصل عليها، ويقول: «لعل صاحبها حيّ»^(١)، ولو شك في عضو أنه من حيّ أو ميت، أو من مسلم أو كافر، أو من صغير مستهل أو مجهض، لم يصل عليه، إلا- إذا كان هناك أصل أو أماره، كما لو كان المشتبه كونه من كافر أو مسلم في بلد الإسلام.

ولو علم باجتماعه الشرائط لكنه شك في الصلاه عليه، كان مقتضى الأصل استحبابها، لإصالة العدم.

ص: ٢٢٤

١- الجعفریات: ص ٢٠٩ باب السنه في الأعضاء المنقطعه

(مسألة ٧ _ ٧): يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن.

(مسألة ٧ _ ٧): {يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن} بلا خلاف، بل إجماعاً كما عن غير واحد، والنصوص به متواتره:

كروايه محمد بن أسلم، عن رجل من أهل الجزيره، قال: قلت للرضا (عليه السلام) يصلى على المدفون بعد ما يدفن؟ قال: «لا لو جاز لأحد لجاز لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، قال: «بل لا يصلى على المدفون ولا على العريان» (١).

وروايه عمار السباطي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) وفيها: «فإن دفن فقد مضت الصلاة عليه، ولا يصلى عليه وهو مدفون» (٢).

وموثقه يونس بن يعقوب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الجنازه لم أدركها حتى بلغت القبر أصلى عليها؟ قال: «إن أدركتها قبل أن تدفن فإن شئت فصل عليها» (٣).

وخبر عمار بن موسى، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الميت يصلى عليه ما لم يوار بالتراب، وإن كان قد صلى عليه» (٤).

وخبره الآخر، عن الصادق (عليه السلام)، وفيه: قلت: فلا

ص: ٢٢٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٥ الباب ١٨ من أبواب صلاة الجنازه ح ٨

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٦ الباب ١٩ من أبواب صلاة الجنازه ح ١

٣- التهذيب: ج ٣ ص ٣٣٤ الباب ٣٢ فى الصلاة على الأموات ح ٧٢

٤- التهذيب: ج ٣ ص ٣٣٤ الباب ٣٤ فى الصلاة على الأموات ح ٧١

يصلى عليه إذا دفن؟ فقال: «لا يصلى على الميت بعد ما يدفن، ولا يصلى عليه وهو عريان حتى توارى عورته»^(١). إلى غير ذلك، مضافاً إلى أن مشروعيه هذه الصلاة إنما هي قبل الدفن، كما يستفاد من الأخبار، والسيره القطعيه، وعمل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمه (عليهم السلام) بالنسبه إلى الناس، وبالنسبه إلى أنفسهم (عليهم السلام)، فقد صلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والإمام أمير المؤمنين، والصديقه الطاهره، وسائر الأئمه (عليهم السلام) قبل الدفن.

والظاهر من كلام المصنف وغيره أنها قبل الوضع في القبر أيضاً، وهو الذي يستفاد من الأخبار، اللهم إلا إذا كان وضعه في القبر لا يفقده شرائط الصلاة من القرب إلى المصلى، والاستلقاء، وعدم كونها أخفض من المصلى بما يضر بصلاه الجنازه، ومثل هذا لا يسمى قبراً.

نعم لو كان هناك سرداب هو قبره، وذهب المصلى هناك حتى صدق عليه القبر، فهل يجوز أم لا؟ احتمالان: من النهى في النصوص وأن التشريع إنما هو قبل أن يقبر، ومن احتمال الانصراف إلى القبور المتعارفه، والأحوط الأول، إلا في صورته أن يقبر الميت بأن يسدّ السرداب ويكون له منفذ بعيد آخر يتمكن المصلى من الخروج منه، فإن الظاهر عدم جواز الصلاة حينئذ لصدق الدفن،

ص: ٢٢٤

والمواراه فى التراب وما أشبهه، مما لم يشرع الشارع الصلاه بعدها، ولا يبعد أن يكون من القبر البحر الذى يلقى فيه الميت فيما مات فى السفينه، هذا مع التحفظ على سائر الشرائط، أما مع عدمها فالصلاه غير صحيحه من ناحيتين.

ثم إن هذا كله فى غير ما يأتى من مسأله الصلاه على القبر لمن لم يصلّ عليه، وإلا- فهو جائز نصاً وفتوى، وحيث نفى فى النصوص الصلاه على القبر، فلا فرق فيه بين كل الصلاه وبعضها، فلا يصح تأخير بعض التكبيرات إلى ما بعد الدفن، للإطلاق.

ص: ٢٢٧

(مسأله _ ٨): إذا تعدد الأولياء في مرتبه واحده وجب الاستئذان من الجميع على الأحوط.

(مسأله _ ٨): {إذا تعدد الأولياء في مرتبه واحده} كأن يكون للميت أولاد متعددون مثلاً {وجب الاستئذان من الجميع} للصلاه عليه {على الأحوط} وفاقاً للمستند وغيره، وخلافاً للحدائق حيث جعل الولايه للأكبر سنّاً، وللمصباح حيث جوز الاستبداء بالصلاه لبعضهم مع اشتراكهم كلهم في الولايه، وما اختاره المصنف (رحمه الله) هو الأقرب، لما ذكره في المستمسك قائلاً: (بل هو الظاهر المطابق لإطلاق دليل الولايه المقتضى لثبوت ولايه واحده لصرف طبيعه الولي، لا حقوق متعدده بتعدد أفراد الولي) ((١))، انتهى.

أما ما ذكره الحدائق، فقد استدل له بصحيحه محمد بن الحسن الصفار، قال: كتبت إلى أبي محمد الحسن بن علي (عليه السلام): في رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشره أيام، وله وليان، هل يجوز لهما أن يقضيا عنه جميعاً، خمسه أيام أحد الوليين، وخمسه أيام الآخر؟ فوقع (عليه السلام): يقضى عنه أكبر ولييه عشره أيام ولاءً إن شاء الله ((٢)).

وفي دلاله الخبر على مدعاه نظر، إذ يدل على ثبوت الولايه لكل

ص: ٢٢٨

١- المستمسك: ج ٤ ص ٢٢٢

٢- الفقيه: ج ٢ ص ٩٨ الباب ٥٠ في قضاء الصوم عن الميت ح ٣

منهما وإن كان القضاء على أكبرهما، وإلا فلو استفيد منه المناط، حتى يكون كل أمر مرتبط بالأكبر، لم يكن وجه الثاني ولياً، كما لا يخفى.

أما ما ذكره مصباح الفقيه، فقد قال في وجهه: (مقتضى الأصل جواز الاستبداد لكل منهم بالقيام بوظائف التجهيز من غير مراجعته الآخر، فإن هذه الأحكام واجبه كفايه على الجميع، ولكنه قد جعل الشارع أولى الناس بالميت أحق بالقيام بها، فإذا تعددت أولياء الميت بحيث لم يكن لبعضهم أولويه على بعض، صدق على كل منهم أنه ولي الميت، وأنه ليس أحد أولى به منه، فإذا باشر شيئاً من تجهيزاته من صلاه أو كفن أو دفن، فقد فعله أولى الناس به، فيكون مجزياً، وإن كان عباده، ولم يكن الآخر راضياً بفعله) إلى آخره (١).

ولكن ربما يتأمل فيه، لأن الظاهر من النص والفتوى جعل ولاية واحد لهم، لا أن لكل واحد منهم ولاية مستقلة، فما ذكره من أنه "لو باشر أحدهم شيئاً من أموره فقد فعله أولى الناس به"، إن أراد أولى من الأجانب، فهو مسلم لكنه غير كاف، وإن أراد أولى حتى من سائر الأولياء فهو مما لا يقول به حتى هو (رحمه الله)، وإن أراد من له الولاية التامة فهو أول الكلام.

ومنه: يعلم وجه النظر في قول المصنف (رحمه الله): ويجوز

ص: ٢٢٩

لكل منهم الصلاه من غير الاستئذان عن الآخرين.

لكل منهم الصلاه من غير الاستئذان عن الآخرين { فإن فيه مضافاً إلى ما عرفت من أن مقتضى كون ولايه واحده للجميع عدم جواز أى عمل منهم بالنسبه إلى المولى عليه إلا- برضايه الجميع، أنه مناف لكلامه السابق، إذ لو كان للبعض ولايه تامه جاز له الإذن والصلاه، وإن لم يكن له ولايه تامه لم يجز له الاستبداء بالإذن أو الصلاه، فما وجه التفكيك بين جواز الصلاه وعدم جواز الاستبداء بالإذن، والقول بفهم التفكيك من أخبار الولايه، فالولى إنما يشترك مع سائر الأولياء إذا أراد أن يأذن لغيره، أما إذا أراد هو بنفسه شيئاً فله الاستقلال، ضعيف جداً، إذ لو استظهر من النصوص استقلال الولايه لكل واحد منهم جاز له الاستبداء بالإذن أيضاً، وإلا لم يجز حتى لنفسه، ولذا قال فى المستمسك: (حينئذ تكون الصلاه من كل منهم بلا إذن من الآخر تصرفاً بلا إذن الولي)(1).

وكذا احتاط الاصطهباناتى فى تعليقه بالاستئذان من الآخرين، وكأن المصنف (رحمه الله) جرى فى هذا على نظر صاحب المستند، حيث أجاز الصلاه لكل واحد منهم بوجه لا يخلو من نظر، فراجع.

وإن كان الظاهر منه (رحمه الله) كون المأذون فى الصلاه أيضاً كذلك، فيكون لكل واحد منهم الاستقلال فى الإذن لشخص بالصلاه على الميت.

ص: ٢٣٠

بل يجوز أن يقتدى بكل واحد منهم مع فرض أهليتهم جماعه

وكيف كان، فالأحوط لزوم الاستئذان، سواء أراد أحد الأولياء أن يأذن لغيره فى الصلاة، أو أراد أن يصلى بنفسه. {بل} لا {يجوز} على الأحوط {أن يقتدى} المأموم {بكل واحد منهم} إذا فرض أنه تقدم بدون إجازة سائر الأولياء، لما عرفت من الإشكال فى جواز استبدائه ولو {مع فرض أهليتهم جماعه} والله العالم.

ص: ٢٣١

مسألة ٩ حكم الاستئذان للصلاة لو كان الولي امرأه

(مسألة ٩ _ ٩): إذا كان الولي امرأه يجوز لها المباشرة

(مسألة ٩ _ ٩): {إذا كان الولي امرأه يجوز لها المباشرة} لإطلاق الأخبار الواردة في أحقيه الولي، وإطلاق أدله صلاة الميت بدون تقييد بالمماثلة، ولذا لم ينقل فيه خلاف عن أحد، بل عن السرائر والتحرير الإجماع عليه.

نعم عن الحلبي اشتراط صلاتهن بعدم وجود الرجل، ويدل على المشهور بالإضافة إلى الإطلاقات، والإجماع المدعى، جملة من الأخبار الخاصة:

كصحيحه زراره، عن الباقر (عليه السلام)، قال: قلت له: المرأة تؤم النساء؟ قال: (عليه السلام): «لا، إلا على الميت، إذا لم يكن أحد أولى منها، تقوم وسطهن معهن في الصف فتكبر ويكبرن» (١)، ولا يخفى أنه يأتي في باب الجماعة جواز إمامه المرأة للنساء، فالنهي محمول على بعض المحامل.

وخير الصيقل، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) كيف تصلى النساء على الجنائز إذا لم يكن معهن رجل؟ فقال: «يقمن جميعاً في صف واحد، ولا تتقدمهن امرأه». قيل: ففي صلاة مكتوبة أيؤم بعضهن بعضاً؟ فقال: «نعم» (٢).

ص: ٢٣٢

١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٠٦ الباب ٢٠ من أبواب صلاة الجماعة ح ٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٣ الباب ٢٥ من أبواب صلاة الجنائز ح ٢

من غير فرق بين أن يكون الميت رجلاً أو امرأة، ويجوز لها الإذن للغير كالرجل من غير فرق.

وخبر جابر، عن الباقر (عليه السلام) قال: «إذا لم يحصر الرجل الميت تقدمت امرأة وسطهن، وقام النساء عن يمينها وشمالها، وهي وسطهن، تكبر حتى تفرغ من الصلاة» (١).

أما الحلّي، فقد استدلل له بخبر جابر، وإشعار خبر صيقل، وفيه: إن ظاهر الحديثين عدم إمامه للمرأة للرجل، لا عدم صلاه المرأة إلا مع وجود الرجل.

ثم إنه لو فرض دلالة الخبرين لزم حملهما على ضرب من الكراهه، لعدم عمل الأصحاب بهما، فهما موهونتان بالإعراض، ومن إطلاق النص والفتوى يظهر أنه يجوز {من غير فرق بين أن يكون الميت رجلاً- أو امرأة} أو خنثى، كما يظهر من إطلاقات أدله جواز صلاه الخنثى المشكل على الأصناف الثلاثة أيضاً. {ويجوز لها الإذن للغير} سواء كان الغير رجلاً، أو امرأة، أو خنثى، على ميت هو أحد الثلاثة أيضاً {كالرجل من غير فرق}، ويعرف من إطلاق الأدله عدم الفرق بين صلاتها فرادى أو جماعه، إماماً، أو مأموماً، سواء كانت هي وليه، أو مأذونه من الولي، سواء كان الولي رجلاً أو امرأة أو

ص: ٢٣٣

خنتى، فما يظهر من المتن من أن جواز صلاتها مشروط بكونها وليه، ليس بمراد قطعاً.

ثم الظاهر _ ولو بمعونه القرائن الخارجيه _ من قوله فى الصحيح: «إذا لم يكن أحد أولى منها» أن الصلاة إنما تصح مع الولايه، لا أنها خاصه بما إذا كانت المرأه وليه.

ص: ٢٣٤

مسأله ١٠ وجوب إذن الولي والآن كان الميت أوصى

(مسأله _ ١٠): إذا أوصى الميت بأن يصلى عليه شخص معين، فالظاهر وجوب إذن الولي له، والأحوط له الاستئذان من الولي، ولا يسقط اعتبار إذنه بسبب الوصيه، وإن قلنا بنفوذها ووجوب العمل بها.

(مسأله _ ١٠): {إذا أوصى الميت بأن يصلى عليه شخص معين} نفذت وصيته، ولا يحتاج إلى إذن الولي، بل لو منع الولي لم يؤثر منعه، لما سبق في مبحث الأولياء من أن ولايتهم متأخره مرتبه عن الوصيه. وعليه لا يبقى مجال لقول المصنف: {فالظاهر وجوب إذن الولي له}، وكأنه للجمع بين حق الولاية وحق الوصيه.

{والأحوط له الاستئذان من الولي} لأن صلاته من حق الولي {ولا يسقط اعتبار إذنه بسبب الوصيه، وإن قلنا بنفوذها ووجوب العمل بها} وذلك لأن الحق للثنتين، وأشكل عليه السيد الحكيم من توقفه في وجوب الاستئذان (جزمه بوجوب الإذن إذ لا يخلو من تدافع) (١) والأشكال في محله، وإن سكت عليه جملة من المعلقين.

ص: ٢٣٥

مسأله ١١ استحباب إتيان الصلاة على الميت جماعه

(مسأله _ ١١): يستحب إتيان الصلاة جماعه

(مسأله _ ١١): {يستحب إتيان الصلاة جماعه} بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً مستفيضاً، كما عن مفتاح الكرامه، ويدلّ على استحبابها مطلقاً الجماعه، والأخبار الواردة هنا في الجماعه فإنها تدل على الاستحباب، ولو بمعونه المركوز في أذهان المتشرعه من استحبابها، والأسوه، فإن المعصوم صلى جماعه مكرراً كما في الروايات.

ويؤيده: روايه مالك _ وكانت له صحبه _ عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاث صفوف من المسلمين إلا وجبت له الجنة»(١).

بل وروايه زراره وفضيل، قالوا: قلنا له: الصلاة في جماعه فريضه هي؟ فقال (عليه السلام): «الصلاه فريضه، وليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلها، ولكنها سنه»(٢)، الحديث. فإن ظاهره يشمل كل فريضه.

ثم إن من الواضح أنه لا يشترط الجماعه في صلاته، بل عليه النص والإجماع والضروره، وفي روايه اليسع بن عبد الله القمي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلى على جنازه

ص: ٢٣٦

١- المستدرک: ج ١ ص ١١٨ الباب ٣٣ من أبواب الدفن ح ١١

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٧١ الباب ١ من أبواب صلاه الجماعه ح ٢

والأحوط بل الأظهر اعتبار اجتماع شرائط الإمامه فيه، من البلوغ،

وحده؟ قال: «نعم». قلت: فإثنان يصليان عليها؟ قال: «نعم، ولكن لا يقوم الآخر خلف الآخر ولا يقوم بجنبه» (١).

أما روايه الشيخ فى الغيبه أن أبا إبراهيم (عليه السلام) قال ليحيى: «يا أبا على أنا ميت وإنما بقى من أجلى أسبوع، اكنتم موتى وائتنى يوم الجمعه عند الزوال وصل على أنت وأوليائى فرادى» (٢). فالظاهر أنه لا يدل على استحباب الفرادى مقابل الجماعه، وإنما هو لأجل التقيه.

{والأحوط بل الأظهر، اعتبار اجتماع شرائط الإمامه فيه} لا يخفى ما فى عبارته من التسامح، إذ بعض الشرائط قطعيه وبعضها احتياطي، {من البلوغ} الظاهر لزومه فى إمامته للبالغين، وذلك لعدم معهوديه إمامه الصبى للبالغين، بل ظاهر ما دلّ على إمامته لمثله عدم صحه إمامته لغير مثله.

أما إماميته لمثله، فالظاهر جوازه للدليل المتقدم، ولا يخفى أنه يصح أن يكون لمماثله رجلاً، أو إمرأه، أو طفلاً.

أما مأموميته لمخالفه، فالطفله للرجل والمرأه والطفل والطفله

ص: ٢٣٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٥ الباب ٢٨ من أبواب صلاه الجنازه ح ١

٢- الغيبه: ص ٢٠

جائزه، أما الطفل للمرأة فهل يجوز أم لا؟ الظاهر الثانى، لأن ظاهر أدله الجماعة إطلاق اشتراط عدم كون الإمام إمرأه فيما كان المأموم من غير جنسها.

{والعقل} فلا تصح إمامه المجنون، بلا خلاف ولا إشكال، فهو مثل الطفل غير المميز، بل لا تصح مأموميته أيضاً.

وفى حديث أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام): «خمسه لا يؤمون الناس على كل حال»، وعدّ منهم المجنون وولد الزنا(١).

أما إذا كان جنونه أدوارياً وصلّى فى حال إفاقته، فلا ينبغى الشبهه فى صحه صلاته وإمامته ومأموميته، ولكن عند التذكرة: كراهه الاقتداء به فى باب الجماعة فى اليوميه(٢).

{والإيمان} للنصوص المتواتره الداله على اشتراط الإيمان فى صحه العباده، فإذا لم يكن مؤمناً بطلت صلاته فكيف بجماعته. نعم الظاهر الصحه مأموماً فى صورته التقيه، فلا- حاجه إلى إعادته الصلاه. {والعداله} كما عن المشهور، وفى الحدائق: (ظاهر الأصحاب اشتراط العدالة فى إمام هذه الصلاه... ويظهر من

ص: ٢٣٨

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٩٧ الباب ١٤ من أبواب صلاه الجماعة ح ١

٢- التذكرة: ج ١ ص ١٧٤ المطلب الثالث

العلامه فى المنتهى الاتفاق على ذلك(١).

نعم عن الذخيره(٢) المناقشه فى ذلك لولا الاتفاق، لعموم النص، وعدم كونها صلاه حقيقه، وفى المستند: (لا يتشرط فى المصلى على الميت وحده العداله إجماعاً)(٣).

ثم قوى عدم اعتبار العداله فى الجماعه وإن كانت أحوط، ومثلهما فى المناقشه فى اعتبارها المحقق الأردبيلى فى المحكى عن شرح الإرشاد، قال: (إن اشترط العداله ... محلاً لتأمل، إذ لا دليل على الاشتراط هنا)(٤).

استدل القائلون بالاشترط: بإطلاق ما دل على اشتراطها فى إمام الجماعه، وبأصاله عدم انعقاد الجماعه إلا إذا كان الإمام عادلاً.

واستدل القائلون بعدم الاشتراط: بانصراف أدله الاشتراط إلى اليوميه، والأصل عدم الاشتراط، لأنه قيد زائد يشك فيه، وإذا

ص: ٢٣٩

١- الحدائق: ج ١٠ ص ٣٨٧

٢- الذخيره: ص ٣٣٥ س ٣٧

٣- المستند: ج ١ ص ٤٤٤ س ٧

٤- مجمع البرهان: ج ١ ص ١٣٥ س ٣٢

وكونه رجلاً للرجال وأن لا يكون ولد زنا،

جرى هذا الأصل لم يكن مجال لأصالة عدم الانعقاد، وبأن هذه ليست صلاة بل هي دعاء، لكن الأقرب الا-شترط، لمنع الانصراف المذكور.

وعدم كونها صلاة حقيقه لا- يوجب كون إمامها إماماً حقيقه، وقد اعتبرت الأدله فى الإمام بما هو إمام العداله. ففى خبر الأعمش: «ولا- صلاة خلف الفاجر، ولا يقتدى إلا بأهل الولايه»^(١). فكما أنه لا يصح الاقتداء بالمخالف كذلك لا يصح الاقتداء بالفاسق.

هذا مع أنها ليست صلاة بعد إطلاق الشرع عليها، ممنوع، وعدم كونها كسائر الصلوات لا يوجب صحه السلب.

{وكونه رجلاً للرجال} لشمول الأدله له بعد منع الانصراف. فعن النبى (صلى الله عليه وآله): «لا تؤم امرأه رجلاً»^(٢).

وعن على (عليه السلام): «لا تؤم المرأة الرجال»^(٣)، و«لا تؤم الخنثى الرجال»^(٤).

هذا بالإضافة إلى أنه إجماعى، وأنه لم يعهد إمامه المرأة، بل يعد ذلك من المنكرات عن المشرعه. {وأن لا يكون ولد زنا} لما تقدم من

ص: ٢٤٠

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٩٢ الباب ١١ من أبواب صلاة الجماعة ح ٦

٢- المستند: ج ١ ص ٥٢٦ السطر ٢

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٥٢ فى ذكر الإمامه

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٥١ فى ذكر الإمامه

بل الأحوط اجتماع شرائط الجماعه أيضاً من عدم الحائل، وعدم علوّ مكان الإمام، وعدم كونه جالساً مع قيام المأمومين، وعدم البعد بين المأمومين والإمام وبعضهم مع بعض.

الدليل في اشتراط العدالة، بل الظاهر أن كل ما يشترط وجوباً أو استحباباً في جماعه اليوميه هو شرط هنا.

{بل الأحوط اجتماع شرائط الجماعه أيضاً، من عدم الحائل، وعدم علوّ مكان الإمام، وعدم كونه جالساً مع قيام المأمومين، وعدم البعد بين المأمومين والإمام، وبعضهم مع بعض} وعدم تقدم المأموم على الإمام في المكان، وذلك لأن بعضها ينافى صدق الجماعه، مثل تقدم المأموم على الإمام، وبعضها ينافى إطلاق أدله الجماعه، ومنه يعلم أن جعل شرائط الإمام قطعياً وشرائط الايتمام احتياطياً غير مناسب، لأن الكل من واد واحد.

نعم لا إشكال في قوه الدليل في بعضها دون بعض.

(مسأله _ ١٢): لا يتحمل الامام فى الصلاه على الميت شيئاً عن المأمومين.

(مسأله _ ١٢): {لا يتحمل الإمام فى الصلاه على الميت شيئاً عن المأمومين} إجماعاً، كما عن بعض، فإن ظاهر الأدله لزوم قراءه المأموم فى المقام، فلا شىء يتحملة الإمام عنه، اللهم إلا- إذا قيل بأن المشابهه بين الدعاء هنا وبين القراءه فى الصلاه توجب سقوط الدعاء عن المأموم فى المقام، فالإمام يتحمل عنه القراءه، أما التكبيرات، فالمنصرف من أدلتها أنها كتكبيره الإحرام للصلاه، فهى غير ساقطه عن المأموم قطعاً، واحتمال أن الأولى منها لتكبيره الإحرام دون ما عداها ممنوع.

(مسأله _ ۱۳): يجوز في الجماعه أن يقصد الإمام وكل واحد من المأمومين الوجوب، لعدم سقوطه ما لم يتم واحد منهم.

(مسأله _ ۱۳): {يجوز في الجماعه أن يقصد الإمام وكل واحد من المأمومين الوجوب} فيما إذا كانت الجماعه أولى صلاه تصلى على الميت، لأنه يجوز تكرار الصلاه، والثانيه منها جماعه كانت أو فرادى ليست واجبه لسقوط الوجوب بالامتثال {لعدم سقوطه ما لم يتم واحد منهم} المراد بالإتمام الإتيان بالقدر الواجب، لا الإتمام الخارجى، فلو طول فى الدعاء قبل الخامس لم يكن الزائد واجباً.

وكيف كان، فإن المقام كسائر الواجبات الكفائيه القابله للتكرار، أو يتصف بالوجوب قبل امتثال فرد منه.

إن قلت: الغرض يحصل بواحد من الأفراد، فكيف يكون ما عداه واجباً.

قلت: ما لم يحصل الغرض فالوجوب باق، فإذا حصل الغرض سقط الوجوب عما عداه، والظاهر أن صفة الوجوب بالنسبه إلى الكل مراعى بالإتمام _ على نحو شرط المتأخر _ فالذى يتم أولاً لا يدع مجالاً لوجوب البقيه، وعليه فإذا كان ناذراً أن يأتى بواجب لم يبرء، لأن إتمام ما عداه قبله كشف عن عدم وجوب ما أتى به.

فلا يقال: كيف ينقلب الواجب عن وجوبه إذا كان الشروع واجباً، وإذا لم يكن انقلاب فكيف يكون شىء واحد نصفه واجباً

ونصفه مندوباً.

هذا مضافاً إلى أن كلا الأمرين من الانقلاب والتنصّف أمر اعتبارى يمكن اعتباره، فليسا من المستحيلات العقلية، لكن فى المقام لا دليل على أى منهما.

ص: ٢٤٤

(مسأله _ ۱۴): يجوز أن تؤم المرأة جماعه النساء، والأولى بل الأحوط أن تقوم في صفهنّ ولا تتقدم عليهنّ.

(مسأله _ ۱۴): {يجوز أن تؤم المرأة جماعه النساء} ولو كانت المأمومه واحده، وقد مرّ دليله في المسأله التاسعه من هذا الفصل. {والأولى بل الأحوط أن تقوم في صفهنّ ولا تتقدم عليهنّ} وذلك للأخبار المتقدمه التي صرّحت بأن المرأة تقوم وسطهنّ ولا تتقدمهنّ، وقد اختلفوا في وجوب ذلك، ففي كشف اللثام نسبه الوجوب إلى ظاهر الأكثر، لكن عن الشرائع والمدارك كراهه التقدم، وجه الأول ظاهر الأمر الدال على الوجوب، ووجه الثاني إطلاقات أدله التقدم في كل جماعه مما يوجب استثناس كون عدمه من باب أفضل الأفراد، لكن لا يخفى أن مثل هذا الاستثناس ليس ظاهر الدليل، فالاحتياط الوجوبي عدم تقدمها.

ثم هل الواجب كون الجميع في صف واحد، أو يجوز الصفوف؟ الظاهر الثاني، وإنما مفاد النصوص عدم تقدم الإمام، كما أن الظاهر أن تكليف الاصطفاف للكل، فإذا كانت تصلى فرادى فجاءت امرأه أخرى تريد الصلاه معها وقفت في صفها، ولو تقدمت لم تبطل صلاتها قطعاً، إذ لا وجه للبطلان، وإنما الظاهر بطلان الجماعه، فلا تبطل صلاتهنّ أيضاً، إلا إذا لم تكن جامعته لشرائط الانفراد من كون الميت قدامها.

(مسأله _ ١٥): يجوز صلاة العراه على الميت فرادى وجماعه، ومع الجماعه يقوم الإمام فى الصف، كما فى جماعه النساء فلا يتقدّم ولا يتبرّز، ويجب عليهم ستر عورتهم ولو بأيديهم،

(مسأله _ ١٥): {يجوز صلاة العراه على الميت فرادى وجماعه} لإطلاق أدله التكليف الشامل لهم أيضاً.

نعم إذا قلنا باشتراط الستر فى صلاة الميت أيضاً لا تسقط عن القادر بإتيان الحاجز، وسيأتى الكلام فيه فى المسأله الحاديه عشره من فصل شرائط صلاة الميت {ومع الجماعه يقوم الإمام فى الصف، كما فى جماعه النساء فلا يتقدّم ولا يتبرّز} كما عن الشيخ وغير واحد من الفقهاء، ولعله للمناط فى صلاة العراه، أو لأجل أن لا يظهر دبر الإمام، وفى كلا الأمرين نظر، إذ لا مناط فإنّ صلاة العراه فيها ركوع وسجود، بل ولو لم نقل بذلك لعدم العلم بالمناط، ودبر الإمام الواجب ستره لا يظهر ولو كان الإمام مقدماً، هذا مضافاً إلى إمكان الستر بالعمى والظلمه ونحوهما، فالقول بعدم كما اختاره جمع آخر هو الأقرب، اللهم إلا أن يقال إن مقتضى ما تقدم من وحده الشرائط فى بابى الجماعه ليوميته والأموات وجوب عدم التبرز هنا أيضاً، فتأمل.

{ويجب عليهم ستر عورتهم ولو بأيديهم} لأجل الصلاه _ كما هو ظاهر المتن _ لا عن الناظر، كما ذكره المستمسك، ويدل على وجوب الستر أدله وجوب الستر فى الصلاه، فإنها بإطلاقتها تشمل المقام

وإذا لم يمكن يصلون جلوساً.

أيضاً. {وإذا لم يمكن يصلون جلوساً} فإنه يوجب الستر، وكأن الستر أهم من القيام، فيقدم عليه عند دوران الأمر بينهما، كما يدلّ على ذلك وجوب ستر العوره في سائر الصلوات، ويحتمل التخيير لعدم الدليل على الأهميه، وهذا هو الظاهر.

نعم إذا كان هناك ناظر محترم قدم الجلوس الأهميه الستر. أما ما ذكره المستمسك: (من أن وجوب الستر مانع من القيام فيكون معسوراً فينتقل إلى الميسور)^(١)، ففيه: إن ذلك فرع الأهميه، فاللازم أن يكون الاستدلال بالأهميه لا بذلك.

ص: ٢٤٧

١- المستمسك: ج ٤ ص ٢٢٧

(مسأله _ ١٦): فى الجماعه من غير النساء والعراه، الأولى أن يتقدم الإمام، ويكون المأمومون خلفه، بل يكره وقوفهم إلى جنبه، ولو كان المأموم واحداً.

(مسأله _ ١٦): {فى الجماعه من غير النساء والعراه، الأولى أن يتقدم الإمام، ويكون المأمومون خلفه}، فى الجواهر: (بلا خلاف أجده) (١)، بخلاف المكتوبه التى يستحب فيها أن يقف المأموم الواحد إلى جنب الإمام، ويدل عليه خبر اليسع القمى، عن الصادق (عليه السلام)، عن الرجل يصلى على جنازه وحده؟ قال: «نعم»، قلت: فائتان يصليان عليها؟ قال: «نعم، ولكن يقوم الآخر خلف الآخر ولا يقوم بجنبه» (٢).

فإن الظاهر أن المراد به الجماعه، وإلا كان الثانى بعيداً عن الجنازه مما يوجب الإشكال فى صلاته، لاشتراط القرب منها.

ومثله فى الدلاله: الرضوى، قال: «وإذا صلى الرجلان على الجنازه وقف أحدهما خلف الآخر ولا يقوم بجنبه» (٣).

{بل يكره وقوفهم إلى جنبه، ولو كان المأموم واحداً} كأن الكراهه مستفاده من الروايتين، لكنهما فى صدد مأموم واحد، فلعل

ص: ٢٤٨

١- الجواهر: ج ١٢ ص ٢٧

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٥ الباب ٢٨ من أبواب صلاه الجنازه ح ١

٣- فقه الرضا: ص ١٩ السطر الأخير

التعدى بالمناط، أو لما يستفاد من الروايات من استحباب التأخر فى صلاة الجنازه _ كما سيأتى _ ولعل استحباب ذلك لتجمع الرحمه، ولعله لذا يستحب أيضاً التشيع خلف الجنازه، ولذا أمر الإمام أمير المؤمنين الحسين (عليهم السلام) بأن يحملا مؤخره السرير، فإنهما أفضل من جبرئيل وميكائيل الحاملين مقدم السرير، فإن المؤخره أفضل ولذا خصّيهما (عليه السلام) بالأفضل من الحاملين.

ص: ٢٤٩

مسأله ١٧ كيفية اقتداء المرأة بالرجل

(مسأله _ ١٧): إذا اقتدت المرأة بالرجل يستحب أن تقف خلفه وإذا كان هناك صفوف الرجال وقفت خلفهم.

(مسأله _ ١٧): {إذا اقتدت المرأة بالرجل يستحب أن تقف خلفه} لما عرفت من روايتى اليسع والرضوى، فإن إطلاقهما يشمل المرأة، بالإضافة إلى ما ثبت فى اليوميه بعد إلحاق المقام به للمناط، ونحوه.

ثم إن وقوفها إلى جنبها لا يستلزم التساوى حتى يقال بأنه يجب أن يكون لازماً لبطلان صلاتها بتساويها مع الرجل، مع أن فى بطلان التساوى فى المقام نظر.

{وإذا كان هناك صفوف الرجال} أى الصف والأزيد {وقفت خلفهم} بلا إشكال ولا خلاف، كما يظهر من كلماتهم، وفى مفتاح الكرامه: (لم أجد من خالف فيه) (١)، ويدلّ عليه فى المقام ما دلّ على ذلك فى اليوميه، للمناط والأخبار خاصه، كخبر السكونى، عن الصادق (عليه السلام) قال: قال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): «خير الصوف فى الصلاه المقدم، وخير الصوف فى الجنائز المؤخر». قيل: يا رسول الله ولم؟ قال: «ستره للنساء» (٢)، وظاهره صفوف المصلين.

ويؤيده ما رواه الفقيه: «إن النساء

ص: ٢٥٠

١- مفتاح الكرامه: ج ١ ص ٤٦٨ س ٣٠

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٦ الباب ٢٩ من أبواب صلاه الجنازه ح ١

وإذا كانت حائضاً بين النساء وقفت في صف وحدها.

كن يختلطن بالرجال في الصلاة على الجنازه، فقال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): أفضل المواضع في الصلاة على الميت الصف الأخير فتأخرن إلى الصف الأخير فبقى فضله على ما ذكره«(١١)»، فالمراد بستره في الروايه الأولى أن ذلك ستر للنساء حتى لا يختلطن بالرجال وهنّ العله، لا تنافى عله أخرى، وهي أفضلية الصف الأخير للرجال والنساء مطلقاً، لأنه مقر الرحمة الآتية من قبل الميت، كما يدل عليه بعض الروايات.

أما احتمال أن يكون المراد بالمؤخر في روايه السكوني: الصف الأخير من الجنائز إذا كانت متعدده، كما عن المجلسي، فهو خلاف الظاهر، مع كونه مخالفاً للقربنه التي ذكرناها، ثم إن الجواهر علل تأخر النساء عن الرجال بتأخر رتبتهن، وأشكل عليه مصباح الهدى بأنه مصادره.

وفيه: إن الأدله العامه التي تدل على تأخرهن عنهم شامله للمقام، فليس كلامه (رحمه الله) مصادره.

{وإذا كانت حائضاً بين النساء وقفت في صف وحدها} كما هو المشهور، بل لم أجد مخالفاً في ذلك، ويدلّ عليه صحيح محمد بن مسلم، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحائض تصلي على

ص: ٢٥١

١- الفقيه: ج ١ ص ١٠٦ الباب ٢٥ في الصلاة على الميت ذيل ح ٤٠

الجنائزه؟ قال: «نعم ولا تقف معهم تقف مفرده»(١).

وخبر سماعه، عن الصادق (عليه السلام)، عن المرأة الطامث إذا حضرت الجنائزه، قال (عليه السلام): «تتيمم وتصلى عليها وتقوم وحدها بارزه عن الصف»(٢).

وخبر عبد الرحمان عنه (عليه السلام) قال: قلت له: تصلى الحائض على الجنائزه؟ قال: «نعم ولا تقف معهم تقوم مفرده»(٣).

وخبر ابن المغيره، عنه (عليه السلام)، عن الحائض تصلى على الجنائزه؟ فقال: «نعم، ولا- تقف معهم، والجنب يصلى على الجنائزه»(٤)، إلى غيرها من الروايات، فظاهرها كما فهمه المشهور، عدم الفرق بين أن تكون الطامث مع الرجال أو النساء، خلافاً لما عن الذكرى من تنظره في انفرادها عن صف النساء، وحيث لم يذهب أحد إلى وجوب انفرادها، فهو محمول على الاستحباب، ويؤيده اقترانه بالتيمم الذي هو مستحب قطعاً.

ثم الظاهر إن المراد بالحائض من في حالة الدم، لا من طهرت

ص: ٢٥٢

١- التهذيب: ج ٣ ص ٢٠٤ الباب ٢٢ في الزيارات ح ٢٦

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠١ الباب ٢٢ من أبواب صلاة الجنائزه ح ٥

٣- التهذيب: ج ٣ ص ٢٠٣ الباب ٢٢ في الزيارات ج ٢٥

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٠ الباب ٢٢ من أبواب صلاة الجنائزه ح ٤

من الدم ولم تغتسل، كما أن النفساء كالحائض في هذا الحكم كسائر الأحكام، حيث تشتركان فيها، ولو كن كل المصليات على الميت حيض سقط هذا الحكم، لوضوح أنه لما إذا كانت امرأه واحده حائضاً. ولو كن ثلاثاً أو اثنتين فهل المستحب وقوفهن بحيث اختلافهن عن سائرهن أم لا؟ لا يبعد الأول للمناطق، وهل يسرى هذا الحكم إلى الإمام إذا كانت حائضاً؟ احتمالان: من وجود المناطق فيها، فتقف بحيث يظهر أنها على خلافهن، ومن الأدلة الدالة على كون الإمام في صفهن.

أما الاستحاضه فليست محكومه بحكم الحائض والنفساء كما هو واضح، إذ لا دليل على ذلك.

(مسأله ١٨ _): يجوز في صلاة الميت العدول من إمام إلى إمام في الأثناء، ويجوز قطعها أيضاً اختياراً، كما يجوز العدول من الجماعة إلى الانفراد

(مسأله ١٨ _): {يجوز في صلاة الميت العدول من إمام إلى إمام في الأثناء} ومن الإمامه إلى المأموميه، وبالعكس، كل ذلك لأنها دعاء، فيكون حالها حال ما إذا قرأ إنسان دعاءً بعنوان أن آخر يقرأ معه ثم يعدل إلى قارئ آخر أو يصبح القارئ تابعاً والتابع قارئاً، لكن الظاهر عدم صحه ذلك، لأن الجماعة وظيفه شرعيه لا بد من إثبات مشروعيتها ولم تثبت مشروعيه العدول بأى أنحاءها المذكوره، ولذا أشكل على المتن المستمسك والمصباح وغيرهما، وإن أشكلت على المتن جماعه من أعظم المعلقين كالساده ابن العم والبروجردى والجمال، ومنه يعرف عدم صحه العدول من الفرادى إلى الجماعه.

(ويجوز قطعها أيضاً اختياراً) لأنه لا دليل على وجوب الاستمرار إلا الإجماع في اليوميه وآيه لا تبطلوا أعمالكم، والإجماع لم يرد في المقام لذهاب جماعه من الفقهاء إلى جواز قطعها، والآيه لا دلالة فيها لأنها في باب حبط الأعمال لا في باب إبطال الأعمال، كما فصلناه في مورده.

{كما يجوز العدول من الجماعة إلى الانفراد} لثبوتها في اليوميه، ففي المقام بطريق أولى للمناط القطعي، ولذا كان هذا هو المشهور بين من رأيت تعرضه له.

لكن بشرط أن لا يكون بعيداً عن الجنازه بما يضر، ولا يكون بينه وبينها حائل، ولا يخرج عن المحاذاه لها.

{لكن بشرط أن لا- يكون بعيداً عن الجنازه بما يضر، ولا يكون بينه وبينها حائل، ولا يخرج عن المحاذاه لها} حيث إنه لو فقد بعض هذه الشرائط لم تصح صلاته مفرده، وقد فرض أنها بطلت جماعه، فتبطل الصلاه رأساً.

ثم إنه لا- إشكال فى عدم صحه هذه الصلاه إذا أتى ببعض التكبيرات، فلو انفرد ولم يأت ببقية التكبيرات، أو لحق الإمام فى بعض التكبيرات دون بعض ولم يتمها فرادى بطلت.

ص: ٢٥٥

(مسأله _ ۱۹): إذا كبر قبل الإمام في التكبير الأول له أن ينفرد، وله أن يقطع ويجدده مع الإمام، وإذا كبر قبله فيما عدا الأول، له أن ينوي الانفراد وأن يصبر حتى يكبر الإمام فيقرأ معه الدعاء

(مسأله _ ۱۹): {إذا كبر قبل الإمام في التكبير الأول له أن ينفرد} أى يأتي بالصلاه فرادى، إذ لم يعقد جماعه حتى يكون من العدول لكن ذلك بشرط أن لم يكن أتى بالتكبير بنحو التقييد، وإلا بطلت صلاته جماعه وفرادى. {وله أن يقطع} ويترك لما تقدم من جواز قطعها {و} له أن {يجدده مع الإمام} أو فرادى، لإطلاق أدله الإتيان بالصلاه جماعه أو فرادى.

ثم إن مقتضى ما ذكره في المسأله السابقه أنه يجوز له الصبر إلى أن يلحق الإمام فيتابعه في التكبير الثانى، {وإذا كبر قبله فيما عدا الأول له أن ينوي الانفراد، وأن يصبر حتى يكبر الإمام فيقرأ معه الدعاء}، أما الانفراد فلما تقدم من جوازه مطلقاً. وأما الصبر إلى أن يكبر الإمام، فلاستصحاب بقاء الايتمام، كما فيما إذا سبق الإمام في اليوميه ببعض الأفعال، والظاهر جواز إعادته التكبير مع الإمام، كما اختاره الشرائع والقواعد وغيرهما، لأن حال التكبيرات حال الأفعال لا حال الأركان، إذ لم يدل دليل على أنها أركان، فكما تجوز الإعادته في الصلاه اليوميه كذلك في المقام، ويدل عليه ما رواه الحميرى _ كما في قرب الإسناد _ عن على بن جعفر أنه سأل أخاه موسى (عليه السلام)، عن الرجل يصلى أله أن يكبر قبل الإمام؟

لكن الأحوط إعادة التكبير بعد ما كبر الإمام، لأنه لا يبعد اشتراط تأخر المأموم عن الإمام في كل تكبيره أو مقارنته معه

قال: «لا يكبر إلا مع الإمام فإن كبر قبله أعاد التكبير» (١).

فإن الحميرى أوردته في باب صلاة الجنائز، وهذا شاهد أنه وارد فيها، أو مطلق يشمل الجنائز، فإن فهم الرواه الإطلاق والتقيد دليل عليهما، إذ هم المخاطبون، ومقتضى تلقى أصحاب المجاميع عنهم شهادة الباب على الإطلاق والتقيد ونحوهما.

ومما ذكرنا يعلم أنه لا وجه لما عن المبسوط، والقاضى، والبيان، وجماعه، من وجوب الإعادة، إذ لا دليل على ذلك بعد جواز إبطال الصلاة والانفراد إلا- أن يريد الوجوب الشرطى، وفيه أيضاً ما عرفت، كما أنه لا وجه للتوقف كما عن جامع المقاصد والروض وغيرهما. وكذا لا وجه للقول بعدم جواز الإعادة، كما عن المسالك وحاشيه الميسى، لأن حال التكبير في صلاة الميت حال الأركان في اليوميه، وفيه إنه لم يثبت ذلك، بل حالها حال الأدعيه، بل حتى لو قلنا بذلك لزم الفرق بين التعمد وغيره بالصحة في غيره، كما تصح زياده الركن للمتابعه في اليوميه.

{لكن الأحوط إعادة التكبير بعد ما كبر الإمام، لأنه لا يبعد اشتراط تأخر المأموم عن الإمام في كل تكبيره أو مقارنته معه}

ص: ٢٥٧

١- قرب الإسناد: ص ٩٩ باب الصلاة على الجنازه

وبطلان الجماعة مع التقدم وإن لم تبطل الصلاة.

لصدق قدره في المقارنه المنبعثه عن قصد الاقتداء، بل لا- يبعد الصدق حتى مع التقدم إذا كان في المجموع من حيث المجموع مقارناً أو متأخراً. {وبطلان الجماعة مع التقدم وإن لم تبطل الصلاة} أما بطلان الجماعة فلعدم الايتمام، وأما عدم بطلان الصلاة فلما تقدم من صحه الانفراد إذا تعمد العدول، فكيف بما إذا لم يتعمد، وإنما بطلت الجماعة لأمر آخر، لكن يشترط أن تكون جامعه لشرائط صلاه المنفرد، وقد أطال بعض الفقهاء الكلام حول هذه المسأله، فمن أراد الإطلاع فعليه بالمفصلات.

ص: ٢٥٨

(مسأله ٢٠ _ ٢٠): إذا حضر الشخص في أثناء صلاة الإمام له أن يدخل في الجماعه فيكبر بعد تكبير الإمام الثاني أو الثالث مثلاً، ويجعله أول صلاته وأول تكبيراته، فيأتي بعده بالشهادتين.

وهكذا على الترتيب بعد كل تكبير من الإمام يكبر، ويأتي بوظيفته من الدعاء،

(مسأله ٢٠ _ ٢٠): {إذا حضر الشخص في أثناء صلاة الإمام، له أن يدخل في الجماعه { بلا إشكال ولا خلاف، بل في الجواهر الإجماع بقسميه عليه، وذلك لإطلاقات أدله الجماعه، وللمنط في اليوميه، وللنصوص الخاصه في المقام، ومن ذلك يعرف أنه لا يلزم أن يكون السابق جماعه، بل ولو كان فرادى، بأن كان يصلى إنسان على ميت فرادى، فالتحقق به آخر وأراد الجماعه، ولو كان ذلك الإنسان السابق عدل عن لجماعه إلى فرادى، إماماً كان فذهب مأوممه فصارت فرادى، أو مأومماً فعدل.

{فيكبر بعد تكبير الإمام الثاني أو الثالث مثلاً، ويجعله أول صلاته وأول تكبيراته، فيأتي بعده بالشهادتين { عطف بيان لأول صلاته {وهكذا على الترتيب بعد كل تكبير من الإمام يكبر ويأتي بوظيفته من الدعاء { كما يدل على ذلك جمله من النصوص: كصحيح العيص، عن الصادق (عليه السلام)، عن الرجل يدرك من الصلاه على الميت تكبيره؟ قال (عليه السلام): «يتم ما بقى» (١).

ص: ٢٥٩

وصحيح الحلبي، عنه (عليه السلام): «إذا أدرك الرجل التكبيره أو التكبيرتين من الصلاه على الميت فليقض ما بقى متتابعاً» (١).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «من سبق ببعض التكبير فى صلاه الجنازه فليكبر وليدخل معهم، فإذا انصرفوا أتم ما بقى عليه وانصرف، وإذا دخل معهم فليكبر ويجعل ذلك أقل صلاته» (٢).

والرضوى (عليه السلام): «فإذا فاتك مع الإمام بعض التكبير ورفعت الجنازه فكبر عليها تمام الخمس وأنت مستقبل القبله» (٣).

وبقرينه هذه الروايات تحمل روايه إسحاق عن أبى عبد الله (عليه السلام): إن علياً (عليه السلام) كان يقول: «لا يقضى ما سبق من تكبير الجنازه» (٤)، على أن المراد لا تجعل التكبيرات التى يأتى بها بعد الإمام أول صلاته، بل آخر صلاته.

ومنه يظهر أنه لا داعى لحمله على التقيه، أو على ما حمله

ص: ٢٦٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٢ الباب ١٧ من أبواب صلاه الجنازه ح ١

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٦ فى الصلاه على الجنائز

٣- فقه الرضا: ص ١٩ س ٣٢

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٣ الباب ١٧ من أبواب صلاه الجنازه ح ٦

الشيخ حيث قال: (فالوجه في هذه الروايه أنه لا يقضى كما كان يتبدأ من الفصل بينهما بالدعاء وإنما يقضى متتابعاً) (١).

نعم يعارض هذه الروايات بعض الروايات الأخر، كخبر زيد الشحام، عن الصادق (عليه السلام)، عن الصلاة على الجنائز إذا فات الرجل منها التكبير او اثنتان أو الثلاث قال: «يكبر ما فاته» (٢).

وخبر جابر، عن الباقر (عليه السلام) قال: قلت: رأيت إن فاتتني تكبيره أو أكثر؟ قال: «تقضى ما فاتك»، قلت: استقبل القبلة؟ قال: «بلى وأنت تتبع الجنازه، إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خرج إلى جنازه امرأه من بنى النجار، فصلى عليها، فوجد الحفره لم يمكنوا، فوضعوا الجنازه فلم يجئ قوم إلا قال لهم (صلى الله عليه وآله وسلم): صلوا عليها» (٣).

لكن مقتضى الجمع بينهما وبين الأخبار السابقه حمل هذه على إتيان بقيه التكبيرات، فإن الطائفه السابقه أظهر في الدلاله على إتيان البقيه من دلاله هذه على إتيان التكبيرات السابقه.

ص: ٢٤١

-
- ١- الاستبصار: ج ١ ص ٤٨٢ الباب ٢٩٨ فى من فاتته شىء من التكبيرات ... ذيل ح ٤
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٣ الباب ١٧ من أبواب صلاة الجنازه ح ٣
 - ٣- التهذيب: ج ٣ ص ٣٢٥ الباب ٣٢ فى الصلاة على الأموات ح ٣٨

أما ذيل خبر جابر، فظاهره أنه حكم آخر، وهو أنه إذا لم يدرك أى شىء من التكبيرات ابتداءً الصلاة بنفسه، ولذا استدل الإمام (عليه السلام) بقصه النبي (صلى الله عليه وآله).

ثم إن جماعه من العلماء ذهبوا إلى أنه يأتى المأموم بعد فراغ الإمام بوظيفته من الأدعية فى أثناء التكبيرات ما لم يخف الفوات برفع الجنازه، أو إبعادها، أو قلبها عن الهيئه الموظفه فى الصلاة، أو فقد شرط آخر من الشرائط.

وعن البحار نسبه هذا القول إلى الأكثر، خلافاً للمحكى عن الشيخ، والصدوق، والشرايع، وغيرهم، فإنهم ذهبوا إلى جواز الإتيان بالتكبيرات ولأى مطلقاً، وإن لم يخف الفوت، بل عن كشف اللثام أنه المشهور، وعن المعتمد نسبه إلى الأصحاب.

استدل الأولون: بإطلاق أدله الأدعية.

واستدل للقول الثانى: بأن الأدعية قد فات محلها فتفوت.

وأما التكبير، فليسرع الإتيان به يكون مشروع القضاء، هكذا حكى عن المنتهى، وعن الحدائق تأييد الحكم المذكور بأن الصلاة واجبه كفايئه، ومن المعلوم سقوطها عن هذا المصلى بتمام صلاه الإمام، فلا موجب لإتيان الدعاء حينئذ، وفيهما ما لا يخفى، إذ لا نسلم فوت محل الدعاء، والكفائى تقتضى عدم وجوب الصلاة، لا أنه إذا أراد الصلاة يكفى التكبير فقط.

وإذا فرغ الإمام يأتي بالبقية فرادى، وإن كان مخففاً، وإن لم يمهله أتى ببقية التكبيرات ولاءً من غير دعاء،

واستدل له في الجواهر، بصحيح الحلبي: «إذا أدرك الرجل التكبير والتكبيرتين من الصلاة على الميت فليقض ما بقي متتابعاً».

وخبر على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام)، عن الرجل يدرك تكبيره أو تكبيرتين على ميت كيف يصنع؟ قال: «يتم ما بقي من تكبيره ويبادر رفعه ويخفف»^(١).

أقول: الرواية الثانية تدل على التخفيف في الدعاء، لأنه لا معنى للتخفيف في التكبير حسب متفاهم العرف وإن أمكن فيها بالدقه، والرواية الأولى تدل على التتابع بلا دعاء، لكن ظاهرهما ولو بقرينه حمل الجنائز غالباً بعد تمام صلاة الإمام، وبقرينه الرواية الثانية كون ذلك في مورد خوف فوات الشروط، وعليه فمقتضى الأدلة الإتيان بالأدعية ولو مخففة، إذا لم يخف الفوت، وإلا أتى بالتكبيرات ولاءً.

ولذا قال المصنف: {وإذا فرغ الإمام يأتي بالبقية فرادى} أي فرادى بالنسبة إلى هذه الجماعة، وإن كان جماعة باقتداء آخر به {وإن كان مخففاً، وإن لم يمهله أتى ببقية التكبيرات ولاءً من غير دعاء} ثم إنه يستفاد من المناط جواز التخفيف والولاء فيما إذا لم يمكنه إتمام

ص: ٢٤٣

ويجوز إتمامها خلف الجنازه إن أمكن الاستقبال وسائر الشرائط.

الصلاه المتعارفه لمحدور آخر، كما إذا لم يمهل الحدث، أو خاف مفاجأه عدو أو سبع أو ما أشبهه.

هذا كله بناء على وجوب الأدعيه بين التكييرات، وإلا فالولاء مطلقاً جائز. {ويجوز إتمامها خلف الجنازه إن أمكن الاستقبال وسائر الشرائط} وذلك لخبر القلانسي، عن الباقر (عليه السلام)، في الرجل يدرك مع الإمام في الجنازه تكبيره أو تكبيرتين، فقال: «يتم التكبير وهو يمشى معها، فإذا لم يدرك التكبير كبر عند القبر، فإن كان أدركهم وقد دفن كبر على القبر» (١)، وإنما شرط المصنف مراعاة الاستقبال ونحوها لاشتراطها في الصلاه، فإذا أمكن وجبت وجوباً شرطياً.

لكن الظاهر أنه إذا لم تكن الشرائط جاز إتمامها كيف كان، لإطلاق الخبر، وهو حجه للعمل به، ولذا لم يستبعد المستمسك جواز الإتمام مع فقد الشرائط، وعبر في مصباح الهدى بقوله: (بينغى أن يكون مع مراعاة اجتماع الشرائط) (٢).

ثم إنه على فرض لزوم مراعاة الشرائط، فإذا دار الأمر بين مراعاة الاستقبال وغيره تخير، لعدم الدليل على أهميه أحدهما عن الآخر.

ص: ٢٤٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٣ الباب ١٧ من أبواب صلاه الجنازه ح ٥

٢- مصباح الهدى: ج ٦ ص ٣٣٣

فى كيفية صلاه الميت

وهى أن يأتى بخمس تكبيرات

{فصل}

{فى كيفية صلاه الميت}

{وهى أن يأتى بخمس تكبيرات} بالنسبه إلى المؤمن، بلا خلاف ولا إشكال، بل عن الانتصار، والغنيه، والتذكره، والذكري، وجامع المقاصد، والروض، والمدارك، وغيرها، الإجماع عليه، بل هو من ضروريات المذهب، ويدلّ عليه نصوص مستفيضه، بل متواتره:

كخبر أبى بصير، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): لأى عله نكبر على الميت خمس تكبيرات، ويكبر مخالفونا بأربع تكبيرات؟ قال: «لأن الدعائم التى بنى عليها الإسلام خمس: الصلاه، والزكاه، والصوم، والحج، والولايه لنا أهل البيت، فجعل الله للميت من كل دعامه تكبيره، وإنكم أقررتم بالخمس كلها، وأقر مخالفوكم بأربع،

وأنكروا واحده، فمن ذلك يكبرون على موتاهم أربع تكبيرات، وتكبرون خمساً» (١).

وخبر سليمان الجعفرى، عنه (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن الله تبارك وتعالى فرض الصلاة خمساً، وجعل للميت من كل صلاة تكبيره» (٢).

وفى روايه أخرى، عنه (عليه السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يكبر على قوم خمساً، وعلى قوم آخرين أربعاً، فإذا كبر على رجل أربعاً أثمهم، يعنى بالنفاق» (٣).

وفى روايه ابن شاذان، عن الرضا (عليه السلام) فى حديث محض الإسلام: «والصلاه على الميت خمس تكبيرات، فمن نقص فقد خالف السنه» (٤).

إلى غيرها من الروايات الكثيره التى تربو على العشرات، ومنه يظهر أن ما ورد من زياده التكبير على بعض المعصومين، أو أنها أكثر، أو أقل من ذلك، لا بد من حملها على الاختصاص، أو بعض المحامل الأخر كالتقيه ونحوها.

ص: ٢٤٤

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٧٥ الباب ٥ من أبواب صلاه الجنازه ح ١٧
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٧٢ الباب ٥ من أبواب صلاه الجنازه ح ٣
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٧٢ الباب ٥ من أبواب صلاه الجنازه ح ١
 - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ٧٧٥ الباب ٥ من أبواب صلاه الجنازه ح ٢٠

كخبر جابر، عن الباقر (عليه السلام)، عن التكبير على الجنازه هل فيه شيء موقت؟ فقال (عليه السلام): «لا، كبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) أحد عشر، وتسعاً، وسبعاً، وخمساً، وستاً، وأربعاً» (١).

وخبر الحسن بن زيد: كبر عليّ (عليه السلام) على سهل بن حنيف سبع تكبيرات (٢).

وخبر عقبه: «ذلك إلى أهل الميت ما شأؤوا كبروا» فقليل: إنهم يكبرون أربعاً؟ فقال (عليه السلام): «ذاك إليهم» (٣).

وعن البحار، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام): «إن علي ابن أبي طالب صلى على فاطمه (عليها السلام) فكبر عليها خمساً وعشرين تكبيره» (٤).

وخبر الجعفریات، عن الصادق (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) كان يكبر على الجنائز خمساً وأربعاً» (٥).

ص: ٢٦٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨١ الباب ٦ من أبواب صلاة الجنازه ح ١٧

٢- اختيار معرفه الرجال: ص ٣٦ ح ٧٤

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨١ الباب ٦ من أبواب صلاة الجنازه ح ١٨

٤- البحار: ج ٧٨ ص ٣٩٠ ح ٥٥

٥- الجعفریات: ص ٢٠٩ باب التكبير على الجنائز

وفى خبر استشهاد حمزه بن عبد المطلب: «أمر الله رسوله أن يكبر عليه خمساً وسبعين تكبيره، ويستغفر له ما بين كل تكبيرتين منها، فأوحى الله إليه: إنى فضلت حمزه بسبعين تكبيره، لعظمه عندى، وكرامته على، ولك يا محمد فضل على المسلمين، وكبر خمس تكبيرات على كل مؤمن ومؤمنة»^(١).

وفى خبر القطب الراوندى، فى وفاه آدم، عن الباقر (عليه السلام): «قال جبرئيل (عليه السلام) لهبه الله: تقدم يا هبه الله فصلّ على أبيك، وكبر عليه خمساً وسبعين تكبيره»^(٢).

وفى خبر الثمالى، عن الباقر (عليه السلام): «إن علياً أوصى إلى ولده الحسن (عليه السلام) فقال: يا بنى إنى ميت من ليلتى هذه _ إلى أن قال _: فصلّ على، فكبر سبعاً، فإنها لن تحل لأحد من بعدى إلا لرجل من ولدى يخرج فى آخر الزمان يقيم إعوجاج الحق»^(٣).

وفى خبر ابن عباس: فصلّى عليها _ أى على فاطمه بنت أسد _ النبى (صلى الله عليه وآله) صلاة لم يصلّ على أحد قبلها مثل تلك

ص: ٢٤٨

-
- ١- المستدرک: ج ١ ص ١١٣ الباب ٥ من أبواب صلاة الميت ح ٧
 - ٢- المستدرک: ج ١ ص ١١٣ الباب ٦ من أبواب صلاة الميت ح ٣
 - ٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٣١٤ الباب ١٠ فى عدد التكبير فى الصلاة على الميت ح ٤٣

الصلاه، ثم كبر عليها أربعين تكبيره (١).

وفى خبر يوسف: «ثم خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى الجبانه وصلى عليه _ أى على النجاشى _ وكبر سبعاً» (٢).

إلى غيرها من الروايات، لكن بعض هذه الروايات محموله على تعدد الصلوات، ففى روايه الخصال، عن الصادق (عليه السلام): «أوحى الله إليه _ أى إلى هبه الله _ أن يكبر عليه، على آدم (عليه السلام) خمساً» (٣).

وفى ذيل روايه عقبه: «أما بلغكم أن رجلاً صلى عليه على (عليه السلام) فكبر عليه خمساً حتى صلى عليه خمس صلوات يكبر فى كل صلاه خمس تكبيرات».

وفى روايه الصادق (عليه السلام) حول قصه سهل بن حنيف: «إنه لم يكن كذا _ أى لم يكبر عليه (عليه السلام) ستاً _ ولكن صلى عليه خمساً ثم رفعه ومشى به ساعه، ثم وضعه وكبر عليه خمساً،

ص: ٢٤٩

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٣١٧ الباب ١٠ فى عدد التكبير فى الصلاه على الميت ذيل ح ٥١

٢- الخصال: ج ٢ ص ٣٥٩ باب السبعه ح ٤٧

٣- الخصال: ج ١ ص ٢٨١ باب الخمسه ح ٢٧

يأتي بالشهادتين بعد الأولى، والصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد الثانية، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة، ففعل ذلك خمس مرات حتى كبر عليه خمساً وعشرين تكبيره»(١).

وفي روايات متعددة: إن علياً (عليه السلام) كبر على فاطمه الزهراء (عليها السلام) خمس تكبيرات(٢).

إلى غير ذلك، فإن الجمع بين هذه الروايات يدل على تعدد الصلاة، ولا مانع من أن يكون الرسول والإمام مفوضاً في زيادة التكبيرات ونقصيتها، ففي أحاديث متعددة: «إن الله أذب نبيه بأدابه ففوض إليه دينه»(٣).

وفي بعض الروايات: إنهم (عليهم السلام) المعنيون بقوله تعالى: (هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ)(٤).

وكيف كان، فلا ينبغي الإشكال في أن التشريع لنا هو خمس تكبيرات.

{يأتي بالشهادتين بعد الأولى، والصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد الثانية، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة،

ص: ٢٧٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨١ الباب ٦ من أبواب صلاة الجماعة ح ٢١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٧٦ الباب ٥ من أبواب صلاة الجنائز ح ٢٤

٣- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٨٦ الباب ١٧ من أبواب المزار ح ١٢ و ١٣

٤- سوره ص: الآية ٣٩

والدعاء للميت بعد الرابعه، ثم يكبر الخامسة وينصرف.

والدعاء للميت بعد الرابعه، ثم يكبر الخامسة وينصرف { وقد اختلف فى وجوب الدعاء بعد التكبيرات، أو يجوز إتيانها ولأى بلا أدعيه، والمراد بالدعاء أعم من الشهادتين، فالمشهور ذهبوا إلى الأول، بل عن الخلاف، والتذكرة، والمنتهى، الإجماع عليه، لكن عن صريح الشرائع، وظاهر النافع، والمحقق الأردبيلي فى شرح الارشاد، استحبابه.

استدل الأولون بأمور:

الأول: الإجماع المدعى.

الثانى: قاعده الاشتغال.

الثالث: عمل النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمه (عليهم السلام).

الرابع: الروايات الآمره بذلك، كخبر أبى بصير، قال: كنت عند أبى عبد الله (عليه السلام) جالساً فدخل رجل فسأله عن التكبير على الجنائز؟ فقال (عليه السلام): «خمسة تكبيرات». ثم دخل آخر فسأله عن الصلاه على الجنائز؟ فقال له: «أربع صلوات». فقال الأول: جعلت فداك، سألتك فقلت: خمساً، وسألك هذا فقلت: أربعاً؟ فقال: «إنك سألتنى عن التكبير، وسألنى هذا عن الصلاه»،

ص: ٢٧١

ثم قال: «إنها خمس تكبيرات بينهن أربع صلوات» (١).

وخبر فضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام): «إنما لم يكن في الصلاة على الميت ركوع ولا سجود، لأنه إنما أريد بهذه الصلاة الشفاعة لهذا العبد الذي قد تخلى مما خلف، واحتاج إلى ما قدم» (٢).

وصحيحه ابن أذينة والفضيل: «إذ صليت على المؤمن فادع له واجتهد له في الدعاء» (٣).

ورواه محمد بن مهاجر، عن أمه أم سلمه، قالت: فدخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) فقلت له: أصلحك الله صحبتني امرأه من المرجئه _ إلى أن قالت _ فقال أبي عبد الله (عليه السلام): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا صلى على الميت كبر فتشهد، ثم كبر فصلى على النبي ودعا، ثم كبر واستغفر للمؤمنين والمؤمنات، ثم كبر فدعا للميت، ثم يكبر وينصرف، فلما نهاه الله عز وجل عن الصلاة على المنافقين كبر فتشهد، ثم كبر فصلى على النبي (صلى الله عليه وآله) ثم كبر فدعا للمؤمنين والمؤمنات، ثم كبر الرابعه ولم يدع

ص: ٢٧٢

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٧٤ الباب ٥ من أبواب صلاة الجنازه ح ١٢
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٤ الباب ٨ من أبواب صلاة الجنازه ح ٢
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٨ الباب ٣ من أبواب صلاة الجنازه ح ٣

للميت»(١). مما يظهر منه أن المراد بالصلاه الأذعيه، بضميمه أن الصلاه واجبه ضروره.

وصحيحه زراره، عن الصادق (عليه السلام) في الصلاه على الميت؟ قال: «تكبر، ثم تصلى على النبي، ثم تقول: اللهم عبدك ابن عبدك»(٢)، الحديث.

وأورد على الكل:

أما الأول: فبأن الأجماع محتمل الاستناد إن لم يكن مقطوعه، ومثله ليس بحجه.

وأما الثاني: فبأن القاعده محكومها بالبراءه.

وأما الثالث: فبأن العمل أعم من الوجوب.

لا يقال: يتم ذلك بضميمه: «صلوا كما رأيتموني أصلي»(٣).

لأنه يقال: لا شك في أنه منصرف إلى اليوميه.

وأما الرابع: فبلزوم حمل الروايات على الاستحباب، بقريته الروايات الأخر، بالإضافه إلى عدم دلالة الروايات في أنفسها، إذ

ص: ٢٧٣

١- جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٢٩٥ الباب ٩ في كيفية صلاه الميت ... ح ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٤ الباب ٢ من أبواب صلاه الجنائزه ح ٢

٣- العوالي: ج ٣ ص ٨٥ ح ٧٦

خبر أبى بصير لا يدل على الوجوب، وروايه فضل أخص، لأنها تدل على أن هذه الصلاه فيها شفاعه فقط، وصحيحه ابن أذينه لا يقول بها أحد، فإن الاجتهاد فى الدعاء ليس بواجب، فهو قرينه على استحباب قوله (عليه السلام): «فادع له»، وروايه محمد لا يلتزم بها القائلون بالوجوب، إذ الصلاه ليست فقط الدعاء للميت، ولعل الإمام (عليه السلام) أراد الجواب الإفحامى لا البرهانى، كما هو كثير فى الروايات، وصحيحه زراره فيها قرائن الاستحباب من ذكر الأدعيه التى لا يقول الموجبون للأدعيه بها.

استدل للقول الآخر بأمور:

الأول: الأصل.

الثانى: الاختلاف العظيم الوارد فى الدعاء فيها، مما يدل على عدم وجوبها، كما أن أخبار منزوحات البئر حملت على الاستحباب للاختلاف العظيم فيها.

الثالث: إطلاق ما ورد فى مقام البيان من أن الصلاه على الميت خمس تكبيرات [\(١\)](#).

وصحيح إسماعيل بن سعد، عن الرضا (عليه السلام) قال:

ص: ٢٧٤

١- الاستبصار: ج ١ ص ٤٧٤ الباب ٢٩٣ فى عدد التكبيرات على الأموات ح ١

سألته عن الصلاة على الميت؟ فقال (عليه السلام): «أما المؤمن فخمس تكبيرات، وأما المنافق فأربع ولا سلام فيها» (١).

فإن ظاهرهما أن التكبيرات فقط هي تمام مهيه هذه الصلاة.

الرابع: عدم ذكر الأدعية في بعض الروايات.

كالمرويه عن العسكرى (عليه السلام): «وأمر الله أن يكبر عليه _ أي على حمزه _ خمساً وسبعين تكبيره، يستغفر له ما بين كل تكبيرتين منها» (٢) الحديث.

فإن ظاهره أن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يؤمر بأكثر من الاستغفار بين التكبيرات.

وما رواه الكافي، والتهذيب، والاستبصار، عن محمد بن مسلم وزراره ومعمّر بن يحيى وإسماعيل الجعفي، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «ليس في الصلاة على الميت قراءة ولا دعاء موقت، تدعو بما بدا لك» (٣).

ص: ٢٧٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٧٣ الباب ٥ من أبواب صلاة الجنائز ح ٥

٢- المستدرک: ج ١ ص ١١٣ الباب ٥ من أبواب صلاة الميت ح ٧

٣- الكافي: ج ٣ ص ١٨٥ باب ليس في الصلاة دعاء ح ١. التهذيب: ج ٣ ص ١٨٩ الباب ٢١ في الصلاة على الأموات ح ١. وفيه «إلا أن تدعوا». الاستبصار: ج ١ ص ٤٧٦ الباب ٢٩٤ في أنه لا قراءة في الصلاة ح ١

وما رواه الهداياه، عن الباقر (عليه السلام) قال: «سبعة مواطن ليس فيها دعاء موقت: الصلاة على الجنازه، والقنوت، والمستجار، والصفاء والمروه، والوقوف بعرفات، وركعتي الطواف»^(١). مع وضوح أن الدعاء في الستة مستحب، فالسابع مثلها بقريته السياق.

وروايه يونس، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الصلاه على الجنائز، التكبيره الأولى: استفتاح الصلاه، والثانيه: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، والثالثه: الصلاه على النبي وعلى أهل بيته والثناء على الله، والرابعه: له، والخامسه: يسلم»^(٢) الحديث، فإنه يدل على لزوم الدعاء بعد الأولى.

وروايه التهذيب، عن كليب الأسدي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن التكبير على الميت، فقال بيده: خمساً. قلت: فكيف أقول إذا صليت عليه؟ قال: «تقول: اللهم عبدك احتاج إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه، وإن كان مسيئاً فاغفر له»^(٣).

ص: ٢٧٦

-
- ١- كتاب الهداياه من الجوامع الفقيهيه: ص ٥٤ س ١
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٦ الباب ٢ من أبواب صلاه الجنازه ح ١٠
 - ٣- التهذيب: ج ٣ ص ٣١٥ الباب ٣٢ في الصلاه على الأموات ح ١

فإن ظاهره كفايه قراءه هذا الدعاء مره بعد أى تكبير، فلا أدعيه بعد التكبيرات الأربع.

وروايه صحيفه الرضا (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، أنه قال: «يا على إنك إذا صليت على جنازه فقل: اللهم هذا عبدك»^(١)، الدعاء.

ولم يذكر إلا دعاءً واحداً، فهي كروايه الأسدى فى الدلاله، إلى غيرها.

والحاصل: أن عدم ذكر الدعاء أصلاً فى بعض الروايات، وذكرها فى بعضها بعد كل الخمس، وفى بعضها عدم ذكرها بعد الأولى، وفى بعضها ذكرها بعد الخامس، وفى بعض عدم ذكرها بعد الخامس، إلى غيرها. ثم الاختلاف الكثير فى الأدعيه، من أقوى الشواهد على الاستحباب، إلا أن القول بذلك مع ذهاب المشهور إلى الوجوب مشكلاً جداً، فاللزام الاحتياط. هذا ثم لو قلنا بوجوب الأدعيه فهل يجب الترتيب المشهور، وهو الشهادتان، ثم الصلاه، ثم الدعاء للمؤمنين، ثم الدعاء له، بعد كل تكبيره دعاء إلا-الخاص الخامس فإنه يكبر وينصرف، بل عن الخلاف دعوى الإجماع عليه، أم لا يتعين فى الدعوات الأربع لفظ خاص ولا موضع خاص كما عن الإسكافى،

ص: ٢٧٧

وغير واحد من المتأخرين، كالشهيد في الذكرى، وصاحب الحدائق، والذخيره، والمستند، والمدارك، بل في الأخير أنه خيره الأكثر، قولان، والظاهر الثاني.

استدل الأولون: بجملة من الروايات:

كخبر محمد بن مهاجر المتقدم.

وخبر إسماعيل بن همام، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) على جنازه، فكبر عليه خمساً، وصلى على أخرى فكبر عليه أربعاً، فأما الذي كبر عليه خمساً، فحمد الله ومجّده في التكبيره الأولى، ودعا في الثانيه للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ودعا في الثالثه للمؤمنين والمؤمنات، ودعا في الرابعه للميت، وانصرف في الخامسه، وأما الذي كبر عليه أربعاً فحمد الله ومجّده في التكبيره الأولى، ودعا لنفسه وأهل بيته في الثانيه، ودعا للمؤمنين والمؤمنات في الثالثه، وانصرف في الرابعه، فلم يدع له، لأنه كان منافقاً» (١).

وخبر على بن سويد، عن الرضا (عليه السلام) قال في الصلاه على الجنائز: «تقرأ في الأولى بأم الكتاب، وفي الثانيه تصلى على النبي وآله، وتدعو في الثالثه للمؤمنين والمؤمنات، وتدعو في الرابعه لميتك،

ص: ٢٧٨

والخامسه تنصرف بها»(١).

والرضوى، وفيه: الشهادتان بعد الأولى، والصلاه على النبى وآله بعد الثانيه، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثه، والدعاء للميت بعد الرابعه، وقراءه آيه (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً) (٢) بعد الخامسه (٣).

واستدل للقول الثانى: بجمله من الروايات التى ذكرناها فى مسأله عدم وجوب الدعاء بين التكبيرات، وبجمله أخرى من الروايات الكثيره المختلفه فى ذكر الأدعيه وأماكنها، وعليه فهذا القول هو المتعين.

نعم، لا- ينبغى ترك الطريقه المعروفه، بل الظاهر إن ما استدل به للقول الأول أيضاً يمكن أن يستدل بها للقول الثانى، فإنه أى جامع بين الفاتحه وبين الشهادتين، بالإضافة إلى أن فى الروايتين ذكر الشهاده، لا الشهادتين، والرضوى ضعيف السند مشتمل على ما لا يقولون به من أدعيه واجبه، وذكر الدعاء بعد الخامس.

ثم إن بعض الفقهاء ذهب إلى أن الأفضل تكرار الدعاء بالنسبه إلى كل تكبيره، خصوصاً بالنسبه إلى الدعاء للميت حيث ذكر

ص: ٢٧٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٦ الباب ٢ من أبواب صلاه الجنازه ح ٨

٢- سوره البقره: الآيه ٢٠١

٣- فقه الرضا: ص ١٩ س ١٤

كذلك في بعض الروايات، ولا يخفى أنه لو قلنا بوجوب التوزيع المذكور بين الأدعية، فالظاهر أنه لا يعتبر في كل دعاء لفظ مخصوص، لأن اختلاف الروايات يؤيد ذلك.

والحاصل: إن مقتضى الأدلة عدم وجوب الأدعية، ثم لو قلنا بالوجوب لا تجب الأماكن المخصوصة في الأدعية المخصوصة، ثم لو قلنا بوجوب الأماكن المخصوصة، لا تجب أدعية مخصوصة، مثلاً يصح أن يقول عقيب الأولى: الله واحد، ومحيد رسوله، وعقيب الثانية: صلى الله على رسول الله وآله، وعقيب الثالثة: يارب ارحم كل المؤمنين، وعقيب الرابعة: يا الله أنزل غفرانك على هذا الميت.

ثم إنه ورد في بعض الروايات هنا، وفي روايات أخرى في أدعية أخرى، الدعاء للمسلمين والمسلمات بعد الدعاء للمؤمنين والمؤمنات، فالمراد بالمؤمن إما الأخص، كما قال تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) (١) فالمسلم كل مؤمن سواه، وإما المراد به الموالي، والمراد بالمسلم كل مسلم لا يوالى ولا يعادى، من القاصرين ومن أشبههم، فلا يقال إن هذه الأدعية تدل على غفران الله لغير الموالين أيضاً، ثم ما ورد من الدعاء عقيب الرابعة بأن المصلى لا يعلم منه خيراً، أما أن يراد بالخير "الإيمان" أو أنه يدعو بذلك في غير من

ص: ٢٨٠

فيجزي أن يقول بعد نية القربة وتعيين الميت ولو إجمالاً:

يعرف منه الشر، أما من يعرف عنه الشر فلا يدعو له بهذا الدعاء.

{فيجزي أن يقول بعد نية القربة} لأنها صلاة وعبادة، والعبادة لا تكون إلا بالقربة، ويؤيده ما رواه العوالي عن فخر المحققين، قال النبي (صلى الله عليه وآله): «إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء»^(١).

{وتعيين الميت ولو إجمالاً} لأن هذه الصلاة صلاة له، فاللازم ربطها بالميت، ولا يكون الربط إلا بالنيه، ولا دليل على لزوم التعيين تفصيلاً، فيكفي كون الميت مشهوداً للمصلي وإن لم يعلم هل هو كبير أو صغير، ذكر أو أنثى، وكذا لم يعرف اسمه ونسبه وسائر خصوصياته، ولو تعارض الوصف والإشارة قدم المقصود منهما أصلاً، فإن قصد هذا الميت وظنه زيداً فبان عمراً كفي، وإن قصد زيداً بحيث إنه لولا زيد لم يصل عليه، فبان عمراً لم يكف، لأنه لم يصل على عمرو حقيقه، وإن كان قدامه.

وكذا إذا نوى الجميع صح، أما إذا نوى الواحد الذي أمامه ظاناً أنه واحد ولم ينو ما عداه لعدم رؤيته له ونحوه مثلاً، لم تصح الصلاة إلا لمن نواه.

ص: ٢٨١

١- العوالي: ج ٢ ص ٢٢٣ ح ٣٢

الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله. الله أكبر، اللهم صل على محمد وآل محمد. الله أكبر، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات. الله أكبر، اللهم اغفر لهذا الميت. الله أكبر.

{ الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله. الله أكبر، اللهم صل على محمد وآل محمد. الله أكبر، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات. الله أكبر، اللهم اغفر لهذا الميت. الله أكبر } ثم إنه لا إشكال ولا خلاف نصاً وفتوى، بل الظاهر الإجماع على أن لا يصح تبديل التكبير بلفظ آخر، كأن يقول لا شىء أكبر من الله، أو الأكبر هو الله، أو خالق السماء أكبر، أو ما أشبه ذلك، بل لعله من الضروريات، كما أن الظاهر عدم صحه تبديل ذلك بسائر اللغات.

أما فى الأدعية _ فعلى القول بالوجوب _ هل يصح الإتيان بها بسائر اللغات؟

احتمالان: من الإطلاق، ومن الانصراف، ويؤيد الأول ما ذكره فى قنوت الصلاة اليوميه، وما ورد فى المقام من أن صلاة الميت تسبيح وتهليل، كما وثق يونس بن يعقوب، قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجنائز أصلى عليها على غير وضوء؟ فقال: «نعم، إنما هو تكبير وتسبيح وتحميد وتهليل» (١)، ومثله غيره.

ص: ٢٨٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٣ الباب ٧ من أبواب صلاة الجنائز ح ٢

والأولى أن يقول بعد التكبيره الأولى: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إلهاً واحداً صمداً فرداً حياً قيوماً دائماً أبداً لم يتخذ صاحبه ولا

{والأولى أن يقول بعد التكبيره الأولى:} لم يظهر وجه الأولويه، إذ ما ذكره لم يرد في نص، فالأولى أن يقول ما في بعض النصوص، كالذى رواه الكافى بسند صحيح عن الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «تكبر ثم تشهد ثم تقول»^(١)، الحديث.

أو ما رواه التهذيب عن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن الصلاة على الميت^(٢) إلى آخره.

أو ما في الفقه الرضوي^(٣)، أو ما في المقنع^(٤)، بعد بنائهم أنه مضمون الروايات..

نعم لا- إشكال في كفايه ما ذكره المصنف، لما تقدم من أنه ليس في الصلاة على الميت شيء مؤقت، فما ذكره هي إحدى صيغها وهي: {أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، إلهاً واحداً، أحداً صمداً فرداً، حياً قيوماً، دائماً أبداً، لم يتخذ صاحبه ولا

ص: ٢٨٣

١- الكافى: ج ٣ ص ١٨٤ باب الصلاة على المؤمن والتكبير والدعاء ح ٤

٢- التهذيب: ج ٣ ص ٣٣٠ الباب ٣٢ فى الصلاة على الميت ح ٦٠

٣- فقه الرضا: ص ١٩ السطر ١٤

٤- كتاب المقنع من الجوامع الفقيهيه: ص ٦ س ١٧

ولداً، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون.

وبعد الثانية: اللهم صل على محمد وآل محمد، وبارك على محمد وآل محمد، وارحم محمداً وآل محمد، أفضل ما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد، وصلّ على جميع الأنبياء والمرسلين.

وبعد الثالثة: اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين

ولداً، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون { وإظهاره على الدين إما بمعنى إبطاله للأديان في زمان الإمام المهدي (عليه السلام)، وإما بمعنى ظهوره في العالم، والأول أقرب.

{وبعد الثانية: اللهم صل على محمد وآل محمد، وبارك على محمد وآل محمد، وارحم محمداً وآل محمد، أفضل ما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد، وصلّ على جميع الأنبياء والمرسلين { والصلوة هي العطف، وعطف الله لطفه ورحمته، وصلاتنا له (صلى الله عليه وآله) _ مع أنه في أرفع المقامات _ توجب مزيداً من فضل الله بالنسبة إليه، فإن فضل الله لا نهاية له.

{وبعد الثالثة: اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين

والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، تابع اللهم بيننا وبينهم بالخيرات، إنك على كل شيء قدير.

وبعد الرابعة: اللهم إن هذا المسجى قدامنا عبدك وابن عبدك وابن امتك، نزل بك وأنت خير منزل به، اللهم إنك قبضت روحه إليك وقد احتاج إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه، اللهم إنا لا- نعلم منه إلا- خيراً، وأنت أعلم به منّا، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه. وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته، واغفر لنا وله، اللهم

والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، تابع اللهم بيننا وبينهم بالخيرات، إنك على كل شيء قدير { ومتابعه الخيرات عبارته عن توفيقنا لإرسال الخير لهم، والإيحاء إليهم بالدعاء لنا، فإن دعاء الميت للحى ثابت في الشريعة.

{وبعد الرابعة: اللهم إن هذا المسجى قدامنا، عبدك وابن عبدك، وابن امتك، نزل بك وأنت خير منزل به، اللهم إنك قبضت روحه إليك وقد احتاج إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه، اللهم إنا لا- نعلم منه إلا- خيراً، وأنت أعلم به منّا، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه { أى حسناته، أو إن هناك أيضاً نوعاً من الإحسان تترفع بها درجة الإنسان.

{وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته، واغفر لنا وله، اللهم

احشره مع من يتولاه ويحبّه، وأبعده ممّن يتبرأ منه ويغضه، اللهم ألحقه بنبيّك، وعزّف بينه وبينه، وارحمنا إذا توفيتنا، يا إله العالمين، اللهم اكتبه عندك فى أعلى عليين، واخلف على عقبه فى الغابرين، واجعله من رفقاء محمد وآله الطاهرين، وارحمه وإيانا برحمتك يا أرحم الراحمين.

والأولى أن يقول بعد الفراغ من الصلاة: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ

احشره مع من يتولاه ويحبّه، وأبعده ممّن يتبرأ منه ويغضه، اللهم ألحقه بنبيّك، وعزّف بينه وبينه، وارحمنا إذا توفيتنا، يا إله العالمين { فإن الإنسان وإن كان محتاجاً إلى رحمة الله هنا، لكنه أحوج إليها هناك.

{اللهم اكتبه عندك فى أعلى عليين} أى ارفعه، أو سجّله فى كتاب مربوط بهم، ومن الواضح أن التسجيل يلازم رفع الإنسان خارجاً {واخلف على عقبه فى الغابرين} أى الباقين، والمعنى اجعل له خلفاً يدارى أهله، أو كن أنت خلفاً له فى رعايتهم. {واجعله من رفقاء محمد وآله الطاهرين، وارحمه وإيانا برحمتك يا أرحم الراحمين}، ثم إن هناك أدعية أخرى مذكوره فى الروايات لا بأس بجمعها وقراءتها.

{والأولى أن يقول بعد الفراغ من الصلاة: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ}، وذلك وارد فى الفقه الرضوى (1)، وفى روايه عمار بن موسى، عن الصادق (عليه السلام)

ص: ٢٨٦

بعد الخامسة: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد» (١). إلى آخره.

ثم إنه ورد في خبر سماعه: «وإذا فرغت _ أي من التكبيرات الخمس _ سلمت عن يمينك» (٢).

وكذا ورد التسليم في بعض الروايات الأخرى، لكن عن الشيخ حملهما على التقيه، بقريته ما روى عن الرضا (عليه السلام)، قال: «أما المؤمن فخمس تكبيرات، وأما المنافق فأربع ولا سلام» (٣).

وفي روايه أخرى، عنه (عليه السلام): «وليس في صلاة الجنائز تسليم» (٤).

لكن أشكل عليه الوافي بمنافاته مع كونه بعد الخمس التي لا يقول بها العامه.

وحمل السلام في الوسائل على الاستحباب.

أقول: وهذا هو مقتضى الصنائه، إذ الجمع الدلالى لا يدع مجالاً للحمل على التقيه، كما ذكروا، اللهم إلا إذا كانت التقيه قويه جداً كما قالوا في باب الوقت لصلاه المغرب، فالتسامح في أدله السنن يشمل المقام، والله سبحانه العالم.

ص: ٢٨٧

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٧ الباب ٢ من أبواب صلاه الجنازه ح ١١
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٥ الباب ٢ من أبواب صلاه الجنازه ح ٦
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٧٣ الباب ٥ من أبواب صلاه الجنازه ح ٥
 - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٥ الباب ٩ من أبواب صلاه الجنازه ح ٥

وإن كان الميت إمراه يقول بدل قوله: "هذا المسجى" إلى آخره: هذه المسجاة قدامنا أمتك وابنه عبدك وابنه أمتك، وأتى بسائر الضمائر مؤنثه. وإن كان الميت مستضعفاً

{وإن كان الميت امرأه يقول بدل قوله: "هذا المسجى" إلى آخره: هذه المسجاة قدامنا أمتك، وابنه عبدك وابنه أمتك، وأتى بسائر الضمائر} إلا ضمير "وأنت خير منزول به" {مؤنثه} أما تأنيث الضمائر فلأن الميت أنثى، وأما ضمير "به" فلأنه راجع إلى الله سبحانه، و"المسجى" من "السجو" بمعنى الركود، قال تعالى: (وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى) (١)، وذلك لأن الميت ركذ فلم يتحرك، وإنما يقال للتغيطه تسجيه، بعلاقه الحال والمحل، أو غيرها.

أما الخنثى المشكل، فيحق له أن يأتي بالضمائر مؤنثه، باعتبار "الجنزه" أو "النفس"، أو مذكوره باعتبار "الانسان" و"الشخص" و"الميت".

وكذا فى التذكير والتأنيث: دعاء الطفل، والمستضعف، والمنافق، والمخالف، والمجهول.

{وإن كان الميت مستضعفاً} وهو الذى لا يوالى الحق ولا يعادى الحق، كالذين عرفوا الإسلام، لكن لم يعرفوا لا الإمام، ولا

ص: ٢٨٨

يقول بعد التكبيره الرابعه: اللهم اغفر للمذنبين تابوا واتبعوا سبيلك، وقهم عذاب الجحيم، ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم، ومن صلح من آبائهم، وأزواجهم، وذرياتهم، إنك أنت العزيز الحكيم

أعداء الإمام، فليست لهم موالاه ولو إجماليه، ولا معاداه كذلك، والمراد بالإجماليه أن الإنسان الذي ولد في بلاد الشيعة منهم، واعتقد باعتقاداتهم، يسمى بالشيعي والموالي، وإن لم يعرف الإمام، وذلك لأنه يعتقد بما اعتقد به آباؤه ومن حوله، وإن لم يعرف ما هو ذلك الاعتقاد، ومثله الذي ولد بين النواصب، فكل واحد منهما لا يسمى مستضعفاً، لأن العقائد الإجماليه مثل العقائد التفصيليه في تأثيرها في ترتب الأحكام، كما ذكرنا ذلك في كتاب الجهاد، في وجه قتال وسبي الجاهلين من الكفار والمشركين.

{يقول بعد التكبيره الرابعه: اللهم (اغفر للمذنبين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم، ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم إنك أنت العزيز الحكيم) (١)} وذلك لصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «الصلاه على المستضعف والذي لا يعرف الصلاه على النبي (صلى الله عليه وآله) والدعاء للمؤمنين والمؤمنات، تقول:

ص: ٢٨٩

ربنا اغفر للذين تابوا _ إلى قوله _ العزيز الحكيم»(١١) كما فى المتن.

وصحيح زراره ومحمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) قال: «الصلاه على المستضعف والذى لا يعرف مذهبه: تصلى على النبى، ويدعى للمؤمنين والمؤمنات، ويقال: اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم»(١٢) إلى غيرهما من الروايات.

والظاهر أن قوله _ فى الروايه الأولى _ «والذى لا يعرف» بصيغه المعلوم عطف بيان «المستضعف» لا بصيغه المجهول، بمعنى أنت لا تعرفه.

ثم إن الدعاء للمستضعف إنما يجب إذا قلنا بوجوب أصل الدعاء، وإلا فهو مستحب، كما اختاره الشرائع، والظاهر أنه يجوز الدعاء له فى أى مكان، لإطلاق أدلته، فالقول بأنه بعد الرابعه لأنه مكان الدعاء للميت كما عن غير واحد، بل فى الجواهر: (إنه لا خلاف فيما أجده)(١٣)، محل نظر، خصوصاً وظاهر هذه الروايات عدم

ص: ٢٩٠

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٨ الباب ٣ من أبواب صلاه الجنازه ح ٢
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٨ الباب ٣ من أبواب صلاه الجنازه ح ١
 - ٣- الجواهر: ج ١٢ ص ٩٠ فى كيفيه الدعاء على المستضعف

اشترط الشهادتين، مما يؤيد عدم مكان خاص لما ذكر فيها من الصلاة والدعاء.

نعم الأحوط الأولى جعله بعد الرابعه.

ثم إن إطلاقات كون صلاه الميت خمس تكبيرات أن صلاه المستضعف أيضاً كذلك، فلا يدخل في ما دلّ على أن صلاه المنافق أربع تكبيرات، وحيث عرفت سابقاً أن في صلاه الميت ليس لفظ خاص، فالظاهر في المقام الإتيان بكل ما يؤدي معنى الدعاء المذكور في المقام، وهل يجوز الدعاء له بدعاء المؤمن، لا يبعد ذلك، حيث إنه ليس من المنهي عن الدعاء له، فقراءه دعاء المستضعف له أولى، وكما يدعى للمستضعف بهذا الدعاء، كذلك يدعى لولده ومجنونه، لقاعده إلحاق كل ولد ومجنون بمذهب كبار عقلائهم.

وأما مجنون المؤمنين والمنافقين، كما إذا كان منافقاً فجن، أو مجنون في وسطهم، فالظاهر أن الأول محكوم بحكمهم، والثاني يدعى له بدعاء المستضعف.

أما الأول: فلظاهر قوله تعالى: (أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ) (١) وأنه

ص: ٢٩١

١- سورة الطور: الآية ٢١

وإن كان مجهول الحال يقول: اللهم إن كان يحب الخير وأهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه.

محكوم بحكم الإسلام في كل أموره.

وأما الثاني: فلأنه ليس منافقاً حتى يلعن، وإن كان محكوماً ببعض أحكام المؤمنين، فإنه "لا تزر وازره وزر أخرى"، ونفاقه السابق _ لو كان منافقاً فجن _ لا- يؤثر في حكمه الحال، ولذا لا- يشمله قوله تعالى: (جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ) (١١)، فإنه "رفع القلم عن المجنون حتى يستفيق"، وعلى هذا فهو من قبيل المستضعف.

هذا، وقد عرفت أن الأدعيه ليست واجبه، بل خصوصيات الأدعيه حتى لو قلنا بوجوب أصل الدعاء.

{وإن كان مجهول الحال يقول: اللهم إن كان يحب الخير وأهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه} أما موضوع مجهول الحال، فهو الذي لا- نعلم هل أنه مؤمن، أو منافق، أو مستضعف، ولا يمكن التحقيق عنه، لما مرّ غير مرّه من أنه يلزم الفحص في الشبهات الموضوعيه.

ص: ٢٩٢

١- سورة التحريم: الآيه ٩

وأما حكمه فهو ما ذكره، لصحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إن كان مستضعفاً فقل: اللهم (اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم)، وإذا كنت لا تدري ما حاله فقل: اللهم إن كان يحب الخير وأهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه، وإن كان المستضعف منك بسبيل، فاستغفر له على وجه الشفاعة لا على وجه الولاية»^(١)، أى لو كان بينك وبين المستضعف صداقه، أو قرابه، أو ما أشبه فكأنه بينكما سبيل وطريق المحبه، ووجه الشفاعة أخف من وجه الولاية، فإن الإنسان ربما يشفع لإنسان بدون اهتمام، وربما يشفع لولى له على وجه الاهتمام والشده.

ثم الظاهر أنه يجوز أن يدعو للمجهول بدعاء المستضعف أيضاً _ كما ذكره بعض الفقهاء _ لا لما ذكره من شمول صحيح محمد وزاره السابقين له بدعوى قراء «والذى لا- يعرف» و«الذى لا- يعرف مذهبه» بصيغه المجهول، لعدم معلوميه ذلك، لاحتمال كونهما عطف بيان للسابق، بل لصحه كل دعاء فى الصلاه، كما سبق.

نعم قد يقال إن الظاهر منهما "المجهول" لأنه تأسيس، بخلاف

ص: ٢٩٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٨ الباب ٣ من أبواب صلاه الجنازه ح ٤

"المعلوم" فإنه تأكيد، والأصل في الكلام التأسيس لا التأكيد.

وفى خبر سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام): «تقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، اللهم صلّ على محمد عبدك ورسولك، اللهم صلّ على محمد وآل محمد، وتقبل شفاعته، وببئس وجهه، وأكثر تبعه، اللهم اغفر لى وارحمى وتب على، اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك، وقهم عذاب الجحيم _ ثم قال: _ فإن كان مؤمناً دخل فيها، وإن كان ليس بمؤمن خرج منها» (١).

ثم إن كان الميت مخالفاً _ وهو غير المنافق _ فإن كان لا يعرف الحق ولا يعانده فهو داخل فى زمرة المستضعفين، وإن يعرف الحق ويعانده ففيه احتمالات، كونه داخلياً فى المنافق، لأنه نوع من النفاق، ولأنه إظهار الإسلام والالتزام بخلاف بعض أركانه عقيدة، وكونه واجب الصلاة عليه بأربع تكبيرات، لقاعده "الزموهم بما التزموا به"، وكونه يصلى عليه بخمس تكبيرات، لإطلاق أدله الخمس خرج منه المنافق، وهذا ليس منه، لأنه وإن لم يقبل بعض بنود الإسلام، لكن لا يعد منافقاً، فينصرف عنه أدله النفاق، فهل يصح أن يقال: إن كل مخالف يعلم الحق هو منافق، وفيهم الواقفه، (٢)

ص: ٢٩٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٩ الباب ٣ من أبواب صلاة الجنائز ح ٦

٢- مرّ فى صفحه ١٧٤

والفطحيه(١٢)) ومن أشبه من أجله الرواه الذين يؤخذ برواياتهم، ولا- يشك في وثاقتهم، وكونه يخير فيه بين الأربعة لقاعده الإلزام، وبين الخمس للإطلاق.

أقول: الظاهر أن المخالف الذى لا- يقول بالخمس _ الذى عرف الحق ولم يقبله _ يخيّر له بين الخمس للمطلقات، والأربع لقاعده

ص: ٢٩٥

١- الفطحيه: هي الفرقة الخامسة المتفرعه عن الإسماعيليه، قال شيخنا المفيد في الإرشاد ص ٢٨٦: (في ذكر أولاد أبي عبد الله عليه السلام): إنما لزمهم هذا اللقب لقولهم بإمامه عبد الله، وكان أفضح الرجلين، ويقال إنهم لقبوا بذلك لأن داعيهم إلى إمامه عبد الله كان يقال له: عبد الله الأفضح. قال: إن عبد الله كان أكبر إخوته بعد إسماعيل، ولم يكن منزلته عند أبيه كمنزله غيره من ولده في الإكرام، وكان متهماً بالخلاف على أبيه في الاعتقاد. وقال شيخ الطائفة في إختيار معرفه الرجال ص ٢٥٤ ح ٤٧٢: إن عبد الله كان أفضح الرأس، وقال بعضهم: إنه كان أفضح الرجلين، وقال بإمامه عبد الله عامه مشايخ العصابه، وفقهاؤها مالوا إلى هذه المقاله، فدخلت عليهم الشبهه لما روى عنهم (عليهم السلام) أنهم قالوا: الإمامه في الأكبر من ولد الإمام إذا مضى. للتفصيل راجع: إختيار معرفه الرجال ص ٢٥٤ ح ٤٧٢، والإرشاد للمفيد ص ٢٨٥، وفرق الشيعه ص ٧٧، والبحار ج ٣٧

الإلزام، فإن قاعده الإلزام وإن كان عزيمة في بعض الموارد، إلا إنها حيث كانت على خلاف القواعد الأوليه _ من عموم الأحكام لكل إنسان _ فاللزام القول بأنها رخصه، إلا ما خرج بالدليل، فهل يمنع المخالف من الإشهاد عند الطلاق، أو التمتع، أو تقسيم الإرث كما فرض الله، أو غير ذلك.

أما المخالف الذى يقول بالخمس لزوماً، كالواقفه ونحوهم، أو تخييراً _ إذا وجد من قال بالتخيير _ فاللزام الخمس بالنسبه إلى القائل بلزومه للمطلقات، والتخيير بالنسبه إلى المخيّر منهم، للجمع بين المطلقات، وقاعده الإلزام.

نعم: الظاهر أن المعاند من أقسام المخالفين لا يدعى له وراء الرابعه بدعا المؤمن: «اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً» بل الظاهر أنه يلعنه، لصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «إن كان جاحداً للحق فقل: اللهم إملأ جوفه ناراً وقبره ناراً وسلط عليه الحيات والعقارب»، وذلك قاله أبو جعفر (عليه السلام) لامرأه سوء من بنى أميه صلى عليها أبى، وقال هذه المقاله: «واجعل الشيطان لها قريناً»، قال محمد بن مسلم: فقلت له: لأى شىء يجعل الحيات والعقارب فى قبرها؟ فقال: «إن الحيات يعرضنها، والعقارب يلسعنها، والشياطين تقارنها فى قبرها» قلت تجد ألم ذلك؟ قال (عليه

السلام): «نعم شديداً»(١). إلى غير ذلك من الروايات الآتية في المسألة الأولى إن شاء الله تعالى.

هذا ولكن لا- يبعد أن يكون اللعن للجاحد المعادى، لا- لمن ينكر عقيدته ولا- يعادى عملاً بل يوالى، كما ذكرنا في أمثال أصحاب الأئمة من المنحرفين، وعلى هذا فالمعاند _ أى الذى يعرف الحق لكن لا يقبله _ المعادى يلعن عقيبه الرابعه.

أما غير المعادى فلا- ولا- يبعد أن يدعى له بدعاء المستضعف، حيث إن هذا الدعاء كلى قابل الانطباق على كل صغرى، خصوصاً وقد عرفت أن كل دعاء جائز، فتحصل أن المؤمن يُدعى له، والمنافق يُلعن، والمخالف الجاهل والمخالف العالم غير المعادى يُدعى لهما بدعاء المستضعف، والمخالف العالم المعادى يُلعن، لكن ذلك إذا اضطر للصلاه عليه، وإلا- فالفرق المحكوم بكفرهم لا- يصلى عليه كما تقدم، كما أن المؤمن يكبر عليه خمس تكبيرات، والمنافق يكبر عليه أربع تكبيرات، والمخالف مطلقاً يخير بين أن يكبر عليه أربع لقاعده الإلزام، أو خمس لإطلاقات الأدله.

نعم إذا كان المخالف يعتقد بالخمس لأنه إنحرف عن بعض الأئمة(عليهم السلام)، فاللزام أن يكبر عليه خمس تكبيرات،

ص: ٢٩٧

بقي شيء، وهو أن الظاهر لحقوق كل مجهول لدينا _ مما لم يتته الفحص فيه إلى نتيجه _ ببلده ومحله، فإذا كان هناك بلد إسلامي إيماني، حكم على ميتة بحكم المؤمن، وإذا كان بلد إسلامي مخالف، حكم عليه بحكم أهل الخلاف، وهكذا، وذلك لأن العرف يحكم بأنه منهم، والشارع رتب الحكم على الموضوع العرفي، وقد تقدم شبه هذه المسألة في السابق.

ولذا قال في محكي المدارك: (الظاهر أن معرفه بلد الميت الذي يعلم إيمان أهلها أجمع كاف في إلحاقه بهم) (١) انتهى.

ثم لو شك في أنه من أى الأقسام من المؤمن والمنافق والمخالف بأقسامه؟ فالظاهر وجوب خمس تكبيرات عليه، لأنه الأصل خرج منه المنافق، ولا- يعلم بأن هذا الميت من الخارج، فاللازم التمسك فيه بالعام، وليس ذلك من التمسك به في الشبهه المصدقيه، بل هو من قبيل ما إذا شك في إناء أنه خمر أم لا؟ فإنه يصح شربه لعدم العلم بكونه من أفراد المخصص بعد العلم بكونه من أفراد العام، مضافاً إلى أن حرمة التكبيره الخامسه على المنافق إنما هي تشريعيه، فإن لم يقصد التشريع بل الاحتياط لم يضر ذلك، مع أنه لو كان مؤمناً بطلت الصلاه عليه بأربع تكبيرات.

ص: ٢٩٨

وإن كان طفلاً يقول: اللهم اجعله لأبويه ولنا سلفاً وفرطاً وأجراً.

أما الدعاء عقب الرابعه على القول بوجوبه، فهو دعاء المجهول كما ورد في النص والفتوى.

ولو ظنه مؤمناً فكبير له خمساً مع الدعاء له ثم تبين كونه منافقاً فهل يعيد الصلاة، لأنه لم يأت بالتكليف، أم لا؟ لأن الخامسة صارت خارجه عن الصلاة، والدعاء لا يعاد من أجله الصلاة، لقاعده "لا تعاد" إطلاقاً للمقام، أو شمولاً له بالمناط، الظاهر الثانى.

أما إذا ظنه منافقاً فكبير عليه أربعاً ولعنه، فاللازم الإعادة لأنه لم يأت بالوظيفه.

ومما تقدم، تعرف أنه لو شك في ميت ولم يمكن الفحص لا يجب تكرار الصلاة، للعلم الإجمالى، بل يكفى أن يأتى بصلاه مجهول الحال، ولو اصطف أمامه مؤمن ومنافق جازت صلاه واحد لهما، لكن يدعو بدعائين، ويقصد بكل دعاء، وينوى بالخامسه خصوص المؤمن، ومنه يعلم حال ما إذا كان مؤمناً ومجهولاً، إلى غيرهما من الصور.

{وإن كان} الميت {طفلاً يقول: "اللهم اجعله لأبويه ولنا سلفاً وفرطاً وأجراً"، بلا إشكال ولا خلاف، ففي المروى فى التهذيب عن زيد بن على، عن آباءه (عليهم السلام)، عن على (عليه السلام) فى الصلاة على الطفل إنه كان يقول: «اللهم اجعله لأبويه ولنا سلفاً وفرطاً»

وأجرأً»(١)).

وفى الفقيه: «ومن حضر مع قوم يصلون على طفل فيقل: اللهم اجعله لأبويه ولنا فرطاً»(٢)).

وفى المقنع والهدايه: «اللهم اجعله لنا ولأبويه فرطاً»(٣)).

وفى الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، إنه كان يقول فى الصلاه على الطفل: «اللهم اجعله لنا سلفاً وفرطاً وأجرأً»(٤)).

وفى فقه الرضا (عليه السلام): «اللهم اجعله لأبويه ولنا ذخراً ومزيداً وفرطاً وأجرأً»(٥)).

وفى صحيفه الرضا (عليه السلام) بإسناده عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال لعلى (عليه السلام): «وإذا صليت على طفل فقل: اللهم اجعله لأبويه سلفاً، واجعله لهما فرطاً، واجعله لهما نوراً ورشداً، وأعقب والديه الجنة، إنك على كل شىء قدير»(٦)).

ص: ٣٠٠

١- التهذيب: ج ٣ ص ١٩٥ الباب ٢١ فى الصلاه على الأموات ح ٢١

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٠٤ الباب ٢٥ فى الصلاه على الميت ح ٣٣

٣- كتاب المقنع من الجوامع الفقيهيه: ص ٦ س ٣٢. كتاب الهدايه من الجوامع الفقيهيه: ص ٥١ س ٧

٤- الدعائم: ج ١ ص ٢٣٧ فى ذكر الصلاه على الجنائز

٥- فقه الرضا: ص ١٩ س ٢٧

٦- صحيفه الرضا: ١٠٧ ح ٢٠٠

ومن الاختلاف في هذه الروايات يظهر أنه لا يلزم لفظ خاص، فمن قال بوجوب مطلق الدعاء للميت يقول به هنا بلا لفظ خاص، ومن لا يقول به هناك يقول هنا باستحباب الدعاء، ويسقط الدعاء لأبوى الطفل إن كانا لا يستحقان الدعاء لهما، وكذا يسقط الدعاء لأحدهما إن كان أحدهما لا يستحق.

ص: ٣٠١

(مسألة _ ١): لا يجوز أقل من خمسة تكبيرات إلا للتقيه،

(مسألة _ ١): {لا يجوز أقل من خمسة تكبيرات} بلا إشكال ولا خلاف، بل ظاهرهم حيث أرسلوه إرسال المسلمات الإجماع عليه، فلو نقص عمداً أو سهواً بطلت، ولزمت الإعادة، إلا- إذا كان موضع الموالاه باقياً، فيأتى بالناقص، كما أنه لا تجوز الزيادة على خمس، فلو زاد فإن كان على نحو التقييد بطلت، وإلا صحّت الصلاة وكان التكبير الزائد خارجاً عن الصلاة. {إلا للتقيه} بأن كان الميت مؤمناً، لكن يخشى من الزيادة، ولم يتمكن من الإخفاء، بحيث يقول الخمس بدون أن يستلزم ذلك ترك التقيه، وذلك لإطلاقات أدله التقيه الشامله للمقام.

أما ما رواه الجوهري، عن العسكرى (عليه السلام) فى حديث طويل، قال قائل منا _ أى من الجماعه الذين زاروا الإمام (عليه السلام) _: فهل يجوز لنا أن نكبر أربعاً تقيه؟ فقال (عليه السلام): «لا بل خمس، لا تقيه فيها، التكبير خمساً على الميت، والتعفير فى دبر كل صلاه»(١).

فلعل المقصود منه أن موضوع التقيه غالباً لا يوجد، وإنما حملناهم على ذلك لأن الأخبار العامه أقوى من هذه مع ضعف سندها، فاللازم حملها على بعض المحامل.

ص: ٣٠٢

{أو كون الميت منافقاً} نصاً وإجماعاً، ففي خبر أم سلمة في الصلاة على المنافقين: «ثم كبر الرابعة وانصرف»^(١).

وفي خبر إسماعيل: «انصرف في الرابعة فلم يدع له لأنه كان منافقاً»^(٢).

وفي صحيح الأشعري، أنه سأل الرضا (عليه السلام) عن الصلاة على الميت، فقال: «أما المؤمن فخمس تكبيرات، وأما المنافق فأربع، ولا سلام فيها»^(٣).

وفي صحيح هشام، عن الصادق (عليه السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يكبر على قوم خمساً، وعلى قوم آخرين أربعاً، فإذا كبر على رجل أربعاً أتهم»^(٤)، إلى غيرها من الروايات المتواترة.

ثم إنهم اختلفوا في وجوب لعن المنافق عقيب الرابعة _ بعد قولهم بوجوب الدعاء له في المؤمن _ فظاهر غير واحد منهم الوجوب، للروايات الخاصة، وهذا هو الذي اختاره الجواهر وغيره، خلافاً

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٣ الباب ٢ من أبواب صلاة الجنائز ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٦ الباب ٢ من أبواب صلاة الجنائز ح ٩
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٧٣ الباب ٥ من أبواب صلاة الجنائز ح ٥
- ٤- الوسائل: ج ٢ ص ٧٧٢ الباب ٥ من أبواب صلاة الجنائز ح ١

وإن نقص سهواً بطلت، وجب الإعادة إذا فاتت الموالاه، وإلا أتمّها.

للمحكى عن الذكرى، والدروس، والمحقق الثانى، والميسى، والكاشانى، فنفوا وجوبه، للأصل، ولأن التكبير عليه أربع، وبالرابع يخرج من الصلاه.

أقول: إن قلنا بوجوب الدعاء للمؤمن، كان مقتضى القاعده وجوب لعن المنافق، لأن سوق الدليل فيها واحد، والأصل مرفوع بالدليل، والعله غير تامه، إذ لا نسلم الخروج عن الصلاه بالتكبير. هذا مضافاً إلى أننا نلتزم بأن اللعن عقيب الرابعه، إذ لا دليل على ذلك، بل يجوز اللعن حتى عقيب الأولى.

{و} وقد تقدم الكلام فى أنه {إن نقص سهواً بطلت} وكذا إن نقص جهلاً، أو إضطراراً، أو ما أشبه {وجب الإعادة إذا فاتت الموالاه، وإلا أتمّها} والظاهر أن الكلام والانحراف عن القبله ونحوهما يوجب البطلان، كما فى كل صلاه.

نعم الحدث فى أثنائها، كبيراً أو صغيراً، لا- يوجب البطلان بلا إشكال، وهل يوجب البعد عن الميت ثم القرب منه _ كما إذا حمل ثم وضع _ البطلان أم لا؟ احتمالان، من فقد الشرط، ومن أنه لا دليل على البطلان فى حال السكوت، فتأمل.

مسألة ٢ عدم لزوم الاقتصار في الأدعية على المأثور

(مسألة ٢ _ ٢): لا يلزم الاقتصار في الأدعية بين التكبيرات على المأثور، بل يجوز كلّ دعاء بشرط اشتمال الأوّل: على الشهادتين، والثاني: على الصلاة على محمّد وآله، والثالث: على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بالغفران، وفي الرابع: على الدعاء للميت، ويجوز قراءة آيات القرآن والأدعية الأخر ما دامت صورته الصلاة محفوظة.

(مسألة ٢ _ ٢): {لا- يلزم الاقتصار في الأدعية بين التكبيرات على المأثور، بل يجوز كلّ دعاء} لأطلاق الأدله، وكذا كل قراءة قرآن وكل ذكر، وهل يصح مدائح المعصومين، كأن يقول: "كان محمد نبياً أمياً متواضعاً" إلى آخره، فيما إذا لم يكن ضمن الدعاء، مثل أن يقول: "اللهم ترحم على محمد النبي الأمي" احتمالان، والاحتياط الترك، وإنما أجزنا القرآن والذكر لورودهما في الجملة، والمناط المستفاد من صلاة اليوميه.

ثم إنك قد عرفت حال ما ذكره المصنف هنا بقوله: {بشرط اشتمال الأوّل: على الشهادتين، والثاني: على الصلاة على محمّد وآله، والثالث: على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بالغفران، وفي الرابع: على الدعاء للميت} نعم يشترط إجازة الولي فيما كان للميت ولي، إذ له الحق في عدم تأخير ميته.

{ويجوز قراءة آيات القرآن والأدعية الأخر ما دامت صورته الصلاة محفوظة} ولم يستلزم محذور آخر.

(مسأله _ ٣): يجب العربية في الأدعية بالقدر الواجب، وفيما زاد عليه يجوز الدعاء بالفارسيه ونحوها.

(مسأله _ ٣): {يجب العربية في الأدعية بالقدر الواجب، وفيما زاد عليه يجوز الدعاء بالفارسيه ونحوها} وفي المسأله قولان آخران:

الأول: جواز الإتيان بها بغير العربية مطلقاً، حتى في المقدار الواجب، كما اختاره المستند.

الثاني: عدم لجواز مطلقاً.

استدل القائل بعدم الجواز مطلقاً: بأن العربية هي الطريقه المتلقاه من الشرع، بالإضافة إلى أن غير العربية يخرجها عن كونها صلاه عند المشرعه، بالإضافة الى السيره.

واستدل القائل بالجواز مطلقاً: بما ذكره جمع من جواز القنوت بالفارسيه في المكتوبه، فمناطه شامل للمقام، وبما ورد من أنها دعاء وتسييح وتهليل وما أشبهه، وذلك صادق على كل لغه.

أما ما ذكره المصنف من التفصيل، فكأن وجهه: إن أصل الصلاه وردت باللغه العربية، أما الأدعية الزائده فلم يرد نص فيها يقتضى ذلك، فإطلاق أدله الدعاء، والمناط في القنوت، والعله التي لأجلها شرعت هذه الصلاه، تشمل سائر اللغات، لكن الذي ينبغي أن يقال: إنه لا بد إما من القول بجواز الإتيان بكل الصلاه بسائر اللغات، وإما من

القول بعدم جواز ذلك كله، فلا وجه للتفصيل المذكور، وإن كان ظاهر غالب المعلقين موافقه المصنف، وأدله وجوب العريه وإن كانت ضعيفه إلا أنها توجب الاحتياط الذى لا يترك.

ثم إن المصنف لم يتعرض لجواز أو عدم جواز سائر اللغات فى التكبير، وكأنه مفروغ عنه عنده مع أن أدله الطرفين تأتي فيه أيضاً، والظاهر لزوم كونه بالعريه لانصراف التكبير عن غير العربى كانصراف سوره "الحمد" عن معنى الحمد بسائر اللغات.

ص: ٣٠٧

(مسألة _ ٤): ليس في صلاة الميت أذان ولا إقامة ولا قراءة الفاتحة

(مسألة _ ٤): {ليس في صلاة الميت أذان ولا إقامة} بلا إشكال ولا خلاف، بل يظهر من بعضهم الإجماع عليه، وذلك لعدم ورودهما في هذه الصلاة، لكن سيأتي استحباب أن يقول قبل الصلاة ثلاث مرات: "الصلاة".

{ولا قراءة الفاتحة} ففي خبر الجعفي، عن الباقر (عليه السلام): «ليس في الصلاة على الميت قراءة ولا دعاء موقت»^(١).

ومثله خبر زراره، عنه (عليه السلام)^(٢)، لكن يعارضهما خبر القداح، عن الصادق (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام): «أن علياً (عليه السلام) كان إذا صلى على ميت يقرأ بفاتحة الكتاب ويصلي على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)»^(٣).

وخبر علي بن سويد، عن الرضا (عليه السلام) في الصلاة على الجنائز؟ قال: «تقرأ في الأولى بأمر الكتاب»^(٤).

أقول: يمكن الجمع بينهما، بحمل الأولى على عدم الوجوب، والثانية على الجواز، ولا وجه لحمل الثانية على التقيّه، لأن الجمع

ص: ٣٠٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٣ الباب ٧ من أبواب صلاة الجنائز ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٣ الباب ٧ من أبواب صلاة الجنائز ح ٣

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٣ الباب ٧ من أبواب صلاة الجنائز ح ٤

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٣ الباب ٧ من أبواب صلاة الجنائز ح ٥

الدلالى مقدم، ويؤيده أن الشيخ فى الخلاف ادعى الإجماع على كراهه قراءتها فى صلاة الميت (١)، ولعله استفاد الكراهه عن الخبرين الأولين، لكن لا- استفاد منهما الكراهه، لأن نفي الموقت لا- يلزم الكراهه، بل يجتمع مع الاستحباب، كما أن نفي الموقت فى الدعاء لا ينافى استحباب بعض الأدعيه الوارده.

وكيف كان، فالقول بجواز قراءتها وقراءه سائر القرآن هو الأظهر.

نعم يشكل دعوى الاستحباب، لما ادعاه الشيخ من الإجماع، وإن كان ذكر الذكرى أنه لم يجد أحداً ذكر الكراهه، فضلاً عن الإجماع عليها (٢).

{ولا الركوع والسجود} بلا إشكال ولا خلاف، بل قامت عليه الضروره، لما رواه محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) أنه قال فى حديث: «إنها ليست بصلاه ركوع وسجود» (٣).

وخير فضل، عن الرضا (عليه السلام): «إنما لم يكن فى الصلاه على الميت ركوع ولا سجود، لأنه إنما أريد بهذه الصلاه الشفاعه لهذا العبد _ إلى أن قال (عليه السلام): _ وإنما جوزنا الصلاه على الميت بغير

ص: ٣٠٩

١- الخلاف: ج ١ ص ١٦٩ مسأله ٧٧

٢- الذكرى: ص ٦٠ س ٣٥

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٤ الباب ٨ من أبواب صلاه الجنازه ح ١

وضوء لأنه ليس فيها ركوع ولا سجود»(١).

{و} لا {القنوت} لعدم ورود الدليل على ذلك، بل الوارد ليس فيه قنوت، ولذا ادعى الإجماع على عدمه، لكن لو رفع يديه حيال وجهه في حال الدعاء كالقنوت لم يكن به بأس، إذ لا دليل على بطلان ذلك، بل لعله يشمل مطلقاً رفع اليد في حال الدعاء، لكن هذا لا يسمى قنوتاً، كما لا يسمى به إذا رفع يديه بالدعاء عند رأس الحسين (عليه السلام)، لكن الاحتياط في عدم ذلك، لأنه لم يرد.

{و} لا {التشهد} لما ذكر في القنوت، والمراد أن يجلس ويتشهد، أما ذكر التشهد، فقد ورد كما هو واضح. {و} لا {السلام} لخبر الأشعري، عن الرضا (عليه السلام) وفيه: «ولا سلام».

وخبر تحف العقول، عنه (عليه السلام): «ليس في صلاة الجنائز تسليم، لأن التسليم في الركوع والسجود وليس لصلاة الجنائز ركوع ولا سجود»(٢).

وخبر الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «ليس في الصلاة على الميت تسليم»(٣).

ص: ٣١٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٤ الباب ٨ من أبواب صلاة الجنائز ح ٢

٢- تحف العقول: ص ٣٠٨ رساله جوامع الشريعه

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٥ الباب ٩ من أبواب صلاة الجنائز ح ٣

ولا التكبيرات الافتتاحية وأدعيتها وإن أتى

وخبر زراره عنهما (عليهما السلام) قالوا: «ليس في الصلاة على الميت تسليم» (١).

نعم في خبر عمار: «إذا كبرت الخامسة فقل _ إلى أن قال _ وتسلم» (٢).

وفي خبر سماعة: «وإذا فرغت سلمت عن يمينك» (٣).

وخبر يونس: «والخامسة يسلم» (٤).

والجمع بينهما بحمل الثانيه على الاستحباب، والأولى على عدم الوجوب، لكنهم حملوا أخبار السلام تاره على التقيه، وأخرى على أنها كناية عن الانصراف، وثالثه على أنها سنه خارجه عن الصلاة، لاستحباب التسليم عند المفارقه، وكل هذه المحامل خلاف الصناعه، لكن السيره جرت بعدم السلام، ولم يذكر في روايات صلوات الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام)، السلام.

{ولا التكبيرات الافتتاحية} السبعه {و} لا {أدعيتها} لعدم الدليل على ذلك، وقد ادعى الإجماع على العدم أيضاً {وإن أتى

ص: ٣١١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٤ الباب ٩ من أبواب صلاة الجنازه ح ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٧ الباب ٢ من أبواب صلاة الجنازه ح ١١

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٥ الباب ٢ من أبواب صلاة الجنازه ح ٦

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٦ الباب ٢ من أبواب صلاة الجنازه ح ١٠

بشى ء من ذلك بعنوان التشريع، كان بدعه وحراماً.

بشى ء من ذلك} الذى لم ير فيه نصاً {بعنوان التشريع، كان بدعه وحراماً} لأنه إسناد إلى الشارع ما لم يرد منه، وهو معنى البدعه، ثم إن جاء بذلك العنوان بقصد التقييد بطلت، إذ لا صلاه بهذه الخصوصيه، وإن لم يقصد التقييد، فإن كان قبل الصلاه كالأذان أو بعدها كالسلام _ على القول بذلك _ لم تبطل الصلاه، لأنه لا وجه لبطلانها، وإن أتى بها فى الأثناء فإن كان خلاف الهيئه المتلقاه كالركوع والسجود فى أثنائها، بطلت، لأنه لا يعد امثالاً، وإن لم يكن خلاف الهيئه المتلقاه لم تبطل، لحصول الامتثال الموجب للصحه، والظاهر أنه كلما لم تبطل اليوميه لحديث "لا تعاد" ونحوه لا يبطل هنا أيضاً، للإطلاق أو المنط.

ص: ٣١٢

مسألة ٥ تلفظ الضمائر في حال جهل جنس الميت

(مسألة ٥ _ ٥): إذا لم يعلم أنّ الميت رجل أو امرأة، يجوز أن يأتي بالضمائر مذكّره بلحاظ الشخص والنعش والبدن، وأن يأتي بها مؤنّته بلحاظ الجثّة والجنّازة، بل مع المعلوميّة أيضاً يجوز ذلك. ولو أتى بالضمائر على الخلاف جهلاً أو نسياناً لا باللحاظين المذكورين

(مسألة ٥ _ ٥): {إذا لم يعلم أنّ الميت رجل أو امرأة، يجوز أن يأتي بالضمائر مذكّره، بلحاظ الشخص والنعش والبدن} والجسم وما أشبهه.

{وأن يأتي بها مؤنّته، بلحاظ الجثّة والجنّازة} والنفس ونحوها، وذلك لأنه لا دليل على عدم ذلك، ووجوب المطابقه، وقد ورد في العربية أمثال ذلك، ففي دعاء السمات: «وإذا دعيت به على العسر ليسر تيسرت»^(١)، حيث إن المراد "الحاله"، ولا يشترط معرفه كونه ذكراً أو أنثى في صحه الصلاه، لعدم الدليل.

{بل مع المعلوميّة أيضاً يجوز ذلك} لأنه صحيح حكماً، جائز شرعاً، فلا وجه لعدم الجواز.

نعم لا يصح "أمتك وابنه عبدك وابنه أمتك" للرجل، لبطلان إطلاق "الأمه" على الرجل.

{ولو أتى بالضمائر على الخلاف جهلاً أو نسياناً} بموازين اللغه {لا باللحاظين المذكورين} لحاظ

ص: ٣١٣

النفس فى المذكور، والشخص فى المؤنث {فالظاهر عدم بطلان الصلاه} لانه لا دليل على بطلان صلاه الميت بهذه الأغلط، إذ هى دعاء وتسبيح فمع الصدق يكون امثالاً وهذا هو الذى اختاره الساده ابن العم، والبروجردى، والجمال، والاصطهباناتى، خلافاً لمصباح الهدى حيث منع عنه، ويعرف من ذلك الكلام فى كل غلط لا يسلب الصدق.

مسألة ٦ لو شك في التكييرات بين الأقل والأكثر

(مسألة _ ٦): إذا شك في التكييرات بين الأقل والأكثر بنى على الأقل، نعم لو كان مشغولاً بالدعاء بعد الثانيه أو بعد الثالثه فشك في إتيان الأول في الأولى، أو الثانيه في الثاني بنى على الإتيان، وإن كان الاحتياط أولى.

(مسألة _ ٦): {إذا شك في التكييرات بين الأقل والأكثر بنى على الأقل} لاستصحاب عدم الإتيان بالأكثر المشكوك فيه، وهو مقدم على أصاله الاشتغال، {نعم لو كان مشغولاً بالدعاء بعد الثانيه، أو بعد الثالثه فشك في إتيان} التكبيره {الأول في الأولى أو} التكبيره {الثانيه في الثاني بنى على الإتيان، وإن كان الاحتياط أولى} لقاعده التجاوز، قال (عليه السلام): «إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه»^(١)، ولم يذكر المصنف إذا كبر الثانيه فشك في الأولى، مع أن قاعده التجاوز جاريه هنا أيضاً، وكذلك إذا شك في التكبير الأولى وهو في دعاء الأول كان مقتضى القاعده عدم الاعتناء، ولعل المصنف ذكر ما ذكر من باب المثال، لا لعنايه خاصه.

هذا وربما أشكل في جريان قاعده التجاوز في صلاه الميت، لأنها خاصه باليوميه، بل قواه مصباح الهدى، لكنه ممنوع، إذ لا وجه لعدم الجريان بعد الإطلاق، حتى أنه لو فرض عدم الإطلاق فالمناط كاف في ذلك، ومنه يعلم جريان قاعده الفراغ أيضاً، فإذا شك بعد الفراغ أنه أتى بها صحيحه أم لا؟ أجرى قاعده الفراغ.

ص: ٣١٥

ثم إنه إن قلنا بلزوم الأدعيه الخاصه بعد كل تكبيره، فإن كبر بنيه الثانيه _ اشتباها _ وأخذ يقرأ دعاءها، ثم تذكر أنه لم يكبر الأولى ولم يقرأ دعاءها، فإن كان على وجه التقييد بطل واستأنف، وإلا جعل ما كبر الأولى، وقرأ دعاءها، ولم يضر ما قرأ من دعاء الثانيه، لأنه لا- يوجب سلب الامتثال حتى يوجب البطلان، ولو عكس عمداً بأن قرء الثانيه أولاً، والأولى ثانياً _ ولم يكن على وجه التقييد _ جعل ما قرأه ثانياً أولى صلواته، إذ لا وجه لبطلانه بسبب زياده شيء قبله.

(مسأله _ ٧): يجوز أن يقرأ الأذعيه فى الكتاب، خصوصاً إذا لم يكن حافظاً لها.

(مسأله _ ٧): {يجوز أن يقرأ الأذعيه فى الكتاب، خصوصاً إذا لم يكن حافظاً لها} وذلك لعدم الدليل على اشتراط قراءتها من الحفظ، فالأصل عدم الاشتراط، أما ما دلّ على عدم القراءه عن الكتاب فى المكتوبه، فلا ربط له بالمقام، لا إطلاقاً ولا منطاً، خصوصاً وما دل هنا على أن هذه الصلاه دعاء وتمجيد وما أشبهه، وما دلّ على أنه إنما شرعت للشفاعه للميت، ووجه الخصوصيه أنه إذا لم يتمكن كان معذوراً فيشملة دليل الاضطرار، لكن إن قلنا بوجوب أن يقرأها حفظاً، فاللازم فى الاضطرار أن لا يكون هناك إنسان آخر قادر على القراءه من الحفظ، وإلا لم يتحقق موضوع الاضطرار، كما هو واضح.

أما القراءه عن التلقين، بأن يقرأ إنسان آخر خارج الصلاه فيتبعه هذا المصلى، فلا ينبغى الإشكال فيه، لأصالة عدم اشتراط خلافه.

فى شرائط صلاه الميت

وهى أمور:

الأول: أن يوضع الميت مستلقياً.

{فصل}

{فى شرائط صلاه الميت}

{وهى أمور:}

{الأول: أن يوضع الميت مستلقياً} بلا- خلاف أجده كما فى الجواهر، وعن المهذب وغيره الإجماع عليه، واستدل له بالسيره القطعيه، والتأسي، والإجماع المذكور، وقاعده الاشتغال، وعليه فلو صلى عليه مكبواً، أو نائماً على أحد الجانبين، أو قاعداً، أو واقفاً، أو ما أشبه لم يصح، وتجب الإعاده، ولا- ينافى ذلك وجوب الصلاه عليه فى القبر، أو حين يرفع، لمن لم يدرك كل التكبيرات، كما دلّ عليه النص والإجماع، لأنه وارد كذلك.

ولو كان توأمان متلاصقين وجهاً أو ظهراً، فالظاهر وجوب صلاتين عليهما، فلا تصح واحده لعدم حصول أحدهما على الشرط، كما أن الظاهر أن

الثانى: أن يكون رأسه إلى يمين المصلى ورجله إلى يساره.

أجزاء الميت كذلك، فلو كان رأس، أو نصف بدن، لزم كون وجهه إلى السماء.

{الثانى: أن يكون رأسه إلى يمين المصلى ورجله إلى يساره} بلا- خلاف كما فى الجواهر، بل الإجماع عليه فى كلام بعض، ويدل عليه بالإضافة إلى ما ذكر فى الأول من الأدله، موثق عمار عن الصادق (عليه السلام)، فى ميت صلى عليه فلما سلم الإمام فإذا الميت مقلوب رجلاه إلى موضع رأسه؟ قال: «يسوى وتعاد الصلاه عليه، وإن كان قد حمل ما لم يدفن، فإن دفن فقد مضت الصلاه عليه، ولا يصلى عليه وهو مدفون»(١).

ثم الظاهر كون المصلى فى وسط الميت، لا أن يكون رأسه إلى طرف يمينه، وإن كان المصلى واقفاً بعد رأسه فى طرف اليمين، أو بعد رجله فى طرف اليسار.

نعم فى المأموم فى الصفوف الطويله ونحوها لا يشترط ذلك، بل يصح وإن كان الميت طرف يمينه أو يساره، بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً، لإطلاقات أدله الجماعه، والسيره، وغيرهما، لكن لا يصح ذلك بالنسبه إلى الإمام، بأن يكون الميت فى يمينه أو يساره، للأدله السابقه.

نعم ربما يصح ذلك بالنسبه إلى الإمام فى الأموات المتعددين إذا

ص: ٣٢٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٦ الباب ١٩ من أبواب صلاه الجنازه ح ١

الثالث: أن يكون المصلى خلفه

صلى عليهم، نصاً وإجماعاً كما سيأتى.

ثم إنه لو لم يمكن مراعاة الشرط الأول والشرط الثانى، كما إذا كانوا ماتوا بالزلزال أو ما أشبهه، ولم يمكن تصفيفهم، صلى عليهم كيف ما اتفق، لإطلاقات أدله الصلاة بعد سقوط الشرط بالتعذر، أو التعسر.

{الثالث: أن يكون المصلى خلفه} فلا- يصح أن يكون المصلى أمام الجنازه، أو الجنازه فى أحد طرفيه، أو المصلى فوقه، أو تحته، كما إذا كان أحدهما فى سرداب أو ما أشبه ذلك بلا إشكال ولا خلاف، وفى كشف اللثام(١) لا نجد فيه خلافاً، وفى الذكري(٢) إنه ثابت عندنا _ مما ظاهره الإجماع _، ويدل عليه الأدله التى ذكرناها فى الشرطين الأولين، ولا ينافى ذلك أن المسلمين كانوا يصلون على رسول الله (صلى الله عليه وآله) حوله، لأن ذلك لم يكن إلا دعاءً له، ويدل عليه أنهم كانوا يقولون: إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً.

وأما الصلاة عليه (صلى الله عليه وآله) فقد صلاها أمير المؤمنين (عليه السلام) وزوجته، وابناه _ كما فى الروايات _ وكبر عليه خمساً وسبعين تكبيره.

ص: ٣٢١

١- كشف اللثام: ج ١ ص ١٢٦ س ٨

٢- كما فى الجواهر: ج ١٢ ص ٥٨، عن الذكري: ص ٥٨

ففى روايه الكافى، عن أبى مريم، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: قلت له: كيف كانت الصلاه على النبى (صلى الله عليه وآله)؟ قال: «لما غسله أمير المؤمنين وكفنه وسجاه وأدخل عليه عشره _ أو عشره عشره، كما فى المناقب (١) _ فداروا حوله، ثم وقف أمير المؤمنين (عليه السلام) فى وسطهم، فقال: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) (٢) فيقول القوم كما يقول، حتى صلى عليه أهل المدينة وأهل العوالي» (٣).

وفى روايه المناقب: «ولم يحضر أهل السقيفه، وكان على (عليه السلام) أنفذ إليهم بريده، وإنما تمت بيعتهم بعد دفنه» (٤).

وفى روايه الاحتجاج عن سلمان الفارسى: فلما غسله (صلى الله عليه وآله) وكفنه أدخلنى _ أى على (عليه السلام) _ وأدخل أبازر، والمقداد، وفاطمه، وحسنًا وحسينًا (عليهم السلام) فتقدم ووقفنا خلفه فصلى عليه (٥). الحديث.

ص: ٣٢٢

١- المناقب: ج ١ ص ٢٣٩ فصل فى وفاته

٢- سوره الأحزاب: الآيه ٥٦

٣- كما فى المستدرک: ج ١ ص ١١٤ الباب ٦ من أبواب صلاه الجنازه ح ١٣

٤- المناقب: ج ١ ص ٢٣٩ فصل فى وفاته

٥- الاحتجاج: ج ١ ص ٨٠، الإنكار على أبى بكر ط. الأعلمى

محاذياً له، لا أن يكون في أحد طرفيه، إلا إذا طال صفّ المأمومين.

الرابع: أن يكون الميت حاضراً، فلا تصح الصلاة على

وروى ابن طاووس، عن أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) قال: «كان فيما أوصى به رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يدفن في بيته _ الذى قبض فيه _ ويكفن بثلاثة أثواب أحدها يمان، ولا يدخل قبره غير على (عليه السلام) ثم قال: يا على كن أنت وفاطمه والحسن والحسين، وكبروا خمساً وسبعين تكبيره، وكبر خمساً» (١) الحديث.

وكيف كان، فاللازم كون المأموم خلف الجنازه، والظاهر أنه في صورته الاضطرار يجوز كيفما اتفق، لإطلاقات الأدله بعد سقوط الشرط بالتعذر أو التعسر.

أما إذا كانت الصلاة حول الكعبه، فلا يبعد جواز الاستداره فى الصفوف الطويله، للمناط فى صلاه الجماعه.

أما قوله: {محاذياً له، لا أن يكون في أحد طرفيه إلا إذا طال صفّ المأمومين} فقد تقدم الكلام حوله فى الشرط السابق.

{الرابع: أن يكون الميت حاضراً، فلا تصح} الصلاة {على

ص: ٣٢٣

الغائب، وإن كان حاضراً في البلد.

الغائب، وإن كان حاضراً في البلد، أما لزوم كون الميت حاضراً عند الصلاة عليه مع الإمكان، فلا إشكال فيه ولا خلاف، ويدل عليه النص والإجماع.

وأما عدم جواز الصلاة على الغائب، فهو المشهور بينهم، بل عن البحار دعوى عدم الخلاف فيه، وربما نسب إلى بعض دعوى الإجماع عليه، واستدل له بالأسوة في الصلاة على الحاضر فقط، وباستمرار السلف على تركها، وبأنه لو جازت لما تركه رسول الله والمعصومون (عليهم السلام) ولو فعلوه لنقل إلينا، ولو جاز لصلوا الناس الأبعد على الرسول، والأئمة، والصالحين، ولم ينقل ذلك، ولأنه لا يعلم حصول الشرائط من الغسل، وكونه مستلقياً إلى القبلة، ونحوهما.

لكن لى فى ذلك إشكال، لعدم تعرض كثير من الفقهاء لهذه الصلاة، نفيًا أو إثباتًا، فمن أين يعلم عدم الخلاف، أو الإجماع، وقد فعلها رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو أسوة، ويكفى فى المسألة حديث صحيح، ومنه يظهر المناقشه فى الأدله التى ذكروها، فى الخصال(١) والعيون(٢) وتفسير الإمام العسكرى (عليه السلام)، عن آبائه، عن على (عليهم السلام) قال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما أتاه جبرئيل بنعى النجاشى

ص: ٣٢٤

١- الخصال: ج ٢ ص ٣٥٩ باب السبعة ح ٤٧

٢- عيون أخبار الرضا (ع): ج ١ ص ٢٢٧ باب ٢٨ ح ١٩

بكى بكاء حزين عليه، وقال: إن أخاكم أصحمه _ وهو اسم النجاشى _ مات، ثم خرج إلى الجبانة وصلى عليه _ كما فى الخصال _ وكبر سبعاً، فخفض الله له كل مرتفع، حتى رأى جنازته وهو بالحبشه»(١).

وعن القطب الراوندى، فى فقه القرآن، فى قوله تعالى: (وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ)(٢)، عن جابر وغيره: أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أتاه جبرئيل، وأخبره بوفاه النجاشى، ثم خرج من المدينه إلى الصحراء، ورفع الله الحجاب بينه وبين جنازته، فصلى عليه ودعا له واستغفر له، وقال للمؤمنين: «صلوا عليه»، فقال منافقون: نصلى على علق بنجران، فنزلت الآيه والصفات التى فى الآيه هى صفات النجاشى(٣).

وقد أشكل على هذه الروايات ياشكالات.

الأول: إنه من المحتمل أن يكون ذلك من خصائصه (صلى الله عليه وآله).

وفيه: إن كونه (صلى الله عليه وآله) أسوه ينفى ذلك، إلا فيما

ص: ٣٢٥

١- كما فى البحار: ج ٧٨ ص ٣٤٦ ح ١٣

٢- سورة آل عمران: الآيه ١٩٩

٣- المستدرک: ج ١ ص ١١٦ الباب ١٦ من أبواب صلاه الجنازه ح ٣

ثبت، وليس المقام منه.

الثانى: إنه لم يكن صلاة الغائب، لأن النبى (صلى الله عليه وآله) رأى جنازته.

وفيه: الرؤيه من بعيد لا- تجعل الميت حاضراً، والأصل عدم مدخلية الرؤيه الفعلية، كما لا يشترط ذلك فى الجنازه الحاضره، لعمى أو ظلمه أو ما أشبه.

الثالث: إنه يحتمل أن يراد بالصلاه الدعاء، ويؤيده ما نقله التهذيب والاستبصار، عن حريز، عن محمد بن مسلم أو زراره قال: «الصلاه على الميت بعد ما يدفن إنما هو الدعاء، _ قال: قلت: فالنجاشى لم يصل عليه النبى (صلى الله عليه وآله) فقال: لا إنما دعا له»^(١).

وفيه: إن الاحتمال لا يبطل الاستدلال، والنقل عن زراره، أو محمد بن مسلم ليس بروايه، حتى يقاوم ما ذكرناه من الروايات.

الرابع: إنه لا يعلم الإنسان باجتماع الشرائط فى الميت الغائب من الغسل والاستقبال وغيرهما.

وفيه: إن الأصل عدم اعتبار هذه الشرائط فى الغائب، فإن

ص: ٣٢٦

١- التهذيب: ج ٣ ص ٢٠٢ الباب ٢٢ فى الزيادات ح ٢٠. والاستبصار: ج ١ ص ٤٨٣ الباب ٢٩٩ فى الصلاه على المدفون ح ٨

الأدلة دلت على لزوم اجتماعها في الحاضر، هذا مضافاً إلى أنا نفرض العلم بسبب الإذاعة ونحوها.

الخامس: إنه يحتاج إلى الإذن من ولي الميت، ولا إذن.

وفيه:

أولاً: لنفرض الكلام فيما إذا حصل الإذن.

وثانياً: الأصل يقتضى عدم اعتبار الإذن في الغائب، إذ الدليل إنما دلّ عليه في الحاضر، مضافاً إلى أن صلاه واحده تحتاج إلى الإذن لا- كل صلاه، وإذا قال الولي: لا يحق الصلاه على ميتي إلا لفلان، لم ينفذ نهيه، فيحق لهم أن يصلوا عليه بعد الصلاه الواجبه.

وأما وصيه فاطمه (عليها السلام) أن لا يصلى عليها فلان وفلان(١))، فهي كانت وصيه لعلي (عليه السلام) أن يفعل ما يوجب عدم حضورهما وصلاتهما، فلا يدل على حرمة الصلاه على من تعلقت به الوصيه. هذا مضافاً إلى أن دليل: «إن الله يرضى لرضى فاطمه (عليها السلام) ويغضب بغضبها»(٢)) حاكم بأن صلاه من لا ترضى أن يصلى عليها حرام، ولا يلزم أن يكون سائر الناس كذلك، بل قاعده

ص: ٣٢٧

١- البحار: ج ٤٣ ص ١٨٢ الباب ٧ في ما وقع عليها من الظلم ح ١٦

٢- البحار: ج ٤٣ ص ٥٤ ذيل ح ٤٨

"سلطنه الناس على أنفسهم وأموالهم" أن لهم أن يصلوا، ويشهدوا جنازه ميت لا يرضى بحضورهم وصلاتهم.

نعم إذا وصى الميت أن لا يصلى عليه فلان صلاته الواجبه، كان للولى تنفيذها بأن يصلى غيره، بل لو خالف الوصى وتركه يصلى عليه ذلك المنهى عنه صحّت الصلاه، وإن فعل الوصى حراماً، فإن وصيته بذلك مثل وصيته بأن لا يحضر فلان جنازته، أو لا يترحم عليه، أو لا يقضى صلاته وصيامه وحجه، ففوضى ذلك تبرعاً أو بأجره من غير مال الموصى، فإنه لا ينبغى الإشكال فى سقوط التكليف.

والحاصل: إن الدليل إنما دلّ على عدم جواز تصرف إنسان فى نفس، أو ملك، أو حق إنسان آخر إلا برضاه، والصلاه عليه كتشييعه، والإتيان بقضاء صلاته، أو صيامه، أو حجه، والدعاء له، وما أشبه ليس تصرفاً فى ملكه، ولا فى نفسه، ولا فى حقه، ومحل المسأله مكان آخر، وإنما ذكرناه هنا استطراداً فى اطراد.

وكيف كان فما ذكرناه فى صلاه الغائب هو مقتضى الصناعه، وكان السيد البروجردى فى كتابه جامع أحاديث الشيعه تردد فى منعها، ولذا عنون الباب بقوله: (حكم الصلاه على الغائب) (1)، وبعد هذا فهل

ص: ٣٢٨

١- جامع أحاديث الشيعه: ج ٣ ص ٢٧٩ الباب ٤ من أبواب الصلاه على الميت

الخامس: أن لا يكون بينهما حائل، كستر أو جدار، ولا يضر كون الميت في التابوت ونحوه

المقام من صغريات قاعده: "التسامح" في الإتيان بها، أو من صغريات قاعده: "الاحتياط" في عدم الإتيان بها؟ احتمالان.

ثم الظاهر أنه تصح صلاه الغائب لو علمنا أنه لا يصلى عليه، لإطلاق الأدله، أو المناط، خصوصاً بعد ما ورد في عله الصلاه على الميت من أنها «إنما أريد بهذه الصلاه الشفاعة لهذا العبد الذى قد تخلى مما خلف واحتاج إلى ما قدم»، كما فى روايه العيون (١) والعلل (٢) عن الرضا (عليه السلام).

{الخامس: أن لا يكون بينهما حائل، كستر أو جدار} ويدل عليه السير، والأسوه، والإجماع الذى ادعاه فوائد الشرائع، وقاعده الاشتغال، وإن كان فى القاعده فى كل هذه الموارد نظر، إذ البراهه محكمه عليها. {ولا يضر كون الميت فى التابوت ونحوه} بالضروره، للأصل بعد عدم الدليل على المنع، بل السير على وجود الستر الذى هو من هذا القبيل.

ثم إنه لو اضطر إلى الصلاه من خلف الستر، فالظاهر لزومه، لإطلاق الأدله بعد كون اشتراط عدم الستر خاصاً بحال الاختيار،

ص: ٣٢٩

١- عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ١١٢ باب ٣٤ ح ١

٢- علل الشرائع: ص ٢٦٧ الباب ١٨٢ ح ٩

السادس: أن لا يكون بينهما بُعد مفرط على وجه لا يصدق الوقوف عنده،

ويؤيده جواز الصلاة على القبر في حال الاضطرار، بل في حال الاختيار لمن لم يصل عليه، كما سيأتي.

وعلى هذا فلا يبعد جواز الصلاة المندوبه عليه من وراء الستر، ومما ذكرنا يظهر أنه لا وجه لتردد جامع المقاصد(1) في صحة الصلاة الاضطراريه من وراء الستر كجدار ونحوه، كما لا وجه لفتوى الجواهر بعدم الصحة.

ثم إنه لا فرق في عدم الصحة في حال الاختيار بين أن يكون تمام الصلاة مع الستر أو بعضها، من غير فرق بين الأجزاء الواجبه والمستحبه، كما أنه كذلك بالنسبه إلى سائر الشرائط، فلا يصح أن يكون الميت أمام المصلي في الأجزاء الواجبه، وخلفه في الأجزاء المستحبه، إلى غير ذلك.

{السادس: أن لا يكون بينهما بُعد مفرط} وذلك للسيره، والأسوه، والإجماع الذي ادعاه في فوائد الشرائع، وقال في الجواهر بعد ذلك: (وكذلك أقول)(2) وقاعده الاشتغال، على ما فيها.

لكن البعد المفرط مقيد بما ذكره بقوله: {على وجه لا يصدق الوقوف عنده} أما إذا صدق، كما إذا كان الفصل متراً، أو ما أشبه،

ص: ٣٣٠

١- جامع المقاصد: ص ٥٦ س ٥

٢- كما في مصباح الهدى: ج ٦ ص ٣٦٤

إلا في المأموم مع اتصال الصف.

السابع: أن لا يكون أحدهما أعلى من الآخر علواً مفراطاً.

الثامن: استقبال المصلّي القبلة.

فلا- بأس {إلا- في المأموم مع اتصال الصف} بلا- إشكال ولا- خلاف، لإطلاقات أدله الجماعة، وللسيره، وغيرهما، ومثله في الاستثناء ما إذا كانت الجنائز متعدده مع قربها بعضها من بعض كما يأتي، أو كان إضطراراً، لما تقدم من سقوط الشرط بالاضطرار، فيشمله إطلاق الأدله.

{السابع: أن لا- يكون أحدهما أعلى من الآخر علواً مفراطاً} للسيره، والأسوه، وإرسالهم لذلك إرسال المسلمات، وقاعده الاشتغال على ما فيها.

أما الارتفاع اليسير الذي لا يضر بصدق "عنده" فلا بأس، ويؤيده جواز الصلاة على القبر، لكن الظاهر جواز أن يكون أحد الميتين فوق الآخر، كما إذا وضع تابوت أحدهما فوق تابوت الآخر، للإطلاق، وعدم معهوديه ذلك لا يضر، إذ ذلك من باب التعارف، فالإطلاق وأصل عدم الاشتراط محكم.

ثم الظاهر أن حكم الجماعة هنا هو حكم الجماعة في اليوميه، للإطلاق أو المناط، فلا يصح أن يكون الإمام أعلى من المأموم، إلى آخر ما ذكره هناك.

{الثامن: استقبال المصلّي القبلة} بلا أشكال ولا خلاف، وقد

ادعى عدم الخلاف فيه، كل من المدارك، والذخيره، والحدائق، وفي المستند الظاهر أنه إجماعى، بل عن كشف اللثام دعوى الإجماع عليه، ويدلّ عليه بالإضافة إلى الأدله المتقدمه فى الشرائط السابقه، العله الوارده فى الصلاه على المصلوب، حيث قال (عليه السلام): «فإن ما بين المشرق والمغرب قبله»^(١).

وخبر جابر، عن الباقر (عليه السلام)، وفيه: رأيت إن فاتتنى تكبيره أو أكثر؟ قال (عليه السلام): «تقضى ما فاتك». قلت: أستقبل القبله؟ قال: «بلى وأنت تتبع الجنازه»^(٢).

وخبر ابن بكير، عن الصادق (عليه السلام): «توضع النساء مما يلي القبله، والصبيان دونهن، والرجال دون ذلك، ويقوم الإمام مما يلي الرجال»^(٣).

إلى غيرها من الروايات، كالرضوى: «فكبر عليها تمام الخمس، وأنت مستقبل القبله»^(٤). وغيره.

وسياتى فى المسأله الثالثه من هذا الفصل: صوره عدم الاستقبال، لاضطرار أو نحوه، ولو دار الأمر بين عدم استقبال

ص: ٣٣٢

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٢ الباب ٣٥ من أبواب صلاه الجنازه ح ١
 - ٢- التهذيب: ج ٣ ص ٣٢٥ الباب ٣٢ فى الصلاه على الأموات ح ٣٨
 - ٣- التهذيب: ج ٣ ص ٣٢٣ الباب ٣٢ فى الصلاه على الأموات ح ٣٣
 - ٤- فقه الرضا: ص ١٩ س ٣٢

التاسع: أن يكون قائماً

المصلى، أو فقد شرط من شروط الميت، كعدم استقباله أو نحوه، تخير، وإن كان ربما يحتمل تقديم استقبال المصلى لأهميه القبله.

{التاسع: أن يكون قائماً} مع القدره، بلا إشكال ولا خلاف، بل عن الذكري، والمدارك، والذخير، والحدائق، وفي المستند الإجماع عليه، وذلك للأدلة المذكوره فى الشرائط السابقه من السير، والأسوه، والإجماع، وجمله من الروايات:

كروايه سماعه، المرويه فى التهذيب: «ويقوم الإمام عند رأس الميت»^(١).

وفى روايه ابن بكير: «ويقوم الإمام مما يلي الرجال».

وفى الرضوى: «ويقف الإمام خلف الرجل فى وسطه»^(٢).

وفى موضع آخر منه: «إذا صليت على جنازه مؤمن فقف عند صدره أو عند وسطه»^(٣).

وفى موضع ثالث منه: «يقوم الإمام عند وسط الرجل وصدر المرأه»^(٤).

ص: ٣٣٣

١- التهذيب: ج ٣ ص ١٩١ الباب ٢١ فى الصلاه على الأموات ح ٧

٢- فقه الرضا: ص ١٩ س ٣١

٣- فقه الرضا: ص ١٩ س ١٦

٤- فقه الرضا: ص ٢٠ س ٢١

العاشر: تعيين الميِّت على وجه يرفع الإبهام، ولو بأن ينوى الميت الحاضر أو ما عينه الإمام.

وفى المقنع _ الذى هو مضمون الروايات _ : (إذا صليت على الميت فقف عند صدره) (١).

ثم إن بعض الفقهاء استدلوا بفعل النبي (صلى الله عليه وآله) بضميمه قوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي» (٢). وأشكل عليهم مصباح الهدى: (بأنه لا يشمل صلاة الميت، لعدم صدق اسم الصلاة عليها حقيقه، ولو سلم الصدق فالانصراف عنها متحقق) (٣). وفيه نظر، إذ لا وجه لعدم صدق اسم الصلاة بعد وروده فى النص والفتوى، ولا وجه للانصراف، فقوله (صلى الله عليه وآله) يشمل كل الصلوات، من يومية، وطواف، وأموات، وغيرها.

ثم إنه إذا لم يقدر على القيام، فسيأتى الكلام حوله فى المسألة الثانية.

{العاشر: تعيين الميِّت على وجه يرفع الإبهام، ولو بأن ينوى الميت الحاضر أو ما عينه الإمام} أو غير ذلك من التعيينات الإجمالية، كما مرّ وجه ذلك، ولو عين المأموم ميتاً، والإمام آخر، فإن كانت صلاة المأموم جامعه للشرائط صحّت فرادى.

ص: ٣٣٤

١- كتاب المقنع فى الجوامع الفقهية: ص ٦ س ١٧

٢- عوالى اللئالى: ج ٣ ص ٨٥ ذيل ح ٧٦

٣- مصباح الهدى: ج ٦ ص ٣٦٧

الحادى عشر: قصد القربه.

الثانى عشر: إباحه المكان.

الثالث عشر: الموالاه بين التكبيرات والأدعيه على وجه لا تمحو صوره الصلاه.

الرابع عشر: الاستقرار بمعنى عدم الاضطراب على وجه لا

{الحادى عشر: قصد القربه} كما سبق الكلام حول ذلك.

{الثانى عشر: إباحه المكان} الذى يقف فيه المصلى، لأن القيام جزء من الصلاه، فإذا كان محرماً لأنه تصرف فى الغضب، امتنع أن يقع جزءاً من العباده، فتبطل الصلاه.

أما مكان الميت، فالظاهر أنه لا يضر كونه غصباً، وإن علم الإمام به، إذ لا ربط لمكان الميت بالصلاه، ولو كان المكان بين الميت والمصلى غصباً لم يضر أيضاً، لعدم الارتباط.

وإن كان وقوف المصلى حراماً، لا من جهه الغضب لنهى المولى أو نحوه، بطلت الصلاه أيضاً، لأن القيام المنهى عنه لا يصلح أن يكون جزءاً من الصلاه.

{الثالث عشر: الموالاه} المتعارفه {بين التكبيرات والأدعيه} وبين أجزاء الأدعيه {على وجه لا تمحو صوره الصلاه} بلا إشكال، لأنها مع المحو لا يسمى صلاه، فليس بامثال، ويدلّ عليه الأسوه والسيره.

{الرابع عشر: الاستقرار بمعنى عدم الاضطراب على وجه لا

يصدق معه القيام، بل الأحوط كونه بمعنى ما يعتبر في قيام الصلوات الأخر.

الخامس عشر: أن تكون الصلاة بعد التغسيل والتكفين والحنوط، كما مرّ سابقاً.

يصدق معه القيام} لما عرفت من اشتراط القيام، فإذا لم يصدق القيام لم يأت بالمأمور به.

{بل الأحوط} الأقرب {كونه بمعنى ما يعتبر في قيام الصلوات الأخر} للمناط، والسيره، والأسوه، وكأن المصنف لم يفت بذلك تبعاً للجواهر حيث قال: (وهل يعتبر الاستقرار في القيام؟ وجهان، جزم بأولهما الأستاذ في كشفه _ إلى أن قال _ لا يخلو من منع إذ لم يعتبر الاستقرار في مفهوم القيام فهو حينئذ كغيره مما يعتبر في الصلاة) (1) انتهى. وفي منعه منع كما عرفت وجهه.

ثم الظاهر اشتراط استقرار الميت أيضاً، فإذا كان في أرجوحه متحركه لم تصح الصلاة عليه، للسيره والأسوه، إلا إذا كانت الحرکه يسيره جداً.

{الخامس عشر: أن تكون الصلاة بعد التغسيل والتكفين والحنوط، كما مرّ سابقاً} ويدلّ عليه النص والفتوى، وعليه فإذا شرع في الصلاة عليه قبل تكميل الحنوط لم تصح، وإن أكمل الحنوط في أثناء الصلاة.

ص: ٣٣٦

السادس عشر: أن يكون مستور العوره إن تعذر الكفن ولو بنحو حجر أو لبنه.

السابع عشر: إذن الولي.

{السادس عشر: أن يكون مستور العوره إن تعذر الكفن ولو بنحو حجر أو لبنه} أو حشيش، أو طين، كما مرّ ذلك أيضاً.

{السابع عشر: إذن الولي} كما تقدم الكلام حوله.

ص: ٣٣٧

(مسألة ١ _ ١): لا يعتبر في صلاة الميت الطهارة من الحدث والخبث

(مسألة ١ _ ١): {لا يعتبر في صلاة الميت الطهارة من الحدث والخبث} بالنسبة إلى المصلي، ولو كان إماماً للمتطهرين، بلا إشكال ولا خلاف، بل كرر الإجماع عليه في كلماتهم، كالخلاف، والتذكرة، والمنتهى، والذكري، والروض، والروضه، والجواهر، والمستند، ساكتاً عليه، حيث نقله عن كتبهم وغيرهم.

ويدلّ عليه في الحدث الأ-كبر والأصغر صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن الرجل تفجأه الجنازة وهو على غير طهر؟ قال: «فليكبر معهم» (١).

وموثقه يونس، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الجنازة أصلى عليها على غير وضوء فقال: «نعم، إنما هو تكبير، وتسيح، وتحميد، وتهليل، كما تكبر وتسيح في بيتك على غير وضوء» (٢).

وخبر عبد الرحمان، عنه (عليه السلام): قلت: تصلى الحائض على الجنازة؟ قال: «نعم، ولا تقف معهم، وتقف مفردة» (٣).

ص: ٣٣٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٨ الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنازة ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٩ الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنازة ح ٣

٣- التهذيب: ج ٣ ص ٢٠٣ الباب ٢٢ في الزيادات ح ٢٥

وروايه حريز، عنه (عليه السلام): «الطامث تصلى على الجنازه، لأنه ليس فيها ركوع ولا سجود، والجنب يتيمم ويصلى على الجنازه»^(١).

والرضوى قال: «لا بأس أن تصلى الجنب على الجنازه، والرجل على غير وضوء، والحائض»^(٢) إلى آخره.

إلى غيرها من الروايات الكثيره، وقد تقدمت جمله منها فى المباحث السابقه، ولا فرق بين الجنابه والحيض وسائر الأحداث الكبرى، كما لا فرق بين الأحداث الصغرى، للمناط والعله المنصوصه.

وأما فى الخبث، فيدلّ عليه ما دلّ على جواز الصلاه مع الجنابه والحيض، والغالب تلوثهما بالمنى والدم، والعله فى روايه يونس، والفضل^(٣) فى عدم اعتبار الطهاره من الحدث بأنها: تكبير وتسييح وتحميد وتهليل ودعاء ومسأله ويجوز أن تدعو الله وتسأله على أى حال.

ص: ٣٣٩

١- الكافى: ج ٣ ص ١٧٩ باب صلاه النساء على الجنازه ح ٥

٢- فقه الرضا: ص ١٩ س ٣٣

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٩ الباب ٢١ من أبواب صلاه الجنازه ح ٧

وإباحه اللباس، وستر العوره، وإن كان الأحوط اعتبار جميع شرائط الصلاة حتى صفات الساتر، من عدم كونه حريراً، أو ذهباً، أو من أجزاء ما لا يؤكل

نعم عن الذكري التردد فيه، ولا وجه له، بل في الجواهر دعوى عدم وجدان الخلاف فيه.

{وإباحه اللباس} للأصل، وأن الستر ليس متحداً مع الصلاة، بخلاف الستر في الصلاة اليومية، حيث إنه متحد مع حركات الركوع والسجود والقيام، ولذا قالوا هناك: بأنه إن كان لا يتحرك في الصلاة للضروره لم يمنع الستر المغصوب عن صحه الصلاة.

وكذا إذا ألقى عليه في حال القيام عباء حرام، ثم رفع عنه قبل أن يركع، لم يضر بصلاته، ومنه يظهر أن ما اختاره الجواهر من البطلان في الساتر المغصوب كما نقله عن أستاذه في الكشف، محل منع، كما أن التفصيل بين ما إذا قيل باعتبار ستر العوره في هذه الصلاة فيتعبر بإباحه الساتر، وإلا فلا، غير ظاهر الوجه.

{وستر العوره} للأصل، ولعله المنصوصه في الروايات، لكن الظاهر الوجوب للسيره والأسوه، ولو لم يمكن التمسك بهما في المقام لم يمكن التمسك بهما في ما تقدم، مع أنهم تمسكوا بهما هناك.

نعم لا يتمسك هنا بوجوبه حال الصلاة، لعدم الدليل على التساوي {وإن كان الأحوط اعتبار جميع شرائط الصلاة حتى صفات الساتر، من عدم كونه حريراً، أو ذهباً، أو من أجزاء ما لا يؤكل

لحمه { والاحتياط إنما هو لاحتمال التساوى، والأسوه، والسيره.

أما عدم اللزوم فلأصل، ولعدم دليل على التساوى، وللعله فى أنها دعاء ومسأله وتحميد وتهليل، ولا يمكن التمسك بالأسوه والسيره، لأن عدم لبس الرجال لهما من باب أنهما حرام مطلقاً، فلم يكن الترك لأجل الصلاه، ولا ينتقض بما تقدم فى الستر، إذ الوارد الصلاه بالستر، فما عداه يحتاج إلى الدليل، فتأمل.

أما أجزاء ما لا يؤكل، فلا يعلم أنه جرت السيره بعدم لبسها حتى تتحقق السيره، فليس حتى مثل الذهب والفضه.

نعم لا أشكال فى الحرير والذهب بالنسبه إلى النساء، بل سيرتهن الصلاه عليها بما معهن من الذهب ولباس الحرير، ولو لم يجز لنقل إلينا، فقد صلين نساء أهل المدينه على رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وهناك نساء آخر صلين على بعض الأموات، كصلاه بنات الزهراء (عليهم السلام) عليها إلى غير ذلك.

لكن لا يخفى أن نساء أهل المدينه لم يصلين الصلاه المتعارفه، بل قرآن آيه (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ) (١١) إلى آخره، ولم يدل على أن زينب وأم كلثوم (عليهما السلام) كانتا لابستين الذهب والحرير عند صلاتهما على أمهما، وكذلك لا دليل على أن الزهراء (عليها السلام) كانت لابسه لهما عند صلاتها على رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فلا يمكن التمسك بفعلهن (عليهم السلام) ولا بتقرير المعصوم، لصلاه النساء

ص: ٣٤١

وكذا الأحوط مراعاة ترك الموانع للصلاه، كالتكلم، والضحك، والالتفات عن القبلة.

بهما على الجنائز.

{وكذا الأحوط} بل الأقرب {مراعاة ترك الموانع للصلاه، كالتكلم، والضحك، والالتفات عن القبلة} أما وجه الاحتياط، فالأصل عدم الاشتراط، والعله المنصوصه بأنها دعاء ومسأله ونحوهما، قال فى المستند: (وهل يشترط فيها ما يجب تركه فى سائر الصلوات، غير الحدث والخبث من التكلم والالتفات والفعل الكثير والقهقهه وغيرها، ظاهر المدارك والذخيره بل صريحهما الاستشكال، وهو فى موقعه، لعدم الدليل، وعدم ثبوت الإجماع، بل ولا نقله، والأصل هو المنط، والاحتياط أولى) (١) انتهى.

أقول: أما إذا كانت هذه الأمور ماحيه لصوره الصلاه، فلا إشكال فى إبطالها للصلاه، لأنها تجب أن تكون بالصوره المتلقاه من الشارع، وأما إذا لم تكن ماحيه، فالظاهر أنها مانعه من جهه كونها خلاف الأسوه والسيره، فالمنع عنها أقرب، ويزيد فى الالتفات الأدله الداله على القبلة، حيث إن ظاهرها ضرر الالتفات ولو فى بعض آتات الصلاه، اللهم إلا إذا كان الالتفات قليلاً، بحيث لم يضر بالاستقبال، ومنه يظهر حال الفعل الكثير كالوثبه والطفرة، وما أشبه.

ص: ٣٤٢

(مسأله ۲ _ ۲): إذا لم يتمكن من الصلاة قائماً أصلاً يجوز أن يصلى جالساً، وإذا دار الأمر بين القيام بلا استقرار والجلوس مع الاستقرار يقدم القيام

(مسأله ۲ _ ۲): {إذا لم يتمكن من الصلاة قائماً أصلاً، يجوز أن يصلى جالساً} وتكفى صلاته إذا لم يكن هناك من يصلى قائماً، عسياناً، أو عذراً، أو لانتفاء الموضوع، لأن التكليف يكون عينياً بالنسبة إلى العاجز، أو العاجزين إذا كانوا جماعة.

وأما إذا كان هناك من يصلى عليه، فالظاهر أن صلاة العاجز صحيحة، لكنها لا تكفى، أما الكفاية في الفرض الأول، فلا إطلاق الأدلة بعد سقوط القيام بالاضطرار، وأما صحة صلاة العاجز في الفرض الثاني، فلأن الأدلة تشملها، وأما عدم كفايتها، فلأنه ليس اضطرار حتى يسقط الشرط ما دام هناك إنسان قادر يأتي بالصلاة، فاحتمال بطلان صلاة العاجز في الفرض الثاني كاحتمال كفايته، وإن كان هناك إنسان قادر لا وجه لهما.

{وإذا دار الأمر بين القيام بلا استقرار والجلوس مع الاستقرار يقدم القيام} وذلك لأن القيام بلا استقرار ميسور القيام، بخلاف الجلوس، فلا تصل النوبة إليه ما دام ميسور القيام ممكناً، ولأن الأمر دائر بين فقدان أصل القيام، أو فقدان شرطه الذي هو الاستقرار، وفقد الشرط أولى من فقد الأصل، لأن الأصل بدون مزاحم، فيشملة الدليل، ولو لم يكن هناك دليل الميسور.

هذا، ولكن الظاهر أن مطلق القيام لا يقدم على مطلق الجلوس،

وإذا دار بين الصلاة ماشياً أو جالساً يقدّم الجلوس، إن خيف على الميّت من الفساد مثلاً، وإلا فالأحوط الجمع.

فإذا كان قادراً على القيام باضطراب كثير لم ير العرف أنه ميسور القيام المستقر، بل قدم الجلوس عليه، ولو شك في تقديم أيهما تخير، ولا مجال لاستصحاب القيام لعدم بقاء الموضوع عرفاً.

{وإذا دار} الأمر {بين الصلاة ماشياً أو جالساً} مع اجتماع سائر الشرائط فيهما {يقدم الجلوس، إن خيف على الميّت من الفساد مثلاً} وذلك لأن المشى حسب مرتكز المتشرعه ينافى الصلاة، بخلاف الجلوس، فإنه من هيئات الصلاة عندهم، وإن جاز المشى في النافله وفي صورته الاضطرار، {وإلا فالأحوط الجمع} للعلم الإجمالى بوجوب أحدهما، فاللازم الجمع بين الكيفيتين، هذا لكن الظاهر أنه حتى في حال الخوف يخير بين الأمرين، إذ لا دليل على تقدم أحدهما على الآخر، والارتكاز المركوز _ لو سلم _ فليس بحيث يوجب التعيين.

وإن شئت قلت: إن الأمر دائر بين فقد شرط القيام، وبين فقد شرط الاستقرار، ولم يعلم من الشارع تقدم أحدهما على الآخر، وما دلّ في اليوميه من الجلوس بعد القيام لم يكن في قبال المشى.

ثم في صورته عدم الخوف لا- يجب الاحتياط، لأن الواجب صلاة واحده بلا شرط حيث يتعذر الشرط، فالصلاه الثانيه منفيه بالأصل.

ثم إن المصنف لم يذكر في الشرائط الاستقلال، مع أنه شرط حسب ظاهر لفظ "يقف" ونحوه، إذ المنصرف منه الاستقلال، وعليه

إذا لم يتمكن من الاستقلال مع تمكنه من القيام وقف متكئاً، وإذا لم يتمكن جلس مستقلاً وإلا متكئاً، وإن لم يقدر من الجلوس فهل يصلى عليه مضطجعاً مع التخيير بين الطرفين، مع كون وجهه إلى الميت، أو مستلقياً مع كون رجله إلى الميت، مقتضى المناط في باب اليوميه أن هنا أيضاً كذلك، والله العالم.

ص: ٣٤٥

(مسألة ٣ _ ٣): إذا لم يمكن الاستقبال أصلاً سقط، وإن اشتبه صلى إلى أربع جهات.

(مسألة ٣ _ ٣): {إذا لم يمكن الاستقبال أصلاً سقط} لقاعده الاضطرار، وهذا مما لا إشكال فيه ولا خلاف، أما الاستدلال لسقوط بروايه أبي هاشم، عن الرضا (عليهم السلام) (١) _ الآتيه في الصلاة على المصلوب _ كما عن المدارك والاستدلال به، ففيه: إن ظاهرها أن الإمام صلى مستقبل القبلة، وأن القبلة في حال الاضطرار موسعه بين المشرق والمغرب.

هذا، وإذا دار الأمر بين استقبال الميت، واستقبال المصلي، قدم الأولى، لأن الفعل للمصلي، بل كون الميت يسمى مستقبلاً ضرب من المجاز، ولو لم يمكن جعل الميت بحيث رأسه إلى يمين المصلي، بل إلى يساره، سقط هذا الشرط وصلى عليه كيفما أمكن، ولو مكبواً أو مضطجعاً، بل أو قاعداً أو واقفاً أو منكوساً، لأن الاضطرار يوجب فقد الشرط لا فقد الأصل.

{وإن اشتبه} اشتبهاً بين جهتين أو ثلاث صلى إلى الجهات المشتبهه بينها، كما إذا لم يعلم أن القبلة أمامه أو خلفه مع علمه بأنها في أحدهما وهكذا، وإن اشتبه بين كل الجهات {صلى إلى أربع جهات} أما عدم الزيادة، فبالإجماع، ولأن قبله المتحير بين المشرق

ص: ٣٤٦

إلا إذا خيف عليه الفساد فيتخير،

والمغرب، كما يدل عليه بعض الروايات، وأما الأربعة فهو المشهور في اليوميه، ومناطه آت في المقام.

ففي خبر خدّاش، عن الصادق (عليه السلام): جعلت فداك إن هؤلاء المخالفين علينا يقولون إذا أطبقت علينا، أو أظلمت، فلم نعرف السماء كنا وأنتم سواء في الاجتهاد؟ فقال (عليه السلام): «ليس كما يقولون، إذا كان ذلك فليصل لأربع وجوه» (١).

ولا- إشكال في سنده، حيث إنه مجبور بالعمل، ولا- في دلّالته، لأنه ينسحب إلى المقام بالمناط، إن لم نقل بأن إطلاقه شامل للمقام، وإنما الإشكال في لزوم ذلك، إذ سيأتي في كتاب الصلاة أن جماعه من الأعظم ذهبوا إلى جواز صلاه واحده لجمله من الروايات:

كصحيحه زراره ومحمد: «يجزى المتخير أبداً أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة» (٢).

ومرسله ابن أبي عمير، عن قبله المتخير؟ فقال: «يصلى حيث يشاء» (٣). وغيرهما، فالقول بالأربع احتياط.

{إلا إذا خيف عليه الفساد فيتخير} بين الجهات، ثم إنه لا

ص: ٣٤٧

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٦ الباب ٨ من أبواب القبلة ح ٥

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٦ الباب ٨ من أبواب القبلة ح ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٦ الباب ٨ من أبواب القبلة ح ٣

وإن كان بعض الجهات مذنوناً صلى إليه، وإن كان الأحوط الأربعة.

يشترط أن يكون المصلي إلى الأربعة إنساناً واحداً، بل يجوز أن يصلي إلى كل جهة إنسان، وذلك لإطلاق الدليل وعدم الخصوصية.

{وإن كان بعض الجهات مذنوناً صلى إليه} بلا إشكال، ويقدم ذلك على الأربعة، وقد نقل كثير الإجماع على ذلك، لجمله من الروايات التي منها موثق سماعه، قال: سألته عن الصلاة بالليل والنهار إذا لم ير الشمس، ولا القمر، ولا النجوم؟ فقال (عليه السلام): «اجتهد رأيك وتعمد القبلة جهداً» (١).

والأخبار الواردة في باب الأعمى ومن بحكمه، {وإن كان الأحوط الأربعة}، وتفصيل الكلام في ذلك في باب الصلاة.

ثم الظاهر أن العبرة بظن المصلي، لا الميت _ إذا كان ظاناً في حال حياته إلى جهة _ ولا الولي، لأن المصلي هو المكلف بالقبلة، كما أنه كذلك إذا كان أجيراً وكان مستصحب الطهارة بينما المستأجر يستصحب حدثه، لأنه رآه قد أحدث ولم يره يتطهر، لكن في اكتفاء الولي بهذه الصلاة مع كون ظنه على خلاف المصلي إشكال، ومثله ما لو اختلفا في خصوصيات الغسل والكفن والحنوط وأصل الصلاة، كما إذا كان رأى المصلي كفايه التكبيرات فقط، فلم يزد في صلاته على ذلك.

ص: ٣٤٨

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٣ الباب ٦ من أبواب القبلة ح ٢

مسألة ٤ صحه الصلاه لو كان الميت فى المغصوب والمصلّى فى المباح

(مسألة ٤ _ ٤): إذا كان الميت فى مكان مغصوب والمصلّى فى مكان مباح صححت الصلاه.

(مسألة ٤ _ ٤): {إذا كان الميت فى مكان مغصوب والمصلّى فى مكان مباح} أو مضطر إلى المغصوب، كما إذا كان فى سجن يحول بينه وبين الميت شباك مثلاً {صححت الصلاه} كما تقدم، وذلك لأن وضع الميت فى المكان المغصوب، ولو كان بفعل المصلّى لا- يدخل فى مهيه الصلاه، فلا يتعلق بالصلاه أمر ونهى حتى يوجب فسادها، لكن المصرح به فى كشف الغطاء (١) اعتبار إباحه مكان الميت كإباحه مكان المصلّى فى صحه الصلاه على الميت، وكأنه لأن المصلّى مأمور برفع الميت عن هذا المكان ومع الأمر بالضد الأهم لا أمر بالضد المهم، وحيث لا أمر بالصلاه تكون باطله.

وفيه:

أولاً: نفرض الكلام فى مورد لا يتمكن المصلّى من رفع الجنازه عن المحل المغصوب، وعليه فلا أمر له بالضد.

وثانياً: إن رفع الأمر بسبب تعلق الأمر بالضد إنما يرفع الأمر بالصلاه، ولا مانع فى صحه الصلاه بالملاك، أو بالترتب _ عند القائلين بصحه الترتب _ كما فى فصل الأصول.

ص: ٣٤٩

نعم لو لم نقل بالترتب، ولا بكفايه الملائك كان مقتضى القاعده بطلان الصلاه.

ثم إنه إذا كانت الصلاه سبباً لبقاء الميت في المكان لا يبعد بطلانها من جهه أن الصلاه الموجهه للغصب منهي عنها، كالصلاه الموجهه لفعل حرام آخر، بحيث لولا الصلاه لم يؤت بذلك الحرام.

ص: ٣٥٠

مسأله ٥ لو صلى على ميتين بصلاه واحده

(مسأله _ ٥): إذا صلى على ميتين بصلاه واحده وكان مأذوناً من ولى أحدهما دون الآخر، أجزأ بالنسبه إلى المأذون فيه دون الآخر.

(مسأله _ ٥): {إذا صلى على ميتين بصلاه واحده وكان مأذوناً من ولى أحدهما دون الآخر، أجزأ بالنسبه إلى المأذون فيه دون الآخر} لتحقق الشرط في المأذون، وعدم تحقق الشرط في غير المأذون، ومثله ما لو كان أحدهما مغسلاً دون الآخر، أو محنطاً دون الآخر، أو مكفنأ دون الآخر، أو كان أحدهما بعيداً عن المصلى دون الآخر فكان قريباً منه، أو كان أحدهما مقلوباً، أو منكبأ، أو غير مسلم، أو ما أشبه ذلك.

ثم الظاهر أن الإذن المتأخر لا يكفي في صحه الأعمال المتقدمه لأصالة العدم، فليس المقام كالفضولى.

(مسأله _ ٦): إذا تبين بعد الصلاة أن الميت كان مكبواً، وجب الإعادة بعد جعله مستلقياً على قفاه.

(مسأله _ ٦): {إذا تبين بعد الصلاة أن الميت كان مكبواً} أو بوضع غير صحيح، كالمقلوب ونحوه {وجب الإعادة بعد جعله مستلقياً على قفاه} لأن المشروط عدم عند عدم شرطه، من غير فرق بين كون ذلك لجهل أو نسيان أو عمد أو غير ذلك، وكذلك إذا تبين في الأثناء، فإنه تجب الإعادة، إلا إذا كانت التكييرات المتوسطة المصادفه لصحه وضعه صالحه لأن تكون أول الصلاة فيأتي بالبقية.

وإذا ظنه مسلماً فصلى عليه فبان كافراً بطلت، ولو ظنه كافراً فصلى عليه، فإن تمشى منه القربه صحت، وإلا وجبت الإعادة، ولو ظن إذن الولي ثم بان عدمه وجبت الإعادة، ولو ظن عدم الإذن فصلى مع القربه صحت، وإلا أعاد.

ولو أذن الولي في زمان خاص أو مكان خاص على نحو التقييد فخالف بطلت، ولو كان على نحو تعدد المطلوب صحت.

(مسألة ٧ _ ٧): إذا لم يصل على الميت حتى دفن يصل على قبره.

(مسألة ٧ _ ٧): {إذا لم يصل على الميت حتى دفن يصل على قبره} _ يصل _ بالبناء المجهول، أى لم تحصل صلاة على هذا الميت أصلاً، ووجوب الصلاة على القبر هو المعروف بينهم، وفي الجواهر: (بلا خلاف صريح أجده إلا من المصنف فى المعتبر، والمحكى عن الفاضل فى بعض كتبه، ومال إليه فى المدارك) (١)، والأقوى الأول لاستصحاب وجوب الصلاة بعد كون الدفن ليس من تغيير الموضوع، وللأخبار العامة والخاصة.

فمن الأخبار العامة: قوله (صلى الله عليه وآله): «لا تدعوا أحداً من أمتى بلا صلاة» (٢)، وغيرها من الأخبار التى تقدمت جملة منها فى مسألة وجوب الصلاة على كل مسلم.

ومن الأخبار الخاصة: صحيح هشام بن سالم، عن الصادق (عليه السلام): «لا بأس أن يصلى الرجل على الميت بعد ما يدفن» (٣).

ص: ٣٥٣

١- الجواهر: ج ١٢ ص ١١٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٤ الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنائز ح ٣

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٤ الباب ١٨ من أبواب صلاة الجنائز ح ١

وما رواه التهذيب (١) والاستبصار (٢) والفقهاء: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا فاتته الصلاة على الميت صلى على قبره» (٣).

وما رووه أيضاً، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا فاتتك الصلاة على الميت حتى يدفن فلا بأس بالصلاة عليه وقد دفن» (٤).

وما فى الرضوى: «فإن لم تلحق الصلاة على الجنازة حتى يدفن الميت فلا بأس أن تصلى بعد ما دفن» (٥).

وخبر مالك مولى الحكم: «إذا فاتتك الصلاة على الميت حتى يدفن فلا بأس بالصلاة عليه وقد دفن» (٦).

وخبر عمرو بن جميع، كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا فاتته الصلاة على الجنازة صلى على قبره (٧).

ص: ٣٥٤

-
- ١- التهذيب: ج ٣ ص ٢٠١ الباب ٢٢ فى الزيادات ح ١٥
 - ٢- الاستبصار: ج ١ ص ٤٨٢ الباب ٢٩٩ فى الصلاة على المدفون ح ٣
 - ٣- الفقيه: ج ١ ص ١٠٣ الباب ٢٥ فى الصلاة على الميت ح ٢٣
 - ٤- التهذيب: ج ٣ ص ٢٠١ الباب ٢٢ فى الزيادات ح ١٤
 - ٥- فقه الرضا: ص ١٩ السطر ما قبل الأخير
 - ٦- الاستبصار: ج ١ ص ٤٨٢ الباب ٢٩٩ فى الصلاة على المدفون ح ٢
 - ٧- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٤ الباب ١٨ من أبواب صلاة الجنازة ح ٣

ومرسل الذكرى: إن النبي (صلى الله عليه وآله) صلى على قبر مسكينه دفنت ليلاً (١).

وخبر القلانسي، عن الباقر (عليه السلام) فيمن لم يدرك بعض التكبيرات كأن أدركهم وقد دفن «كبر على القبر» (٢).

أما القائلون بالعدم، فقد ردوا الاستصحاب بتغيير الموضوع، والأخبار العامه بانصرافها إلى ما قبل الدفن، والأخبار الخاصه بمعارضتها بجمله من الرويات ادعوا أنها أصرح دلالة، مما يوجب حمل الأخبار المتقدمه على إرادته الدعاء من الصلاة، أو نحو ذلك، كخبر محمد بن أسلم، عن رجل من أهل الجزيره قال: قلت للرضا (عليه السلام): أيصلى على المدفون بعد ما يدفن؟ قال: «لا، لو جاز لأحد لجاز لرسول الله (صلى الله عليه وآله) _ قال: _ بل لا يصلى على المدفون بعد ما يدفن ولا على العريان» (٣).

وموثفه عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: سئل عن ميت صلى عليه، فلما سلم الإمام إذا الميت مقلوب رجلاه إلى موضع رأسه؟ قال (عليه السلام): «يسوى ويعاد الصلاة عليه، وإن كان قد حمل ما لم يدفن، فإن دفن فقد مضت الصلاة عليه ولا يصلى عليه

ص: ٣٥٥

١- الذكرى: ص ٥٥ السطر ٤

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٤٨١ الباب ٢٩٨ فيمن فاته شيء من التكبيرات ح ٢

٣- الاستبصار: ج ١ ص ٤٨٣ الباب ٢٩٩ فى الصلاة على المدفون ح ٦

وهو مدفون»(١).

وموثقته الأخرى، قلت: فلا يصلى عليه إذا دفن؟ فقال: «لا يصلى على الميت بعد ما يدفن، ولا يصلى عليه وهو عريان حتى توارى عورته»(٢).

وموثقته الثالثة: «يصلى عليه ما لم يوار بالتراب، وإن كان قد صلى عليه»(٣).

وخبر يونس: «إن أدركتها قبل أن تدفن فإن شئت فصلّ عليها»(٤).

وخبر جعفر بن عيسى، قال: «قدم أبو عبد الله (عليه السلام) مكة فسألني عن عبد الله بن أعين فقلت: مات، فقال: «أفتدرى موضع قبره؟ قلت: نعم، قال (عليه السلام): «فانطلق بنا إلى قبره حتى نصلى عليه» فقلت: نعم، فقال: «لا، ولكن نصلى عليه ههنا، فرفع يديه يدعو واجتهد في الدعاء وترحم عليه»(٥).

أما ما ذكره مصباح الهدى من صحيحه محمد بن مسلم، أو

ص: ٣٥٦

- ١- الاستبصار: ج ١ ص ٤٨٢ الباب ٢٩٩ فى الصلاة على المدفون ح ٥
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٣ الباب ٣٦ من أبواب صلاة الجنائز ح ١
- ٣- التهذيب: ج ٣ ص ٣٣٤ الباب ٣٢ فى الصلاة على الأموات ح ٧١
- ٤- التهذيب: ج ٣ ص ٣٣٤ الباب ٣٢ فى الصلاة على الأموات ح ٧٢
- ٥- الاستبصار: ج ١ ص ٤٨٣ الباب ٢٩٩ فى الصلاة على المدفون ح ٧

زراره قال (عليه السلام): «الصلاه على الميت بعد ما يدفن إنما هو دعاء»، قلت: فالنجاشي لم يصل عليه النبي (صلى الله عليه وآله)؟ فقال: «لا، إنما دعا له»^(١).

ثم في مسأله أخرى^(٢) نسب هذه الروايه إلى الصادق (عليه السلام) فكأنه لم يعط الروايه حقها، فإن ما وجدته في جامع أحاديث الشيعة للسيد البروجردى^(٣)، وهو كتاب متقن غايه الإتقان _ نسبه ذلك إلى محمد بن مسلم أو زراره، قال: الصلاه على الميت، إلى آخره نقلاً عن كتاب التهذيب^(٤) والاستبصار^(٥)، وأنت خير بأن كلاهما ليسا من قول المعصوم وفعله وتقريره.

وكيف كان، فالظاهر عدم إمكان جمع دلالي سليم بينهما، وإن ذكروا وجوهاً للجمع، فاللزام ردّ علم الطائفة الثانيه إلى أهلها (عليهم السلام) لقوه اشتهار الطائفة الأولى عملاً واستناداً بين المتقدمين والمتأخرين، حتى قال في المستند بعد نقله بعض الروايات:

ص: ٣٥٧

١- مصباح الهدى: ج ٦ ص ٢٧٨

٢- مصباح الهدى: ج ٦ ص ٣٨٠

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٢٨٠ الباب ٤ من أبواب الصلاه على الميت ح ٩

٤- التهذيب: ج ٣ ص ٢٠٢ الباب ٢٢ في الزيادات ح ٢٠

٥- الاستبصار: ج ١ ص ٤٨٣ الباب ٢٩٩ في الصلاه على المدفون ح ٨

(إنها شاذة جداً لدلائلها على المنع مطلقاً، ولا قائل به من الأصحاب، وإن حكى القول به محدوداً بحد يأتي ذكره) (١)، انتهى.

هذا مضافاً إلى عدم دلاله بعض روايات الطائفة الأولى أصلاً، وإلى أن الطائفة الثانية موافقة لفتوى أبي حنيفة، وعلى الميسور، لأنه لا شك في أن الصلاة على القبر ميسور الصلاة، خصوصاً بعد أن ورد في العريان من أنه «يوضع في قبره ويصلى عليه».

ثم هل هناك تحديد خاص في مده ما يصلى على القبر أم لا؟ أقوال:

الأول: عدم التحديد، كما عن المنتهى، والمختلف، والروض، والروضه، والمسالك، وحاشيه الإرشاد، والبيان، وفوائد الشرائع، وجامع المقاصد، وغيرهم.

الثاني: إنه يصلى عليه ما لم يتغير صورته، كما عن المكاتب.

الثالث: تحديده بثلاثة أيام.

الرابع: تحديده بيوم وليله، كما عن الأكثر، بل عن جمع نسبه إلى المشهور، وعن الغنيه الإجماع عليه.

الخامس: تحديده بيوم الدفن.

ص: ٣٥٨

وكذا إذا تبين بعد الدفن بطلان الصلاة من جهه من الجهات.

ولعل الأقرب هو الأول، فما دام يصدق عليه أنه صلاة على الميت تجب استصحاباً، ولإطلاق الأدله، ولا دليل للأقوال الأخر، إلا القول بالثلاثه، فقد قال في الخلاف: (ومن فاتته الصلاة جاز أن يصلى على القبر يوماً وليله، وقد روى ثلاثه أيام) (1)، لكنها مرسله لم تعلم حجيتها.

ويؤيد القول الأول خبر جعفر المتقدم، حيث إن المنسبق منه إلى الذهن أنه كان موت عبد الله قبل مده، وقد أراد الإمام (عليه السلام) الصلاة عليه، فتأمل.

ثم الظاهر إنه مراد المصنف بقوله: "حتى دفن" الدفن الكامل، أما إذا وضع في القبر ولن يسدّ، وجب إخراجه والصلاة عليه، لأنه لا يصدق عليه "دفن"، ولذا لا يكون إخراجه حراماً، لأنه ليس بنبش، ولا دليل آخر على حرمة الإخراج.

{وكذا إذا تبين بعد الدفن بطلان الصلاة من جهه من الجهات} لأن الصلاة الباطله كعدمها.

نعم إذا كان بطلانها من جهه كون الميت مقلوباً لم تجب الصلاة، لما في موثقه عمار، بل لا يستبعد عدم الوجوب فيما إذا لم تكن الصلاة خارج القبر باطله على كل حال، مثل ما إذا صلى عليه

ص: ٣٥٩

مكبوباً أو ما أشبهه، للمناطق، ولأن الصلاة في القبر أيضاً ليست على النحو المتعارف، لأن ظهر الميت إلى المصلّي، فتأمل.
ولو دفن الميت في القبر دفناً غير صحيح، كما إذا دفن مكبوباً، أو وجهه إلى السماء، أو ظهره إلى القبلة، وجبت الصلاة عليه
كيفما كان، لإطلاق الأدله، ولدليل الميسور.

ص: ٣٦٠

(مسألة ٨ _ ٨): إذا صَلَّى على القبر ثمَّ خرج الميت من قبره بوجه من الوجوه فالأحوط إعادة الصلاة عليه.

(مسألة ٨ _ ٨): {إذا صَلَّى على القبر ثمَّ خرج الميت من قبره بوجه من الوجوه} غير الاختياريه، كما إذا أخرجه السيل، أو الاختياريه المشروعه كالإشهاد عليه، أو غير المشروعه كما إذا أخرجه النباش لسرقه كفنه مثلاً {فالأحوط إعادة الصلاة عليه} لأن الصلاة على القبر كانت اضطراريه، ولا مكان للعمل الاضطرارى إذا أمكن العمل الاختياري، وإنما احتاط ولم يفت لاحتمال أن الدفن أوجب انقطاع تكليف الأحياء بالنسبه إلى الميت، وكأنه أشار إلى ذلك المحقق فى المعبر بقوله: (إن المدفون خرج بدفنه من على أهل الدنيا) (١)، لكن لا يخفى وهن هذا الاحتمال والاستدلال، ولذا فمقتضى الصناعه وجوب الصلاة عليه كوجوب غسله وإجراء سائر المراسيم عليه إذا لم تجر عليه، وقد تقدم مثل ذلك فى باب الغسل.

ومنه يعلم أنه لا وجه لسقوط المراسيم مطلقاً بالدفن بحجه سقوط الأمر الأول بسبب الدفن، وعدم الدليل على الأمر الجديد، إذ لا أمر جديد، بل المطلقات كافيه.

وأما السقوط بسبب الدفن، فإنه كان لأمر أهم، وهو عدم النباش، فإذا ذهب الأهم جاء المهم، هذا كله فيما إذا صَلَّى على

ص: ٣٤١

قبره، وأما إذا لم يصل على قبره فوجوب الصلاة وسائر المراسيم أوضح.

ثم الظاهر أن حكم غير القبر كما إذا وقع في البحر أو صلب أو ما أشبه حكم القبر في وجوب الصلاة عليه، تقديمًا لفقد الشرط على فقد الأصل، ولقاعده الميسور، وللاستصحاب، ولما ورد في الصلاة على الميت كما سيأتي، فإذا نزل عن الخشبه، أو أخذ من البحر صلى عليه ثانياً بعد إجراء المراسيم، إذا لم تجر المراسيم قبل الصلب والوقوع في البحر، وهل الحكم وجوب الصلاة إذا ضل في الصحراء وعلم بموته، أو غرق في البحر ولم يعلم جهه غرقه، الأحوط ذلك، لما ذكر من الأدله المتقدمه، ويشمله بالمناط صلاه الغائب التي تقدم الكلام حولها.

ص: ٣٦٢

(مسألة ٩ _ ٩): يجوز التيمم لصلاة الجنازه، وإن تمكن من الماء، وإن كان الأحوط الاقتصار على صورته عدم التمكن من الوضوء أو الغسل، أو صورته خوف فوت الصلاة منه.

(مسألة ٩ _ ٩): {يجوز التيمم لصلاة الجنازه، وإن تمكن من الماء} كما هو المشهور، وعن الذكرى نسبتته إلى علمائنا، وعن التذكرة نسبتته إلى علمائنا، وعن الخلاف دعوى الإجماع عليه، واستدل له بإطلاقات مطهرية التراب، وبأنه إن كان التيمم صحيحاً فقد وقع وصح، وإن لم يكن صحيحاً لم يضر ذلك، وبظاهر ما رواه الفقيه عن يونس قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجنازه يصلى عليها على غير وضوء؟ فقال (عليه السلام): «نعم، إنما هي تكبير وتسييح وتحميد وتهليل كما تكبر وتسيح في بيتك»، وفي خبر آخر: إنه «يتيمم إن أحب» (١).

وعلى هذا فلا- ينبغي الإشكال في المسألة بحجه أن التراب بدل اضطرارى، ولا اضطرار هنا، وإن كان فى بعض الأدله السابقه نظر.

{وإن كان الأحوط الاقتصار على صورته عدم التمكن من الوضوء أو الغسل، أو صورته خوف فوت الصلاة منه}.

أما الأول: فلأنه محقق للاضطرار المسوغ للتيمم لكل غايه، وإن لم تكن واجبه.

ص: ٣٤٣

وأما الثاني: فلأنه مشمول الأدلة العامه، بالإضافة إلى الروايات الخاصه في المسأله، كصحيح الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل تدركه الجنازة وهو على غير وضوء، فإن ذهب يتوضأ فاتته الصلاه؟ قال: «يتيمم ويصلى»^(١).

وعن سماعه، قال: سألته عن رجل مرّت به جنازه وهو على غير وضوء كيف يصنع؟ قال: «يضرب بيديه على حائط اللبن فليتيمم به»^(٢).

وخير الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه سئل عن الرجل يحضر الجنازة وهو على غير وضوء ولا يجد الماء؟ قال: «يتيمم، ويصلى عليها إذا خاف أن تفوته»^(٣).

أما ما في الرضوي، من قوله (عليه السلام): «وقد أكره أن يتوضأ إنسان عمداً متعمداً للجنازة لأنه ليس بالصلاه إنما هو التكبير، والصلاه هي التي فيها الركوع والسجود»^(٤).

ص: ٣٦٤

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٩ الباب ٢١ من أبواب صلاه الجنازة ح ٦
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٩ الباب ٢١ من أبواب صلاه الجنازة ح ٥
 - ٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٦ في ذكر الصلاه على الجنائز
 - ٤- فقه الرضا: ص ١٩ س ٣٥

فالظاهر أن المراد اعتقاد أنه لا تصح إلا بالطهر كما في ما فيها ركوع وسجود، ولذا ورد في روايه عبد الحميد، عن أبي الحسن (عليه السلام) في صلاه الجنازه قوله: «تكون على طهر أحب إلى»^(١).

ص: ٣٦٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٨ الباب ٢١ من أبواب صلاه الجنازه ح ٢

(مسأله _ ١٠): الأحوط ترك التكلم فى أثناء الصلاة الميّت، وإن كان لا يبعد عدم البطلان به.

(مسأله _ ١٠): {الأحوط ترك التكلم فى أثناء الصلاة الميّت} للسيره والأسوه، ولأن الكلام كالضحك ونحوه ماح لصوره الصلاة، وإن كان قليلاً، ولذا يعد ذلك من المنكرات عند المشرعه لارتكاز أذهانهم على منافاته للصلاه، ولذا فالترك أقرب.

ومنه يعرف الإشكال فى قوله: {وإن كان لا يبعد عدم البطلان به} للأصل، ولأنه تسييح ودعاء كما فى روايه العله، لكن ما عرفت عن السنه والسيره حاكم عليهما، ولذا علق الساده البروجردى، والجمال، والاصطهباناتى، على قوله: "الأحوط" بقولهم: "لا يترك".

ثم الظاهر أنه لا ينبغى الإشكال فى بطلانها بالكلام الماحى.

(مسأله ۱۱ _ ۱): مع وجود من يقدر على الصلاة قائماً، في إجزاء صلاة العاجز عن القيام جالساً إشكال، بل صحتها أيضاً محل إشكال.

(مسأله ۱۱ _ ۲): {مع وجود من يقدر على الصلاة قائماً} أو صحيحه {في إجزاء صلاة العاجز عن القيام جالساً} أو اللاحن في قراءته أو ما أشبه ذلك {إشكال} وقولان:

الصحة، اختارها الذكرى، والروضه، وجامع المقاصد، وكشف اللثام، وغيرهم، على ما حكى عنهم، وذلك لأن الصلاة واجبه كفايه على كل المكلفين، فإذا لم يقدر أحدهم انتقل إلى البدل، كما هو كذلك في الواجب العيني.

أما القائل بعدم الصحة، فقد استدل بأن الواجب هو الصلاة الكامله، فإذا لم يتمكن بعضهم منها لم يشمله دليل الوجوب، وهذا القول هو الأقرب، ومن الواضح الفرق بين الواجب العيني والكفائي، إذ في العيني يحصل الاضطرار، فينتقل إلى البدل، بخلاف الكفائي، حيث لا اضطرار بالنسبه إلى نفس الصلاة، وإن كان اضطرار بالنسبه إلى هذا العاجز، وعلى هذا فلو صلى العاجز مع قدره على القادر لم تكف صلاته، ووجبت الصلاة على القادر.

أما قوله: {بل صحتها أيضاً محل إشكال} فلا وجه له، إذ لا شك في أن الصلاة مطلوبه من هذا، ولو بالطلب الاستجابي، فالصحة هو الأقرب.

وعلى هذا، فإذا كان الولي عاجزاً لم يجز له أن يكتفى بصلاه نفسه، بل الواجب عليه أن يأذن لقادر حتى يصلى عليه، وحيث
عرفت صحة صلاه العاجز ندباً جاز أن يصلى قبل القادر أو بعده أو معه.

بقى شيء، وهو أنه لو صلى العاجز بالقادر جماعه، فمقتضى القاعدة الصحة، لأن صلاه القادر كافيته إماماً كان أو مأموماً أو
منفرداً، ومما تقدم تعرف أن العاجز الأقل عجزاً مقدم على العاجز الأكثر عجزاً، كما إذا كان هناك من يقدر على القيام باعتماد
ومن يقدر على الصلاه جالساً وهكذا.

ص: ٣٦٨

(مسألة _ ١٢): إذا صَلَّى عليه العاجز عن القيام باعتقاد عدم وجود من يتمكّن من القيام، ثم تبين وجوده فالظاهر وجوب الإعادة، بل وكذا إذا لم يكن موجوداً من الأول لكن وجد بعد الفراغ من الصلاة.

(مسألة _ ١٢): {إذا صَلَّى عليه العاجز عن القيام} جالساً {باعتقاد عدم وجود من يتمكّن من القيام، ثم تبين وجوده فالظاهر وجوب الإعادة} لأنه لم يكن اضطرار إلى صلاة العاجز، والاعتقاد ليس دخیلاً في الموضوع، بل الحكم دائر مدار الواقع، ولعل قوله: "الظاهر" بدون فتوى صريحه، لإشكاله في المسألة السابقة، حيث إن هذه المسألة مبنيه على تلك، وإلا فلو قلنا في تلك بوجوبها على القادر كان الحكم في هذه المسألة مقطوعاً به.

{بل وكذا إذا لم يكن موجوداً من الأول لكن وجد بعد الفراغ من الصلاة} إذ الوجوب كان صلاه اختياريه، وهي ممكنه في آخر الوقت، فالاضطراريه في أوله لم تكف عنه.

نعم لو دفن الميت ثم حصل القادر، أمكن الإجزاء، وأمکن القول بعدم الإجزاء إذا كان الدفن قبل الخوف من الفساد، إذ كان الواجب تأخيره الى أقرب وقت الفساد مما يحصل القادر حينئذ، وعدم علمهم بحصول القادر لا يغير الواقع، ولذا كان الاحتياط في صلاه القادر على القبر، والقول بأن كلاً من صلاه العاجز والصلاه على القبر اضطراريه، ولا دليل على تقديم الثاني على الأول ممنوع، إذ صلاه

وكذا إذا عجز القادر والقائم في أثناء الصلاة فتممها جالساً، فإنّها لا تجزى عن القادر فيجب عليه الإتيان بها قائماً.

العاجز إنما أتى بها في وقت لم يكن التكليف صلاة العاجز، فهو مثل أن يتيمم مع وجود الماء ويصلي ثم فقد الماء، فإن صلاة السابقه باطله، ولزمت الإعادة.

نعم لا إشكال في تقديم صلاة العاجز على الصلاة الكامله على القبر فيما إذا كان بقاء الميت إلى وقت حصول القادر موجباً لفساده أو هتكه.

{وكذا إذا عجز القادر والقائم في أثناء الصلاة فتممها جالساً} لأن الصلاة الملقفه ليست بكامله، مع أن المأمور به هو الصلاة الكامله، ومنه يظهر عكسه، بأن كان عاجزاً ثم تمكن ووقف في الأثناء، ومثلها كل صلاة ملقفه من الاختياريه والاضطراريه، كما إذا صلى بعضها والميت مقلوب ثم عدلوه، أو ما أشبه ذلك.

{فإنّها لا تجزى عن القادر فيجب عليه الإتيان بها قائماً} ولو إتيان نفس هذا المصلي، كما إذا قدر بعد الصلاة، أما إذا عجز في الأثناء، فجلس هنيهة بما لا يضر الموالاه، ثم قام وأتمه، فالظاهر عدم الضرر، كما ذكروا مثل ذلك في اليوميه ونحوها.

مسألة ١٣ لو شك هل صلى عليه أحد

(مسألة _ ١٣): إذا شك في أن غيره صَلَّى عليه أم لا، بنى على عدمها، وإن علم بها وشكَّ في صحتها وعدمها حمل على الصحة، وإن كان من صلى عليه فاسقاً،

(مسألة _ ١٣): {إذا شك في أن غيره صَلَّى عليه أم لا، بنى على عدمها} لاستصحاب العدم، ولأصالة الوجوب عليه، لأن الواجب الكفائي واجب عليه أيضاً.

نعم هذا إنما هو فيما إذ لم يجر أصل الصحة، بأن كان الغير بصدد التجهيز، فإن أصل الصحة قاض بأنهم صلوا عليه، فيما إذا رآها بيد جماعه يغسلونها من الأعمال المترتبة على الصلاة، ولم يكن إطمئنان بأنهم يصلون، كما إذا رآها بيد جماعه يغسلونها، أو ما أشبه ذلك.

{وإن علم بها وشكَّ في صحتها وعدمها حمل على الصحة} لجريان أصالة الصحة، قال (عليه السلام): «ضع أمر أخيك على أحسنه»^(١).

{وإن كان من صلى عليه فاسقاً} لإطلاق أدله أصالة الصحة الجارية في الفاسق، والعاقل، والجاهل، والعالم، والرجل، والمرأة، وغيرهم من مختلف الأقسام.

نعم لو كان ميت موالياً بيد غير موال لم يكف عملهم، لأنه

ص: ٣٧١

نعم لو علم بفسادها وجب الإعادة وإن كان المصلي معتقداً للصحة وقاطعاً بها.

يعلم بعدم الصحة حيث يشترط الولاء في صحة العمل.

{نعم لو علم بفسادها وجب الإعادة وإن كان المصلي معتقداً للصحة وقاطعاً بها} لأن علم القاطع بالفساد يوجب الصلاة، وقطع العامل بفساد عمله لا يسقط التكليف عنه، ولو انعكس بأن علم هذا بالصحة وقطع المصلي بفساد ما صلى لم تجب على هذا الإعادة، لعلمه بالصحة، ولا يوجب عليه قطع المصلي بفساد صلاته أن يعيد.

ص: ٣٧٢

(مسألة _ ١٤): إذا صلى أحد عليه معتقداً بصحتها بحسب تقليده أو اجتهاده، لا يجب على من يعتقد فسادها بحسب تقليده أو اجتهاده،

(مسألة _ ١٤): {إذا صلى أحد عليه معتقداً بصحتها بحسب تقليده أو اجتهاده، لا يجب} إتيانها {على من يعتقد فسادها بحسب تقليده أو اجتهاده} لأنه لا يعلم بطلانها الواقعي، ويحتمل أن تكون صحيحة بحسب متن الواقع، فأصالة الصحة تشملها، فإنه مقتضى «ضع أمر أخيك على أحسنه» إذ ما دام الشك موجوداً كانت أصالة الصحة جارية، ولذا سكت على المتن السيدان ابن العم والبروجردى، وإن أشكل عليه السيدان الجمال والاصطهباناتى، فقال مصباح الهدى: (اعتقاد الغير صحة صلاته بحسب اجتهاده أو تقليده لا أثر له لمن قامت الأماره له على بطلانها) (١)، ولا حاجه إلى قيام السيره على الاكتفاء بصحة الصلاه عند المصلى، وإلى لزوم الحرج فى وجوب الإعادة على من أدى اجتهاده أو تقليده إلى الفساد، حتى يستشكل عليها بأن لا سيره فى صوره قيام الاجتهاد أو التقليد على الفساد، ولا- حرج، بل ولو كان حرج لزم الاقتصار على مورده، ثم إن إلزام المقلد بالحكم ببطلان عمل المجتهد، لأنه يقلد من يرى بطلان العمل فى غايه الوهن، وكل مقام كان من هذا القبيل، فاللازم إجراء أصالة الصحة.

ص: ٣٧٣

نعم لو علم علماً قطعياً ببطانها وجب عليه إتيانها، وإن كان المصلي أيضاً قاطعاً بصحتها.

{نعم لو علم علماً قطعياً ببطانها وجب عليه إتيانها، وإن كان المصلي أيضاً قاطعاً بصحتها} وذلك لأصل بقاء التكليف، وعدم جريان أصاله الصحه لأنها لا تجرى فى مقام القطع بالخلاف، ولا دليل آخر يوجب سقوط التكليف عن القاطع بالبطان.

ص: ٣٧٤

(مسأله _ ١٥): المصلوب بحكم الشرع لا يصلى عليه

(مسأله _ ١٥): {المصلوب} شرعاً يؤمر بتجهيزه قبل صلبه، ولا- يبقى على المصلبه أكثر من ثلاثه أيام، فإذا أنزل صلى عليه ودفن، أما إذا لم يجهز قبل ذلك، ينزل بعد الثلاثه ويجهز ويصلى عليه ويدفن، والمصلوب بحكم غير الشرع إن جهز قبل صلبه _ كما احتملنا صحه تجهيز نفسه سابقاً _ فاللازم إنزاله إن أمكن فوراً ويصلى عليه ويدفن، وإن لم يجهز نفسه قبل صلبه، أنزل فوراً وجهز وصلى عليه، وإن لم يمكن إنزاله صلى عليه على المصلبه، إن علمنا بأنه يطول صلبه، وإلا صبرنا حتى ينزل، ولو بعد شهر، فالأقسام فى الجمله سته:

الأول: المشروع صلبه، وقد جهز.

الثانى: المشروع صلبه، ولم يجهز.

الثالث: غير المشروع وقد جهز، وأنزل فوراً.

الرابع: غير المشروع ولم يجهز، وأنزل فوراً.

الخامس: غير المشروع، وجهز أو لم يجهز، وعلمنا بطول صلبه.

السادس: غير المشروع، وجهز أو لم يجهز، وعلمنا بأن صلبه لا يطول كثيراً.

إذا عرفت ذلك، نقول: المصلوب {بحكم الشرع لا يصلى عليه

قبل الإنزال، بل يصلى عليه بعد ثلاثه أيام بعد ما ينزل،

قبل الإنزال} إذ لم تشرع الصلاة إلا بشروطها التي منها استلقاء الميت أمام المصلى، وهو غير حاصل في المصلوب. {بل يصلى عليه بعد ثلاثه أيام} لأنه لا يجوز إبقاء المصلوب أكثر من ثلاثه أيام {بعد ما ينزل} أما إذا أنزل قبل ذلك لمصلحه رآها الحاكم، أو أنزل عصياناً، فلا شك في أنه يصلى عليه، لإطلاق أدله الصلاة.

فعن السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «لا تفلوا المصلوب بعد ثلاثه أيام حتى ينزل ويدفن»^(١)، ورواه التهذيب^(٢) والكافي^(٣)، ورواه الجعفریات بإسناده عن علي (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) وذكر مثله^(٤).

وعن الكافي والتهذيب والفقيه، عن السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) صلب رجلاً بالحيه ثلاثه أيام، ثم أنزله يوم الرابع فصلى عليه ودفنه»^(٥).

ص: ٣٧٦

١- الوسائل: ج ٢ ص ٦٧٨ الباب ٤٩ من أبواب الاحتضار ح ١

٢- التهذيب: ج ١٠ ص ١٥٠ الباب ١٠ في الزيادات ح ٣١ وفيه: لا تدعوا ..

٣- الكافي: ج ٣ ص ٢١٦ باب الصلاة على المصلوب ح ٣ وفيه: «... يعد ثلاثه حتى ينزل ...» وفي ج ٧ ص ٢٦٨ باب النواذر ح ٣٩ وفيه: «لا تدعوا ...»

٤- الجعفریات: ص ٢٠٩ باب السنه في المصلوب

٥- الكافي: ج ٧ ص ٢٤٦ باب حد المحارب ح ٧. التهذيب: ج ١٠ ص ١٣٥ الباب ٨ في حد السرقة والخيانه ح ١٥١. الفقيه: ج ٤ ص ٤٨ الباب ١٢ في حد السرقة ح ٢٨

وكذا إذا لم يكن بحكم الشرع، لكن يجب إنزاله فوراً، والصلاة عليه، ولو لم يمكن

وعن الجعفریات بالإسناد: «إن علياً (عليه السلام) قتل رجلاً بالحيرة فصلبه ثلاثة أيام» (١)، وذكر مثله.

وفى الفقيه: قال الصادق (عليه السلام): «المصلوب ينزل عن الخشبه بعد ثلاثة أيام ويغسل ويدفن، ولا يجوز صلبه أكثر من ثلاثة أيام» (٢).

وفى فقه الرضا (عليه السلام): «وإن كان الميت مصلوباً أنزل من خشبه» (٣) وذكر مثله.

وعن دعائم الإسلام، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، أنه أتى بمحارب فأمر بصلبه حتىّ، وجعل خشبته قائمه مما يلي القبلة، وجعل قفاه وظهره مما يلي الخشبه، ووجهه مما يلي الناس، مستقبل القبلة، فلما مات تركه ثلاثة أيام، ثم أمر به فأنزل فصلى عليه ودفن (٤).

{وكذا إذا لم يكن بحكم الشرع، لكن يجب إنزاله فوراً} لأن بقاءه هناك حرام، فإنه هتك وإهانته. {والصلاة عليه} بأدائها المقرره {ولو لم يمكن

ص: ٣٧٧

-
- ١- الجعفریات: ص ٢٠٩ باب السنه فى المصلوب
 - ٢- الفقيه: ج ٤ ص ٤٨ الباب ١٢ فى حد السرقة ح ٢٧
 - ٣- فقه الرضا: ص ١٩ س ١١
 - ٤- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ٤٧٧ فى ذكر أحكام المحاربين

إنزاله يصلى عليه وهو مصلوب، مع مراعاة الشرائط بقدر الإمكان.

إنزاله { ويطول صلبه } يصلى عليه وهو مصلوب، مع مراعاة الشرائط بقدر الإمكان { وذلك لدليل الميسور، ولخبر الجعفرى المروى فى الكافى والتهذيب، عن الرضا (عليه السلام) قال: سألت الرضا (عليه السلام) عن المصلوب؟ فقال: «أما علمت أنّ جدى (عليه السلام) صلى على عمّه» قلت: أعلم ذاك، ولكنى لا أفهمه مبيّناً، قال: «أبينه لك إن كان وجه المصلوب إلى القبلة فقم على منكبه الأيمن، وإن كان قفاه إلى القبلة فقم على منكبه الأيسر، فإن بين المشرق والمغرب قبله، وإن كان منكبه الأيسر إلى القبلة، فقم على منكبه الأيمن، وإن كان منكبه الأيمن إلى القبلة فقم على منكبه الأيسر. وكيف كان منحرفاً فلا- تزايل مناكبه، وليكن وجهك إلى ما بين المشرق والمغرب، ولا تستقبله ولا تستدبره البتة» (1) _ يعنى إذا كان استقباله واستدباره يوجب عدم كون وجه المصلى إلى القبلة _ قال أبو هاشم: وقد فهمت إن شاء الله فهمته والله.

والحاصل إنه إما أن جهز نفسه قبل الصلب _ فيما لو صلب حياً، أو صلب بعد أن مات، وقد جهز نفسه وقلنا بصحة تجهيزه _ سواء قتله عادل أو ظالم، فإما أن ينزل فوراً، أو بعد ثلاثة أيام، أو بعد مده ليست طويله مثلاً بعد خمسة أيام، فإنه يصلى عليه بعد الإنزال.

ص: ٣٧٨

١- الكافى: ج ٣ ص ٢١٥ باب الصلاة على المصلوب والمرجوم ح ٢. والتهذيب: ج ٣ ص ٣٢٧ الباب ٣٢ فى الصلاة على الأموات ح ٤٧

وإما أن لا- ينزل إلا- بعد مده مديده، وهنا يصلى عليه وهو على المصلبه، وإما أن جهّز بعد أن مات قبل أن يصلب بأن أمر بالتجهيز، ثم قتل، ثم صلب ميتاً _ كما يظهر صحه مثل هذا الصلّب من بعض الروايات المتقدمه، بالإضافة إلى أن الصلّب للنكايه، وقد يراه الحاكم الشرعى صلاحاً بعد الموت _ فإنه حينئذ إذا أنزل صلى عليه، إن لم يكن صلى عليه قبل الصلّب، وإلا فإذا أنزل دفن لكفايه الصلاه السابقه.

وإما إن لم يجهز قبل صلبه، سواء صلب حياً أو ميتاً، فإنه إذا أنزل جرت عليه المراسيم _ ومنها الصلاه _ ثم يدفن.

بقى شيء، وهو إن صلاه الإمام على عمه كان بعد التجهيز، كما ورد في التواريخ من أن أنصار زيد (عليه السلام) أجروا عليه المراسيم ودفنوه، ثم أُخرج من قبره وصلب، فكانت صلاه الإمام إما لأنه علم ببطلان صلاتهم، أو لإدراك ثواب الصلاه على زيد (عليه السلام) وإن كان قد صلى عليه.

نعم إذا علمنا بأنه يطول مكث المصلوب صحت، بل وجبت الصلاه عليه، وإن لم يجر عليه سائر المراسيم، لدليل الميسور، فإن شرطيه كون الصلاه بعد المراسيم إنما هي في حال الاختيار، فإذا لم يكن عمل بقاعده الاضطرار، وصلّى عليه لقاعده الميسور، وإطلاقات أدله الصلاه، وحيث كان المدرك هو قاعده الميسور فلا خصوصيه للمصلوب، بل يجرى بالنسبه إلى كل من تعذر بالنسبه إليه حكم سابق، فإنه يؤتى له بحكم لاحق، لدليل الميسور، والله العالم.

ثم إن أحرق الجسد، فالظاهر أنه يصلى على رماده، للعله الوارده فى الروايات، وإن كان ربما بحتمل سقوط الصلاه، إذ الصلاه شرعت على الإنسان، وهذا لا يسمى به، وإن كان ممن مات بالزلزال والخسف ونحوهما، بحيث لا يمكن غسلها، ولا حنوطها، ولا كفنها، ولا تصفيها، يصلى عليهم كيفما اتفق.

ص: ٣٨٠

(مسألة ١٦ _): يجوز تكرار الصلاة على الميت سواء اتحد المصلي أو تعدد، لكنه مكروه إلا- إذا كان الميت من أهل العلم والشرف والتقوى.

(مسألة ١٦ _): {يجوز تكرار الصلاة على الميت سواء اتحد المصلي أو تعدد، لكنه مكروه} والقول بالكراهه هو المشهور بينهم مطلقاً، سواء صلى عليه مرتين أو أكثر، جماعه أو فرادى، من مصل واحد، أو متعدد، بل عن الغنيه دعوى الإجماع عليه، وفي المسألة أقوال أخر جمعها المستند: (أو _ الكراهه _ جماعه دون فرادى، كما عن الحلبي، أو ممن صلى عليه مره خاصه مطلقاً، دون من لم يصل عليه، كما عن ظاهر الخلاف، بل نسبة الذكرى إلى ظاهرهم احتمالاً، أو منه بشرط أن لا يكون إماماً كما فى المدارك، أو منه مطلقاً مع منافاته للتعجيل أيضاً، كما عن الشهيد الثانى، أو الثانى، وإذا خيف على الميت أيضاً كما عن قول الفاضل، أو إذا خيف عليه خاصه كما عن قول آخر له، واحتمل فى الاستبصار استحبابه مطلقاً، وظاهر شرح الإرشاد للأردبيلي عدم مشروعيته كذلك(١) انتهى كلام المستند.

ثم إن المصنف تبعاً للجواهر استثنى من إطلاق الكراهه قوله: {إلا إذا كان الميت من أهل العلم والشرف والتقوى}، فهذا قول آخر فى المسألة، والظاهر عندى الاستحباب مطلقاً، للروايات الكثيره الأمره بذلك، أو الداله على فعلهم (عليهم السلام) فإنهم أسوه.

ص: ٣٨١

كموثق عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «الميت يصلّى عليه ما لم يوار بالتراب وإن كان قد صلى عليه» (١).

وموثق يونس، عنه (عليه السلام) قال: سألته عن الجنائز لم أدركها حتى بلغت القبر أصلى عليها؟ قال (عليه السلام): «إن أدركتها قبل أن تدفن فإن شئت فصلّ عليها» (٢).

وخبر جابر، عن الباقر (عليه السلام) قال: قلت: رأيت إن فاتتني تكبيره أو أكثر؟ قال (عليه السلام): «تقضى ما فاتك». قلت: أستقبل القبلة؟ قال (عليه السلام): «بلى وأنت تتبع الجنائز، إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) خرج على جنازه امرأه من بنى النجار فصلّى عليها فوجد الحفره لم يمكنوا فوضعوا الجنائز فلم يجئ قوم إلا قال (عليه السلام) لهم: صلوا عليها» (٣).

وخبر الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: كبر أمير المؤمنين (عليه السلام) على سهل بن حنيف وكان بدرياً خمس تكبيرات، ثم مشى ساعه ثم وضعه وكبر عليه خمساً أخرى، يصنع ذلك حتى كبر عليه خمساً وعشرين تكبيره» (٤).

ص: ٣٨٢

-
- ١- التهذيب: ج ٣ ص ٣٣٤ الباب ٣٢ فى الصلاة على الأموات ح ٧١
 - ٢- التهذيب: ج ٣ ص ٣٣٤ الباب ٣٢ فى الصلاة على الأموات ح ٧٢
 - ٣- التهذيب: ج ٣ ص ٣٢٥ الباب ٣٢ فى الصلاة على الأموات ح ٣٨
 - ٤- التهذيب: ج ٣ ص ٣٢٥ الباب ٣٢ فى الصلاة على الأموات ح ٣٧

وخبر أبى بصير، عن الباقر (عليه السلام) قال: «كبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) على حمزه سبعين تكبيره، وكبر على (عليه السلام) عندكم على سهل بن حنيف خمساً وعشرين تكبيره _ قال _ كبر خمساً خمساً، كلما أدركه الناس قالوا: يا أمير المؤمنين لم ندرك الصلاة على سهل، فيضعه فيكبر عليه خمساً حتى انتهى إلى قبره خمس مرات» (١).

وخبر جعفر بن عيسى: أن الصادق (عليه السلام) أراد أن يصلى على قبر عبد الله بن أعين (٢)، كما تقدم.

والرضوى: «فإن لم تلحق الصلاة على الجنازه حتى يدفن الميت فلا بأس أن تصلى بعد ما دفن» (٣).

وغيره من الروايات الداله على الصلاة على القبر بعد أن صلى على الميت.

وخبر زيد بن على (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، عن جده الحسين (عليه السلام) فى وصيه أمير المؤمنين (عليه السلام) وفيها: «وأن يصلى الحسن مره، والحسين مره صلاه إمام، ففعلا كما رسم» (٤).

وفى روايه زراره: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلى على

ص: ٣٨٣

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٧٨ الباب ٦ من أبواب صلاه الجنازه ح ٥
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٥ الباب ١٨ من أبواب صلاه الجنازه ح ٤
 - ٣- فقه الرضا: ص ١٩ السطر ما قبل الأخير
 - ٤- المستدرک: ج ١ ص ١١٤ الباب ٦ من أبواب صلاه الجنازه ح ١٠

عمه حمزه سبعين صلاه»(١).

والظاهر أن النبي (صلى الله عليه وآله)، صلى على حمزه مستقلاً ثم صلى به مع كل شهيد.

ففي صحيفه الرضا، بإسناده قال: «رأيت النبي (صلى الله عليه وآله) كبر على عمه حمزه خمس تكبيرات وكبر على الشهداء بعده خمس تكبيرات فلحق حمزه بسبعين تكبيره»(٢)، فالمراد بتكبيره الصلاه الكامله.

ومثله روايه العيون، عن الرضا (عليه السلام)(٣)، إلى غيرها من الروايات.

أما الروايات المانعه، فهي خبر وهب بن وهب، عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلى على جنازه فلما فرغ جاءه أناس، فقالوا: يا رسول الله، لم ندرك الصلاه عليها، فقال: (صلى الله عليه وآله): «لا يصلى على جنازه مرتين، ولكن ادعوا لها»(٤).

ص: ٣٨٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٠٠ الباب ١٤ من أبواب غسل الميت ح ٨

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٤ الباب ٦ من أبواب صلاه الجنازه ح ١٨

٣- عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ٤٥ ح ١٦٧

٤- التهذيب: ج ٣ ص ٣٣٢ الباب ٣٢ فى الصلاه الأموات ح ٦٦

وخير إسحاق بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلى على جنازه فلما فرغ جاء قوم فقالوا: يا رسول، فاتتنا الصلاة عليها، فقال: «إن الجنازه لا يصلى عليها مرتين، ادعوا له وقولوا خيراً»^(١).

ونقل الخبر أيضاً حسين بن علوان وأبو البختري^(٢)، لكن هذه الروايات ظاهرها أنها حكاية قصه واحده، فهي كروايه واحده، لا تقاوم تلك عدداً، كما إن أسنادها ضعيفه، بل وهب بن وهب قيل فى حقه أنه أكذب البريه^(٣)، فلا تقاوم تلك سنداً، وأنها موافقه للعامه، حيث نقل القول بعدم التكرار عن ابن عمر، وعائشه، وأبى موسى، والأوزاعى، وأحمد، والشافعى، ومالك، وأبى حنيفه، فلا تقاوم تلك جهه، وحيث إنها حكاية لقول الرسول (صلى الله عليه وآله) مع أنه (صلى الله عليه وآله) صلى على حمزه متعدداً، وأمر بالصلاه على امرأه مكرراً، وصلى على قبر مسكينه، مما ظاهره أنه بعد ما صلى عليها، وكان إذا فاتته الصلاه على الميت صلى على القبر، كما تقدم فى المسأله السابقه، فمن المحتمل قريباً أن الحكم بعدم الصلاه مكرراً قد تغير إلى الاستحباب بعد الكراهه، وإنما نقول بأن صلاته مكرراً كانت بعد النهى، لتأيد ذلك بعمل على (عليه السلام)

ص: ٣٨٥

١- التهذيب: ج ٣ ص ٣٢٤ الباب ٣٢ فى الصلاه على الأموات ح ٣٦

٢- قرب الأسناد: ص ٦٣

٣- أخبار معرفه الرجال: ص ٣٠٩ ح ٥٥٨

والحسن، والحسين، والروايات المجوزه، وعليه فلا يمكن الاعتماد على هذه الروايات.

وعلى هذا فالقول بالاستحباب مطلقاً هو الأقرب، ولا يرد عليه إلا ذهاب المشهور إلى الكراهه، واحتمال أن يكون التكرار لفضيله في الميت كما في الصلاة على عليّ (عليه السلام)، وعلى سهل، وعلى حمزه (عليه السلام)، فاللزام تخصيص الاستحباب بأهل الشرف والفضل، كما قواه الجواهر، وتبعه المصنف، والسيد البروجردى، وغيرهما، وأنه لا وجه للاستحباب مع الخوف على الجنازه، وأن التكرار ينافى استحباب التعجيل، وفي الكل ما لا يخفى.

إذ يرد على الأول: إنه لم يعلم ذهاب المشهور بعد ما رأيت من كثرة الأقوال في المسأله، مضافاً إلى أن ذهابهم محتمل الاستناد بل مقطوعه، فاللزام ملاحظه مستندهم، وقد عرفت ضعفه.

وعلى الثانى: إن الاحتمال المذكور لا يرفع الإطلاقات، بل لو لم يكن فى المقام إلا الروايات الداله على فضيله الصلاة على الميت، لكفت فى القول بالاستحباب لكل إنسان.

وعلى الثالث: إن الكلام فى استحباب التكرار فى نفسه، وإلا فقد يحرم إذا كان ذلك موجباً لفساده.

وعلى الرابع: إنه منتهى الأمر أن يكون من باب التزاحم، لا أنه يوجب سقوط استحباب التكرار، بالإضافة إلى فرض الكلام فيما لو

كانت الجنازه مؤخره لأمر آخر، مضافاً إلى أن أدله التكرار حاكمه، لفعل الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) والحسن (عليه السلام) والحسين (عليه السلام)، بل ظاهر فعل التكرار والأمر به، حكومه مستحبات التكرار على استحباب التعجيل.

ثم إن الأقوال المفصله التي ذكرناها في أول المسأله كلها ضعيف الاستناد، ولذا لم نتعرض لها ولردها، فمن أراد الاطلاع فعليه بالمفصلات.

ثم إن الظاهر من الروايات تأكد استحباب التكرار بالنسبه إلى أهل الفضل، ففي خبر الصلاه على السهل، أن علياً (عليه السلام) إنما صلى عليه خمساً لأنه كان ذا خمس مناقب(١)، ومثله غيره.

ص: ٣٨٧

١- كما في جامع الروايات: ج ١ ص ٣٩٣ سهل بن حنيف

(مسألة _ ١٧): يجب أن يكون الصلاة قبل الدفن، فلا يجوز التأخير إلى ما بعده،

(مسألة _ ١٧): { يجب أن يكون الصلاة قبل الدفن، فلا يجوز التأخير إلى ما بعده } بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً، بل فى الجواهر كاد يكون ضرورياً، ويدل عليه الروايات المتواترة التى سبقت جملة منها، من أمرهم (عليهم السلام) وفعلمهم الصلاة على الميت قبل أن يدفن.

ففى خبر عمار: «لا يصلى على الميت بعد ما يدفن»(١).

وفى خبر محمد، قلت: ولا يصلون عليه وهو مدفون بعد ما يدفن؟ قال (عليه السلام): «لو جاز ذلك لأحد لجاز لرسول الله (صلى الله عليه وآله)»(٢).

أقول: المراد به إما أن الرسول كان يصلى على الأموات بعد دفنهم، فلا يعطل نفسه الشريفة لآداب التجهيز، بل إذا دفنوا الميت كان يذهب إلى البقيع ويصلى عليهم فى زمان قليل، وإما أن جنازه الرسول (صلى الله عليه وآله) لم يعطلها على (عليه السلام) ثلاثة أيام لصلاة الناس عليها، بل كان يدفنها ثم يأمر الناس بالصلاة عليها.

ص: ٣٨٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٣ الباب ٣٦ من أبواب صلاة الجنازة ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٣ الباب ٣٦ من أبواب صلاة الجنازة ح ٢

نعم لو دفن قبل الصلاة عصيانياً، أو نسيانياً، أو لعذر آخر، أو تبين كونها فاسده، ولو لكونه حال الصلاة عليه مقلوباً، لا يجوز نبشه لأجل الصلاة، بل يصلّى على قبره مراعيّاً للشرائط من الاستقبال وغيره

وخبر على: «يغسل، ويكفن، ويصلى عليه، ويدفن» (١).

وخبر القلانسي مثله (٢)، إلى غيرها من الروايات.

{نعم لو دفن قبل الصلاة عصيانياً، أو نسيانياً، أو لعذر آخر، أو تبين كونها} أى الصلاة كانت {فاسده، ولو لكونه حال الصلاة عليه مقلوباً، لا يجوز نبشه لأجل الصلاة، بل يصلّى على قبره مراعيّاً للشرائط من الاستقبال وغيره} بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً كما عن العلامه، وذلك لأدله حرمة النيش مطلقاً، ولم يخرج منها هذا الفرض، بل قد تقدم الصلاة على القبر، ولزوم مراعاة الشرائط إنما هو لأجل إطلاق أدله الشرائط، ولو قيل بانصرافها إلى غير المدفون، ففيه: إنه لو سلم فهو بدوى لا يكون منشأ الحكم.

ثم هل اللازم القرب من القبر، أم يجوز البعد مع إمكان القرب، مثلاً دفنت الجنازه فى سرداب مما يمكن النزول فيه، والصلاه

ص: ٣٨٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٥ الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٦ الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه ح ٥

وإن كان بعد يوم وليله، بل وأزيد أيضاً، إلا أن يكون بعد ما تلاشى ولم يصدق عليه الشخص الميّت، فحينئذ يسقط الوجوب، وإذا برز بعد الصلاة عليه بنش أو غيره فالأحوط إعادته الصلاة عليه.

على نفس القبر، ويمكن الصلاة عليه من فوق، الظاهر الأول، لأنه يجب أن تكون الصلاة عند الميت، وظاهره الأقرب فالأقرب، إلا بمقدار البعد المقطوع به كذراع من جنازه ونحوه، وقد تقدم الكلام في جواز البعد الذي لا يضر بصدق العنديه، ولو أمكن الصلاة على القبر من فوقه ومن تحته كما إذا كان في سرداب متوسط فهل يقدم فوق، أو يختير؟ الظاهر الأول، لأنه المستفاد من وقوف المصلي على الجنازه.

{وإن كان بعد يوم وليله، بل وأزيد أيضاً} كما تقدم تفصيله {إلا أن يكون بعد ما تلاشى ولم يصدق عليه الشخص الميّت، فحينئذ يسقط الوجوب} لانصراف الأدله عنه، وذلك لا ينسحب إلى ما لو أُحرق فوراً أو ما أشبهه، إذ قدم الزمان له مدخله في الانصراف، بخلاف ما لو أُحرق، فاللازم الصلاة على رماده، فتأمل.

{وإذا برز بعد الصلاة عليه بنش أو غيره} بعد أن صلى على قبره {فالأحوط إعادته الصلاة عليه} لأنه ميت لم يصل عليه قبل الدفن، والصلاه الاضطراريه لا تكفى عن الاختياريه مع إمكانها، ويحتمل السقوط لأنه قد أدى التكليف بالنسبه إلى الصلاة عليه، فالثبوت بعد السقوط يحتاج إلى دليل مفقود، وقد مرّ الكلام في ذلك.

(مسأله _ ١٨): الميت المصلى عليه قبل الدفن يجوز الصلاة على قبره أيضاً ما لم يمض أزيد من يوم وليه،

(مسأله _ ١٨): {الميت المصلى عليه قبل الدفن يجوز الصلاة على قبره أيضاً ما لم يمض أزيد من يوم وليه} وذلك لجمله من الروايات الداله على ذلك، كخبر عمرو بن جميع: «كان رسول الله إذا فاتته الصلاة على الجنازه صلى على قبره»^(١).

وروايه الصدوق: «إذا فاتتك الصلاة على الميت حتى يدفن فلا بأس أن تصلى عليه وقد دفن»^(٢).

وخبر القلانسي: «فإن كان أدركهم وقد دفن كبر على القبر»^(٣).

والرضوي: «فإن لم تلحق الصلاة على الجنازه حتى يدفن الميت فلا بأس أن تصلى بعد ما دفن»^(٤).

وما ورد من إرادته الصادق (عليه السلام) الصلاة على ابن أعين^(٥)، وغيرها مما تقدم جملة منها.

ص: ٣٩١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٤ الباب ١٨ من أبواب صلاة الجنازه ح ٣

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٠٣ الباب ٢٥ في الصلاة على الميت ح ٢٢

٣- الاستبصار: ج ١ ص ٤٨١ الباب ٢٩٨ في من فاتته شيء من التكبير ح ٢

٤- فقه الرضا: ص ١٩ السطر ما قبل الأخير

٥- الاستبصار: ج ١ ص ٤٨٣ الباب ٢٩٩ في الصلاة على المدفون ح ٧

وإذا مضى أزيد من ذلك فالأحوط الترك.

ثم إن المشهور حددوا ذلك باليوم والليله، واستدل لذلك بالإجماع الذى ادعاه الغنيه، وبأن المستفاد من الروايات كون الصلاه بعد الدفن بزمان قليل، والمتيقن منه يوم وليله. وفيهما نظر، إذ إطلاق بعض الروايات يشمل الأعم من ذلك، بل هو المنصرف من روايه إرادته الصادق (عليه السلام)، والإجماع ضعيف، ولذا قيل إلى ثلاثه أيام.

وقال فى مصباح الهدى: (أما التحديد بالثلاثه فلا دليل له أصلاً) (١)، وفيه: إن دليله روايه الخلاف، قال: (ومن فاتته الصلاه جاز أن يصلى على القبر يوماً وليله، وقد روى ثلاثه أيام) (٢)، وربما يستأنس لذلك بالصلاه على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى ثلاثه أيام، وبأن المصلوب يصلى عليه بعد ثلاثه أيام.

هذا، ولكن الظاهر جوازها أكثر من الثلاثه، للإطلاق، ولأنه دعاء ومسأله وشفاعه للميت، ولا وقت خاص لمثل هذه الأمور، كما ورد فى روايه العله.

وأما ما ذكره المصنف من قوله: {وإذا مضى أزيد من ذلك فالأحوط الترك} فكأنه لعدم استفاده الأزيد من الدليل، حسب ما فهم المشهور، فاحتمال كونه بدعه يوجب الاحتياط فى الترك.

ص: ٣٩٢

١- مصباح الهدى: ج ٦ ص ٣٩٤

٢- الخلاف: ج ١ ص ١٧٠ كتاب الجنائز مسأله ٨٣

ثم هل يصلى على القبر من أدرك الصلاة على الميت، أو أنه خاص بمن لم يدرك؟ احتمالان: المشهور موضوع كلامهم هو الثانى، لكن ربما يقال بإطلاق صحيح هشام: «لا بأس بأن يصلى الرجل على الميت بعد ما يدفن» (١).

مضافاً إلى استصحاب ذلك، حيث يجوز تكرار الصلاة على الميت نفسه، كما فعله على (عليه السلام) بالأحنف، والرسول (صلى الله عليه وآله) بحمزه، إلى غير ذلك.

ثم الظاهر من اليوم والليله الكاملان، فيمتد الجواز إلى أربع وعشرين ساعه، وكذلك بالنسبه إلى ثلاثه أيام.

ص: ٣٩٣

١- الاستبصار: ج ١ ص ٤٨٢ الباب ٢٩٩ فى الصلاة على المدفون ح ١

(مسألة _ ١٩): يجوز الصلاة على الميت في جميع الأوقات بلا كراهه حتى في الأوقات التي يكره النافله فيها عند المشهور،

{مسألة _ ١٩}: {يجوز الصلاة على الميت في جميع الأوقات بلا كراهه حتى في الأوقات التي يكره النافله فيها عند المشهور} كما هو المشهور، بل عن المدارك أن هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب، وفي المستند بالإجماع المحقق، والمحكى عن الخلاف والمنتهى والتذكرة وغيرها، ويدل عليه جملة من الروايات:

كصحيحه محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) قال: «يصلى على الجنائز في كل ساعه، إنها ليست بصلاه ركوع، ولا سجود، وإنما يكره الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها التي فيها الخشوع والركوع والسجود»^(١).

وخيره الآخر، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) هل يمنعك شيء من هذه الساعات عن الصلاة على الجنائز؟ فقال: «لا»^(٢).

وصحيحه الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا بأس بالصلاه على الجنائز حين تغيب الشمس، وحين تطلع، إنما هو

ص: ٣٩٤

١- الاستبصار: ج ١ ص ٤٧٠ الباب ٢٨٩ في وقت الصلاة على الميت ح ٣

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٤٦٩ الباب ٤٦٩ في وقت الصلاة على الميت ح ٤

استغفار»(١)، إلى غيرها من الروايات.

نعم يعارض الأخبار المتقدمه بعض الأخبار، كصحيح على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام)، أنه سأله عن الصلاة على الجنائز إذا احمرت الشمس أو تصلح أو لا؟ قال: «لا صلاة إلا في وقت صلاه _ وقال _ إذا وجبت الشمس فصل المغرب ثم صل على الجنازه»(٢).

وخير عبد الرحمان، عن الصادق (عليه السلام) قال: «تكره الصلاة على الجنائز حين تصفر الشمس وحين تطلع»(٣).

وعن فقه الرضا (عليه السلام)، عن أبيه: إنه كان يصلى على الجنازه بعد العصر ما كانوا في وقت الصلاة حتى تصفر الشمس، فإذا اصفارت لم يصل عليها حتى تغرب، وقال: «لا بأس بالصلاه على الجنازه حين تغيب الشمس وحين تطلع، إنما هو استغفار»(٤).

والجمع الدلالى بين الطائفتين يقتضى الحكم بالكراهه الخفيفه التى هى دون كراهه ذات الركوع والسجود، وذلك لأن النافيه للكراهه تصلح لإرادته الكراهه الشديده، والمثبتة لها تصلح لإرادته

ص: ٣٩٥

١- الاستبصار: ج ١ ص ٤٧٠ الباب ٢٨٩ فى وقت الصلاة على الميت ح ٤

٢- قرب الإسناد: ص ٩٩

٣- الاستبصار: ج ١ ص ٤٧٠ الباب ٢٨٩ فى وقت الصلاة على الميت ح ٥

٤- فقه الرضا: ص ٢٠ السطر الأخير

من غير فرق بين أن يكون الصلاه على الميت واجبه أو مستحبه.

الكراهه الخفيفه، كما يؤيد ذلك الجمع بين الأمرين فى فقه الرضا.

لكن حيث إن المشهور لم يقولوا بالكراهه، كان لا- بد من حمل المانع على التقيه، لأن المنع منقول عن مالك، وأبى حنيفه، والكراهه منقوله عن الأوزاعى، هذا بالإضافة إلى أن أصل الكراهه بالنسبه إلى ذات الركوع والسجود، محل إشكال، لبعض الروايات الداله على عدم الكراهه، كما سيأتى فى كتاب الصلاه إن شاء الله تعالى.

هذا ولا- مجال للإشكال فى الروايات المانع، بأن الكراهه إنما هى للنوافل المبتدأه، وصلاه الميت إنما هى فريضه، وهى ذات سبب لا مبتدأه، إذ القول بالكراهه مستند إلى الروايه لا إلى القاعده الكليه.

{ من غير فرق بين أن يكون الصلاه على الميت واجبه أو مستحبه } لإطلاق أدله عدم الكراهه.

(مسألة ٢٠): يستحب المبادرة إلى الصلاة على الميت، وإن كان في وقت فضيله الفريضة،

(مسألة ٢٠): {يستحب المبادرة إلى الصلاة على الميت وإن كان في وقت فضيله الفريضة} كما ذهب إلى ذلك بعض، لخبر جابر، عن الباقر (عليه السلام): إذا حضرت الصلاة على الجنازة في وقت مكتوبه فبأيهما بدأ؟ قال: «عجل الميت إلى قبره، إلا أن تخاف أن يفوت وقت الفريضة»^(١).

هذا، بالإضافة إلى ما دلّ على استحباب تعجيل أمور الأموات بقول مطلق، وذهب جماعه إلى استحباب تقديم المكتوبه، لصحيح على بن جعفر (عليه السلام)، عن أخيه (عليه السلام) قال: «إذا وجبت الشمس فصلّ المغرب ثم صلّ على الجنائز».

وخير الغنوي، عن الصادق (عليه السلام): «إذا دخل وقت صلاة مكتوبه فابدأ بها قبل الصلاة على الميت، إلا أن يكون الميت مبطوناً، أو نفساء، أو نحو ذلك»^(٢).

هذا، بالإضافة إلى ما دلّ على استحباب شدة المواظبه على أول الوقت، وذهب بعض إلى التخيير لتكافؤ النصين والمؤيدين.

ص: ٣٩٧

١- الاستبصار: ج ١ ص ٤٦٩ الباب ٢٨٩ في وقت الصلاة على الميت ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٧ الباب ٣١ من أبواب صلاة الجنازة ح ١

قال في المستند: (وفي أفضليه تقديم الحاضره أوالجنازه روايتان خاصتان:

أولهما: معتضده بعمومات أفضليه أول الوقت. وثانيهما: بعمومات استحباب تعجيل التجهيز، والوجه التخيير، وإن كان الأول أظهر، لما مرّ من كون الحاضره فريضه عمده، وصلاه الجنازه سنه(1)). انتهى.

وفي الجواهر(2)) أشكل على روايه جابر بضعف السند، ثم حملة على ما لا يخلو عن إشكال، والظاهر إنه إن كان في تقديم صلاه الميت تعجيل له إلى قبره قدّم على المكتوبه، وإن لم يكن تعجيل له ألى قبره قدمت المكتوبه.

أما الأول: فلأن ظاهر خبر جابر هو ذلك، ويقدم خبر جابر على إطلاق الطائفه الثانيه، لأن إدراك الفضلين فضل الوقت وفضل تعجيل التجهيز أولى من إدراك فضل واحد، ولا يبعد انصراف أخبار الطائفه الثانيه إلى الصوره المتعارفه، من أن قدر الصلاه المكتوبه يؤخر دفن الميت غالباً فلا ينافى الإتيان بالمكتوبه مع استحباب تعجيل دفن الميت.

ص: ٣٩٨

١- المستند: ج ١ ص ٤٥٣ س ٢٠

٢- الجواهر: ج ١٢ ص ١١٨

ولكن لا يبعد ترجيح تقديم وقت الفضيله مع ضيقه، كما أن الأولى تقديمها على النافله،

وأما الثانى: فلأنه إذا كانت الصلاه لا توجب التعجيل لأن الميت يؤخر على كل حال لم يشمله خبر جابر، وكان مشمولاً لأخبار الطائفة الثانيه.

ثم إن ما فى الروايه من استثناء المبطون ونحوه إنما هو لأجل أن لا يخرج عن المبطون النجاسه، ومن النفساء الدم، حتى يوجب تلوث الكفن بما يستتبعه، ونحوهما الحائض والمستحاضه، ومن به جرح ينزف، وأمثالهم.

{و لكن لا يبعد ترجيح تقديم وقت الفضيله مع ضيقه}، وذلك لأن المكتوبه أهم، كما يستفاد من أخبارها، ويؤيده بل يدل عليه ما تقدم من صحيح على، وخبر الغنوى، وإذا تعارضت الفضيله مع كونه مبطوناً أو ما أشبه قدم الميت، لشده إحترام الميت، فإن "حرمة ميتاً كحرمة حياً"، ولما دلّ على تقديم حق الناس على حق الله، لأن الأول حقان، بخلاف الثانى، فإنه حق واحد.

{كما أن الأولى تقديمها على النافله} لأن الاشتغال بالواجب أولى من الاشتغال بالمندوب، قال على (عليه السلام): «لا قربه بالنوافل إذا أضرت بالفرائض»^(١).

ص: ٣٩٩

وعلى قضاء الفريضة، ويجب تقديمها على الفريضة، فضلاً عن النافلة في سعة الوقت إذا خيف على الميت من الفساد.

لكن ربما يقال: إنه تعارض بين ندين التعجيل والنافله، ولا دليل على تقديم أحدهما.

وفيه: إن الأخبار الواردة في تعجيل التجهيز أقوى دلالةً _ ولو بالقرائن الخارجيه _ عن أخبار النافلة، خصوصاً بعد ما ورد: «إن النافلة بمنزله الهدية حيث ما أتيت بها قبلت» (١).

{وعلى قضاء الفريضة} لأن القضاء موسع، والتجهيز يستحب تعجيله، خصوصاً إذا كان قضاءً كثيراً بحيث يوجب تقديمه تأخير الجنازه، مما لا يليق بها، لكن ربما يشكل في ذلك بأن القضاء له أهميته أيضاً، ولذا ذهب جمع إلى المضايقه، فاللازم القول بالتخير لعدم إحراز الأهميه.

{ويجب تقديمها على الفريضة، فضلاً عن النافلة} وقضاء الفريضة {في سعة الوقت إذا خيف على الميت من الفساد} وذلك لأن الصلاة على الميت _ على هذا الفرض _ واجب مضيق، والصلاه المكتوبه واجب موسع، والمضيق مقدم على الموسع، فإنه لا يجوز ترك أحد الامتثالين إذا أمكن الإتيان بهما.

ثم إنه لو اشتغل بالفريضة في هذه الصورة فعل حراماً بترك التجهيز، وإن صحت صلاته، لأنه من باب الضدين مع أهميه أحدهما.

ص: ٤٠٠

١- انظر المستدرک: ج ١ ص ١٩٤ الباب ٤٢ من أبواب المواقيت ح ١

ويجب تأخيرها عن الفريضة مع ضيق وقتها وعدم الخوف على الميت، وإذا خيف عليه مع ضيق وقت الفريضة تقدّم الفريضة ويصلّى عليه بعد الدفن، وإذا خيف عليه من تأخير الدفن مع ضيق وقت الفريضة يقدّم الدفن وتقضى الفريضة،

{ويجب تأخيرها عن الفريضة مع ضيق وقتها وعدم الخوف على الميت} للعله التي ذكرناها في عكس المسألة، والضيق في الفريضة يتحقق لعدم إدراك كل الصلاة ولو أدرك أكثرها، فإن دليل «من أدرك» اضطرارى كما لا يخفى. {وإذا خيف عليه مع ضيق وقت الفريضة تقدّم الفريضة ويصلّى عليه بعد الدفن} كما هو المشهور، بل في الجواهر: (لا أجد فيه خلافاً إلا من المحكى عن المبسوط من تقديم _ صلاة _ الجنازه) (1)، انتهى.

ويدل على المشهور: إن المكتوبه فريضة الله، وصلاة الميت سنة النبي (صلى الله عليه وآله)، والفريضة مقدمه، ولما ورد من الاهتمام بها وأن تاركها كافر وأنها لا تترك بحال، ولأن صلاة الميت يمكن أداؤها على القبر وهو أداء _ وإن كان مرتباً _ بخلاف الفريضة فإنها تقضى بذهاب الوقت.

أما المبسوط فكأنه نظر إلى شدة إحترام المسلم، وان في صلاته حقين، وفي الفريضة حق الله تعالى فقط، ويقدم ما فيه حقان على ما فيه حق واحد، لكن الظاهر أن مثل هذه الأمور لا تقاوم ما ذكرناه.

ص: ٤٠١

وإن أمكن أن يصلّي الفريضة مؤمياً صلّى، ولكن لا يترك القضاء أيضاً.

ثم إنه إذا كان في إتيان الفريضة فوت الصلاة على الميت لأن السيد يأخذه مثلاً، قدم صلاة الميت، لأن الفريضة لها بدل، وهذه ليس لها بدل، وفي المسألة تأمل.

{وإذا خيف عليه من تأخير الدفن مع ضيق وقت الفريضة يقدم الدفن وتقضى الفريضة} وذلك لأن الفريضة لها بدل، وليس كذلك وجوب الدفن عاجلاً، وفي الجواهر(١) أيده بتشغل عليّ (عليه السلام) بدفن سلمان عن الصلاة، وفيه: إن سلمان ما كان يخشى عليه من الفساد، فلو صح الخبر كان لتقديمه على الفريضة وجه آخر.

{وإن أمكن أن يصلّي الفريضة، مؤمياً صلّى} لأن «الصلاة لا تترك بحال» كما ذكره الجواهر، وتبعه غيره. {ولكن لا يترك القضاء أيضاً} لصدق الفوت الموجب للقضاء، لكن الظاهر أن القضاء من باب الاحتياط لما حقق في محله من أن كل من أتى بتكليفه في الصلاة سقطت عنه فلا قضاء إذ لا فوت.

ومما تقدم ظهر حكم التعارض بين أعمال الميت والواجبات الأخرى، فكلما كان أحدهما أهم قدّم، وكلما لم تعلم الأهمية خيّر، وكلما تعارضا وكان لأحدهما بدل قدّم ما لا بدل له، مثلاً إذا تعارض

ص: ٤٠٢

١- الجواهر: ج ١٢ ص ١٢٠

غسله مع الفريضة، بحيث إنه إذا صلى نفذ الماء لغسله، فإن كانت الفريضة موسعه قدّم الغسل، وإن كانت مضيقه قدم الفريضة ويمّمه بدل الغسل، إلى غير ذلك مما لا يخفى.

ص: ٤٠٣

مسأله ٢١ عدم جواز إتيان صلاة الميت في أثناء الفريضة

(مسأله _ ٢١): لا- يجوز على الأ-حوط إتيان صلاة الميت في أثناء الفريضة، وإن لم تكن ماحيه لصورته، كما إذا اقتصر على التكبيرات وأقل الواجبات من الأدعية في حال القنوت مثلاً.

(مسأله _ ٢١): {لا- يجوز على الأ-حوط إتيان صلاة الميت في أثناء الفريضة، وإن لم تكن ماحيه لصورته} وذلك لعدم معهوديته، وظهور الأدله في استقلال كل واحد منهما، بل في الجواهر: (يمكن دعوى ظهور النصوص والفتاوى في عدم اجتماعهما) (١)، انتهى.

ولعل المصنف إنما لم يفت بذلك، لأنه لا- مانع من ذلك شرعاً، إذا لم يكن ماحياً، وحتى إذا كان ماحياً فيما يجوز إبطاله، والأصل يقتضى الجواز، فتأمل.

ثم إن المصنف مثل لذلك بقوله: {كما إذا اقتصر على التكبيرات وأقل الواجبات من الأدعية في حال القنوت مثلاً} أو في غير حال القنوت، إذ التكبير والدعاء جائز في كل أحوال الصلاة، وهل يجوز أن يأتي بما ذكره من قرآن ودعاء ونحوهما في أثناء صلاة الميت، مقتضى ما ذكره المصنف سابقاً من جواز حتى التكلم، جواز ذلك إذا لم يكن ماحياً، وإلا بطلت. لكن يأتي فيه أيضاً ما ذكرها الجواهر في الفرع السابق.

ص: ٤٠٤

(مسألة ٢٢): إذا كان هناك ميتين يجوز أن يصلّ على كلّ واحد منهما منفرداً، ويجوز التشريك بينهما في الصلاة،

(مسألة ٢٢): {إذا كان هناك ميتين يجوز أن يصلّي على كلّ واحد منهما منفرداً} بلا إشكال ولا خلاف، بل ظاهرهم إرساله إرسال المسلّمات، ويشمله إطلاقات الأدله، لكن ذلك فيما لم يوجب الفساد في البقيه، وإلا وجب التشريك. {وجوز التشريك بينهما في الصلاة} إجماعاً، ويدلّ عليه النصوص المتواتره الوارده في كيفية الصلاة الواحده على الأموات المتعددين، كما سيأتي من كيفية تصفيهم، بل وما دل على أن الرسول (صلى الله عليه وآله) صلى على شهداء أحد وعلى عمه معاً.

ففي روايه العيون، عن الرضا (عليه السلام)، عن آباءه (عليهم السلام)، عن الحسين بن علي (عليه السلام) أنه قال: «رأيت النبي (صلى الله عليه وآله) أنه كبر على حمزه خمس تكبيرات، وكبر على الشهداء بعد حمزه خمس تكبيرات، فلحق حمزه سبعون تكبيره» (١).

والمراد بالرؤيه إما رؤيه العين، وإما العلم، إذا أشكل في وجود الحسين (عليه السلام) حين ذاك، وما دل على الصلاة على أم كلثوم بنت علي (عليه السلام) وولدها زيد، في صلاه واحد به حضور الحسين (عليهما السلام)، أو بإمامه أحدهما (عليهما السلام) كما ستأتي روايته عن خلاف الشيخ، عن عمار.

ص: ٤٠٥

{فيصلي صلاة واحده عليهما} وعلى الأكثر منهما، ثم إن المحكى عن المبسوط، والسرائر، والتذكرة، والنهاية، أفضلية التفريق، لأن صلاتين أفضل من صلاة واحده، وربما يحتمل كون التشريك أفضل، لظاهر الروايات الداله على ذلك.

كالمروى عن الدعائم، عن علي (عليه السلام) أنه قال: «إذا اجتمعت الجنائز صلى عليها معاً» (١).

وروايه الخلاف، في الصلاة على أم كلثوم (عليها السلام) وابنها (٢).

ومرسله المقنع، روى: «إذا اجتمع ميتان، أو ثلاثه موتى، أو عشره، فصلّ عليهم جميعاً صلاة واحده» (٣).

بالاضافه إلى أنه يلائم إستحباب التعجيل، ويحتمل التخيير للجمع بين الدليلين السابقين.

وللرضوى: «وإن كنت تصلى على الجنازه وجاءت الأخرى

١- الدعائم: ج ١ ص ٢٣٥ في ذكر الصلاة على الجنائز

٢- الخلاف: ج ١ ص ١٦٩ كتاب الجنائز مسأله ٧٦

٣- كتاب المقنع، من الجوامع الفقيهيه: ص ٦ س ٢٩

وإن كانا مختلفين في الوجوب والاستحباب، وبعد التكبير الرابع يأتي بضمير التثنيه،

فصلٌ عليهما صلاه واحده بخمس تكبيرات، وإن شئت استأنف على الثانيه»(١).

وظاهر الجواهر هو هذا القول، وتبعه مصباح الهدى، وهو غير بعيد، وإن كان التشريك لعله أفضل، ثم إن التشريك جائز مطلقاً.

{وإن كانا مختلفين في الوجوب والاستحباب} بأن كان أحدهما طفلاً والآخر كبيراً، أو أحدهما صلى عليه من قبل، لإطلاق الأدله، بل خصوص الروايات الداله على ذلك، مثل تشريك النبي (صلى الله عليه وآله) بين حمزه _ بعد الصلاه عليه _ وبين سائر الشهداء، ومثل ما دلّ على التشريك بين الطفل والكبير، كما سيأتي.

فلا- يستشكل على ذلك بأنه: كيف يجمع بينهما والحال أن المستحب يجوز تركه، والواجب لا يجوز تركه، وذلك لما ذكره في الأصول من إمكان اجتماع حكيمين، كما أنه يجوز أن يكونا مختلفين في الذكوره والأنوثة، والإيمان، والنفاق، والصغر والكبر، والمعلوم الحال ومجهوله، كل ذلك لإطلاق النص والفتوى.

{وبعد التكبير الرابع يأتي بضمير التثنيه} أو الجمع، أو يكرر الدعاء.

ثم إنه لا يصح التداخل بين صلاتين بأن يكبر لهذا

ص: ٤٠٧

هذا إذا لم يخف عليهما، أو على أحدهما من الفساد، وإلا وجب التشريك أو تقديم من يخاف فساده.

ويدعو، ثم لذاك ويدعو، لأنه خلاف المعهود، والعبادات توقيفيه، ولا إطلاق في الأدله من هذه الجبهه، والعله المذكوره فى بعض الروايات من "أنها تسبيح ودعاء" ليس لها صلاحية لأن تشمل مثل هذا الفرع.

ثم إن {هذا} التشريك أو التفريق الذين ذكرنا جوازهما إنما هو {إذا لم يخف عليهما، أو على أحدهما من الفساد، وإلا وجب التشريك} إذا كان التفريق يوجب فساد المتأخر {أو تقديم من يخاف فساده} وتأخير من يؤمن من الفساد فى صورته إرادته التفريق، كما أنه يجب التفريق إذا كان قراءه دعاءين فى الرابعه توجب فساد أحدهما، وإذا كان بمعرض الفساد كلاهما قدم المؤمن على المخالف، والمخالف على المنافق، ومعلوم الحال على مجهوله، وإذا كان الصلاه على أحدهما واجبه دون الآخر، وخيف فسادهما، صلى على الأولى، ودفن الثانيه بلا صلاه _ كالطفل _.

ثم إذا كانوا مذكراً ومؤنثاً جاز له أن يأتى بدعاءين، أو دعاء واحداً بضمير المذكور للجميع تغليياً، أو تأويلاً بالأموات، أو بضمير المؤنث تغليياً أو تأويلاً بالجنائز، ولعل الأفضل التذكير، كما عن الروضه، فإن التأويل بالميت أولى من التأويل بالحنازه، لشيوع استعمال الميت على المذكر والمؤنث فى الأخبار وغيرها، ويجوز التغليب من الجانبين، كما فى القمرين والشمسين، والمشرقين والمغربين، ومنه يعلم حال ما إذا أراد أن يذكر "العبد" فيقول:

"عبيدك" للمذكر والمؤنث، نعم لا يصح أن يقول "إمائك" لعدم ورود مثل هذا التغليب، ثم إنه يجوز أن يأتي ببعض الدعاء بصيغه التثنيه والجمع، وبعضه الآخر يكره مرتين، وأكثر، لإطلاق الأدله.

ص: ٤٠٩

مسأله ۲۳ لو حضر فى أثناء الصلاه على الميت ميت آخر

(مسأله _ ۲۳): إذا حضر فى أثناء الصلاه على الميت ميت آخر يتخير المصلّى بين وجوه:

الأول: أن يتمّ الصلاه على الأول، ثمّ يأتى بالصلاه على الثانى.

(مسأله _ ۲۳): {إذا حضر فى أثناء الصلاه على الميت ميت آخر يتخير المصلّى بين وجوه} ثلاثه:

{الأول: أن يتمّ الصلاه على الأول، ثمّ يأتى بالصلاه على الثانى} بلا إشكال ولا خلاف، بل يظهر من كلماتهم حيث أرسلوه إرسال المسلّمات، الإجماع عليه، وذلك لإطلاق أدله صلاه الميت، ويدلّ عليه الرضوى: «وإن كنت تصلى على الجنّاه وجات الأخرى فصلّ عليهما صلاه واحده بخمس تكبيرات وإن شئت استأنف على الثانى».

وظاهره أنه لم يشرع فى الصلاه على الأولى لقوله: «فصل عليهما صلاه واحده» فإن الفعل قد يستعمل بمعنى الإراده، مثل (إذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) (۱) كما أن الإراده قد تستعمل بمعنى الفعل، مثل: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ) (۲).

ص: ۴۱۰

۱- سورة المائده: الآية ۶

۲- سورة الأحزاب: الآية ۳۳

الثانى: قطع الصلاه واستينافها بنحو التشريك.

الثالث: التشريك فى التكبيرات الباقية، وإتيان الدعاء لكل منهما

{الثانى: قطع الصلاه واستينافها بنحو التشريك}، أما جواز قطع الصلاه، للأصل، وقد سبق أنه لا دليل على حرمه قطع صلاه الميت، وهذا هو المحكى عن الصدوقين، والشيخ، والفاضلين، بل هو المشهور، كما قاله جماعه.

وأما جواز استينافها بنحو التشريك، فلما تقدم، ويأتى من جواز التشريك، أما ما ربما يستدل لذلك بصحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن قوم كبروا على جنازه تكبيره، أو اثنتين، ووضعت معها أخرى كيف يصنعون؟ قال: «إن شأؤوا تركوا الأولى حتى يفرغوا من التكبير على الأخيره، وإن شأؤوا رفعوا الأولى وأتموا ما بقى على الأخيره، كل ذلك لا بأس به» (١).

ففيه: إن ظاهره اتمام الصلاه على الأول، ثم الاستئناف الثانیه، وأنهم لما فرغوا من الصلاه على الجنازه الأولى تخيروا بين أن يبقوها حتى يتموا التكبيرات المستأنفه على الثانیه، وبين أن يرفعوها، فلا دلالة فيها على القطع والتشريك.

{الثالث: التشريك فى التكبيرات الباقية، وإتيان الدعاء لكلّ منهما

ص: ٤١١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨١١ الباب ٣٤ من أبواب صلاه الجنازه ح ١

بما يخصه، والإتيان ببقية الصلاة للثاني بعد تمام صلاة الأول، مثلاً إذا حضر قبل التكبير الثالث يكبر ويأتي بوظيفه صلاة الأول، وهي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات، والشهادتين لصلاة الميت الثاني، وبعد التكبير الرابع يأتي بالدعاء للميت الأول، وبالصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله) للميت الثاني، وبعد الخامسة تتم صلاة الأول، ويأتي للثاني بوظيفه التكبير الثالث، وهكذا يتم بقيه صلاته، ويتخير في تقديم وظيفه الميت الأول أو الثاني بعد كل تكبير مشترك.

بما يخصه، والإتيان ببقية الصلاة للثاني بعد تمام صلاة الأول، مثلاً إذا حضر قبل التكبير الثالث يكبر ويأتي بوظيفه صلاة الأول، وهي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات، والشهادتين لصلاة الميت الثاني، وبعد التكبير الرابع يأتي بالدعاء للميت الأول، وبالصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله) للميت الثاني، وبعد الخامسة تتم صلاة الأول، ويأتي للثاني بوظيفه التكبير الثالث { ويحق له العكس في الأدعية، بأن يأتي بدعاء الثاني قبل دعاء الأول، هذا كله بناءً على اختصاص الأدعية، أما بناءً على جواز أى دعاء فى أى تكبير، أو جواز كل الأدعية فى كل التكبيرات فيأتى بما يشاء.

{وهكذا يتم بقيه صلاته، ويتخير فى تقديم وظيفه الميت الأول أو الثاني بعد كل تكبير مشترك} ثم إنهم استدلوا لهذا القسم الثالث بالتشريك فى التكبيرات الباقية من الأولى لهما، وتخصيص الثانية بما بقى له من التكبيرات، بأنه كما يحق للمصلى أن يشرك بينهما من الأول، كذلك يحق له أن يشرك بينهما فى الأثناء، وربما استدل لذلك

بما تقدم من الصحيحه، والرضوى، وفي الكل نظر، إذ جواز التشريك من الابتداء لا- يلزم جواز التشريك في الأثناء إلا بالقياس، أو القطع بالمناط، والأول باطل، والثاني حجه على القاطع، وقد عرفت أن الصحيحه والرضوى ظاهرهما شيء آخر، فالأحوط عدم الإتيان بهذا القسم.

ثم إن المحكى عن الإسكافي، وظاهر التهذيبين، وجماعه من المتأخرين، أن المصلى مخير بين أن يجمع بينهما بأن يتم على الثاني خمساً مشتركاً معها الأولى في الجميع فيزيد تكبيرات الأول عن الخمس، وبين أن يتم الخمس للأولى مشتركاً للثانيه معها، فيما بقى ثم يومى برفع الأولى، ويتم ما بقى إلى الخمس للثانيه.

أما الشق الثاني فقد عرفت الكلام فيه.

وأما الشق الأول، فقد استدل له بروايه جابر، عن الباقر (عليه السلام): سأل عن التكبير على الجنازه هل فيه شيء موقت؟ فقال: «لا، كبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) أحد عشر، وتسعاً، وسبعاً، وخمساً، وستاً، وأربعاً»^(١) فقد احتمل الشيخ فيه ما تقدم في الشق الأول، وأيده كاشف اللثام، كما استدل لذلك أيضاً بروايته

ص: ٤١٣

١- الاستبصار: ج ١ ص ٤٧٤ الباب ٢٩٣ في عدد التكبيرات على الأموات ح ٧

هذا مع عدم الخوف على واحد منهما، وأما إذا خيف على الأول يتعين الوجه الأول، وإذا خيف على الثاني يتعين الوجه الثاني، أو تقديم الصلاة على الثاني بعد القطع، وإذا خيف عليهما معاً يلاحظ قله الزمان في القطع والتشريك

على والرضوى، وبأنه إنما دلّ الدليل على أن الصلاة خمس تكبيرات فيما صلى على ميت واحد.

أما مثل مفروض الكلام، فالأصل جواز الزيادة.

وفى كل الوجوه المذكوره نظر.

أما روايه جابر، فلأنه لا بد من رد علمها إلى أهلها، إذ ظاهرها مخالف النص والإجماع، وحمله على ما ذكره الشيخ بدون شاهد، وقد عرفت أن ظاهر روايتي على والرضوى غير ذلك، وما دلّ على أنّ صلاة الميت خمس تكبيرات شامل بإطلاقه لكل الصور، فلا وجه لإجراء الأصل في بعض الصور، وعليه فمقتضى القاعدة هو التخيير بين القسمين الأولين.

{هذا مع عدم الخوف على واحد منهما، وأما إذا خيف على الأول يتعين الوجه الأول} بالإتمام، ثم الصلاة على الثانيه، ولا يجوز أن يأتي بالوجه الثالث، بأن يشرك بينهما لأنه يوجب الطول بقراءة الدعاء مرتين بعد كل تكبير. {وإذا خيف على الثاني يتعين الوجه الثاني} بالقطع، ثم الاستئناف، لأنه أقل مده من الوجهين الآخرين. {أو تقديم الصلاة على الثاني بعد القطع} لما تقدم من جواز القطع.

{وإذا خيف عليهما معاً يلاحظ قله الزمان في القطع والتشريك

بالنسبه إليهما إن أمكن، إلا فالأحوط عدم القطع.

بالنسبه إليهما إن أمكن { فإن كان زمان القطع والاستئناف أقل، قطع واستأنف، وإن كان زمان التشريك _ الموجب لتكرار الدعاء _ أقل شرك في الأثناء، وذلك للزوم إبقاء احترام الميت، بأن لا تظهر رائحته، ولا يغسل {إلا فالأحوط عدم القطع} وسيأتى في مبحث الدفن: إن ظاهره عليه الدفن المذكوره في الروايات إبقاء احترام الميت، بأن لا تظهر رائحته، ثم لو كانت الجنازتان أحدهما مؤمناً والأخرى منافقاً، فاللزام _ في صورته التشريك _ من الأول عدم نيه الخامسة لهما، بل ينوى بالخامسه المؤمن فقط، فلو نوى بها كليهما بطلت، لأنها بدعه، والبدعه محرمة، والحرام لا يتقرب به فإن كانت الموالاه باقيه كبر أخرى للمؤمن، إن لم نقل بإبطال التكبيره الباطله لأصل الصلاه، وإن فاتت الموالاه استأنف للمؤمن.

أما صلاه المنافق فصحيحه، إذ زياده في التكبير في آخرها _ إذا لم يكن على وجه التقييد _ لا تضر، كما سبق تحقيق الكلام في ذلك.

ومما تقدم ظهر أنه لو كان الميت في تابوت مغلق لا يظهر ريحه منه لم يكن من مواضع الخوف، إذ الخوف إن كان من الانتشار فهو مأمون، وإن كان من الفساد فقد تحقق قبل ذلك، ولا تؤثر الصلاه في زيادته بما لا يجوز.

ثم إنه لا بد من قصد التشريك، فلا يكفي كون الجنازتين أمامه، لأن العباده لا تتحقق إلا بالقصد، ولو قصد التشريك ولم تكن إلا جنازه، فإن قصد التقييد بطلت الصلاه، لأن ما نواه لم يكن، وما

كان لم ينوه، وإن قصد تعدد المطلوب صحت، كما ذكروا ذلك في سائر المقامات، ولا يحتاج إلى معرفته عدد الجنائز، بل يكفي قصد التشريك إجمالاً، إذا كانت متعدده وإن لم يعرف عددها، والله العالم.

ص: ٤١٦

فصل

في آداب الصلاة على الميت

وهي أمور:

الأول: أن يكون المصلّي على طهاره من الوضوء، أو الغسل، أو التيمم

{فصل}

{في آداب الصلاة على الميت}

{وهي أمور:}

{الأول: أن يكون المصلّي على طهاره من الوضوء، أو الغسل، أو التيمم} بلا إشكال ولا خلاف، وعن التذكرة نسبه إلى علمائنا، وعن الخلاف والغنيه وفي المستند الإجماع عليه، وبدلّ على ذلك خبر عبد الحميد قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): الجنازه يخرج بها ولست على وضوء، فإن ذهبت أتوضأ فاتتنى الصلاه ... أصلى عليها وأنا على غير وضوء؟ فقال (عليه السلام): «تكون على طهر أحبّ إليّ»^(١).

ص: ٤١٧

وما رواه الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل تدركه الجنازة وهو على غير وضوء، فإن ذهب يتوضأ فاتته الصلاة؟ قال (عليه السلام): «يتيمم ويصلي»^(١).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، أنه سئل عن الرجل يحضر الجنازة وهو على غير وضوء ولا يجد الماء؟ قال: «يتيمم ويصلي عليها إذا خاف أن تفوته»^(٢).

وعن سماعة، قال: سألته عن رجل مرّت به جنازه وهو على غير وضوء، كيف يصنع؟ قال: «يضرب يديه على حائط اللبن فليتيمم به»^(٣).

بل وظاهر الرضوي: «ولا بأس أن يصلي الجنب على الجنازة، والرجل على غير وضوء»^(٤).

أما ما في موضع آخر منه: «وقد أكره أن يتوضأ إنسان عمداً للجنازة لأنه ليس بالصلاة إنما هو التكبير»^(٥).

ص: ٤١٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٩ الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنازة ح ٦

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٦ في ذكر الصلاة على الجنائز

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٩ الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنازة ح ٥

٤- فقه الرضا: ص ١٩ س ٣٣

٥- فقه الرضا: ص ١٩ س ٣٥

وقد مرّ جواز التيمم مع وجدان الماء أيضاً إن خاف فوت الصلاة لو أراد الوضوء بل مطلقاً.

الثانى: أن يقف الإمام و المنفرد عند وسط الرّجل، بل مطلق الذكر، وعند صدر المرأة، بل مطلق الأنثى،

فالمراد منه التوضى على سبيل اللزوم والشرطيه، فلا ينافى ما ذكرناه، وعلى هذا حملة الحدائق، وغيره.

ثم إن الغسل وإن لم يذكر فى الروايات إلا أن الظاهر من استحباب الوضوء والتيمم الطهاره الشامله له أيضاً.

{وقد مرّ جواز التيمم} إن لم يتمكن من الغسل والوضوء {مع وجدان الماء أيضاً إن خاف فوت الصلاة لو أراد الوضوء} بلا إشكال فى جواز التيمم، لأنه بدل فإطلاقات أدلته يشمل المقام {بل} قيل بجوازه {مطلقاً}، أما إذا تمكن منهما فهل يصح التيمم، كما عن المشهور، بل عن الخلاف الإجماع عليه، لروايه سماعه، أو لا، لأنه بدل اضطرارى، ولا اضطرار فى المقام، احتمالان: والأقوى الأول، لما عرفت.

{الثانى: أن يقف الإمام و المنفرد عند وسط الرّجل بل مطلق الذكر} ولو كان صغيراً {وعند صدر المرأة بل مطلق الأنثى} ولو كانت صغيره، كما عن المشهور، بل عن الغنيه الإجماع عليه، هذا بالنسبه إلى الرجل والمرأة.

أما بالنسبه إلى الصغير، فهو المحكى عن المنظومه، وكاشف

اللثام، وفي الجواهر، لا يخلو من وجه، وقد ورد في أصل الحكم جملة من الروايات:

كمرسل عبد الله بن المغيرة، عن الصادق (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «من صلى على امرأه فلا يقوم في وسطها، ويكون مما يلي صدرها، وإذا صلى على الرجل فليقم في وسطه»^(١).

وخير جابر، عن الباقر (عليه السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقوم من الرجال بحيال السرّه ومن النساء من دون ذلك قبل الصدر»^(٢).

وعن الرضوى: «إذا أردت أن تصلى على الميت فكبر عليه خمس تكبيرات، يقوم الإمام عند وسط الرجل وصدر المرأة»^(٣).

وعن موسى، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «إذا صليت على المرأة فقم عند رأسها، وإذا صليت على الرجل فقم عند صدره»^(٤).

ص: ٤٢٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٤ الباب ٢٧ من أبواب صلاة الجنائز ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٥ الباب ٢٧ من أبواب صلاة الجنائز ح ٣

٣- فقه الرضا: ص ٢٠ س ٢١

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٥ الباب ٢٧ من أبواب صلاة الجنائز ح ٢

وعن الجعفریات، عن علی (علیه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان إذا صلى على الجنازه إن كان رجلاً قام عند صدره، وإن كان امرأه قام عند رأسها»^(١).

وعن الدعائم^(٢)، عن علی (علیه السلام) قريب منه.

وفى روايه جابر فى الأحكام المختصه بالنساء، عن الباقر (علیه السلام): «وإذا ماتت المرأه وقف المصلی علیها عند صدرها، ومن الرجل إذا صلى علیه عند رأسه»^(٣).

وتبعاً لاختلاف الروایات _ إذ هی على ثلاثه أقسام كما عرفت _ اختلفت الفتاوى، والأولى القول بالتخیر فى الرجل بین الصدر والوسط، وفى المرأه بین الرأس والصدر، كما عن جماعه من الفقهاء.

أما ما فى روايه جابر عند رأس الرجل، فیشکل العمل به على سبیل الاستحباب، وإن نقل الفتوى به من أن بابويه والخلاف، بل الثانى الإجماع علیه.

ص: ٤٢١

-
- ١- الجعفریات: ص ٢١٠ باب أين يقف المصلی على الجنازه
 - ٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٥ فى ذكر الصلاه على الجنائز
 - ٣- الخصال: ص ٥٨٧ باب السبعین وما فوقه ح ١٢

أما ما عن الفقيه (١) والهداية (٢) من الوقوف عند الرأس مطلقاً رجلاً كان أو امرأة، وما عن الشيخ (٣) والمقنع (٤) من الوقوف عند الصدر مطلقاً، فلم أظفر لهما بدليل.

ثم إنه إنما لم نقل بوجوب بعض الكيفيات المذكورة، للإجماع على عدم الوجوب، وما ذكر من استحباب الكيفية إنما هو بالنسبة إلى الإمام والمنفرد، للإطلاق، والتصريح بالإمام في بعض الروايات المتقدمة.

أما المأموم، فهل يستحب له ذلك مطلقاً، أو في صورته التمكن، أو لا يستحب له مطلقاً؟ احتمالات: والظاهر الأول، للإطلاق، ويؤيده استحباب وقوف المأموم الواحد خلف الإمام في هذه الصلاة، بخلاف المكتوبه، حيث يقف المأموم الواحد بجنب الإمام.

أما من قال بعدم الاستحباب له مطلقاً فقال: بانصراف النص إلى الإمام والمنفرد، ومن قال بالتفصيل قال: بأن صورته عدم الإمكان لا معنى لاستحبابه، وفيهما نظر، إذ لا نسلم الانصراف، والتعذر لا يسقط المستحب بما هو مستحب.

ص: ٤٢٢

١- الفقيه: ج ١ ص ١٠٠ الباب ٢٥ في الصلاة على الميت ذيل ح ١٦

٢- الجوامع الفقهية، كتاب الهداية: ص ٥٠ س ٣٥

٣- المبسوط: ج ١ ص ١٨٤

٤- الجوامع الفقهية، كتاب المقنع: ص ٦ س ١٧

ويتخير في الخنثى، ولو شرك بين الذكر والأنثى في الصلاة جعل وسط الرجل في قبال صدر المرأة، ليدرك الاستحباب بالنسبة إلى كل منهما.

ثم الظاهر أن الحكم عام حتى للصغير، لأن المستفاد من النص والفتوى أن لوجه الذكوره والأنوثة مدخلية في الحكم.

{ويتخير في الخنثى} لأنه لا دليل على أولويه أحد الطرفين، فالأصل عدم استحباب أحدهما بالخصوص، واختاره كاشف الغطاء، وإن قال: (ولعل ملاحظه الصدر أولى)(١).

نعم جزم بإلحاقه بالمرأة كشف اللثام، ونفى عنه البعد جامع المقاصد.

ولو شك المصلي في أن الميت رجل أو امرأة تخير أيضاً، إذ لا دليل على أحدهما.

{ولو شرك بين الذكر والأنثى في الصلاة جعل وسط الرجل في قبال صدر المرأة، ليدرك الاستحباب بالنسبة إلى كل منهما}، لكن سيأتي الكلام في الصلاة على الجنائز المختلفه، وهل هذه الأحكام المذكوره هنا خاصه بما إذا كان المصلي رجلاً، للإصراف فالحكم في المرأة أن تقف كيف شاءت، أو عامه للرجل والمرأة، للاشتراك في التكليف إلا- فيما علم بخروجه، وليس الموضع منه، أو أن المرأة تقف عكس الرجل عند وسط المرأة وصدر الرجل، لاحتمال أن

ص: ٤٢٣

١- كشف الغطاء: ص ١٥٢ س ١٥

الثالث: أن يكون المصلّي حافياً، بل يكره الصلاة بالحذاء

الرجل إنما يقف عند صدر المرأه، للابتعاد عن مواضع إثارة الشهوه، كما قيل. احتمالات، والأوسط أوسط، ومنه يظهر الكلام فيما إذا كان المصلّي خثى.

{الثالث: أن يكون المصلّي حافياً بل يكره الصلاة بالحذاء} وهذا هو المنسوب إلى المشهور، بل عن الغنيه الإجماع عليه، وهو كاف في الاستحباب للتسامح بفتوى الفقيه.

أما الاستدلال به ببعض الروايات العاميه المطلقه، كقوله (صلى الله عليه وآله): «من أغبرت قدماه في سبيل الله حرهما الله على النار»^(١). فلا يخفى ما فيه سنداً ودلاله.

ثم إنه يمكن الاستدلال لمطلق الحفاء بما عن الشرائع وغيره، من استحباب نزع النعلين، بضميمه ما في المدارك من أن: (هذا مذهب الأصحاب، لا أعلم فيه مخالفاً)^(٢)، بضميمه التسامح المذكور، فإن الظاهر أن مرادهم من النعلين كل حذاء.

نعم لا إشكال في كراهه الحذاء، لخبر سيف بن عميره، المروى في الكافي والتهذيب، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا يصلى على جنازه بحذاء، ولا بأس بالخف»^(٣).

ص: ٤٢٤

١- المعتبر: ص ٢٢٢ س ١٥

٢- المدارك: ص ٢٠٨ س ٣٤

٣- الكافي: ج ٣ ص ١٧٦ باب نادر ح ٢. والتهذيب: ج ٣ ص ٢٠٦ الباب ٢٢ في الزيادات ح ٣٨

دون مثل الخفّ والجورب.

الرابع: رفع اليدين عند التكبير الأوّل،

والرضوى: «ولا يصلى على جنازه بنعل حدّ»^(١).

لكن مقتضى الخبرين عدم البأس بالخف، وهذا ما يشمله إطلاق فتوَاهم بالكراهه، ولعل وجه الفرق فى النص أن الخف شبيه بالجورب، بخلاف الحذاء فهو نوع استخفاف. ثم إن ذلك مكروه وليس بمحرم إجماعاً.

أما ما فى المقنع: (لا- يجوز للرجل أن يصلى على جنازه بنعل حدو)^(٢). فهو ضعيف بالإرسال، فلا يمكن الاستناد إليه فى التحريم.

وكيف كان، فالمكروه الحذاء والنعل ونحوهما، لصدق الحذاء على النعل.

{دون مثل الخفّ والجورب} بل ربما يشكّل فى النعل العرييه، لما ورد من استحباب الصلاه فيها، وفحوى الحذاء بالنسبه إلى النعل غير معلوم، وإن تمسك به المستند، لإطلاق الكراهه، كما أن إطلاق الحذاء على النعل خلاف الظاهر، وإن تمسك به مصباح الهدى، فتأمل.

{الرابع: رفع اليدين عند التكبير الأوّل} بلا إشكال ولا

ص: ٤٢٥

١- فقه الرضا: ص ١٩ السطر ما قبل الأخير

٢- كما فى الجواهر: ج ١٢ ص ٨٥

خلاف، كما ادعاه الجواهر وغيره، وعن المعتمر والتذكرة عليه إجماع أهل العلم، وفي المستند إجماعاً محققاً ومحكياً مستفيضاً. {بل عند الجميع على الأقوى} وفاقاً لغير واحد، بل هو المشهور بين المتأخرين، خلافاً لغير واحد من المتقدمين فلم يستحبوه، بل عن جماعه نسبه إلى الأكثر، وعن الغنية وشرح الجمل للقاضي الإجماع على عدم الاستحباب.

أما دليل الاستحباب في الأول وفي غيره، فهو خبر إسماعيل بن إسحاق، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام) قال: «كان أمير المؤمنين على بن أبي طالب يرفع يده في أول التكبير على الجنائز ثم لا يعود حتى ينصرف» (١).

وخبر محمد بن عبد الله: أنه صلى خلف الصادق (عليه السلام) على جنازه فرآه يرفع يديه في كل تكبيره (٢).

ومثله خبر العزومي (٣).

وخبر يونس قال: سألت الرضا (عليه السلام) قلت: جعلت فداك إن الناس يرفعون أيديهم في التكبير على الميت، في التكبير الأولى، ولا يرفعون فيما بعد ذلك، فاقصر على التكبير الأولى كما يفعلون، أو أرفع يدي في كل تكبيره؟ فقال (عليه السلام): «ارفع

ص: ٤٢٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٦ الباب ١٠ من أبواب صلاة الجنائز ح ٥

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٥ الباب ١٠ من أبواب صلاة الجنائز ح ٢

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٥ الباب ١٠ من أبواب صلاة الجنائز ح ١

يدك في كل تكبيره»(١).

بل خبر الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام): «أنه كان يرفع يديه في التكبير على الجنائز ويكبر على الجنائز خمساً»(٢).

أما القول بعدم الاستحباب في سائر التكبيرات، فقد استدل بالخبر السابق عن أمير المؤمنين (عليه السلام).

ومثله ما في خبر غياث، عن الصادق (عليه السلام)، عن علي (عليه السلام): «إنه كان لا يرفع يده في الجنائز إلا مرة واحدة، يعنى في التكبير»(٣).

بل والرضوى: «وارفع يديك بالتكبير الأول وكبر»(٤).

لكن الظاهر حمل روايه المره الواحده على تأكد الاستحباب، لأنه هو وجه الجمع عرفاً بين الطائفتين، وجمع من الفقهاء حملوها على التقية، لموافقته لمذهب كثير من العامه، كما عن الشيخ في التهذيب(٥).

ص: ٤٢٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٨٦ الباب ١٠ من أبواب صلاه الجنائز ح ٣

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٦ في ذكر الصلاه على الجنائز

٣- التهذيب: ج ٣ ص ١٩٤ الباب ٢١ في الصلاه على الأموات ح ١٥

٤- فقه الرضا: ص ١٩ س ١٦

٥- الاستبصار: ج ١ ص ٤٧٩ ذيل ح ٥. والتهذيب: ج ٣ ص ١٩٥ ذيل ح ١٩

ولما فى خبر إسماعيل: أن الصادق (عليه السلام) قال فى رسالته إلى أصحابه: «دعوا رفع أيديكم فى الصلاة إلا مره واحده حين تفتح الصلاة، فإن الناس قد شهروكم بذلك»^(١)، بناءً على إطلاقه لصلاة الميت، ولما تقدم فى خبر يونس، فإن ظاهر كلمه "الناس" العامه.

وعلى هذا، فالأقوى ما اختاره المتأخرون من استحباب الرفع فى الجميع، ويؤيده ما عن الرضا (عليه السلام) قال: «إنما ترفع اليدين بالتكبير، لأن رفع اليدين ضرب من الابتهاال والتبتل والتضرع، فأحب الله عز وجل أن يكون العبد فى وقت ذكره له متبتلاً متضرعاً متبتهاً»^(٢).

ص: ٤٢٨

-
- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٦ الباب ٩ من أبواب تكبيره الإحرام ح ٩
 - ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٧ الباب ٩ من أبواب تكبيره الإحرام ح ١١

المحتويات

المحتويات

فصل

فى مكروهات الكفن

١٩_٧

فصل

فى الحنوط

٧١_٢١

مسأله ١_ وجوب الحنوط إلا للمحرم..... ٣٨

مسأله ٢_ عدم اعتبار قصد القربه فى التحنيط..... ٤٠

مسأله ٣_ مقدار الكافور فى الحنوط..... ٤١

مسأله ٤_ سقوط الحنوط عند تعذر الكافور..... ٤٩

مسأله ٥_ كراهه إدخال الكافور فى العين والأنف..... ٥٨

مسأله ٦_ وضع الكافور على صدر الميت..... ٦٢

مسأله ٧_ سحق الكافور باليد..... ٦٥

مسأله ٨_ وضع الكافور على النعش..... ٦٦

مسأله ٩_ استحباب خلط الكافور بتربه الحسين..... ٦٧

مسأله ١٠_ كراهه اتباع النعش بالمجمره..... ٦٩

مسأله ١١_ ابتداء التحنيط بالجبهه..... ٧٢

مسأله ١٢_ دوران الأمر فى وضع الكافور فى الغسل أو التحنيط.. ٧٣

مسأله ١ _ الجريده من النخل..... ٨٣

مسأله ٢ _ لا تكفى الجريده اليابسه..... ٨٤

مسأله ٣ _ الطول والعرض فى الجريده..... ٨٧

مسأله ٤ _ كيفيه وضع الجريدتين..... ٩٠

مسأله ٥ _ تسيان جعل الجريده فى القبر..... ٩٤

مسأله ٦ _ لو لم تكن أكثر من جريده واحده..... ٩٥

مسأله ٧ _ ما يكتب على الجريده..... ٩٦

فصل فى التشيع

٩٧ _ ١٦١

فى الصلاه على الميت

١٦٣ _ ٢٦٤

مسأله ١ _ شرائط صحه الصلاه على الميت..... ١٩٢

مسأله ٢ _ صحه صلاه الصبى المميز على الميت..... ٢٠١

مسأله ٣ _ وقت الصلاه على الميت..... ٢٠٢

مسأله ٤ _ كل ما يتعذر يسقط، وكل ما يمكن يثبت..... ٢١٥

مسأله ٥ _ الصلاه على الميت فرادى وجماعه والتعدد فيهما..... ٢١٨

مسأله ٦ _ الصلاه على عضو من أعضاء الميت..... ٢٢١

مسأله ٧ _ كون الصلاه قبل الوقت..... ٢٢٥

مسأله ٨ _ حكم الاستئذان للصلاه لو تعدد الأولياء..... ٢٢٨

مسأله ٩ _ حكم الاستئذان للصلاه لو كان الولى امرأه..... ٢٣٢

مسأله ١٠ _ وجوب إذن الولى وإن كان الميت أوصى..... ٢٣٥

مسأله ١١ _ استحباب اتيان الصلاه على الميت جماعه..... ٢٣٦

مسأله ١٢ _ الإمام لا يتحمل على المأموم شيئاً..... ٢٤٢

مسأله ١٣ _ جواز قصد الامام والمأموم الوجوب..... ٢٤٣

- مسأله ١٤ _ امامه المرأه لجماعه النساء..... ٢٤٥
- مسأله ١٥ _ كيفيه صلاه العراه على الميت..... ٢٤٦
- مسأله ١٦ _ كيفيه الجماعه على الميت..... ٢٤٨
- مسأله ١٧ _ كيفيه اقتداء المرأه بالرجل..... ٢٥٠
- مسأله ١٨ _ جواز العدول فى الصلاه على الميت..... ٢٥٤
- مسأله ١٩ _ كيفيه العدول الصحيح..... ٢٥٦
- مسأله ٢٠ _ كيفيه الاقتداء..... ٢٥٩

ص: ٤٣٠

فصل

فى كئفه صلاه المئ

٣١٧_٢٦٥

مسأله ١ _ عدم جواز أقل من خمس تكبيرات..... ٣٠٢

مسأله ٢ _ عدم لزوم الاقتصار فى الأءفه على المأءوره..... ٣٠٥

مسأله ٣ _ وجوب العربفه فى الأءفه..... ٣٠٦

مسأله ٤ _ ما لئس فى صلاه المئ..... ٣٠٨

مسأله ٥ _ تلفظ الضمائر فى حال جهل جنس المئ..... ٣١٣

مسأله ٦ _ لو شك فى التكبيرات بئن الأقل والأءر..... ٣١٥

مسأله ٧ _ جواز قراءه الأءفه فى الكءاب..... ٣١٧

فصل

فى شرائط صلاه المئ

٤١٦_٣١٩

مسأله ١ _ ما لا ىءءبر فى صلاه المئ..... ٣٣٨

مسأله ٢ _ ما ىءءدم عند الدوران بئن أنحاء الصلاه..... ٣٤٣

مسأله ٣ _ لو لم ىكن الاءءقبال أو كان مظنوننا..... ٣٤٦

مسأله ٤ _ صءه الصلاه لو كان المئ فى المءصوب والمصلئ فى المباح ٣٤٩

ص: ٤٣١

- مسألة ٥ _ لو صلى على ميتين بصلاته واحده..... ٣٥١
- مسألة ٦ _ إذا علم بعد الصلاة أن الميت كان مكبوباً..... ٣٥٢
- مسألة ٧ _ الصلاة على القبر..... ٣٥٣
- مسألة ٨ _ إعادته الصلاة المؤداه على القبر..... ٣٦١
- مسألة ٩ _ جواز التيمم لصلاته الجنازه..... ٣٦٣
- مسألة ١٠ _ ترك التكلم فى أثناء الصلاة..... ٣٦٦
- مسألة ١١ _ الإجزاء عن العاجز فى الصلاة..... ٣٦٧
- مسألة ١٢ _ إعادته الصلاة غير التامه..... ٣٦٩
- مسألة ١٣ _ لو شك هل صلى عليه أحد..... ٣٧١
- مسألة ١٤ _ صور الشك وصور العلم بالفساد..... ٣٧٣
- مسألة ١٥ _ الصلاة على المصلوب..... ٣٧٥
- مسألة ١٦ _ تكرار الصلاة على الميت..... ٣٨١
- مسألة ١٧ _ شرائط الصلاة على القبر..... ٣٨٨
- مسألة ١٨ _ إعادته الصلاة على القبر..... ٣٩١
- مسألة ١٩ _ وقت الصلاة على الميت..... ٣٩٤
- مسألة ٢٠ _ استحباب المبادره إلى الصلاة على الميت..... ٣٩٧
- مسألة ٢١ _ عدم جواز إتيان صلاه الميت فى أثناء الفريضة..... ٤٠٤
- مسألة ٢٢ _ الصلاة على ميتين..... ٤٠٥
- مسألة ٢٣ _ لو حضر فى أثناء الصلاة على الميت ميت آخر..... ٤١٠

فى آءاب الصلاه على المىء

٤٢٧_ ٤١٧

ص: ٤٣٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

